

التغير الاجتماعي

تأليف

| | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| الدكتور / أحمد زايد | الدكتورة / إعتقاد علام |
| أستاذ علم الاجتماع | أستاذ علم الاجتماع |
| كلية الآداب - جامعة القاهرة | كلية البنات - جامعة عين شمس |

الطبعة الثانية

٢٠٠٠



مكتبة الأنجلو المصرية

اسم الكتاب : التغير الاجتماعى
اسم المؤلف : أ.د. أحمد زايد / أ.د. إسماعيل علام
الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
الجمع والإخراج الفنى : ميجا سنتر
الطباعة : محمد عبد الكريم حسان
رقم الإيداع : 9082 لسنة 2000
الترقيم الدولي : I-S-B-N 977-05-1757-7

المحتويات

| | |
|-----------|---|
| ١٠ - ٩ | مقدمة |
| ٣٨ - ١١ | الفصل الأول : التغير الاجتماعي : المفهوم والعوامل |
| ١٣ | مقدمة |
| ١٤ | أولاً : التغير الاجتماعي : خلفية تاريخية |
| ١٨ | ثانياً : التغير الاجتماعي : محاولة للتعريف |
| ٢٣ | ثالثاً : التغير الاجتماعي : المفاهيم المصاحبة |
| ٢٧ | رابعاً : عوامل التغير الاجتماعي |
| ٣٧ | مراجع الفصل الأول |
| ٦٨ - ٣٩ | الفصل الثاني : نظريات التغير الاجتماعي |
| ٤١ | مقدمة |
| ٤٢ | أولاً : النظريات الحتمية |
| ٤٥ | ثانياً : النظريات التطورية |
| ٥١ | ثالثاً : النظريات البنائية الوظيفية |
| ٥٧ | رابعاً : النظريات المادية التاريخية |
| ٦١ | خامساً : النظريات السيكر - اجتماعية |
| ٦٥ | مراجع الفصل الثاني |
| ١٢٧ - ٦٩ | الفصل الثالث : عمليات التغير الاجتماعي |
| ٧١ | مقدمة |
| ٧٢ | أولاً : عملية التحضر |
| ٩٧ | ثانياً : عملية التحديث |
| ١٠٩ | ثالثاً : عملية التصنيع |
| ١٢٥ | مراجع الفصل الثالث |
| ١٥٤ - ١٢٩ | الفصل الرابع : أنماط التغير الاجتماعي |
| ١٣١ | مقدمة |
| ١٣٢ | أولاً : تنميط التغير الاجتماعي من حيث الموضوع |

| | | |
|---------|-------|---|
| ١٤٧ | | ثانياً : تنميط التغير حسب الاتجاه |
| ١٤٩ | | ثالثاً : تنميط التغير وفق مستويات تأثيره |
| ١٥٣ | | مراجع الفصل الرابع |
| ٢١١-١٥٥ | | الفصل الخامس : التغير الاجتماعي في الوطن العربي |
| ١٥٧ | | مقدمة |
| ١٥٩ | | أولاً : بدايات التغير الاجتماعي ومظاهره في الوطن العربي |
| ١٦٣ | | ثانياً : عوامل التغير الاجتماعي في الوطن العربي |
| ١٧٦ | | ثالثاً : مظاهر التغير الاجتماعي : حالة مصر |
| ١٩٣ | | رابعاً : التغير الاجتماعي في مجتمع الخليج العربي |
| ٢٠٦ | | مراجع الفصل الخامس |
| | | الفصل السادس : فرضيات دراسات التغير الاجتماعي |
| ٢٥٢-٢١٣ | | في مجتمعات الخليج العربية : رؤية نقدية |
| ٢١٥ | | مقدمة |
| ٢١٧ | | أولاً : نظريتان وثنائيتان |
| ٢٣٤ | | ثانياً : بعض المشكلات النظرية والمنهجية |
| ٢٤٦ | | ثالثاً : ملاحظات ختامية |
| ٢٤٩ | | مراجع الفصل السادس |
| ٣٠١-٢٥٣ | | الفصل السابع : |
| ٢٥٥ | | مقدمة |
| ٢٥٦ | | أولاً : العولمة : المفهوم والأبعاد |
| ٢٧٨ | | ثانياً : العولمة كعملية مستمرة |
| | | ثالثاً : محاولات سوسيولوجية لصياغة نموذج مقترح |
| ٢٩٠ | | لدراسة التغير الكوني |
| ٢٩٨ | | مراجع الفصل السابع |

| | |
|---------|---|
| ٣٧٨-٣٠٣ | الفصل الثامن : التغير الاجتماعي ودراسات المستقبل |
| ٣٠٥ | مقدمة أ.د. أحمد زايد |
| ٣٠٦ | أولاً : الحاجة إلى الدراسات المستقبلية |
| ٣١٢ | ثانياً : تاريخ الدراسات المستقبلية |
| ٣١٨ | ثالثاً : الدراسات المستقبلية : التعريف ، النظرية ، المنهج . |
| ٣٢٥ | رابعاً : الدراسات المستقبلية في الوطن العربي |
| ٣٢٧ | مراجع الفصل الثامن |

إهداء

إلى روح الأستاذ الدكتور والعالم المتميز
السيد الحسيني عرفاناً بقدرة واعتزازاً
بزمالته ووفاء لشخصه الكريم وذكرى
لصديق عزيز

المؤلفان

* مقدمة *

يهتم علماء الاجتماع بل وكل علماء المجتمع بدراسة التغير الاجتماعي اهتماماً كبيراً . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب : الأول أن موضوع التغير الاجتماعي من الموضوعات المحورية التي تلتقى عندها معظم فروع علم الاجتماع إن لم تكن جميعها . فدراسة التغير الاجتماعي تأخذ الباحث إلى ميادين عديدة مثل دراسات الرفيف والحضر ، ودراسات الطبقات ودراسات التنمية الاجتماعية ، بل قد تأخذ إلى ميادين أكثر تجريداً مثل ميدان النظرية الاجتماعية ؛ والثاني أن علم الاجتماع قد انشغل منذ نشأته بقضية التغير الاجتماعي وكانت نظريات علم الاجتماع هي النتاج المعرفي الذي أفرزه تاريخ العلم لرصد حركة تغير المجتمعات وتحولها . إن كل نظرية من نظريات علم الاجتماع تمس قضية التغير حتى وأن لم تكن موجهة أساساً ؛ والثالث أن التغير في عالمنا المعاصر قد اتخذ اتجاهاً سريعاً ، وأصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص أن يلاحق التغيرات التي تحدث فيه يوماً بعد يوم ، ومن الطبيعي أن يواجه علم الاجتماع هذه التغيرات المتلاحقة باهتمام علمي لموضوع التغير الاجتماعي .

ويأتي الكتاب في طبعته الثانية الذي نقدمه لقراء العربية اليوم ، متضمناً فصلاً جديداً يناقش اشكالية العولمة وما يصاحبها من تغيرات اجتماعية متوقعة ، كخطوة على طريق الإهتمام بقضية التغير الاجتماعي ؛ خاصة وأن هناك قصوراً واضحاً في الكتب المخصصة لموضوع التغير الاجتماعي في الوطن العربي . ولقد حاولنا قدر جهدنا أن نقدم تغطية لمعظم الموضوعات التي تثار في دراسة التغير الاجتماعي مثل مفهوم التغير وعوامله ونظرياته وانماطه وعملياته مع الإهتمام في نفس الوقت بموضوع التغير الاجتماعي في الوطن العربي . ولذلك فقد ضم الكتاب فصلين أحدهما عن التغير في الوطن العربي والآخر عن نقد فرضيات دراسات التغير الاجتماعي في دول الخليج العربي . كما حاولنا أن نقدم أحدث التطورات في دراسة التغير الاجتماعي ، ولذلك فقد اختتمنا الكتاب بفصل عن التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية .

ورغم أننا توخينا منهجاً واحداً في عرض الموضوعات وفي مناقشة مختلف القضايا ، ألا أن الكتاب قد أنجز من خلال تقسيم عمل تولت فيه الدكتورة اعتماد علام كتابة الفصول الثالث والرابع والخامس والسابع ، وتولى فيه الدكتور أحمد زايد كتابة الفصلين الأول والثاني ، والفصلين السادس والثامن . ونحن إذ نقدم هذا العمل إلى المكتبة العربية ، نعتذر عن وجود أى نقصير ، ونعد بمزيد من التجريد والتجديد في ضوء ما سيثيره هذا النص من مناقشات .

المؤلفان

القاهرة في ١٤ أبريل ٢٠٠٠

الفصل الأول

التغير الاجتماعي
المفهوم والعوامل

١

الفصل الأول

التغير الاجتماعي

المفهوم والعوامل

مقدمة

إن مفهوم التغير الاجتماعي ، رغم شيوعه وانتشاره ، يخلط بالكثير من المفاهيم مثل مفهوم التقدم ومفهوم التطور ومفهوم النمو وغيرها من المفاهيم ، الأمر الذي يستلزم تحديداً دقيقاً لهذه المفاهيم وتحديد علاقتها بمفهوم التغير الاجتماعي . ولا يمكننا أن نبدأ حديثاً عن مفهوم التغير الاجتماعي دون أن نلقى نظرة سريعة على تاريخه ، فإذا كان مفهوم التغير الاجتماعي مفهوماً حديثاً نسبياً ، فإن التغير كامن في الوجود منذ القدم ، كما أن مفهوم التغير نفسه كامن في أراء الفلاسفة والمفكرين منذ القدم أيضاً . ومن ثم فإنه لا يمكننا استجلاء مفهوم التغير الاجتماعي دون أن نتعرف على الخلفية التاريخية لهذا المفهوم . أن هذه الخلفية التاريخية هي التي سوف نمكنا من أن نتقدم لتعريف التغير الاجتماعي وتحديد علاقته بالمفاهيم الأخرى والقاء الضوء على عوامله .

وبناء على ذلك فإننا نتوقع أن يتكون هذا الفصل من أربعة عناصر أساسيه هي :

- أولاً : التغير الاجتماعي : خلفية تاريخية .
- ثانياً : التغير الاجتماعي : محارله للتعريف .
- ثالثاً : التغير الاجتماعي والمفاهيم المصاحبة .
- رابعاً : عوامل التغير الاجتماعي .

ه كتب هذا الفصل د. أحمد زايد .

أولاً : التغير الاجتماعي : خلفية تاريخية

بالرغم من أن دراسة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع ، إلا أن الفلاسفة والمفكرين على مر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعي والسياسي وتأملوه وطوروا بشأنه أفكاراً ربما تكون قد شكلت الرصيد المعرفي الذي تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعي الحديث . وليس هذا أمراً غريباً ، إذ أن التغير سمة لصيقة بحياة الإنسان وأفكاره والتجمعات البشرية التي أقامها . فمبدأ التغير هو أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية . فظواهر الكون الطبيعية تخضع للتغير كما أن الكائنات الحية التي تعيش داخل الأطار الطبيعي - الفيزيقي في هذا الكون تخضع في حركتها وتطورها لمبدأ التغير . وعندما أسس الإنسان هذه التجمعات التي أطلق عليها « مجتمعات » لم تكن أشبه بمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيداً ، بل كانت تجمعات بسيطة أقل تعقيداً . ويعني ذلك أنها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى ، بل أنها ما تزال تخبر تغيراً جديداً كل يوم .

من الطبيعي إذن أن يتأمل الفلاسفة والمفكرون ظواهر التغير الطبيعي والبيولوجي والاجتماعي من حولهم ، وأن يؤسسوا نظريات وافتراسات عامة بشأنها . ولعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغير العامة التي تحكم كل الأشياء هو فيلسوف اليونان القديم هيراقليطس (٥٤٠ - ٤٧٥ ق . م) الذي أطلق عبارته الشهيرة التي قال فيها ، أن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين ، . ويعني هذا أن التغير قانون أساسي من قوانين الوجود ، وأن الوجود دائم الحركة لا يسكن على حال ولا ينقطع تغيره لحظة من اللحظات ، بحيث أن الإنسان إذا نزل نهرأ وعاد نزل نفس النهر فإنه لن يكون نفس الإنسان ، ولن يكون النهر نفس النهر ، فقد أصابهما التغير ولم يعدا كما كانا عليهما بالأمس . لقد تغير النهر والإنسان وتغير كل شيء من حولهما فأصبح كل شيء جديداً جديداً .

واكد فلاسفة اليونان ممن جاءوا بعد هيراقليطس على مبدأ التغير . ورغم أن أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق . م) كان فيلسوفاً مثالياً إلا أنه كان يدرك أن المجتمع اللاتيني الذي عاش فيه (والذي كان مجتمعاً معقداً إلى حد ما) ظهر نتيجة تطورات سابقة عليه . لقد كان المجتمع الأول الذي أسسه الإنسان مجتمعاً بسيطاً ، لا يتجاوز الأسرة الواحدة وعرفت المجتمعات في تغيرها نظم تقسيم العمل وفقاً

لتغير حاجاته فظهرت الحرف والصناعات ، والتجار ، والعمال ، والجنود المحترفون . وكلما ظهرت حاجات جديدة ، وكلما تنوعت مطالب الناس ، كلما ظهرت الحاجة إلى أحداث تغيرات سريعة . (محمد علي محمد ، ١٩٨٥ : ٢٣) ولقد ظلت المجتمعات هكذا إلى أن أصابها الفساد من جراء ما حدث بها من تغيرات ، الأمر الذي دعا أفلاطون إلى أن يحاول تجاوز هذه المجتمعات إلى عالم اليوتوبيا (العالم المثالي) ليؤسس مدينه فاضلة لا يدركها التغير .

وسار أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) على منوال أفلاطون ، ولكنه كان فيلسوفاً واقعياً أقرب إلى تحليل ما هو كائن دون التحليل فيما ينبغي أن يكون . لقد أتجه أرسطو إلى توضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيره وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيداً مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل . كما أوضح السلسلة المتصلة من التطور التي تأسست عليها الدولة أو المجتمع السياسي . فالدولة (المجتمع) في أصل نشأتها ، تشكلت من صورة المجتمع الصغير الذي التف حول الأسرة ، ومن الأسرة ظهرت القبيلة ، ومن القبيلة تكونت القرى ، فالمدن ، فالمجتمع السياسي الكبير .

وكانت الحاجة إلى التعاون والتضامن هي الكامنة خلف تعقيد المجتمعات على هذا النحو ، وتغيرها عبر الزمن مع تبدل المشكلات والحاجات التي تواجهها . ولقد لفت أرسطو النظر إلى عنصر هام أصبح جوهرياً في دراسات التغير الاجتماعي فيما بعد . فالتغير عندما يحدث ، يحدث وفق قانون ثابت هو قانون الانتقال من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى اللامتجانس ، وهكذا تتحول المجتمعات ببطء شديد ، ويتم انتقالها عبر مراحل طويلة المدى . ورغم تأكيد أرسطو على هذا التغير التدريجي التلقائي في بناء المجتمعات ، إلا أنه أكد أيضاً على إمكانية ظهور التغير المفاجئ الناتج عن الثورة أو الانقلاب ويظهر ذلك عندما تتأسس الدولة على نظام خاطئ للعدالة (السيد الحسيني وآخرون ، ١٩٨٧ : ٢٩) .

وتفصح نظرية ابن خلدون في شؤون العمران عن وعي مبكر بقوانين التغير الاجتماعي في العمران البشري . فالمجتمع عنده أشبه بالكائن الحي يظهر إلى الوجود طِفلاً ، ثم يبلغ شبابه ، وكهولته وأخيراً يصيبه الهرم فيفنى ويذول . فالعمران كله على ما يذهب ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر ، وهو يفنى ويدركه الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات (ابن خلدون : ٣٧١ - ٣٧٤) . ويبدو أن أدراك ابن خلدون لطبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية هو

الذي جعله يشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة ، ومن الرئاسة إلى الملك ، ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية . ولكن الأهم من ذلك كله ، هو أن ابن خلدون قد أدرك أن التغير لا يسير على وتيرة واحدة ، بل أن له أشكالاً حددها في شكلين رئيسيين هما :

١ - المباشرة بالجملة وتعنى التغير التدريجي الذي يحدث في العمران كله أو في جزء من أجزائه .

٢ - التبدل بالجملة ، ويعنى التغير الجذري الذي يخلق نمطاً جديداً ومجتمعاً جديداً يخالف المجتمع السابق عليه تماماً (السيد الحسيني وآخرون ، ١٩٨٧ : ٩٧) .

لقد بلغ الاهتمام بالتغير الاجتماعي مبلغه في عصر التنوير الأوربي . وتعد روح هذا العصر شاهدة على تغير واضح في بناء المجتمع السياسي وفي بناء الفكر . فقد اهتم فلاسفه عصر التنوير بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة المدنية الحديثة . ورغم أن التصورات التي قدمها فلاسفه عصر التنوير قد اعتمدت على نظريات افتراضية . إلا أنها عكست اهتماماً كبيراً بالتغير الاجتماعي ، وإدراكاً واعياً لدوره في تقدم المجتمعات والتغير الاجتماعي في نظر فلاسفه عصر التنوير هو تغير تقدمي ينقل المجتمعات إلى حالة أفضل إلى نظام سياسي يحقق فيه الأفراد أهدافهم . وفي ضوء ذلك أكد توماس هوبز (١٥٨٥ - ١٦٧٩ م) على انتقال المجتمعات من حالة الفوضى التي يقتل فيها الأفراد بعضهم البعض الآخر أو من حالة الحرب الاجتماعية إلى حالة يسود فيها النظام ويتحكم فيها العقل من خلال قوة الدولة التي تلزم الأفراد لكي ينصاعوا لقانونها العام . وينفس الطريقه أكد جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤ م) على تطور النظام القانوني في المجتمعات البشرية فقد ظهر هذا النظام لكي يكمل حاله الطبيعيه للبشر الذين يعتدون على حرية بعضهم إذا تركوا دون قانون وتمثل الحكومة هذا النظام القانوني الذي يتطور من خلال وعي الأفراد في المجتمع لضرورة قيامه حمايه لمصالحهم . أما روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨ م) فقد ركز على نمو الروح الجمعية الاخلاقية فقد تطورت المجتمعات من حاله بسيطة يشبع فيها الفرد كل حاجاته إلى مجتمعات سيطرت فيها بعض الفئات على فئات أخرى وظهرت فيها أشكال من اللامساواة ، الأمر الذي يتطلب قيام نظام أخلاقي جمعي تمثله الدولة التي تحمي حقوق الأفراد (أحمد زايد ، ١٩٨٨ : ٤٩ - ٥٥) .

إن هذا الإهتمام المستمر بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية فتح أفقاً أمام علماء الاجتماع الأوائل لرصد حركة التغير وتنظيمها بشكل علمي . والمحقق أن علماء الاجتماع الأوائل لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعي بشكل مباشر ولم يفرّدوا له فصولاً في كتبهم ولكن كتباً تمثل دراسات مطولة في التغير الاجتماعي . فكتاب دروس في الفلسفة الوضعية لأوجست كورنت يفصح عن تحليل واسع النطاق للتغيرات الاجتماعية الكبرى التي اعتقد كورنت أنها أصابت المجتمعات البشرية . والكتاب في مجمله دفاع عن قانون التقدم (قانون المراحل الثلاث) ، الذي بمقتضاه تتحول المجتمعات من المرحلة الدينية إلى المرحلة الفلسفية وأخيراً إلى المرحلة الوضعية . كما يعد كتاب دور كايم عن تقسيم العمل دراسة في تحول المجتمعات الرأسمالية الغربية وفقاً لمبدأ التباين والتكامل الناتجين عن تقسيم العمل . كما أن دراسة ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية ماهي إلا دراسة في الدور الذي لعبته المعتقدات في تغير المجتمع وفي خلق تغيرات واسعة النطاق . وينسحب نفس الشيء على دراسة ماركس في رأس المال التي تعد محاولة لاكتشاف قوانين التغير المجتمعية الكبرى ، وينطبق نفس الحكم على دراسات سبنسر وباريتو وغيرهما من علماء القرن التاسع عشر . لقد إنشغل هؤلاء العلماء برصد حركة المجتمع وتغييره ، وطوروا بشأنه قوانين مختلفة ولكنهم لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعي قدر إستخدامهم لمفاهيم أخرى كالنمو والتقدم . وسوف يتضح لنا ذلك فيما بعد . وحسبنا الآن أن نؤكد أن التراكم المعرفي حول رصد التغير والتأمل حول أنماطه وعوامله قد تجسد في القرن التاسع عشر في نظريات علمية عديدة سوف نتناولها بالتفصيل في أحد الفصول اللاحقة في هذا الكتاب .

ورغم هذا الإهتمام بالتغير الاجتماعي ، إلا أن المفهوم لم يظهر بشكل منظم إلا في عام ١٩٢٢ عندما كتب وليام أوجبرن William Ogburn كتابه عن التغير الاجتماعي (محمد الزعبي ١٩٨٢ : ٣٧) . لقد درج المفكرون السوسيولوجيون على استخدام مفاهيم أخرى مثل النمو والتقدم والتطور . وسوف نحدد العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعي وهذه المفاهيم في مكان لاحق من هذا الفصل ، وحسبنا هنا أن نؤكد على حقيقة هامة وهي أن ظهور مفهوم التغير الاجتماعي قد واجه النقص في هذه المفاهيم التي ظهر كل منها في سياق معين ، وإنه قدم مفهوماً أكثر حيادية لدراسة التحولات التي تطرأ على بناء المجتمع ونظمه . لنحاول أولاً أن نتعرف على معنى مفهوم التغير الاجتماعي ثم ننتقل إلي التعرف

على المفاهيم ذات الصلة به لعلنا نفهم دلاله ما نذهب إليه هنا من أن مفهوم التغير الاجتماعي الذي ظهر في عام ١٩٢٢ قد لبي حاجة أساسية لمواجهة أوجه القصور في المفاهيم الأخرى .

ثانياً : التغير الاجتماعي ، محاولة للتعريف

ثمة مشكلات كامنه في تعريف مفهوم التغير الاجتماعي ، وتنتج هذه المشكلات من تنوع التعريفات من ناحية ، ومن الطابع المعقد لعملية التغير الاجتماعي . فقد تعرض مفهوم التغير الاجتماعي لجهود تعريف عديدة مثل غيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية الأمر الذي يدعو البعض إلى عدم الخوض في تعريف التغير الاجتماعي على اعتبار أن التعريف جهد غير مفيد ، والإكتفاء بالإشارة إلى أبعاد التغير الاجتماعي أو مجالاته كالحديث عن التغير الاجتماعي أو التغير في السكان أو الثقافة وغيرها من مجالات التغير الاجتماعي (Kuper and Kuper, 1985: 760) ولاتنبح مشكلات التعريف من تعدد المفاهيم وتضاربها فحسب ، بل تتبع في الأساس من تعقد عملية التغير الاجتماعي نفسه . فالحديث عن التغير الاجتماعي يعني - أولاً - الحديث عن المجتمع برمته في تفاعلاته المعقدة وفي إتساعه في الزمان والمكان . كما أنه يعني - ثانياً - الإشارة إلى نقيضه أي إلى عناصر الثبات والاستقرار في المجتمع . فليس هناك تغير بغير ثبات ، كما إن التغير عندما يحدث لا يحدث بشكل لامتناهي وإنما يكون له دائماً حدوداً يحدث فيها . وأخيراً فإن الحديث عن التغير الاجتماعي يعني صعوبة القياس وصعوبة الإمساك بالعناصر الأساسية فيه . أن التغيرات الاجتماعية أمور لا يمكن ضبطها وقياسها إلا بصعوبة ، كما لا يمكن التنبؤ بحدوثها .

ورغم كل هذه المشكلات إلا أن العلماء لم يكفوا عن تعريف التغير الاجتماعي ، أو حتي معظمها . ولقد أمكننا أن نصنف تعريفات التغير الاجتماعي في خمسة مجموعات أساسية .

١ - هناك أولاً مجموعة التعريفات التي تركز على التغيرات الهيكلية في البناء الاجتماعي . فالتغير الاجتماعي في هذه المجموعة من التعريفات يشير إلى التحولات أو التبدلات في بناء المجتمع ، أي في الهياكل الأساسية فيه مثل حجم المجتمع ، وتركيب أجزائه المختلفه . والتوازن بين هذه الأجزاء . ومن التعريفات تعريف جنزيرج Ginsberg الذي حدد التغير في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته . ومن

الأمثلة على هذا النوع من التغير نضال حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشي على أثر ظهور المدن ، والحصول من الطوائف المهنية إلى الطبقات (Ginsberg, 1958 : 205) .

قد يشير التغير أيضا إلى التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي التي تشكل العلاقات الاجتماعية المنظمة التي هي جوهر البناء الاجتماعي . ويتضمن ذلك كل أشكال التحول التي تحدث في القيم والمعايير وقواعد السلوك الصابغة لأنماط التفاعل بين الأفراد ، ومن الأمثلة على هذا النوع من التعريفات تعريف وليبرت مور W. Moore للتغير بأنه التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية أي في أنماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز (Moore, 1968 : 366) ، وسواء ركزت على الهياكل أو على أنماط التفاعل ، فإن التعريفات البنائية تهتم بالتحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات ، ونقصد بالتحولات الكبرى تلك التي تأخذ زمناً طويلاً في حدوثها والتي تترك آثاراً بعيدة المدى على الهياكل الدائمة لبناء المجتمعات .

٢ - هناك ثانياً التعريفات التي تركز على الوظائف . فالتغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع ، ومن ثم فهو تغير في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق . أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق ، ومن الأمثلة على هذه التعريفات تعريف فرنسيس ألين F. Allen ، الذي يذهب إلى أن التغير يشتمل على التعديلات في الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق عبر فترة من الزمن (Allen, 1971 : 39) .

تفترض هذه المجموعة من التعريفات أن لكل نسق اجتماعي وظائف محددة عليه أن يواجهها . وعندما يحدث التغير الاجتماعي ، فإنه لا يحدث في الأنساق الأساسية والأنساق الفرعية فحسب ، ولكنه يحدث في وظائف هذه الأنساق . فقد يؤدي التغير إلى أن يصبح النسق أكثر كفاءة في أداء وظائفه ، وقد يؤدي إلى أن يصبح النسق أقل كفاءة في أداء وظائفه ؛ ذلك يعتمد على الطريقة التي يحدث بها التغير والعوامل الفاعلة فيه ، وطبيعة المعوقات الوظيفية التي تفرضها عملية التغير الاجتماعي .

٣ - هناك مجموعه ثالثه من التعريفات تركز على المستويات المختلفة

للتغير الاجتماعي . فالتغير الاجتماعي عندما يحدث فإنه يؤثر على بناء المجتمع ، وعلى طبيعته العلاقات الاجتماعية فيه ، وعلى وظائف الانساق ، وأخيراً فإنه يؤثر على الأفراد . أن التغير هنا عملية شاملة متعددة المستويات ويمكن النظر إليها عبر هذه المستويات . بل أن هذه المستويات للتغير يمكن أن تمتد لتشمل التغيرات الكونية Global التي تظهر على المستوى العالمي ومن أشهر التعريفات التي تهتم بمستويات التغير الاجتماعي تعريف روبرت لاور R. H. Lauer الذي ينظر إلى التغير الاجتماعي على أنه يشير إلى التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءاً من الفرد وانتهاء بالكون كله (Lauer, 1977 : 4).

٤- هناك نوع رابع من التعريفات تهتم -مع تركيزه على العناصر البنائية والوظيفية - بعنصر الزمن في عملية التغير الاجتماعي . أن التغير الاجتماعي عملية ممتدة عبر الزمن ، ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه ومن التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن تعريف نسبت R.Nisbet ، الذي يعرف التغير الاجتماعي بمعنى الواسع بأنه مجموعة متتابعة (أو متواليه) من التبدلات (الاختلافات) التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود (Nisbet, 1969 : 168) وفي ضوء ذلك فإن التغير الاجتماعي يشير إلى مجموعة من العمليات المتتابعة عبر الزمن والتي تنتج أشكالاً من الاختلاف والتباين التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات .

٥- أخيراً هناك التعريفات التي تهتم بتعدد مظاهر التغير أو مجالاته ومن هذه التعريفات ما يعدد مجالات التغير المختلفة كالتغير الأيكولوجي ، والتغير الاقتصادي والتغير السياسي ؛ والثقافي ومنها ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية . وغالباً ما تميل هذه التعريفات إلى التفريق بين نوعين من التغير : التغير الاجتماعي ؛ والتغير الثقافي . الأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية ، بينما يشير الثاني إلى التغيرات في القيم والمعتقدات . ومن الذين مالوا إلى التفريق بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي بوتومور Bottomore الذي عرف التغير الاجتماعي بالتغير في البناء الاجتماعي أو في بعض النظم أو العلاقات بينها . بينما يشير التغير الثقافي إلى صور التنوع التي تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار والفن والمذاهب الدينية والأخلاقية (بوتومور ، ١٩٨٠ :

والمستعرض لهذه التعريفات يجد فيها - رغم اختلافها - عناصر مشتركة . فجميع التعريفات تنظر إلى التغير الاجتماعي بوصفه تحولاً Transformation أو تبدلاً Alteration في الابنية أو النظم أو العلاقات أو الوظائف .

كما أن جميع التعريفات تنظر إلى التغير كعملية مستمرة لها أسباب ونتائج ويأتى الخلاف فى التركيز على نتائج التغير هل هو تغير فى البناء أو الثقافة أو فى جميع المستويات المكونة للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع . وأخيراً فإن كل التعريفات لا تنكر عنصر الزمن . فهناك تعريفات تركز على هذا العنصر بشكل مباشر ، أما التعريفات التى لا تركز عليه بشكل مباشر فأنها تفترض وجوده بشكل ضمنى . فالحديث عن التحول أو التبدل يعنى وجود زمن يحدث فيه هذا التحول .

فى ضوء هذه العناصر المشتركة ، نستطيع أن نعرف التغير الاجتماعى بأنه يشير إلى كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التى تطرأ على البناء الاجتماعى - الثقافى لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعى . ونعتقد أن هذا التعريف يمكن أن يحقق المزايا التالية :

- ١- أنه يفصل بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى ، حيث يعتبر أن جوانب البناء الاجتماعى متكاملة وأن أى تغير يحدث فى هياكل المجتمع يصب فى تغيرات مصاحبة فى الثقافة والعكس صحيح .
- ٢- أنه لا يفصل بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية ، بل نفترض أن أى تغير جزئى يمكن أن تكون له أصداء على البناء الاجتماعى برمته والعكس صحيح .

٣- يفترض هذا التعريف ، أن التغير الاجتماعى عملية دينامية تتأقضى السكون والثبات ، وهى عملية متصلة تحدث فى عمليات فرعية عديدة عبر الزمن .

على أن هذا التعريف يبقى تعريفاً صورياً . ولذا فإن محاولة الاقتراب من دراسة التغير الاجتماعى فى الواقع تفرض على الباحث أن يتعرف على جوانب أخرى أكثر تفصيلاً تمكنه من أن يلم بكافة عناصر التغير الاجتماعى وأبعاده . ولقد لفت هانز جيرث Gerth وسى رايت ميلز Mills الانتباه إلى هذا الشرط عندما

لغتنا الانظار إلى المجالات الأساسية التي يجب أن تركز عليها بحوث التغير الاجتماعي . وقد حددا هذه المجالات في خمسة أسئلة رئيسية : ما الشيء الذي يتغير؟ وكيف يتغير؟ وما اتجاه التغير؟ وما معدل التغير؟ وما العوامل الرئيسية في التغير؟ (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٤٩) . وتسير معظم كتب التغير الاجتماعي على نفس المنوال تقريباً . ولقد حاول ستيفن فايجو S. Vago (١٩٨٠ : ١٠ - ١١) أن يطور هذه الجوانب في دراسات التغير الاجتماعي وفقاً لفكرة المتصل في محاولة للتوصل إلى تعريف عملي للتغير الاجتماعي . فالتغير الاجتماعي - سواء كان تغيراً مخططاً أو غير مخطط ، كمياً أو كيفياً - يمكن دراسته وفقاً لسته مكونات مترابطة يقع كل منها على متصل . والمكونات هي :

- ١ - نوع التغير أو هويته : يشير نوع التغير إلى الظواهر التي تتعرض للتغير كالسلوك والممارسات اليومية والاتجاهات ومظاهر التفاعل وأبنية السلطة وأنساق التدرج الاجتماعي وغيرها من مكونات البناء الاجتماعي .
 - ٢ - مستوى التغير : يشير إلى الموضع الذي يحدث فيه التغير . وتدرج مستويات التغير من الفرد إلى الجماعة إلى التنظيمات والنظم فالمجتمع بأسره .
 - ٣ - زمن التغير : يشير إلى المدى الزمني الذي يحدث فيه التغير حيث يمكن التفرقة بين التغيرات قصيرة المدى والتغيرات بعيدة المدى .
 - ٤ - وجهة التغير : تشير إلى المسلك الذي يسير فيه التغير حيث يمكن أن يسير التغير في مسلك تقدمي إلى الأمام أو يسير في مسلك تهقري إلى الخلف . كما قد يكون التغير تطورياً أو دائرياً . كما قد يحدث في شكل طفرات أو تذبذبات أو تنوعات على نفس الموضوعات الأساسية .
 - ٥ - حجم التغير : يشير إلى مقدار التغير . فالتغير قد يظهر في شكل زيادة بسيطة أو إضافة طفيفة لعناصر جديدة . كما قد يكون تغيراً هامشياً . وقد يكون تغيراً شاملاً أو ثورياً .
 - ٦ - معدل التغير : هو يشير إلى درجة السرعة أو البطء في حدوث التغير ، فالتغير قد يكون سريعاً أو بطيئاً ، وقد يكون مستمراً أو متقطعاً وقد يكون منظماً أو فوضوياً .
- مامن شك أن هذه المكونات الستة يمكن أن تساعد في دراسة التغير من

جوانبه المختلفة ، كما أنها تتيح الفرصة للمقارنة بين أشكال التغير بين المجتمعات المختلفة والثقافات المختلفة . هذا فضلاً عن أنها تتيح الفرصة لتطوير مؤشرات واقعية يمكن من خلالها قياس التغير الاجتماعي بشكل اجرائى .

ثالثاً : التغير الاجتماعي : المفاهيم المصاحبة

ذكرنا من قبل أن مفهوم التغير الاجتماعي قد ظهر لمواجهه أوجه القصور فى المفاهيم الأخرى الدالة على عملية التحول الاجتماعى . ومع هذا فذلك لايعنى أن مفهوم التغير قد قضى على هذه المفاهيم حال ظهوره . إذ ظلت هذه المفاهيم تستخدم ، وأصبحت تدل على ظواهر خاصة فى عملية التغير الاجتماعى الشاملة . أن هذه المفاهيم تشترك فى خاصية واحدة ، تتمثل فى أن لكل منها ظروف خاصة وسياق خاص ظهرت فيه . وأن معظم التعريفات تشير إلى جوانب من التغير الاجتماعى ، وأن أى منها لا يستغرق عملية التغير فى شموليتها وعموميتها . وسوف نحاول فيما يلى أن نعرض لأهم المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعى ونختتم هذا العرض بتوضيح أبرز الخصائص التى تميز مفهوم التغير الاجتماعى عن هذه المفاهيم .

مفهوم التقدم Progress : يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمى الذى يرتبط بتحسين دائم فى ظروف المجتمع المادية واللامادية . ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نحو نقطة نهائية ، ويرتبط هذا الهدف دائماً بنوع من الغائية . بمعنى أنه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعى بوصفها عملية تقدمية ترمى إلى غاية يتحقق فيها ، المثل الأعلى ، أو ، المجتمع المثالى . وغالباً ما يكون هذا المثل الأعلى أو المجتمع المثالى أفضل من كل الصور السابقة عليه ، فالتقدم يعنى أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها .

بناء على ذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بحكم قيمي . فالتغير لابد أن يحدث فى الطريق المرغوب فيه والذى يحقق مزيداً من الاشباع ومزيداً من الرضا (Vago, 1980 : 5) . ولقد ظهر مفهوم التقدم فى سياق خاص ، حيث ارتبط ببعض النظريات فى القرن التاسع عشر سواء فى مجال فلسفة التاريخ (كما فى نظرية كوندرايه) أو فى مجال علم الاجتماع (كما فى نظرية أوجست كونت) . وقد أكدت هذه النظريات على أن التاريخ يسير فى خط تقدمى ، كما افترضت النظريات أن التاريخ قد أوشك على أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديمقراطية . ومما يذكر أن هذا المفهوم لم يعد يستخدم إلا للإشارة إلى

وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائراً في خط تقدمي . ومن إجراء التطورات في العلوم الاجتماعية تم هجر هذا المفهوم . بل أن هذا المفهوم - كما يذهب بوتومور - قد تعرض للنقد منذ نهاية القرن التاسع عشر- (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٣٩) ، ولعل هذا قد نتج عن ادراك لأوجه القصور التي يعاني منها هذا المفهوم والتي يمكن حصرها في :

١- أنه يعاني من التحيز القيمي ، أن المفهوم غائي ويتصف بالتحيز القيمي .
٢- عدم إستيعاب المفهوم كل جوانب التغير ، بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمي .

٣- أن المفهوم يقوم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه ويتمثل هذا في القول بأن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل . وأن هذا افتراض يصعب تحقيقه طالما أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل ومن وجهة نظر من ؟ لا سيما وأن هذه أمور نسبية لا يمكن التوصل بشأنها إلى حكم يقيني .

٢ - مفهوم التطور : Evolution : يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً . وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء ، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيداً . ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامهما لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية ، وخاصة علم الأحياء ، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية . ولذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير . ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره ، بل أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية . فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات .

لقد تركت فكرة التطور - تأثيراً كبيراً على نظريات علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، بل أنها لم تهمل كثيراً مثلما حدثت الفكرة التقدم . ورغم أن وعى علماء الاجتماع بأوجه القصور التي عانت منها الصياغات التطورية الأولى إلا أنهم لم يتخلوا تماماً عن مفهوم التطور . وأصبح المفهوم يشير إلى التغيرات واسعة

النطاق في حياة المجتمعات أو الحضارات . لقد تم تخلص المفهوم من شوائب المماتلات العضوية القديمة حيث استطاع العلماء أن يدركوا مواطن الضعف الكامنة في المماتلة بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٣٥) . وحينئذ بدأ يستخدم للإشارة إلى أشكال خاصة من التغير الاجتماعي طويل المدى . ومن هنا تتحدد علاقته بمفهوم التغير الاجتماعي . فمفهوم التطور يشير فحسب إلى نمط خاص من التغير ويعنى ذلك أننا لا يمكن أن نستخدم مفهوم التطور لوصف كافة أشكال التغير . فهذا المفهوم ظهر كما أومضنا في ظروف خاصة ، وانتشر استخدامه مثل مفهوم التقدم - في القرن التاسع عشر . واذ أبقى بعض علماء الاجتماع عليه حتى الآن ، فإنهم لا يخلطون بينه وبين مفهوم التغير الاجتماعي بل أنهم يعتبرون أن مفهوم التغير الاجتماعي أكثر شمولاً منه .

٣ - مفهوم النمو : Growth : يشير هذا المفهوم إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي . ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم ، والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات ، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه ، والتغيرات في أنواع الإنتاج المختلفة كالتغير في الإنتاج الزراعي أو الصناعي . وتشترك كل هذه التغيرات في أنه يمكن قياسها كمياً . ولذلك فإن مفهوم النمو أكثر انتشاراً في الدراسات السكانية والاقتصادية .

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطاً وثيقاً ، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة ، وأحد هذه الجوانب هي الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي . فالتغير في حجم السكان أو في تركيبهم والتغير في حجم الناتج القومي يمكن أن تعد مؤشرات للتغير الاجتماعي . ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا تعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعي ، فدراسة التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلاً حول التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية وفي الثقافة والقيم .

٤ - مفهوم التنمية : Development : يعنى هذا المفهوم في معناه الحرفي عملية ، التفتح التدريجي ، أو ، النضج الكامل لجزيئات شئ ما ، أو نمو لما هو كائن داخل البذرة الأصلية . وبهذه الطريقة فإن مفهوم التنمية Development يشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية . ولكن المفهوم في استخدامه العلمي يعنى شيئاً مختلفاً إلى حد ما . فقد ارتبط مفهوم التنمية بالفرقة بين نوعين من المجتمعات : المجتمعات الصناعية ، والمجتمعات النامية التي مازال

مجتمعات ريفية وزراعية . وفي ضوء التفرقة أصبح مفهوم التنمية يشير إلى عملية التغير التدريجي سواء ارتبط هذا التغير بتغيرات اقتصادية كمية يمكن قياسها أو ارتبط بتغيرات في المعرفة والسيطرة على الطبيعة وتنمية قوى الإنتاج البشرية (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٣٧) .

من هذا يشير مفهوم التنمية إلى أنواع من التراكمات المادية وغير المادية، والتي تحدث عبر الزمن . وهذه التراكمات قد تحدث بشكل تلقائي نتيجة لجهود قوى اجتماعية فاعلة في المجتمع كوجود طبقة لرجال الأعمال ، أو لوجود تنظيم سياسي فعال ، أو حتى بطبقه عمالية ماهرة . وقد تحدث أيضا بشكل مقصود نتيجة لسياسات وخطط مدروسة . وغالباً ما تحدث عملية التنمية الاجتماعية من تفاعل القوى التلقائية في المجتمع مع الجهود التخطيطية لصناع السياسة .

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث Modernization والذي يعنى التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصادياً وسياسياً . وغالباً ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطاً في طريق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي (Moore, 1974 : 94) ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية . فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية . إما هذه الظروف فهي خلق النسق الاجتماعي المستقر الذي يحقق تطوراً ودينامية داخلية دون أن ينهار - ؛ وتحقيق درجة من التباين والمرونة في البناء الاجتماعي ؛ وخلق الأطار العام الذي يوفر المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق ذلك . ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير . فالتحديث والتنمية يحدثان تغييراً اجتماعياً . ولكن المفهومين ليسا بديلان لمفهوم التغير الاجتماعي ، لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة . أما التغير فهو يشمل على هذه العملية وعمليات أخرى عديدة تتصل بتحول المجتمعات أنه مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعاً .

حددنا فيما سبق أهم المفاهيم المرتبطة لمفهوم التغير الاجتماعي . ومن الواضح أن لكل مفهوم من هذه المفاهيم معنى خاص ويرتبط بظروف خاصة . لهذا فإن مفهوم التغير الاجتماعي هو المفهوم الذي يمكن أن يحتويها جميعاً دون أن يكون متحيزاً أو منتمياً إلى تراث خاص . ولعل هذا هو السبب الذي دفع وليام

أوجبرن إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي . فضلاً عن شمولية هذا المفهوم ، فإنه مفهوم حيادي . وهذا ما أكدته روبرت ماكيفر ، وشالز بيدج عندما أكدوا على أن ، تغيير التغير الاجتماعي تعبير محايد تماماً ، ولا يتضمن شيئاً سوى الاختلاف ، بمرور الوقت ، في الموضوع الذي يشير إليه ، وحين نتحدث عن تغير اجتماعي فإننا لا نعني الإشارة إلى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار .

رابعاً : عوامل التغير الاجتماعي

لماذا يحدث التغير ؟ هذ سؤال هام في دراسات التغير الاجتماعي . فالتغير لا يحدث دون سبب خلفه يحركه ويدفعه إلى الامام . الواقع أن البحث في أسباب أو عوامل التغير الاجتماعي عملية معقدة تثير بعض المشكلات النظرية والمنهجية . فهناك أولاً مشكلة التداخل بين هذه العوامل ، فليس مسوغاً الآن أن نقول بأن التغير يحدث نتيجة لعامل واحد بل أن العوامل متداخلة إلى درجة كبيرة . وعلى سبيل المثال فإن الاتصال الثقافي يعتبر أحد العوامل الهامة في أحداث التغير ولكن هذا الاتصال يتم - في كثير من الاحيان - عن طريق أفراد يلعبون دوراً داخل مجتمعاتهم . كما يرتبط في احيان أخرى بأشكال من التجديد الداخلي وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في أحداث التغير . وهناك ثانياً مشكلات التعليل . فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعي ، تصبح قضية التعليل محل نقاش . هل هذه العوامل تعتبر اسباباً أو عللاً أم أنها مجرد عوامل مصاحبة أو مؤثرات . الحقيقة أن عملية البحث عن الأسباب في الامور الاجتماعية عملية صعبة ومحفوفة بالمخاطر ، ولا يمكن فيها التوصل إلى يقين كامل . فإذا تحدثنا عن عدة عوامل للتغير ، فلا يمكن أن نجزم بأن أحدها أو جميعها أسباباً للتغير دون أن نجرى دراسات مستفيضة يمكننا من أن نقرر - بقدر ضئيل من اليقين - أيها أكثر تأثيراً وأيها أقل تأثيراً . وهناك ثالثاً مشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعي . فلا يوجد أدنى اتفاق بين المؤلفين والدارسين حول تصنيف هذه العوامل . فبينما يصنفها البعض في ثلاث عوامل (Giddens, 1989) (639) : يصنفها البعض الآخر إلى ثمانية عوامل (بوتومور، ١٩٨٠ : ٣٥١ - ٣٥٢) . ولا يوجد الخلاف فقط حول منهج التصنيف ، بل يوجد إبراز بعض العوامل على حساب عوامل أخرى . فالبعض يميل إلى إبراز العوامل الكبرى ذات المستويات النظامية ، بينما يميل البعض الآخر إلى إبراز دور الأفراد ومنجزاتهم الفكرية والمادية والتكنولوجية في إحداث التغير .

ولا نود هنا أن ندخل في جدل حول هذه الأمور الخلافية ، وحسبنا أن نلفت

النظر إليها وأن تكون على وعى بها أثناء تدارسنا لعوامل التغير الاجتماعي .
وسوف نقدم فيما يلي اجتهاداً خاصاً في تصنيف عوامل التغير الاجتماعي
بتقسيمها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية مع افتراض وجود التداخل بينهما .
ونقصد بالعوامل الخارجية ، العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان بها
كالمعامل الفيزيائية أو التغيرات الطبيعية في السكان ، أو التي ترتبط بمؤثرات ثقافية
قادمة من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافي . أما
العوامل الداخلية فنقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصائص داخلية .
كالدور الذي يقوم به التنظيم السياسي ودور الاختراعات التكنولوجية ، ودور
الأفراد . وكما أكدنا فإننا نفترض أن كلا النوعين من العوامل يرتبط بالآخر ، وأن
التغير غالباً ما يحدث في ضوء تفاعل كل هذه العوامل سوياً . ولنحاول الآن أن
نلقى ضوءاً سريعاً على أهم عوامل التغير الاجتماعي في ضوء التصنيف الذي
اقترحناه هنا .

١ - العوامل الخارجية

نقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التي لا دخل للإنسان بها ، والتي
تحدث تغيراً تلقائياً ونشير هنا إلى أهم ثلاثة عوامل من العوامل الخارجية وهي :
تأثير البيئة الفيزيائية ، والتغيرات الديموجرافية ، والاتصال الثقافي .

(أ) البيئة الفيزيائية :

ثمة علاقة بين الإنسان والبيئة ، بل أنه إذا كان الإنسان يؤثر في البيئة
المحيطة ، فإنها تؤثر فيه وتضفي عليه طابعها . وتحدث البيئة أثراً كبيراً على
تطور الحياة الاجتماعية ونظمها . فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط
حياتهم وفقاً لظروف الطقس وتقلباته . كما أن البيئة الفيزيائية هي التي تحدد أشكال
النشاط الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس ، زراعة ، أم رعياً أم تجارة . ولقد
اتضح ذلك بجلاء في الحضارات القديمة . فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في
المناطق الخصبة ، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة . وفي ضوء
ذلك يفترض أن تترك البيئة الفيزيائية تأثيراً بالغاً على مستوى التغير الاجتماعي
وطبيعته في أي مجتمع (Giddens, 1989 : 640) .

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن العوامل الفيزيائية هي العوامل الأساسية
الوحيدة في إحداث التغير . ولكن التاريخ قد أثبت أن بعض التغيرات في البيئة
الفيزيائية يمكن أن تؤثر على حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في

بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي ظهر فيها البترول . فالبرغم من أن البترول قد اكتشف من خلال جهود بشرية ، إلا أن ارتباطه بالطبيعة أي وجوده في هذه المناطق بالذات قد أثر تأثيراً كبيراً على مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها . لقد احدثت الظروف البيئية - الفيزيائية - في حاله اكتشاف البترول تغيراً تقديمياً ملموساً . ولكن ظروفها بيئية أخرى قد تحدث العكس كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية كحدوث زلازل أو براكين أو فياضانات أو غيرها من الكوارث . إن هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأثرها والواضح من هذين المثالين أننا لا نميل إلى تأكيد حتمية البيئة الفيزيائية ، ولكننا نميل إلى تأكيد دورها في ظروف معينة . بل أن هذا الدور قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهد الانساني كما في حالة اكتشاف البترول .

ونستطيع أن نحصر العوامل الفيزيائية التي قد تلعب دوراً في أحداث التغير فيما يلي : (ورد بعضها عند الزعبي ، ١٩٨٢ : ٧١ - ٧٢) .

- المناخ : الحرارة - الرطوبة - الرياح - الأمطار .
- التبدلات الجيولوجية والجغرافية : التصحر مثلاً .
- وجود الموارد الطبيعية : البترول - الغابات - المعادن أو نفاذ هذه الموارد .
- الطاقة الكامنة في المادة : الطاقة الذرية - الطاقة الشمسية .
- الكوارث البيولوجية : الأوبئة والأمراض .
- الكوارث الطبيعية : الفيضانات - الزلازل - البراكين - الأعاصير .
- الموقع الجغرافي : كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحر .
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية .

(ب) العوامل الديموجرافية :

يقصد بالعوامل الديموجرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموجرافية . فالملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر . فقد تزايد حجم السكان في المدة من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ من ١٢٠٠ مليون نسمة إلى ٢٥٠٠ مليون نسمة ، أي أن حجم السكان قد تضاعف تقريباً خلال مائة عام . كما تزايد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ من

٢٥٠٠ مليون نسمة إلى ٥٠٠٠ مليون نسمة ، أى تضاعف تقريباً خلال ثلاثين عاماً (محمد الزعبي . ١٩٨٠ : ٨٠) وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى آخر . فهي كبيرة في البلدان النامية عنها في البلدان الصناعية كما تزداد هذه المعدلات بين سكان المدن أكثر منها بين سكان الريف .

وترتبط عملية النمو السكاني بعملية التحضر والتصنيع ، فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبها بالضرورة ثورة حضرية . ولم يرجع هذا التزايد إلى الثورة الصناعية - أو الحضرية في حد ذاتها بل رجع أيضاً إلى التقدم في المستويات الصحية ، الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفاة . لقد أمكن التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة ، بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة وأن لم تكن قد ارتفعت في بعض البلدان ، وقد ساعد ذلك على حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي ، كان نصيب الدول النامية منها كبيراً (Vago, 1980, 147) وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره أحد الوسائل الهامة لحدوث التغير الاجتماعي وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفير القوى العاملة المولدة للثروة . في هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج . وفي مقابل وجهة النظر هذه هناك وجهة النظر النابعة من نظرية مالتوس والتي تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرية تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو في حجم الإنتاج ، أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان . وبهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصراً مدمراً للتقدم ، وخالفاً لأشكال من التغير الاجتماعي غير المرغوب فيها (علياء شكرى وآخرون ، ١٩٩٢ ، ٢٧ - ٣٠) . وبصرف النظر عن صحة أى من وجهتي النظر هاتين ، فإن الوقائع تؤكد أن الزيادة السكانية خاصة في دول العالم الثالث - تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة . فهي تفرق الاقتصاد وتساهم في التقليل من نصيب الفرد من الدخل القومي ، وتؤدي إلى تكديس المدن بسكان عاطلين لاطائل من ورائهم .

وينقلنا ذلك مباشرة إلى الإشارة إلى دور الهجرة كأحد المتغيرات الديموجرافية - على التغير الاجتماعي . فالتحركات السكانية - سواء كانت اجبارية أو عفوية أو مقصودة - تحدث تغيرات هائلة في الأماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والإيجابية التي لا يتسع المجال لسردها هنا . ولكن دراسات الهجرة قد أكدت على أن نزوح السكان من مجتمع معين يترك تخللاً سكانياً ويؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائمة ؛ وأن وفود جماعات

كبيرة من المهاجرين على مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية ، وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى .

(ج) الاتصال الثقافي :

يقصد بالاتصال الثقافي الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر أحدهما في الأخرى أو يظهر بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلى إحداث تغيرات داخلية في كل ثقافة . وقد يحدث الاتصال الثقافي نتيجة للاستعمار أو الغزو أو الاحتلال العسكري أو البعثات التبشيرية ، كما قد يحدث من خلال كافة صنوف الاتصال الثقافي التلقائي كتحركات العمال الطوعية ، والتبادل التجاري والفني ، والسياحة . وفي وجود كل هذه العوامل أو غيابها ، فإن الاتصال الثقافي قد يحدث - خاصة مع ثورة الاتصال الأخيرة - من خلال وسائل الاتصال الجماهيري التي تحول العالم يوماً بعد يوم إلى قرية صغيرة . ويطلق على عملية الالتقاء بين الثقافات هذه الثقافات Acculturation التي بمقتضاها يتم الالتقاء بين ثقافتين تؤثر أحدهما في الأخرى أو يحدث بينهما تأثير متبادل (Lauer, 1977 : 295) .

وعندما يحدث الاتصال الثقافي بين ثقافتين ، فإن التبادل بينهما لا يكون متكافئاً . فغالباً ما تخضع الثقافة الأقوى الثقافة الأضعف بحيث تأخذ الأخيرة من الأولى عناصر وافكاراً جديدة . ويحدث في بعض الأحيان أن تفرض الثقافة الأقوى أفكارها ومعتقداتها وأساليبها بالقوة على الثقافة الأضعف بل أن التاريخ يكشف عن أن ذلك كان سمة غالبية في عمليات الاتصال الثقافي خاصة ما ارتبط منها بالاستعمار . ولكن هذا لا يمنع وجود أشكال من الاتصال الطوعي Voluntary كما يحدث الآن عندما تتبنى المجتمعات التقليدية أساليب الثقافة الحديثة دون أن يفرض عليهم أحد ذلك ، وهي العملية التي يطلق عليها التحديث Modernization ، والتي قد تتحول فيها عملية تبني الثقافة الحديثة إلى عملية مخططة يتم فيها الانتقاء بعقلانية وحصافة كما حدث في اليابان .

أن عملية الاتصال الثقافي عملية معقدة ، تتداخل فيها عمليات فرعية كثيرة ، وتختلف في طريقه حدوثها باختلاف الظروف الفاعلة فيها . ولكنها أولاً وقبل كل شيء عملية تساهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية - أو قل المستهلكة - لعناصر الثقافة المهيمنة . ويتبدى تأثير الاتصال الثقافي في الأفكار والمعتقدات السياسية - والدينية أحياناً - وأساليب

الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال ، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية ، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال .

٢ - العوامل الداخلية

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته ، والتي لها قدر من الاستقلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعي . وتتراوح هذه العوامل بين العوامل النظامية كالنظم التي يلعبها النظام السياسي في إحداث التغير ، أو الدور الذي يلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات والاختراعات ، وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالفقادة السياسيين والمنظمين .

أ - النظام السياسي

لم يكن النظام السياسي يلعب دوراً في المجتمعات البسيطة زراعية كانت أم رعوية . فلم يكن النظام السياسي في هذه المجتمعات يحقق درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير . ولقد كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات استاتيكية بطيئة التغير . ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني . لقد أصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني ، وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي ، وتحاول جاهدة أن تعين طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات .

ولقد أكد معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير . بل أن أولئك الذين يؤكدون دور العوامل التكنولوجية والاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي (Giddens, 1989 : 649) . ويقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية ، كما يقوم بوضع استراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن (كمال النابعي ، ١٩٩٣ : ٣٦) وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة - والتي غالباً ما تقاس بمدى شرعية النظام ودرجة ادماجه لأكثر عدد من سكانه في إطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للسكان - نقول أنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة كلما استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها .

ويلعب النظام السياسي في الدول النامية دوراً أساسياً في عملية التغير الاجتماعي . ولا يقتصر دوره على رسم السياسات ، أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها ، أو الإشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين . . . إلخ ، بل أن دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته . فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية فحسب بل أنها عملية تنمية سياسية أيضاً . ولذلك فإن البعض يرى أن عملية التنمية السياسية هي البوتقة التي تجمع كل التغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية (أحمد زايد ، ١٩٨٦ : ٣٨ - ٤٣) .

ورغم ذلك فإن النظام السياسي قد يلعب دوراً سلبياً في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين :

١ - أن يكون النظام السياسي تابعاً لنظام سياسي آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين أي أن هذا النظام يكون نظاماً عميلاً متواطئاً على شعبه . ولقد سقطت بعض النظم السياسية في العالم الثالث لهذا السبب .

٢ - أن يكون النظام السياسي نظاماً عدوانياً يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى (كما هو الحال في النظام النازي والفاشي) أو يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل من ورائها .

ب - الاكتشافات والاختراعات

تلعب الاكتشافات والاختراعات دوراً حيوياً في التغير الاجتماعي . وتنفذ الاختراعات والاكتشافات على طرف نقيض مع عملية الانتشار الثقافي أو التشاؤف . فإذا كان التشاؤف يؤدي إلى نقل أفكار وعناصر ونظم من خارج المجتمع ، فإن الاكتشافات والاختراعات تظهر من داخل المجتمع وتحدث إضافات داخلية إلى الثقافة والعلاقات الاجتماعية .

وليس سهلاً أن نرسم حدوداً فاصلة بين الاكتشاف والاختراع . وغالباً ما يفرق بينهما على أساس أن الاكتشاف Discovery هو إدراك لعلاقات قائمة بالفعل بين عناصر ولكنها لم تدرك من قبل . ويمكن أن يتم هذا الإدراك بشكل مقصود أو عن طريق الصدفة أما الاختراع Invention فهو مزج لعناصر قائمة بالفعل أو لاختراعات قائمة بالفعل في شكل جديد تماماً ويمكن أن نصف الاختراعات إلى

نوعين : الأول هو الذى يظهر بشكل تلقائى من خلال المحاولة والخطأ ، والثانى هو الاختراع المخطط الذى يظهر من خلال التجارب العلمية المنظمة . وقد كانت الاختراعات فى الماضى تتم عن طريق الصدفة أو المحاولة والخطأ ، ولكن التقدم الذى أحرزه العلم قد أدى إلى أن تصبح الاختراعات عملية قصدية مخططة . والمحقق أن عملية الاكتشاف ضرورية لحدوث الاختراع . فالأفراد يجب أن يعرفوا وأن يدركوا العلاقات بين الأشياء وأن يكتسبوا بعض المهارات قبل أن يكونوا قادرين على إبداع شيء جديد . كما أن الاختراعات تعجل حدوث اكتشافات جديدة فاختراع مناهج جديدة للتفكير والعمل يساعد على تحقيق الاكتشافات . ويدل ذلك على وجود علاقة بين الاختراعات والاكتشافات ، إلى الحد الذى يعتبرها البعض (Mack and Pease, 1986) شيئاً واحداً .

وتظهر الاكتشافات والاختراعات لاعلى المستوى المادى فقط بل على المستوى غير المادى أيضاً فإذا كانت السيارة والتليفون من الاختراعات التى أثرت فى حياتنا تأثيراً كبيراً ، فإن اختراع عناصر غير مادية كالانتخابات ، وإختبارات الذكاء ، والأساليب الحديثة فى التجارة قد تركت تأثيرات موازية .

وعندما تظهر الاختراعات فإنها تولد حاجات وأساليب تكيف جديدة . ولذلك فإذا كانت « الضرورة » هى أم الاختراع كما يقولون ، فإن الاختراع هو أم الضرورة كما قال فيلن Veblen . بمعنى أن الاختراع عندما يظهر فإنه يولد ضرورات جديدة أو حاجات جديدة . فاختراع السيارة أو القطار أو الطائرة وكل وسائل المواصلات أحدثت تغيرات فى مفاهيم الزمان والمكان ، بل أنه قد أحدث أشكال من التكيف الفيزيقي فى الملابس والمسكن ونظم الحياة . وبهذه الطريقة يمكن فهم طبيعة العلاقة بين الاكتشافات والاختراعات والتغير الاجتماعى فقد أحدثت الاختراعات والاكتشافات - مادية كانت أم غير مادية - انقلاباً فى العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية وأشكال العلاقات بين البشر لداخل المجتمع الواحد بل بين المجتمعات . ويكفى أن نفكر فى اختراع جهاز مثل التليفزيون أو الكمبيوتر لى نستوعب مدى التغير الذى أحدثه أى منهما فى حياتنا .

على أن الاختراعات كعامل من عوامل التغير الاجتماعى لا تكون فعالة بمفردها ، فلا بد من توفر مجموعة من الشروط لى تنمو هذه الاختراعات من ناحية ، ولكى تحدث التغير الاجتماعى من ناحية أخرى ، ومن أهم هذه الشروط : (١) توفر قاعدة ثقافية دافعة للأختراع ومهياة لتقبله ؛ (٢) توفر نسق للقيم

والاتجاهات يشجع الاختراعات وينشرها ؛ (٣) توفر قدرات عقلية فائقة الجودة يمكن أن تسهم في عمليات الاختراع والاكتشاف .

ج - دور الفرد في التغير الاجتماعي

يثور دائماً خلاف حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في التغير الاجتماعي . فالبعض يغالى في إبراز هذا الدور معتقدين أن التغير يقوده دائماً أفراد عباقرة أو ملهمين . وفي المقابل يعتقد البعض الآخر أن هؤلاء الأفراد ، حتى ولو كانوا عباقرة ، فإنهم من نتائج مجتمعهم وهم يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم (برنومور ، ١٩٨٠ : ٣٥٥) والمحقق أن كلا الرأيين يؤكد على دور الفرد في التغير ، فالخلاف بينهما ليس خلافاً على دور الأفراد بقدر ما هو خلاف حول البعد النفسى أو البعد الاجتماعي للدور الذي يقوم به الأفراد في عملية التغير الاجتماعي .

ويكشف تراث دراسات التغير والتنمية عن أن الأفراد يمكن أن يلعبوا دوراً رئيسياً في التغير الاجتماعي ويمكن تتبع هذا الدور على مستويين .

أ - مستوى القادة الملهمين Charismatic أو حاملي الكارزما . فهؤلاء يأخذون على عاتقهم قيادة مجتمعاتهم نحو آفاق جديدة للتغير الاجتماعي . وتعنى الكارزما موهبة خاصة أو قوة خارقة يتمتع بها بعض القادة ويستطيع هؤلاء - بفضل هذه القوة - أن يحققوا أعمالاً خارقة أو معجزات . ولقد شهدت المجتمعات نماذج من هؤلاء القادة من أمثال لينين وغاندى وعبد الناصر وغيرهم . لقد نجح هؤلاء في أحداث تغييرات هامة في مجتمعاتهم واستطاعوا أن يتحولوا إلى نماذج للدور الذي يمكن أن تلعبه القيادة في أحداث التغير الاجتماعي . والمحقق أن التغييرات التي تحدثها الكارزما الفردية ليست بالضرورة تغييرات مرغوب فيها . فقد تقود الكارزما المجتمع إلى كارثة ، إذا حولت طاقة الكارزما إلى حروب وعدوان ودمار . وهنا يصبح الدور الذي يقوم به الفرد سلاحاً ذا حدين ، فقد تتحول الطاقة الكارزمية إلى جهد نافع يحرك المجتمع إلى الأمام وقد تتحول إلى جهد فاسد يرجع بالمجتمع إلى الخلف .

ب - ويمكن أن يلعب الأفراد دوراً في عملية التغير من خلال نشاطهم أو مهاراتهم الخاصة . ونشير في هذا الصدد إلى أدوار عدة منها دور المبدعين والمثقفين الذين قد تعمل إبداعاتهم وأفكارهم على قيادة المجتمع نحو

الأفضل . كما يمكن الإشارة إلى دور المنظمين entrepreneurs فالمنظم يمثل نموذجاً معيناً من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الانجاز والاحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع ، (السيد الحسيني ، ١٩٨٦ : ٧٥) . إن المبدعين والمثقفين والمنظمين والمجددين ، كل أولئك هم القادة الحقيقيون لعملية التغير ، وهم الفاعلون فيها . غير أننا يجب أن نحذر أيضاً من أن دور هؤلاء ليس إيجابياً على طول الخط . فالمنظم مثلاً يكون مفيداً في عملية التغير التقدمي لو أنه ساهم في نشر الأفكار والعلاقات الدافعة إلى مزيد من الانجاز ومزيد من الابتكار والخلق ، ولكن دوره يتحول إلى دور سلبي إذا ما حاول أن يكرس نشاطه لنشر ثقافته الاستهلاكية الترفيحية أو المساهمة في تدعيم علاقات تبعية لمجتمعات أخرى . ونفس الشيء ينسحب على المثقفين الذين قد يسهموا في تنوير مجتمعاتهم ونهضتها وقد يسهموا في عمليات من التضييل أو النفاق .

وفي نهاية حديثنا عن عوامل التغير الاجتماعي ، نود أن نؤكد أن هذه العوامل جميعاً - وغيرها مترابطة أشد الترابط وأن الفصل بينهما كان بفرض التحليل وسهولة العرض .

مراجع الفصل الأول

أولاً : مراجع باللغة العربية :

- ١ - ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢ - أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٣ - أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، دار قطرى بين الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٨ .
- ٤ - السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، الطبعة الثالثة ، دار قطرى بن الفجاءة للنشر والتوزيع ، الدوحة ، ١٩٨٦ .
- ٥ - السيد الحسيني وآخرون ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٧ .
- ٦ - بوتومور ، ت . ب ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- ٧ - علياء شكرى وآخرون ، دراسات في علم السكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٢ .
- ٨ - كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٩ - محمد أحمد الزغبى ، التغير الاجتماعي ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ١٠ - محمد على محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية

- 1 - Allen, F. B., Socio - Cultural Dynamics, An Introduction to Social Change, Macmillan, New York, 1971 .
- 2 - Ginsberg, M, : Social Change, British Journal of Sociology, Vol. 4. 1958. PP. 205 - 29 .
- 3 - Giddens, A., Sociology, Polity Press, Combridge, 1989.
- 4 - Kuper, A. and Kuper J., The Social Science Encyclopedia, Routledge and Kegan Paul, London, 1985.
- 5 - Lauer, R. H., Perspectives on Social Change, 2nd ed. Allyn and Bacon, 1977.
- 6 - Mack, P. W. and Pease, J. Sociology and Social Life, D. Van Nostrand Company, New York, 1986.
- 7 - Mooer, W. E. "Social Change" , in : D. J. Sills (ed.) International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 14. Macmillan, New York, 1969.
- 8 - Moore, W. E. Social Change, Englwood Cliffs, Prentice - Hall, N. J. 1974 .
- 9 - Nisbet, R., Social Change and History, Oxford, New York, 1969.
- 10 - Vago, S, Social Change, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1980.

الفصل الثاني
نظريات
التغير الاجتماعي

الفصل الثانى

نظريات

التغير الاجتماعى

مقدمة

يفكر علماء الاجتماع فى رصدهم لظواهر التغير الاجتماعى فى الأساليب التى يحدث بها التغير ، وفى الاطراد أو الانتظام الذى قد يتبدى فى هذه الأساليب . ومن هنا بدأت تظهر العديد من النظريات التى تفسر التغير الاجتماعى . ورغم أن نظريات التغير الاجتماعى التى ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيراً وازدادت دقة واحكاماً ، وانتقلت من مرحلة التفكير التأملى والتاريخ الظنى إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية ، بالرغم من هذا فإن أياً من هذه النظريات لم يتوصل إلى كلمة نهائية فى رصد ظواهر التغير وتفسيرها ويرجع السبب فى هذا إلى أن الواقع الاجتماعى - التاريخ بمعناه الواسع - يكشف دائماً عن أدلة جديدة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تودى إلى زيف نظريات أخرى ، بل أنها قد تزيف كل النظريات القائمة . ولهذا فإن الحديث عن نظرية للتغير الاجتماعى يجب أن يكون حديثاً محوطاً بالحذر ، فى ضوء الحقيقة التى موداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أى نظرية .

ومع ذلك فإن ادراكنا لهذه الحقيقة لا يعنى التقليل من شأن نظريات التغير الاجتماعى التى ظهرت حتى الآن ولكنه يفسر لنا لماذا تعددت هذه النظريات تاريخياً وأتياً ولماذا اختلفت الآراء حول مجرى التغير الاجتماعى وأسبابه . ورغم هذا الاختلاف إلا أن المتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت فى تحقيق قدر كبير من النصج العلمى ، وأنها قطعت أشواطاً كبيرة فى فهم ظاهرة التغير الاجتماعى . وسوف يتضح لنا من خلال العرض التالى مدى صدق هذه الحقيقة .

ولن نخوض هنا فى أسلوب عرض هذه النظريات . وسوف نحاول أن نتبنى مدخلاً جديداً فى عرضها . فالملاحظ على نظريات التغير الاجتماعى -

* كتب هذا الفصل د / احمد زايد .

وهي نظريات نابعة من النظريات العامة في علم الاجتماع أن بذورها قد ظهرت في القرن التاسع عشر ، وأنها لم تنقطع عن التطور ، ولم تنقض واحدة منها على الأخريات ، هذا باستثناء النظريات الحتمية التي تكاد تكون قد اختفت تقريباً . ومن ثم فقد تطورت هذه النظريات بشكل متواز . ويتأسس المنحى الذى نتوخاه في عرض نظريات التغير الاجتماعى على هذه الفكرة . فسوف نعرض لكل نظرية ونتتبع تطوراتها المعاصرة ، وبهذه الطريقة يمكن للقارئ أن يتعرف على تطور النظريات وعلى علاقتها ببعضها .

وسوف نبدأ هذه النظريات بالحتميات ثم ننتقل إلى النظرية التطورية فالنظرية الوظيفية فالنظرية المادية التاريخية وأخيراً النظرية السيكية - اجتماعية . وسوف يلاحظ القارئ أمرين هامين : الأول أننا سوف نستخدم صيغة الجمع عند الحديث عن كل اتجاه من هذه الاتجاهات فنقول مثلاً ، النظريات التطورية ، أو «النظريات الوظيفية» ، وذلك لأننا سوف نعرض داخل كل منها للصور المختلفة لكل إتجاه نظرى . والثانى أننا لن نميز بين نظريات عامة وأخرى للعالم الثالث . فسوف يظهر هذا التمييز من تلقاء نفسه ، حيث سيلاحظ القارئ أن كل نظرية قد استخدمت في تفسير التغير في العالم الثالث .

أولاً : النظريات الحتمية

نقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعى على عامل واحد فحسب وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملاً واحداً - كالاقتصاد أو المناخ أو غيرهما - هو العامل الوحيد الذى يحرك كل العوامل الأخرى . ولذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية reductionist أى أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافى وحده لحدوث التغير . ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية determinism فهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينية determinane ومعناها يحدد . ولذلك فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفاً ، وأن المهمة الملقة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر . (محمد الزعبي ، ١٩٨٢ : ٩٠ - ٩١) وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعى ، فإنها أصبحت تعنى البحث عن السبب الوحيد - الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر ، أو الذى ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة .

وقد انتشرت الحتميات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم ، وجاءت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى . فأُنصار الحتمية الجغرافية تأثروا بالجغرافيا ، بل أن بعضهم كان من الجغرافيين ، والذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي ، وكان بعضهم من البيولوجيين وهكذا . ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي ونحن إذ نشير إليها في مطلع حديثنا عن نظريات التغير الاجتماعي فإننا نذكر بتاريخ العلم ونوضح الأسس المعرفية التي قامت عليها النظريات الحديثة . ونكتفي هنا بالإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية .

١ - الحتمية الجغرافية

هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان - بارداً أم حاراً أم معتدلاً - وبين طابعه الاجتماعي (من حده المزاج أو أريحيته ومن حيث الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي) . ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد ، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر . وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية (Lapierre, 1987 : 24) وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلا أنها زاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها . ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لافى تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب ولكن في تفسير تغير المجتمعات . فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم ، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية وفي ضوء هذه الفرضية فسر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها . فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظراً لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملاءمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل ، وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضاً بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذي خلق ظروفاً لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة .

وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا ، كانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ نشأة الحضارة في مكان آخر . وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان فالرومان فإسطنبول فأوروبا الحديثة ولكي يدلل

هنتجتون على صحة نظريته قدم شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاث آلاف عام الماضية . (Huntington, 1945)

٢ - الحتمية البيولوجية

تأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس ، وجماعات متميزة بيولوجيا ، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير حياة اجتماعية وتنميتها . وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية - العرقية . وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب ، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب ، سواء التغيرات السلبية (المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضاري) ، أو التغيرات الإيجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب (Lapierre, 1987 : 27) .

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة منذ القدم، وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات - داخل المجتمع - على طبقات أخرى ، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية . ولقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة ، وتبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك اناساً ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية . ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة ، تطورت لتعمم على الفروق بين المجتمعات ولقد لعب دي جوبينو (De Gobineau 1816 - 1882) دوراً في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية والذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو إنحطاطه وبين خصائصه العرقية ؛ والذي شب فيه حرياً شعواء على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوعاً من المساواة بين البشر . ومنذ ذلك الحين أصبح أنصار الحتمية البيولوجية يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية (محمد الزعبي ، ١٩٨٢ : ٧٤) .

أ - أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي .

ب - أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والامكانيات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكارزمية) .

ج - أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه

الاقتصادى والاجتماعى .

ء - أثر الانتخاب الطبيعى والاصطناعى على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الاناث ، نسبة المواليد إلى الوفيات ، نسبة الكبار إلى الصغار) .

وبرغم أن النظريات الحتمية قد سادت فى مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمى ، وبالرغم من ظهور أنصار لها هنا وهناك فى العصر الحديث ، إلا أن التفكير العلمى المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات وذلك لأسباب عديدة منها (١) أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية ؛ (٢) أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة شعب من الشعوب على شعب آخر ؛ (٣) أنها نظريات غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمى دقيق فى الأسباب الأخرى ؛ (٤) أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الاحساس بالتفوق العرقى من جانب الألمان ؛ (٥) إنها ولدت أشكال من العنصرية السياسية التى يعانى منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود فى جنوب افريقيا ومن قبلها فى أمريكا . وفى ضوء هذه الانتقادات وغيرها أصبح المجال مفتوحاً نحو صياغات أفضل لنظريات فى التغير الاجتماعى .

ثانياً : النظرية التطورية :

انتشرت النظريات التطورية فى القرن التاسع عشر ، وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة ولقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير فى مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل يمكن التعرف عليها . ويتفق التطوريون على هذه القضية ، ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاثة : الأولى تتصل بمراحل التطور أى عدد المراحل التى يمر بها مسلك التطور الاجتماعى ؛ والثانية حول العامل الرئيسى المحرك للتطور هل يظهر التطور نتيجة لتغير فى الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير فى التكنولوجيا والعناصر المادية ؟ ؛ والثالثة تتصل بوجهه التطور هل التطور ، يسير فى مسلك خطى تقدمى أم يسير فى مسلك دائرى بحيث يعرّد من حيث بدأ ؟ ويمكن أن نعرض للنظريات التطورية وفقاً لأى بعد من هذه الأبعاد الخلافية . والواقع أن الاعتماد فى تصديق هذه النظريات على البعد الأول أو الثانى (نعنى عدد مراحل التطور وعوامله) يفتت من هذه النظريات بل ويخلق تشككاً واختلاطاً

مع دراسة عوامل التغير الاجتماعي مثلاً . ولذلك فإننا سوف نعتمد على البعد الثالث ، وهو المتصل بوجهة التطور ونقسم في ضوءه نظريات التطور إلى نوعين : نظريات التطور الخطي ونظريات التطور الدائري . ثم ننوه في النهاية إلى بعض الصور المستحدثة من التطورية .

١ - النظريات الخطية :

توصف النظريات الخطية بأنها نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد . ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة . وتعتبر هذه الفكرة فكرة قديمة ظهرت في الفلسفة الإغريقية القديمة ، وأعيد إحيائها في عصر التنوير على يد فيكو Vico الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوة مافوق الطبيعة (Harris, 1968 : 27) وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم ، ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات . ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور :

أ - التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر . وهكذا مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بأن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ، ثم مرحلة الرعي ، ثم مرحلة الزراعة . ومال بعضهم الآخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعية إلى الأسرة ذات النسب الأمومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي (Ginsberg, 1961 : 200) . أن المراحل التطورية هنا تلف حول عنصر ثقافي واحد كالإقتصاد أو الأسرة ، ومنه تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور .

ب - بدلاً من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر إلى التطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي ، وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه . وتندرج تحت هذا الموقف معظم الاسهامات التطورية الشهيرة في القرن التاسع عشر . ومن الأمثلة عليها نظرية أوجست كورنت عن تطور المجتمعات من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقية إلى المرحلة الوضعية ؛ ونظرية ماركس في التحول من المجتمع المشاعي إلى المجتمع

الاقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى إلى المجتمع الاشتراكى ؛ ونظرية لويس مورجان عن التحول من المجتمع البدائى ، إلى المجتمع البربرى ، إلى الحضارة ، ونظرية سبنسر فى التحول من المجتمع العسكرى إلى المجتمع الصناعى ، ذلك التحول الذى يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر . (بوتومور ، ١٩٨٢ : ٣٤٢ - ٣٤٣) .

وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل ، فإن التطورية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد . ويمكن الخلاف بين المفكرين التطوريين فى عنصرين أساسيين : الأول يرتبط بعدد مراحل التطور ، والثانى يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير . فهو عند كونت مثلاً الأفكار ، وعند مورجان التكنولوجيا ، وعند ماركس الاقتصاد .

٢ - النظريات الدائرية

تتأسس النظريات الدائرية على فكرة قديمة مفادها أن كل الخبرة البشرية قد حدثت من قبل ، وليس هناك من جديد فى هذه الخبرة . ومن ثم فإن التاريخ يميل إلى تكرار نفسه ؛ والحياة الاجتماعية تقوم على ضرب من الانتظام المتكرر ؛ فحياة كل نوع من الأنواع - بما فيها الإنسان - هى دائرة مغلقة من الحياة والموت . وفى ضوء هذه الفكرة ظهرت النظريات الدائرية فى تطور المجتمعات وهى نظريات تتخذ - فى معظمها - موقفاً تشاؤمياً ولذلك فإن مسلك التطور هنا ليس تقدماً بل أنه يتقدم لفترة ثم يعود أدراجه إلى حيث بدأ ، أو إلى حالة من التقهقر إلى الوراء .

ولقد ظهرت هذه الفكرة بشكل واضح عند المفكر العربى ابن خلدون الذى اعتقد أن للمجتمعات عمراً كأعمار البشر ، وأنها لابد وأن تتطور مثلما تتطور الحياة البشرية طفولة ، وشباباً ، ثم هرمياً وشيخوخة . والمجتمعات تتحول من البداوة إلى الحضارة . وهى فى تحولها تعكس هذه الدائرة التطورية . فحياة البداوة أشبه بحياة الفطرة الأولية التى يحياها الأطفال ، ولكن عندما تتحول هذه البداوة إلى حضارة فإنها تصل إلى أوج عنفوانها كما يصل الشباب إلى أوج عنفوانهم . ولكن هذا لا يدوم فما تليث الحضارة أن تنهار وتدهور ويذرها الهرم والشيخوخة والفناء وظهرت أفكار مشابهة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين عند عدد من المفكرين الأوربيين والأمريكيين . ومن أشهر هذه الأفكار نظرية شبنجلر Spengler (١٨٨٠ - ١٩٣٦) عن تدهور الحضارة الغربية وافولها . فقد اعتقد شبنجلر -

مثله مثل ابن خلدون - في أن المجتمعات تغنى في أوج ازدهارها. واعتقد أن الحضارة الغربية قد بلغت هذه المرحلة وبدأ التحلل يدب في عروقها وأنها في طريقها إلى الانهيار. كما ظهرت عند باريتو في نظريته عن دورة الصفوة التي ذهب فيها إلى أن الصفوات الحاكمة لا تستقر في الحكم إلى مالا نهاية، فما تلبث أن تفقد قوة الرواسب التي أوصلتها إلى الحكم ومن ثم تبدأ في الضعف والوهن فتنهار وتضعد محلها صفوة أخرى تكون قد نجحت في تقوية ما تمتلكه من قدرات نفسية (الرواسب بلغة باريتو). وهكذا يبتلع التاريخ أى ارسوقراطية في حركته الدائرية المستمرة أزلاً. وظهرت أفكار مشابهة عند سوكين Sorokin (١٨٨٩ - ١٩٦٨) في نظريته عن الدورات التاريخية التي تتكرر في كل المجتمعات عندما تتحول عبر ثلاث مراحل هي المرحلة الاعتقادية ideational والمرحلة المثالية idealistic والمرحلة الحسية Sensate وتتشابه هذه الأفكار مع الأفكار التي طرحها ارنولد توينبي Toynbee (١٨٨٩ - ١٩٧٥) حول دورة الحضارة بين التحدى والاستجابة. فكل دائرة أو دورة حضارية تبدأ بتحدى (التكيف مع البيئة واستغلال امكانياتها)، ويقابل هذا التحدى باستجابة قد تكون ناجحة ويبقى المجتمع ليواجه مزيداً من التحديات؛ وقد تكون غير ناجحة فينهال المجتمع. وبناء عليه فإن الحضارة يمكن أن تظهر في مكان معين وزمان معين، وتنمو الحضارة وتستمر في نموها طالما واجهت التحديات ولكنها لا تستمر في ذلك إلى مالا نهاية، بل تنهار. وهكذا يتحول التاريخ إلى دورات حضارية متعددة (Vago, 1980: 77, 78).

ومن الواضح أن أصحاب النظريات الدائرية يتفقون على فكرة أن التاريخ يعيد نفسه، وأن الخبرات التاريخية للمجتمعات يمكن أن تتكرر. ولكنهم - مع ذلك - يختلفون في رؤيتهم لهذه الحركة الدائرية للمجتمعات. فبعضهم يحدد مراحل ثابتة تمر بها كل المجتمعات كما في نظرية شبنجلر أو نظرية سوكين، بينما يميل البعض الآخر إلى الحديث عن دورات يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابتة كما هو الحال في نظرية باريتو أو نظرية توينبي.

١ - أنها تفترض مخططاً تطورياً ثابتاً على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق ابنيها الداخلية.

٢ - أنها تعتبر أن التطور عملية حتمية أو ضرورية في كل المجتمعات.

٣ - إنها تهمل التطور متعدد الخطوط، فالتطور إما خطى وإما دائرى.

٤ - إنها تفترض أن التطور إما أن يكون تقدماً أو رجوعاً. وهي بذلك تهمل

أشكال التطور الأخرى الوسيطة

ولهذه الانتقادات وغيرها باتت التطورية بصياغاتها التقليدية غير مقبولة إلى حد كبير ، ومن ثم فقد إنتعشت رؤية بديلة لا تركز على التطور بقدر ما تركز على الواقع المعاصر للمجتمعات كالرؤية الوظيفية . غير أن هذا لا يعنى أن التطورية قد اختفت كلية فقد عاودت الظهور بصور جديدة على ما سنرى فيما يلى .

٣ - الصور الحديثة للتطورية

رغم أن الزمن قد تقدم على التطورية ، ومع ذلك فإنها تعاد الظهور مرات ومرات إلى درجة يمكن القول معها أن التاريخ لن يعدم الفكر التطورى مطلقاً . ورغم أن البعض يؤكدون على أن التطورية المحدثة قد تخلصت من كثير من مشكلات التطورية الكلاسيكية . فلم يعد الفكر التطورى يركز على الحتمية التاريخية ، ولم يعد يركز على أحادية التطور ، ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجى ونظيره على المستوى الاجتماعى (Spencer and Inkeles) (563 : 1989) . بالرغم من ذلك إلا أننا لا نرى خلافاً كبيراً بين الفكر التطورى القديم والفكر التطورى المحدث بل أن الفكر التطورى - قديمه وحديثه . قد نشأ لتحقيق نفس الهدف وهو تأكيد تفوق الحضارة الغربية وتقديمها . وإذا كانت هذه الفكرة قد ظهرت على استحياء فى الفكر التطورى الكلاسيكى ، بل أنها قد لاقت اعتراضاً فى هذا الفكر من قبل أصحاب النظريات الدائرية فى التطور؛ إلا أنها برزت بشكل أقل استحياءً فى الفكر التطورى الحديث . ونقدم فيما يلى نماذج سريعة لهذا الفكر التطورى

أ - نظرية مراحل النمو

وهى النظرية التى قدمها والت رستو W. Rostow عام ١٩٦١ فى كتابه بعنوان « مراحل النمو الاقتصادى : منشور غير شيعى » وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادى فى المجتمعات جميعاً يمر بمراحل محددة ، وأن الفرق بين مجتمع وآخر هو فى الدرجة التى قطعها المجتمع على طريق النمو الاقتصادى . ويعنى ذلك صنمياً أن المجتمعات غير النامية الآن سوف تمر بنفس خط التطور الذى مرت به المجتمعات المتقدمة . وقد حدد رستو مراحل النمو بخمس مراحل هى : (١) المجتمع التقليدى ؛ (٢) مرحلة التهيئة للانطلاق ؛ (٣) مرحلة الانطلاق ؛ (٤) مرحلة السعى نحو النصح ؛ (٥) واخيراً مرحلة الاستهلاك

الجمعي الوفير . ومن الواضح أن المجتمعات الغربية قد وصلت إلى المرحلة الأخيرة ، بينما تقع المجتمعات الأخرى داخل أى مرحلة أخرى أو بالقرب منها .

ب - نظرية الالتقاء أو التقارب

قدم هذه النظرية كلارك كير Kerr وزملاؤه عام ١٩٦٠ وقد عرفت بنظرية الالتقاء (التقارب أو الوفاق) Convergence theory . وتتأسس هذه النظرية على فرضية أساسية هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل . وأن هناك من الأفكار ما يقترب من هذه المرحلة ، وبعضها الآخر ما يزال بعيداً عنها ، ولكن الجميع سوف يكون له نفس الحال . فسوف تصل كل دولة في زمن معين إلى مرحلة التصنيع الكامل (Kerr et al. 1960 : 29) وللتصنيع خاصية جهرية هي أنه يجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظاماً متشابهة . ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه ، الذي يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية . ويقوم هذا التشابه على المظاهر الآتية : (١) الانتاج الواسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل ؛ (٢) الحراك الاجتماعي الرأسى والافقى ؛ (٣) تطور التعليم وتفرعه إلى التركيز على التعليم الفنى المتخصص والتعليم الادارى ؛ (٤) التحضر وزيادة سكان المدن ؛ (٥) تحقيق درجة من الاتفاق على القيم ؛ (٦) نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب .

وتكون هذه المؤشرات نموذجاً مثالياً يسعى التغير الاجتماعى فى أى مجتمع إلى تحقيقه . وإذا كانت مؤشرات هذا النموذج هي السمات العامة المشتركة للمجتمعات الصناعية ، فان التغير الاجتماعى سوف يودى فى النهاية إلى تحقيق ضرب من الالتقاء أو التقارب بين الدول المختلفة . وبالرغم من أن كير لم يحدد مراحل لهذا التطور إلا أنه يتشابه - إلى حد كبير - مع تحليل والت روستو لمراحل النمو .

ج - نظرية نهاية التاريخ

هذه نظرية من أحدث نظريات التطور وقد قدمها المفكر الأمريكى فرنسيس فوكوياما Fukuyama عام ١٩٨٩ ، بعد سقوط الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية . وتتأسس هذه النظرية على آراء هيجل التطورية والتي تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال ، العقل الكامل ، والدولة الكاملة ، والقيم المطلقة . أنه تطور نحو المطلق يحتمه قانون الجدول ويسعى به إلى أفضل الصور

واكملها . ولقد اعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول « الرغبة في الاعتراف والتقدير » والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ . وينظر فوكوياما إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة - والتي تمثلها أمريكا - على أنها الفكرة العلاقة بين السادة والعبيد والتي كانت موجودة بشكل أو بآخر في النظم السياسية الأخرى . لقد كانت كل هذه النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف . الذي يتمثل في صورته الملموسة في النزاع بين شخصين متحاربين . أن هذه الرغبة في الاعتراف هي التي تجعل أي منهما يموت استسلاماً للآخر ، وهي - من ثم - التي تجعل النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية ، وهي التي تجعل دولاً تسيطر على دول أخرى وتقيم امبراطوريات . ولقد ظل الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية ، طالما أن الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لاعقلانية .

أما الليبرالية الديمقراطية - والتي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية - فقد « بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد . . . وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف على أساس من المساواة » (فوكوياما ، ١٩٩٣ : ١٦) ويعني ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة ، وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة . فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية ، وليس ثمة مجال آخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق أطواراً من المساواة تخفف في السيطرة الامبريالية .

وإذا كانت نظرية فوكوياما من أحدث نظريات التطور ، وإذا كانت تضع للتاريخ نهاية ، فانه يمكن القول أن هذه النظرية قد أوقفت حركة التطور أو ثبتتها عند نقطة معينة . فهل ستؤثر على نظريات التطور نفسها وتوقفها هي الأخرى وتضع لها نهاية ؟ .

ثالثاً : النظريات البنائية - الوظيفية

شجبت الوظيفية فكرة فهم المجتمع في ضوء تاريخه ، كما شجبت فكره مراحل التطور . وفي مقابل ذلك حاولت الوظيفية أن تفهم المجتمع في ضوء ظروفه المعاصرة وفي ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته . وتعتمد النظرية البنائية - الوظيفية في تحليلاتها على مفهومين رئيسيين هما مفهوم البناء Structure ومفهوم الوظيفة Function . ويشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية ، بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج

أو الآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي . فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة ، بينما تشير الوظيفة إلى الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي . ولقد استخدم الوظيفيون مفهوماً ثالثاً هو مفهوم النسق الاجتماعي Social system والذي من خلاله أمكن تحليل الجوانب الهيكلية - البنائية والجوانب الدينامية الوظيفية . فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة .

ولقد ظهرت الوظيفية عبر تراث طويل إمتد من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر ، وساهم فيها عدد كبير من العلماء ومن ثم فقد تعددت صورتها وتباينت فيها الاسهامات النظرية . وفي ضوء ذلك فإن تحليلاً للتغير الاجتماعي من وجهة النظر الوظيفية يتطلب التوقف عند بعض صور الوظيفية والتي ظهرت من القرن التاسع عشر وحتى الآن . وسوف نلاحظ أنه بالرغم من وجود ضروب من الاتفاق بين هذه الصور إلا أن ثمة اختلاف بينهما ، وهو اختلاف نابع من طبيعة الطرف التاريخي الذي ظهرت فيه كل صورة من هذه الصور . فهناك وظيفية القرن التاسع عشر والتي تأسست من خلال أعمال سبنسر ودوركايم وباريتو ولغيف آخر من علماء الأنثروبولوجيا ؛ وهناك وظيفية القرن العشرين التي أسسها عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز ؛ وهناك أخيراً نظرية التنمية الوظيفية التي طورها تلاميذ الوظيفيين الأوائل والمحدثين في محاولة لفهم طبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية . وسوف نحاول فيما يلي أن نلقى نظرة سريعة على كل صورة من هذه الصور .

١ - الوظيفية الكلاسيكية :

نستخدم مفهوم الوظيفية الكلاسيكية ، للإشارة إلى الاسهامات الوظيفية المبكرة كما تمثلت في أعمال هيربرت سبنسر وأميل دوركايم وماكس فيبر وباريتو . والمحقق أن هذه الاسهامات - على ما بينها من اختلاف - تميل إلى النظر إلى التغير الاجتماعي باعتبارها تغيراً توازنياً تدريجياً لا يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله ، وإنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة . فالتغير الاجتماعي يظهر في شكل اضافات في الحجم وتباين في المكونات يصاحبه دائماً عمليات للتكامل والتوازن . وسوف نحاول أن نلقى نظرة سريعة على اسهامين من الاسهامات الوظيفية الكلاسيكية ، (Mantindale, 1981, 83, 101, Nisbet, 1975 : 238) .

أ - يتغير المجتمع من وجهه نظر هريبرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة التي تتحول من حالة اللاتجانس والاتحد إلى حالة من التجانس والتحدد والانظام . لقد اعتقد سبنسر أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون ، والأرض ، والكائنات البيولوجية ، والعقل البشري ، والمجتمع البشري . فالعالم اللاعضوي (عالم المادة) والعالم العضوي (عالم الكائنات الحية) والعالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور . وفي ضوء هذه الفرضية نظر سبنسر إلى المجتمع على أنه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة تنظم وفقاً لترتيبات معينة في مكان محدد . ويشبه المجتمع في تكوينه الكائن العضوي . ولذلك فإنه عندما يتغير يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية . فالمجتمع ينمو في حجمه ؛ وهو عندما ينمو في الحجم تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة وهنا يظهر ضرب من التباين البنائي ؛ ولكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامله فهو بطور دائماً أشكالاً جديدة لتكامل أجزائه المتباينة . وهكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة ، وتحول بالتدريج إلى مجتمعات مركبة ، ويتحول المركب إلى مركب المركب ، إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز بتباينه وعدم تجانسه الشديدين . وإذا كان المجتمع البسيط (والذي أطلق عليه سبنسر المجتمع العسكري) يؤسس تكامله على القهر والتعاون الإجباري ، فإن المجتمع الصناعي يؤسس تكامله على التعاون الاختياري .

ب - أما دور كايم (١٨٥٥ - ١٩١٧) فقد قدم نظرية في التغير الاجتماعي تشبه إلى حد كبير نظرية هريبرت سبنسر ، دون التزام بالمثالة العضوية أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة أو عالم الكائنات الحية . إنطلق دوركايم في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن . ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي . فتقسيم العمل تصاحبه ضروب مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية . بل أن هذه التباينات الاجتماعية هي التي تجعل تقسيم العمل ضرورة ، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودالة على حدوثه . فالمجتمعات إذن تميل في تغيرها - وإن شئت طورها - إلى أن تتباين في مكوناتها ، بل أن حدوث أشكالاً من التباين يؤدي إلى حدوث أشكال أخرى مصاحبة . فالتباين السكاني يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والقيم والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل وهكذا .

غير أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط ، فتحولها مضبوط بقواعد ومعايير قانونية . وهنا يأتي مفهوم التضامن . فإذا كانت المجتمعات البسيطة (وهي مجتمعات غير متباينة ولا توجد فيها أية صورة من صور تقسيم العمل ، فهي مجتمعات تقوم على التشابه وليس على التباين) نقول إذا كانت هذه المجتمعات تحقق تضامنها وتكاملها من خلال القانون القهري (فرض أسلوب واحد في الحياة والتفكير والسلوك) فإن المجتمعات الحديثة (وهي مجتمعات متباينة وتعرف أشكالاً مختلفة من تقسيم العمل) تحقق تكاملها وتضامنها من خلال القانون المدني أو التعريضي (الذي يتيح إمكانية تعدد أساليب السلوك وتباينها) . ولقد أطلق دوركايم على النوع الأول من المجتمعات مجتمعات التضامن الآلي ، وعلى النوع الثاني مجتمعات التضامن العضوي . ويمثل التحول من النمط الأول إلى النمط الثاني قانوناً عاماً في فكر دوركايم .

٢ - نظرية التوازن الدينامي

تطورت الوظيفية في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي . ويعد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز هو أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه . ولذلك فإننا عندما نتحدث هنا عن نظرية التوازن الدينامي كأحد النظريات الوظيفية في دراسة التغير الاجتماعي ؛ فإننا نتحدث تحديداً عن الرؤية البارسونزية للتغير الاجتماعي .

المجتمع عند بارسونز هو أحد الأنساق الأساسية للفعل التي حددها بارسونز في أربعة أنساق : النسق العضوي ، ونسق الشخصية ، والمجتمع ، والثقافة . والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية هي : الاقتصاد ، والسياسة ، والروابط المجتمعية ، ونظم التنشئة الاجتماعية . والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن داخلي وخارجي . فهو يدخل في علاقات متوازنة مع أنساق الفعل الأخرى (الكائن العضوي - الشخصية - الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق أنساقه علاقات منتظمة ومتوازنة (جى روشيه ، ١٩٨١) .

وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير ، فإنه لا يفقد خاصية توازنه ، فهذا التوازن دينامي ومستمر . لذلك فإنه يمكن المجتمع دائماً من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ودمجها داخل بنائه . ويمكن أن نميز نوعين من التغير الاجتماعي في المشروع البارسونزي .

أ - التغيرات قصيرة المدى : وهي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة

عوامل داخلية (من داخل المجتمع كالتوترات التي تفرض اتجاهاً للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة) ، أو عوامل خارجية (تظهر في أي نسق من الأنساق التي تشكل بيئة المجتمع كالتغيرات في الصفات الوراثية للسكان ، وتغير أساليب استغلال الطبيعة ، أو الحروب) . أن هذه التغيرات تحدث تأثيراً على حالة التوازن التي ينتظم فيها المجتمع . أنها تكسر التوازن أو تهدده من جراء ما تخلقه من توترات في بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعي (أحمد زايد ، ١٩٨٤ : ١٢٧) .

أن هذه التوترات إذا استمرت فإنها قد تؤدي إلى القضاء على المجتمع أو إلى أحداث تغيرات بنائية عامة فيه (كما يحدث في حالة الثورات) . ولكن هذا لا يحدث إلا في ظروف نادرة . فالمجتمعات لديها قدرة تكيفية داخلية ناتجة من حالة التوازن الدينامي التي يتميز بها المجتمع . فعندما تحدث التوترات والضغط المولدة للتغير داخل المجتمع فإنها تؤثر على حالة التوازن ، ولكن المجتمع ما يلبث أن يمتص هذه التوترات والضغط ويستعيد توازنه ويظل محتفظاً بهذه الحالة من التوازن حتى تظهر توترات أخرى . وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامي ، أي مستمر قابل لأن يستوعب كل ما هو جديد وأن يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيرات في أضيق الحدود . وفي ضوء هذه الرؤية فإن التغيرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعي تتصف بعدة خصائص : (١) تغيرات تدريجية لا تؤدي إلى إنهيار النسق أو تغييره بشكل جذري ؛ (٢) أنها ترتبط بعمليتين ملازميتين هما التوازن - اللاتوازن . تعتبر العملية الأولى دائمة ، أما الثانية فهي عملية عارضة ؛ (٣) أن جوهر التغير هنا هو التباين البنائي الوظيفي فميزيد من التغير داخل النسق الاجتماعي يعني تباين مكوناته وتمدد وظائفه ؛ (٤) أن الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيره الوئيد .

ب - التغيرات بعيدة المدى : وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة . ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية Evolutionary universals (Parsons, 1964 : 339) ويقصد بالعمومية التطورية هي تجديد بنائي له قدرة على الاستمرار والبقاء ، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى . إنها تخلق ضرباً من الإنكسار Breakthrough في البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير . أن هذه العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى تطور المجتمعات ، فظهر نسق الشرعية الثقافية ،

وظهور نسق التدرج الاجتماعي قد أدى إلى أن تتحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة . كما أن ظهور النقود والأسواق ، والبيروقراطية ، والقانون ، والديموقراطية هو الذي أدى إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة . وعندما تظهر العمومية التطورية ، فإنها تخلق تبايناً اجتماعياً واسع النطاق ، وتخلق بذلك تحولات بنائية ملموسة ، ولكن هذا التباين لا بد وأن يقابله عمليات تكامل تضبط هذا التحول وتقوده ، إلى أن يصبح التحول الذي خلقته العمومية التطورية تحولاً عاماً وطبيعياً أو يصبح تحولاً معممًا Generalized . ولقد استخدم بارسونز هذا النوع من التحليل لرصد حركة التطور في المجتمعات الحديثة عبر تطورها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثة (أحمد زايد، ١٩٨٤: ١٣٥ - ١٣٧) .

٣ - نظرية التحديث الوظيفية

عندما تحول اهتمام علم الاجتماع إلى دراسة مجتمعات العالم الثالث ، ورصد حركة التغير في هذه المجتمعات - وهو اهتمام تبلور بوضوح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية - بدأ علماء الاجتماع في تطبيق نفس المقولات الوظيفية في التغير الاجتماعي على تحول المجتمعات التقليدية . فالمجتمعات التقليدية (التي تقع خارج نطاق المجتمعات الصناعية المتقدمة) تتحول وتتغير على نفس نمط التحول والتغير في المجتمعات الغربية الصناعية ، أن هذه المجتمعات تشهد أبنية اجتماعية وثقافية تقليدية . وتقاس التقليدية هنا بدرجة سكون البناء الاجتماعي ، وتجانسه ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ، وجمود العناصر الثقافية وتحجرها (محمد الجوهري ، ١٩٧٩) . ويحدث التغير الاجتماعي في هذه الأبنية التقليدية من خلال عوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الحديثة الغربية . فالاتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدي إلى نشر الثقافة الحديثة في شكل دوائر تتسع باستمرار إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره . فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغييرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية . ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث ؛ وهي عملية تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لقيم العمومية والانجاز والتخصص وهي القيم التي تتأسس عليها الثقافة الحديثة (السيد الحسيني ، ١٩٨٦: ٤٣ - ٤٤) .

أن التغير الاجتماعى المرتبط بعملية التنمية والتحديث ليس تغيراً جذرياً ، بل هو تغير تدريجى (خطى وتقدمى) يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة . أى تحولها من أبنية متجانسة ، ساكنة ، وبسيطة إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة . ويفرز التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقض بين القديم والجديد ، وحدث هو ثقافية Cultural Lag بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية ، وتناقض الأدوار . ولكن كل هذه التوترات والتناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة . وسوف تختفى بالتدرج مع الاتساع فى عملية التغير على اختلاف بين المجتمعات فى درجة استيعاب هذه التناقضات والتغلب عليها . فالمجتمعات تختلف فيما بينها فى درجة تطورها لنظم وجماعات وميكانيزمات تساهم فى وضع مبادئ التكامل الاجتماعى . وبناء على ذلك فإنها تختلف فى درجة القابلية للتكيف الداخلى مع ظروف التغير ، وفى درجة صياغته هذا التغير فى نظم اجتماعية . وكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلى والمرونة كلما كان أكثر قدرة على التغلب على مشكلات التحول (أحمد زايد ، ١٩٨١ : ١٩٩١) .

ومن الواضح أن نظرية التحديث تميل ميلاً وظيفياً شديداً ، فنفترض وجود تغيرات تدريجية ترتبط بعمليات التباين والتكامل ؛ كما نفترض أن خبرة التغير فى المجتمعات الغربية يمكن أن تتكرر فى المجتمعات النامية .

رابعاً : النظريات المادية التاريخية

إذا كانت النظرية الوظيفية تركز على التغير التدريجى التوازنى ، فإن المادية التاريخية تركز على التغيرات الفورية التى تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضه . وإذا كانت الوظيفية تركز على التكامل والاتفاق فإن المادية التاريخية تركز على الصراع والتناقض . فالصراع هو المحرك الأساسى للمجتمع ، وتاريخ المجتمعات هو فى التحليل الأخير تاريخ الصراع بين الطبقات .

وترجع الصياغات الأساسية للنظرية المادية التاريخية إلى إسهامات كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) . وظلت هذه الصياغات تتطور بالحذف أو الأضافة حتى يومنا هذا . ومثلما حدث فى النظرية الوظيفية ، فإن كثيراً من قضايا المادية التاريخية وأساليبها التحليلية قد استخدمت فى تفسير عمليات التغير فى العالم الثالث . وفى ضوء ذلك فإننا سوف نحاول أن نلقى فيما يلى نظرة سريعة على صورتين من صور التحليل المادى التاريخى للتغير الاجتماعى ، الأولى هى

الصورة الماركسية الكلاسيكية ، والثانية هي الصورة المرتبطة بتحليل التغير الاجتماعي في العالم الثالث فيما سمي بنظرية النمو اللامتكافئ أو نظرية النسق الرأسمالي العالمي .

١ - النظرية الماركسية :

تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة ، وتمثل حركتها شكلاً خاصاً من أشكال حركة المادة . أنها تحتوي في داخلها على دوافع التغير ، وتنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة . ومع ذلك فليس هناك تطابقاً كاملاً بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع . ذلك أن المجتمع لا يحتوي على عناصر صماء عمياء كما في الطبيعة ، بل يحوي عناصر واعية ويضم إنساً بشراً لديهم أهدافاً محددة وأنماطاً محددة من الوعي تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف (محمد الزعبي ، ١٩٨٢ : ٩٣ - ٩٤) . ولسنا هنا بصدد المقارنة بين حركة المجتمع وحركة المادة ، ولكن أردنا أن نؤكد أن الماركسية هي نظرية للتغير الاجتماعي وأن مفهوم التغير يعد مفهوماً محورياً فيها . لنرى فيما يلي كيف تفسر الماركسية حركة المجتمع الدووية وتغيره المستمر .

يتأسس المجتمع على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية . أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يركز عليها المجتمع . ولذلك فإنه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقي كالقانون والدولة والأسرة والثقافة ويحدث التغير الاجتماعي في المجتمع كإعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس المجتمع الاقتصادي أو بنية التحتية . ففي مرحلة من مراحل تطورها تدخل القوى الانتاجية في المجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة ، أي أن علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج . ولذلك فلا بد أن تتغير علاقات الإنتاج وأن تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لدعم هذا التغير الجديد وتحميه . وهنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة (Marx, 1959 : 43 - 44) . ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقتين متعارضتين واحدة تمثل قوى الإنتاج الأخرى تشغل هذه القوى وتولد فائضاً يعود على الطبقة المالكة . ويؤدي التحول من مرحلة إلى مرحلة إلى ظهور تغير في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغير لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة .

ولقد ميز ماركس في تاريخ المجتمعات بين خمس مراحل تبدأ بالمرحلة البدائية أو المشاعية البدائية ، ومرحلة الانتاج الآسيوى ، والمرحلة الاقطاعية ، والمرحلة الرأسمالية ، ثم المرحلة الشيوعية . وتتميز كل مرحلة بوجود نمط انتاجى معين ، ووجود طبقتين متعارضتين (فيما عدا المرحلة البدائية والمرحلة الشيوعية حيث يفترض ماركس خلوهما من الطبقات والملكية الخاصة) . وينظر ماركس إلى الصراع الطبقي على أنه حالة طبيعية في المجتمعات ، بل أنه المحرك الأساسى للتاريخ . فإذا كان التناقض الاجتماعى بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو الذى يحرك البناء نحو التغير ، فإن الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة . فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعى أفرادها . ولذلك فإن مهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دائماً على كاهل طبقه معينه . فالطبقة البرجوازية هى التى قادت التغير من الاقطاع إلى الرأسمالية ، ويفترض ماركس أن الطبقة العاملة هى التى ستقود التحول إلى عالم الشيوعية .

٢ - نظرية التنمية التابعة

ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعى فى دول العالم الثالث . وهى تختلف اختلافاً عن النظرية الوظيفية . فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحول فى دول العالم الثالث يسير بشكل منظم نحو تحقيق النموذج المثالى للمجتمعات الغربية ، فإن انصار نظرية النسق الرأسمالى العالمى يرون - خلافاً لذلك - أن حركة التغير فى مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف ، وأنه إذا تحققت فيها جوانب للتنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة .

إن البناء الاجتماعى فى دول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى . لقد اكتسب هذا البناء المتخلف خصائصه من خلال العلاقات التاريخية التى دخل فيها مع الرأسمالية العالمية . ولم تؤد هذه العلاقات إلى تحويل الأبنية التقليدية فى الدول الفقيرة إلى أبنية حديثة وإنما أخضعها لخدمة مصالحها ، وحولتها إلى أبنية تابعة . متخلفة ولقد نتج التخلف هنا من خلال امتصاص الفائض من هذه المجتمعات ونقله إلى مراكز النظام الرأسمالى العالمى . وبناء على ذلك فإن التنمية والتخلف هما وجهان لعملة واحدة فتاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد ، إنه تكون من خلال التوسع الرأسمالى الذى بدأ منذ القرن السادس عشر وظل يمتد هنا وهناك إلى أن وصل إلى أبعد القرى انغزالا (5 : 1969 Frank) .

وفي ضوء هذه الرؤية فإن تحليل عمليات التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث لا بد أن تتسم في ضوء تحليل ظهور النظام الرأسمالي وتطوره عبر الزمن وتحليل القوانين التي عمل في ضوءها هذا النظام والتي افرزت في داخله اشكالا من التباين بين الدول المتخلفة التابعة ودول المركز التي حققت درجة عالية من النمو . لقد ظهر هذا النظام من خلال التوسع الرأسمالي الذي اخضع النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وبدأ يسخر هذه النظم لانتاج فائض يتم نقله باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي . وبذلك أصبحت العلاقات داخل هذا النظام الرأسمالي علاقات غير متكافئة حيث انها تخضع لما يطلق عليه التبادل اللامتكافئ Unequal exchange الذي يعنى احتكار التبادل والسيطرة على بواسطة الدول الرأسمالية القوية ، وكذلك احتكار الانتاج الأمر الذي يجعل الدول المتخلفة عاجزة عن أن تدخل في علاقات تبادل في موقف خاص (Emmanuel, 1972 : 23) أن هذا التبادل اللامتكافئ قد حول العالم إلى دول فقيرة متخلفة ودول غنية متقدمة ترتبط بنظام لتقسيم العمل الدولي تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمي (المراكز واشباه التوابع والتوابع) بدور اقتصادي وسياسي معين (أحمد زايد ، ١٩٨٦ : ٤٧) .

وتعمل كل الابنية الطبقيّة والثقافية والسياسية على تدعيم هذه العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة . فالطبقة البرجوازية العالمية تتحالف مع البرجوازيات المحلية لتسهيل عملية نقل الفائض وتدعيم شبكة العلاقات غير المتكافئة . كما أن أجهزة الدولة تعمل على خلق الاطر الدستورية والقانونية التي تعمل في اطارها هذه العلاقات . وتعمل الثقافة والايديولوجيا - على تنوعها واختلافها عبر العالم - على خلق الاطار الفكري العام الذي تعمل في ضوءه هذه العلاقات . والنتيجة المنطقية لكل هذه العلاقات أن ينتج في دول العالم الثالث نمط خاص من التغير يصفة البعض بأنه تغير تابع أو تنمية تابعة أو تنمية رثة (فرانك ، ١٩٧٢) . وفي ضوء هذا النمط من التغير تفهم كل الظواهر والمشكلات التي تنكشف في دول العالم الثالث أثناء تحولها . ومن هذه الظواهر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والصراعات العرقية والايديولوجية ، والديون ، والمشكلات المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا ، ومشكلات الحروب الإقليمية . . إلخ . أن هذه الظواهر والمشكلات هي من منتجات هذا التغير التابع أو هذه التنمية التابعة .

خامساً : النظريات السيكلوجية - الاجتماعية

تركز النظريات السيكلوجية - اجتماعية على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسايرها . وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث أساساً في الأفراد . فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون . وبهذا فإن هناك مكاناً للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي . بل أن هذه العوامل ضرورية لخلق دينامية التغير الاجتماعي . فهي التي تدفع المجتمع إلى الحركة . فالعوامل النفسية هي التي تخلق الأفراد ذوي القدرات الخاصة وهي التي تدفع أعضاء المجتمع إلى الخلق والابتكار . ولقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد في صياغات حديثة على ما سنرى فيما يلي :

١ - الدور التغييري للأفكار : نظرية فيبر

ظهرت أهمية الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية . لقد افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكلوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية . لقد أدت هذه النزعة (وهي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت المسيحية) إلى خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية (Weber, 1958 : 76) أن هذه النزعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والرياح ، كما خلقت الدافعية نحو أزدراء الحياة المليئة بالمتعة . فالحياة يجب أن تركز للعمل والإنجاز ولخلق أعلى مستوى من الكفاءة في كليهما ، مع السعي دائماً لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والنقش . وهكذا استطاعت البروتستنتية بما تحمله من قيم وأفكار أن تضع أساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح . فروح الرأسمالية - كما تبدو في أخلاقياتها العملية - تطابق في الواقع روح البروتستنتية . فإذا كانت هذه الديانة تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية ، ومنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوعاً من العبادة أو الواجب المقدس، فإنها بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية (السيد الحسيني، ١٩٨٦ : ٣٤) .

ولقد سعى فيبر لتأكيد أفكاره بطرق عديدة منها تقديم بيانات عن الدول

التي ظهرت فيها الرأسمالية وربطها بانتشار الديانة البروتستنتية ، ومنها تقديم بيانات عن رجال الأعمال وعقيدتهم ، وعن انتشار الأفكار البروتستنتية بين العمال ، ومنها المقارنة بين المجتمعات التي ظهرت فيها هذه الديانة ومجتمعات أخرى لم تظهر فيها . وكل ذلك لكي يؤكد على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الأفكار في إحداث تغير اجتماعي معين . لقد ظهرت الأنشطة الرأسمالية في أرجاء مختلفة من الأرض وفي أوقات مختلفة عبر الزمن ، ولكن أيا منها لم يكن مثل الرأسمالية الغربية التي ، تستند في مشروعاتها إلى التنظيم الاقتصادي الرشيد الذي يعتمد أساساً على المبادئ العلمية . . . وعلى نظام قانوني وإداري متميز . . . والكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد . . . وإلى العمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل في الاقتصاد في الانفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد . وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية ، (كمال التابعي ، ١٩٩٣ : ٩٧ - ٩٨) .

ولقد وجدت أفكار فيبر هذه صدق لدى بعض المفكرين من أمثال ماكليتلاند وهاجن اللذين ركزا على دور العوامل السيكولوجية في التغير .

٢ - نظرية الشخصية المجددة : أيفرت هاجن

ركز هاجن على دور المجددين innovators في أحداث التغير الاجتماعي . لقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راکدة تعرف نظاماً جامدة للمكانة الاجتماعية (وجود جماهير من الفلاحين وصغرة حاكمة) ، تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد . وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات ، حيث يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه . إن مثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغير لعدة قرون . ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية (Hagen, 1962 : 82) ومن هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي ، فذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية . أي يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد . وتتسم مثل هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة . أن مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلولاً جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها ، كما أنها تنظر إلى العالم من حولها على أنه عالم

يقوم على نظام معين قابل للفهم ، وتكون - من ثم - قادرة على حل المشكلات التي تواجهها في العالم . ويفترض هاجن أن التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص تهدد بناء المكانة القائم وتسحب البساط من تحت أقدامه . ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب Retreatism ، ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية) وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلمية ، إلى حالة الابتكارية مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدى نظم المكانة القائمة والانسحاب منها : (Hagen, 1962 : 217) .

٣ - نظرية المجتمع المنجز : ديفيد ماكليفلاند

اهتم ماكليفلاند مثله مثل هاجن بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي؛ ومال - مثله مثل هاجن - ميلاً سيكولوجياً في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية . وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز Achievement Motivation . لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية - سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة - تظهر دائماً بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة إلى الإنجاز . ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز . وبناء على ذلك فقد رفع ماكليفلاند شعاراً يقول فيه : استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة (McClelland, 1973 : 16) .

ويقصد ماكليفلاند بالحاجة إلى الإنجاز القدرة على الإنجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي . ويلاحظ القارئ للصفات التي يتصف بها الشخص صاحب الدافعية القوية للإنجاز ، أن هذه الصفات تتشابه مع الصفات التي عددها ماكس فيبر كقوى دافعة لنشأة الرأسمالية . فالفعل المنجز هو الفعل الذي يتأسس على الحسابات الدقيقة ، والذي يتجه بحذر وشفافية نحو تحقيق النجاة الاقتصادية ، بحيث يتجاوز الوجود المعيشي القائم على الكفاف ، كما يتجاوز الوجود التقليدي المرتبط بالنشاط الحرفي . ولذلك فإنه قد اعتبر أن تراكم النقود هي أحد مقاييس الدافعية للإنجاز أو الحاجة إلى الإنجاز . . . ومن المقاييس الأخرى الدالة عليه ، تفضيل الأعمال الصعبة ، وتفضيل الدخول في المخاطر

المحسوبة ، ووجود نشاط تجديدي خلق ، ووجود قدر من تحمل المسؤولية ، وميل نحو تخطيط الأفعال الفردية (Macclelland, 1973 : 162) .

ويقترض ماكليلاند أن الحاجة إلى الانجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي . وبناء عليه فإذا أردنا أن نتعرف على حجم التغير في مجتمع من المجتمعات ، فإن علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للانجاز بين أفرادها ، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها . كما يمكن التعرف عليها من خلال احصاء عدد الأفراد المنحرفين في أنشطة تنظيمية entrepreneurial . ويقترض ماكليلاند أن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الانجاز وبين أساليب التنشئة الاجتماعية . فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم . ولذلك فإن ما يتعلمه الفرد من دوافع في بداية حياته يؤثر تأثيراً كبيراً على مجرى سلوكه في المستقبل ، كما أن المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لديه الدافعية للانجاز أو تسليه إياها . ولذلك فإن المجتمعات التي تفتقد دوافع الانجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكي تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة والانجاز .

ولقد انتقدت نظرية مكليلاند لإسرافها في إبراز العوامل النفسية ونظرتها إلى الدافعية للانجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي الأمر الذي جعله يعدل من نظريته ، مؤكداً على أن الأفراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن أن يحققوا انجازات اقتصادية وغير اقتصادية . ومن هنا بدأت نظرية ماكليلاند تركز لاهل التنشئة الاجتماعية فقط ، ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات . فعمليات التدريب المستمرة يمكن أن تخلق في الأفراد - ذوي الاتجاهات التقليدية - اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تتخلق لديهم دافعية قوية للانجاز (Mcclelland, 1969) .

مراجع الفصل الثانى

أولاً : مراجع باللغة العربية :

- ١ - أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٢ - أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .
- ٣ - أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٤ - السيد الحسنى ، التنمية والتخلف ؛ دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة الثالثة ، دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٦ .
- ٥ - بوتومور ، ت . ب ، تمهيد فى علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٦ - جى روشيه ، علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .
- ٧ - فرانك ، اندريه جندر ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- ٨ - فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٩ - كمال النابعى ، تغريب العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ١٠ - محمد الجوهري ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١١ - محمد الزغبى ، التغير الاجتماعى ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية :

- 1 - Emmanuel, A., Unequal Exchange : A Study of the Imperialism of Trade, New Left Books, London, 1969.
- 2 - Frank, A. G., Latin America : Underdevelopment or Revolution Monthly Review Press, London, 1969.
- 3 - Ginsberge, M., Essays in Sociology and Social philosophy, vol. 1 : On The Diversity of Morals, Heinmann, London, 1961.
- 4 - Hagen, E. E., On The Theory of Social Change : How Economic Growth Begins, Dorsey Press, Homewood, 1962.
- 5 - Harris, M., The Rise of Anthropological Theory, Crowell, New York, 1968.
- 6 - Huntington, E, Mainspoings of Civilizations, John Wily and Sons, New York, 1945.
- 7 - Lapiere, R. T., Social Change, Mecgraw Hill Book Company New York, 1937.
- 8 - Martindale, D., The Nature and Types of Sociological Theory, Houghton Mifflin Company, Boston, 1981.
- 9 - Marx, K., "A Contribution to the Critique of Political Economy" - in : L. S. Feuer (Ed.) Marx and Engles : Basic Writings in Politics and Philosophy, Anchor Books, New York 1959.
- 10 - Mcclelland D. C. et al., Motivating Economic Development, Free Press, New York, 1969.
- 11 - Mcclelland, D. C. "Business Drive and National Achievement", A and Eva Etzioni (Eds.) , Social Change, Basic Books, New York, 1973.
- 12 - Nisbet, R., The Sociology of Emile Durkheim, Heinmann, London, 1975.

- 13 - Parsons, T. "Evolutionary Universals" , American Sociological Review, Vol. XXIX, No. 3. 1964 .
- 14 - Rostow, W., The Stages of Economic Development, Cambridge University Press, New York, 1961.
- 15 - Spencer M., and Inkeles, A. Foundations of Modern Sociology, Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1989.
- 16 - Weber, M., The Protestant Ethics and The Spirit of Capitalism Scribners, New York, 1958.

الفصل الثالث
عمليات
التغير الاجتماعي

الفصل الثالث

عمليات التغير الاجتماعي

مقدمة

يتضح لنا من خلال مناقشة المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي وما يحظى به تراث علم الاجتماع من إسهامات نظرية كثيرة تجاوزت اثنتي عشرة نظرية ، عدم إمكانية التوصل لرؤية نظرية شاملة أو نظرية عامة للتغير الاجتماعي ، لأسباب كثيرة من أهمها : المشكلات المنهجية في دراسة عملياته وصعوبة تحديد نقاط بدايتها ونهايتها . إضافة إلى صعوبة التحديد الدقيق لعمق ومدى تأثير كل مرحلة من المراحل التي تمر بها عمليات التغير الاجتماعي . وقد يكون الكم الكبير من الإسهامات النظرية انعكاساً لما تكون عليه عملية التغير الاجتماعي من تعقيدات ، وصعوبة في دراستها . فعند ولبرت مور نجد أنه يزاوج بين عملية النمر الاقتصادي والتصنيع بافتراضهما عملية واحدة مع أسبقية التصنيع وضرورته . وعند والت روستون نجد أن التنمية الاقتصادية تعدل التحديث . ويمكن تصنيف عمليات التغير الاجتماعي وفقاً لمستويات التحليل إلى مجموعات ثلاث على النحو التالي :

١ - عمليات التغير في السلوك الاجتماعي :

تعكس عمليات التغير التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل الجماعات ، وتفاعلها داخل النظام الاجتماعي ، والتفاعل بين المكانات والأدوار التي لا تنفصل عن التنظيم الاجتماعي بأشكاله المختلفة .

٢ - عمليات التغير في الأنماط الثقافية :

تشتمل الأنماط الثقافية على كثير من العناصر الثقافية كالقيم ، رؤى العالم ،

(*) كتبت هذا الفصل د. اعتماد علام

والمعرفة ، والرموز المعبرة عن أنساق التفاعل الاجتماعي والشرعية والمعايير التي تحكمها .

٣ - عمليات التغير في البنية الاجتماعية :

تختص تلك العمليات بالتغيرات في أنماط التفاعل بين الأفراد داخل البنية المجتمعية وأنساقها الفرعية . وتتضمن التغيرات التي تحدثها القوى الاجتماعية الجوانب المادية وغير المادية . ومن أبرز عمليات التغير البنائية على مستوى المجتمع : التحديث ، التصنيع والتحضر وما يرتبط بها من عمليات داخلية كالتبسيط والعلمنة .

تأسساً على ما سبق ، يتبين لنا بوضوح صعوبة دراسة عمليات التغير الاجتماعي بتصنيفاتها السابقة في هذا الفصل نظراً لأن المجال لا يتسع لمناقشتها جميعاً لاسيما في ظل ما سبق وأشارنا إليه من صعوبات كثيرة منهجية ونظرية تتعلق بالمفاهيم والمداخل النظرية . لذلك سوف نقتصر في المناقشة الحالية على عمليات التغير التي تحدث على مستوى المجتمع ، والتي تكون الأكثر منها الأكثر ذيوياً وانتشاراً وارتباطاً فيما بينها وهي التحضر والتحديث والتصنيع .

أولاً : عملية التحضر

يعتبر التحضر Urbanization من العمليات الأساسية للتغير الاجتماعي . ويستخدم علماء العلوم الاجتماعية مفهوم التحضر بطرق متعددة منها - على سبيل المثال - أنه يشير إلى زيادة حجم الأماكن الحضرية أو زيادة عدد سكان المدن . ومن أكثر مفاهيم التحضر ملاءمة لدراسته كعملية من عمليات التغير الاجتماعي مفهومان هما :

١ - التحضر الديموجرافي :

يعتبر التحضر الديموجرافي Demographic Urbanization أقل تعقيداً في معناه ومعالجته عن المعنى الاجتماعي للتحضر . إذ ينهض المعنى الديموجرافي للتحضر على الإهتمام بتكاثر مواضع التركيز وعلى الزيادة في حجم تركيز الأفراد ذاتهم . لهذا يتصف التحضر الديموجرافي بخاصيتين هما المكان والسكان أو حجم

وكثافة المستوطنات البشرية . ويعتبر التغير في حجم السكان من القضايا الاجتماعية بالغة الأهمية كما يعتبر في الوقت ذاته مؤشراً قوياً على التغير الاجتماعي . (Germani, 1981 : 51) .

يُقاس التغير في سكان المجتمع من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي الخصوبة Fertility ، الوفيات Mortality ، والهجرة Migration . تأسيساً على المؤشرات الثلاثة ، تشير إحصاءات الأمم المتحدة أن العدد الحالي لسكان العالم يبلغ حوالي ٤ بليون نسمة بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي ٢ ٪ . ومع افتراض ثبات هذا المعدل في السنوات القادمة فإن عدد سكان العالم سوف يتضاعف كل واحد وأربعين عام .

أيضاً ، نظراً للفروق بين المجتمعات البشرية في المؤشرات الثلاثة التي تقيس التغير في عدد السكان ، تقسم منظمة الأمم المتحدة دول العالم إلى خمس مجموعات على النحو التالي (Babbie, 1977 : 465 - 489)

المجموعة الأولى : وتضم دول وسط أفريقيا التي تتصف بارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات .

المجموعة الثانية : تضم معظم دول آسيا وشمال أفريقيا . تتصف دول هذه المجموعة بارتفاع معدل المواليد وتراجع في معدل الوفيات .

المجموعة الثالثة : وتضم دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا التي تتصف بارتفاع معدل المواليد وانخفاض في معدل الوفيات .

المجموعة الرابعة : تضم شيلي والأرجنتين والبرازيل وتتصف الدول الثلاث بتراجع معدل المواليد وانخفاض في معدل الوفيات .

المجموعة الخامسة : تضم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وتتصف دول هذه المجموعة بانخفاض في معدل الوفيات .

٢ - التحضر الاجتماعي

يختص المعنى الاجتماعي للتحضر Sociological Urbanization بالبنية الاجتماعية والأنماط النفسية الاجتماعية والأنماط السلوكية وكيف أنها تختلف في

المجتمع الحضري عنها في المجتمع غير الحضري في عدة نواحي . كما يهتم المعنى الاجتماعى للتحضر بالسمات الاقتصادية والسياسية للمجتمع .

أولاً التحضر كعملية تغير اجتماعى :

انطلاقاً من المعنيين السابقين يشير التحضر - كعملية تغير اجتماعى - إلى ما تتضمنه الظواهر الديموجرافية الخاصة بالمستوطنات البشرية من عمليات اجتماعية تتضمن : (أ) الجوانب المادية وغير المادية للثقافة ؛ (ب) أنماط السلوك والأفكار التى تسود مجتمع المدينة . ويتصف التحضر بالجوانب الثلاثة الأساسية التالية (Maconis, 1989 : 561) :

١ - الجانب الديموجرافى ، وما يرتبط به من تغير فى القيم والسلوك ، وما يصاحب ذلك من تكيف مع قيم المدينة ، وأسلوب الحياة الحضرية بها .

٢ - الجانب الاقتصادى الذى يشتمل على جوانب التغير فى الأنشطة الاقتصادية والبنية المهنية من جراء التطور التقنى واستخداماته فى التصنيع . وتأثير ذلك على التحضر والنمو الحضري الرأسى والأفقى والسيطرة على البيئة الطبيعية ونمط العمران .

٣ - الخلفية التاريخية والتراث الحضارى المتعلق بحياة المدن بجانبها الديموجرافى والاقتصادى التى عاشتها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل .

يشير التحضر كعملية تغير اجتماعى إلى التغيرات التى تطرأ على البنية الوظيفية من جراء الهجرة الريفية إلى المدينة للعمل فى الصناعات والخدمات . كما تشتمل عملية التحضر على ما يصاحب الحركة السكانية فى المناطق الريفية والحضرية من تغيرات فى نسق القيم السائد فى المنطقة الحضرية وظهيرها بفعل ما يحدثه التطور التقنى من تغيرات فى الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم .

من هذا التعريف يمكن القول إن عملية التحضر تشتمل على ثلاثة أنماط

للتغير الاجتماعي هي : . (516 : 1981 Broom, Selznick and Darroch)

(١) نمو المدن .

(٢) حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

(٣) الحضرية Urbanism ، تنمية نمط حياتي جديد يختلف عن نظيره السائد في المناطق الريفية .

سوف نحاول في المناقشة التالية لعملية التحضر ، ومن خلال رؤية تاريخية، تناول الأنماط الثلاثة للتغير الاجتماعي والعوامل المؤثرة في حدوثها وتطورها وتباينها من مرحلة حضرية لأخرى ، من المراحل التي عاشتها المجتمعات الإنسانية منذ النشأة الأولى للاستيطان البشري الدائم حتى مرحلة التحضر السريعة التي تعيشها دول العالم خلال السنوات الراهنة . ولاغراض التحليل ولتبسيط مناقشة عملية التحضر والأنماط الثلاثة للتغير الاجتماعي التي تشتمل عليها ، سوف نقسم العملية في تطورها إلى ثلاث مراحل مع توضيح الملامح الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي :

١ - المرحلة الأولى لعملية التحضر :

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ نشأة أو ظهور أول استيطان بشري دائم حتى وقت الاستعمار الأوربي للعالم الجديد (إبان القرن السادس عشر الميلادي) .

(أ) أوائل المدن القديمة وعوامل نشأتها :

يتفق معظم آراء علماء العلوم الاجتماعية على أن التجربة الأولى لنمط الاستيطان البشري يرجع تاريخه إلى زهاء عشرة آلاف سنة . حين تمثل هذا النمط في إقامة الأفراد على هيئة جماعات صغيرة قامت بصيد الحيوانات والحصول على الغذاء الضروري ومستلزماته من الغابات . وكان الهدف الأساسي من عمل الجماعة هو البحث عن الطعام . واتصفت المرحلة الأولى من هذا الاستيطان غير الدائم بهجرة الأفراد في شكل جماعات إلى الأماكن التي تتوفر بها الحيوانات والغابات . أما الاستيطان البشري الدائم فقد اتصف بأماكن معينة وثابتة بفعل عاملين أساسيين هما :

١ - العامل الإيكولوجي المتمثل في ذوبان الجليد بنهاية فترة العصر الجليدي . وما صاحب ذلك من دفء وخصوبة التربة كان لهما أبعاد الأثر في هجرة الجماعات إلى المناطق الخصبة والاستقرار حولها والاشتغال بالزراعة وجمع النباتات ، إضافة للاشتغال بصيد الحيوانات .

٢ - العامل التقني Technological factor . ظهر تأثير هذا العامل خلال فترة ذوبان الجليد وما بعدها . حيث دعت خصوبة الأرض وإشاعة الدفء إلى ابتكار بعض الأدوات التقليدية التي تساعدهم في تربية الحيوانات وجمع المحاصيل . من جراء تأثير العاملين السابقين بدأت هجرة جماعات الأفراد إلى المناطق الخصبة وحدها حيث استوطنتها وطاب لهم المقام بها بشكل دائم . واتجهت تلك الجماعات نحو زراعة الأشجار المثمرة والنباتات وتعرف تلك المجتمعات بمجتمعات الحدائق أو المجتمعات البستانية . كما ظهرت مجتمعات تهتم بتربية الماشية . وتعرف تلك المجتمعات بالمجتمعات الرعوية . (Babbie, 1980 : 121)

بمرور السنين استطاع الأفراد داخل المجتمعات دائمة الاستيطان الأدوات المستخدمة في أعمال الزراعة وتربية الماشية . وظهر تأثير التطور التقني جلياً في تحول أنشطة الأفراد من مجرد البحث عن الطعام بما يسد الرق يوماً إلى محاولة تحقيق فائض الغذاء . من ثم بدأ إهتمام الأفراد ينصرف نحو أنشطة أخرى إلى جانب نشاطهم الرئيسي مثل إقامة مساكن للإيواء وصناعة الملابس . كما اشتغل بعض الأفراد بالوعظ والشئون الدينية ، فظهرت بالتالي فئة رجال الدين . كما تسبب فائض الطعام في رفع مستوى معيشة الأفراد . وأمكن لبعض الأفراد ابتكار معدات فنية تقليدية كبيرة الحجم وثقيلة الوزن يصعب نقلها من مكان إلى آخر . وأدى ذلك إلى التقارب الإيكولوجي بين الجماعات المستوطنة حتى تستفيد من تلك المعدات في ممارسة نشاطات العمل اليومية .

من ذلك يمكن القول إن نشأة مناطق استيطان حضرية في المرحلة البدائية يعتبر ثورة حقيقية لأنها غيرت من الأسلوب القديم للحياة الاجتماعية وأحلت نمطاً جديداً ينصف بالتخصص الإنتاجي Productive Specialization مع زيادة

عملية الاستيطان البشرى الدائم ورغم صعوبة تحديد وقت اكتساب هذا الاستيطان للمنط المدنى ، يرى كثير من علماء الآثار أن بدايته كانت فى المنطقة المتاخمة للبحر الميت وذلك فى حوالى سنة ٨٠٠٠ قبل الميلاد . حيث أنشئت أول مدينة قديمة هى ، أريحا، التى بلغ عدد سكانها وقتئذ حوالى ٦٠٠ فرداً . وبالمعايير الحضريّة الحديثة نقول إن مدينة أريحا كانت صغيرة الحجم وتضم عدداً من الأبنية المصنوعة من حوائط سمكة وتتصف بالتنظيم مما يدل على وجود أفراد متخصصين كانت لديهم دراية عالية بفنون البناء والمعمار . (Macionis, 1989 : 562).

بعد ظهور مدينة أريحا بدأ ظهور عدد من المدن القديمة الأكبر حجماً . وفى عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد ، أقيمت مدينة تُعرف حديثاً باسم "Catal Hyuk" فى تركيا . كما ظهرت مدن كثيرة فى المنطقة الخصبة الواقعة بين نهري دجلة والفرات (العراق حالياً) . وفى غضون تلك الفترة أو بعدها بسنوات قليلة أقيمت مدن على ضفاف نهر النيل فى مصر القديمة . وقد بلغ عدد سكان بعض تلك المدن حوالى ٥٠ ألف نسمة وتحولت إلى مراكز لامبراطوريات حضريّة Urban Empires تفرض هيمنتها الاقتصادية والعسكرية على مساحات شاسعة من الأراضى .

أهم خصائص الامبراطورية الحضريّة القديمة :

- ١ - كانت البنية الاجتماعية عالية التعقيد تتصف بنمط من التدرج الاجتماعى المتصف بالجمود . كما إتصفت البنية الاجتماعية بتقسيم واضح للعمل .
- ٢ - كانت طبقة الصفوة الحاكمة تضم الملوك والقساوسة والكهنة . وكان لهؤلاء السلطة المطلقة على من دونهم من فئات المجتمع كالنبلاء والإداريين ، والفنانين ، والجنود ، والفلاحين .
- ٣ - تسخير العبيد من أسرى الحروب فى بناء قصور الملوك والنبلاء والقساوسة داخل الامبراطورية الحضريّة . وفى مصر شارك العبيد فى بناء الأهرامات (Macionis, 1989 : 562) .
- ٤ - كان معظم سكان المدن القديمة من الفلاحين ، أما باقى السكان فكانوا

يمارسون مهناً كثيرة كالحراسة ، إدارة الأراضي ، العمل في نظم الري ، وتولى الزعامات الدينية والسياسية .

٥ - نمو حجم الأسواق والتخصصية في الأنشطة الاقتصادية ، وفائض الغذاء قد قللا من معاناة العمال في تدبير الاحتياجات المعيشية الضرورية ، كما جعلت أسلوب الحياة في المدينة القديمة أكثر يسراً عن ذي قبل (Broom Selznick and Darroch, 1981 : 516) .

يمكن أن نستدل على تطور عملية التحضر في المدن القديمة من وصف كنجزلى ديفز Kingsley Davis لعملية تطور التحضر ونمو المدن . فيذكر ديفز أن المدينة القديمة كانت تعتمد بشكل كامل في إعاشة أفرادها على المناطق الزراعية . وأن إعاشة الفرد الواحد من سكان المدينة قام بها عدد من الفلاحين تراوح ما بين خمسين إلى ثمانين فرداً . ونظراً لعدم توفر وسائل الانتقال المناسبة لنقل الاحتياجات للمدينة أقام الفلاحون في تجمعات استيطانية دائمة أقيمت في المناطق المتاخمة لحدود المدينة . (Babbie, 1980 : 400) .

بعد ظهور الامبراطوريات الحضرية بسفوات بدأت مدن جديدة في الظهور في ثلاث مناطق إيكولوجية هي باكستان (في المناطق المحيطة بنهر أندوس) في عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد تقريباً ، وظهر المدن الصينية في عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد . وفي عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ظهرت مراكز حضرية في أمريكا الجنوبية . (Macionis, 1989 : 562) .

خلال الفترة ما بين عامي ٦٠٠ إلى ٤٠٠ قبل الميلاد حدثت ثورة حضرية كبيرة فجرها اليونانيون والرومان من جراء الاختراعات المتنوعة في مجال الأسلحة والمعدات الحديدية واختراع حروف الكتابة وتحسين القوارب الشراعية واستخدامها في الإيجار ، وإقامة مؤسسات أكثر ديمقراطية واختراع العملة النقدية الرخيصة . إضافة إلى أن ما تم اختراعه لم يكن مسبقاً أو معروفاً من قبل . وقد هباً لهم ذلك تحقيق أطماعهم الاستعمارية وغزو مناطق في أفريقيا والشرق الأوسط . كما أدت الاختراعات إلى زيادة الإنتاج وتبادل التجارة والتوسع في إنشاء المراكز السياسية الفاعلة . وكان كل هذا كفيلاً بإحداث تطور كبير في عملية

التحضر وتضخم حجم المدن اليونانية والرومانية . حيث بلغ عدد سكان بعض المدن مثل مدينة أثينا ما بين ١٢٠ ألف إلى ١٨٠ ألف نسمة . في حين تخطى هذا الرقم عدد السكان في كل من مدينتي سيراكوس Syracuse وقرطاجة Carthage (Babbie, 1980 : 490).

أسفرت الثورة الحضرية اليونانية والرومانية عن ظهور نمط من المدن يعرف بالمدينة - الدولة ، مثال ذلك مدينة أثينا الذي تزايد وعدد سكانها حتى بلغ حوالي ربع مليون نسمة وقتئذ . وبأقول الحضارة اليونانية التي بنت عظمها على أكتاف العبيد سيطرت الامبراطورية الرومانية - مع بداية القرن الأول الميلادي - على شمال أفريقيا وأوربا والشرق الأوسط . وأصبحت روما - المدينة الدولة - مكتظة بالسكان الذين بلغ عددهم حوالي المليون نسمة . بيد أن انهيار الامبراطورية الرومانية القديمة في منتصف القرن الرابع الميلادي ، صاحبه تدهور في حجم مدينة روما ، فتراجع عدد سكانها إلى أقل من ٢٠٠ ألف نسمة (Broom, Selznick and Darroch, 1981 : 516) . كما تراجع بالمثل حجم الكثير من المدن الأوربية عقب انهيار الامبراطورية الرومانية . ورغم زيادة النمو الحجمي لتلك المدن إلا أن تقديراتها كانت دون الحجم السابق الذي كانت عليه روما وأثينا .

خصائص المدينة - الدولة والمدن الأوروبية القديمة في ظل الامبراطورية الرومانية :

١ - إتصاف نمط الحياة بالركود إذا ما قيس بمعايير المدينة الصناعية الحديثة (كوسنيللو ، ١٩٨١ : ٧٤) .

٢ - زيادة التعقيد في عملية تقسيم العمل قياساً بما اتصفت به الامبراطوريات الحضرية .

٣ - التأثير القوي للتطور التقني على التحضر الديموجرافي والمناطق المختارة للاستيطان البشري ونمو المدن . فعندما ظهرت الابتكارات التقنية في المناطق الشمالية لبلاد الرومان واليونانيين ، إتجه معظم الأفراد إلى تلك المناطق وأقاموا بها ومارسوا الكثير من الحرف والصناعات . واكتظت

المدن بالمساكن في المناطق الشمالية (Babbie, 1980 : 490) .

٤ - قيام النظام السياسي على الديمقراطية المفتقرة للمساواة والعدل الاجتماعي . حيث كانت المدينة الرومانية جزءاً أساسياً من النسق الامبريالي الروماني القائم على القهر والإخضاع . فما كان العبيد في نظر القانون الروماني آدميين بل مجرد أشياء يمكن بيعها وشراؤها والتخلص منها بالقتل . وما كان العبد يبيع عمله وجهده لسيدته مقابل أجر بل ملك يمينه يستخدمه ويعذبه ويؤججه ويبيعه ويقتله إن شاء .

٥ - غياب فكرة الدولة وكان النظام يقوم على العشيرة .

٦ - تفاوت الثروات وظهور طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة التجار ورجال الأعمال بينما اختفت الطبقة الوسطى أساس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي .

٧ - انقسام مجتمع المدينة إلى طبقتين هما طبقة الأغنياء وتضم النبلاء والسادة والأشراف والفرسان . وطبقة الفقراء وتألفت من الفلاحين والعمال . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٣٢) .

٨ - زيادة الإنتاج والتبادل التجاري وزيادة عدد المراكز السياسية مما أدى إلى النمو الحضري السريع في المدينة - الدولة .

٩ - عدم المساواة في الحقوق المدنية بين الرجال والنساء . حيث أنكر الرجال حقوق النساء بشكل كامل .

١٠ - إتصاف نوعية الحياة بأنشطة فكرية في مجال الثقافة والفلسفة ، والفنون والآداب . كما تم ممارسة بعض الألعاب الرياضية التي تتخذ منها إتحادات الرياضات العالمية رمز الأولمبياد . (Macionsi, 1989 : 563) .

١١ - كان أكثر من ثلث سكان المدينة - الدولة من العبيد الذين قام على أكتافهم التحضر والحضارة الرومانية .

١٢ - التفاوت الواضح بين تحضر واقتصاد المدينة الدولة وباقي مدن الأمبراطورية الرومانية . حيث كان يفد إلى المدينة - الدولة أناس من

مختلف بلدان العالم حتى كانت تكتظ بالسكان وتنوع الأنشطة . وقد أدى استئثار المدينة - الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية إلى تدنى الاقتصاد في المدن الأخرى بشكل كبير كما أنعزلت كل محلية عما جاورها داخل تلك المدن (Babbie, 1980 : 497)

١٣ - إتصاف نمط المدينة - الدولة بالتركز السكاني الكبير وبالشبوع خاصة إبان الفترة ما بين سنة ٥٠٠ حتى ٤٣١ قبل الميلاد . حيث ظهرت أكثر من مائة مدينة دولة كانت أشهرهم قاطبة مدينة أثينا التي كانت تعتبر مثلاً حياً للحياة الحضرية . حيث بلغت كثافة سكانها ٣٠٠ ألف نسمة لكل ميل مربع تقريباً . ثم تلتها بعد ذلك مدينة روما من حيث التركيز فاشتملت على مليون نسمة (Macdonis 1989 : 572)

١٤ - سيطرة طابع المدينة على معظم المجتمعات الأوربية .

١٥ - اكتساب المدينة مزيداً من النمو والتفرد والاستقلال .

١٦ - عدم إتصاف المدينة بخطة حضرية واضحة . كما كان التمايز بين الأحياء الفقيرة وتلك التي يسكنها الأغنياء والنبلاء واضحاً وسافراً .

في ظل الأمبراطورية الرومانية - في حوالى منتصف القرن الأول الميلادى - كانت إيطاليا القديمة تضم أكثر من ١١٩٧ مدينة . كما بلغ عدد سكان الأمبراطورية الرومانية خلال الفترة ما بين عامى ٤١ ، ٥٤ ميلادية ، أكثر من عشرين مليون نسمة (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٢٢ - ٢٥) .

فيما يختص بنشأة باقى المدن فى أوربأ يمكن القول إن عملية التحضر ابتدأت فى حوالى عام ١٨٠٠ قبل الميلاد على جزيرة كريت الواقعة فى البحر الأبيض المتوسط . ومن المحتمل أن عملية التحضر بدأت نتيجة التوسع فى التجارة بين المدن فى الشرق الأوسط . كما شهدت أوربأ خلال الفترة ما بين العصر الذهبى لليونانيين وإنهيار الأمبراطورية الرومانية ظهور مدن كثيرة منها لندن وباريس وفيينا . بيد أن إنهيار الأمبراطورية الرومانية بفعل عوامل كثيرة من أهمها الغزو الجرمانى والفتح الإسلامى ، توقف النمو الحضري فى أوربأ وتراجع حجم المدن الأوربية . فالمدن التى كانت تضم ما بين ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف

نسمة ، صارت تضم أقل من نصف هذا العدد . كما صارت المدن الأوربية فى جملتها لا تضم إلا حوالى ١٠ ٪ من الأوربيين . وقد أحيطت تلك المدن بأسوار عالية لحمايتها من غزو الأمراء والنبلاء الذين كانوا يتصارعون فيما بينهم من أجل السلطة ويسط النفوذ وتوسيع حدود ممتلكاتهم الإقليمية . : (Macionis, 1989 563).

أهم عوامل تدهور النمو الحضرى فى أوربًا حتى أوائل القرن الحادى عشر الميلادى

١ - القضاء على نظام الرق الذى قامت عليه الإمبراطورية الرومانية وتدهورها من جراء الغزو الجرمانى والفتح الإسلامى .

٢ - عزل أوربًا عن العالم وتدهور مدننها التجارية من جراء الفتح الإسلامى . رغم أن هذا الفتح لم يصل إلى قلب أوربًا وتوقف عند القسطنطينية فى عام ٧١٧م عند بوابته فى غربها عام ٧٢٢ . .

إلا أن الثقافة الحكم العربى حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط أدى إلى قطع العلاقات التجارية التى كانت قائمة بين الشعوب الأوربية المطلة على هذا البحر . مما أدى إلى تدهور وانهايار المدن التجارية بها (إسماعيل هاشم ، ١٩٨٧ : ٣١) . من جهة أخرى ، ابتداء من القرن الحادى عشر الميلادى وعلى امتداد القرن الثانى عشر شهدت المدن الأوربية انتعاشاً تدريجياً حينما بدأت فى النمو الحضرى لعدة عوامل من أهمها :

١ - نتج عن الحروب الصليبية فى منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الحادى عشر الميلادى رواج كبير فى التجارة ساعد على انتعاش حياة المدن وتنميتها جميعاً لا سيما المدن الساحلية مثل مدينتى فينيسيا وفلورنسا .

٢ - بداية ظهور تنظيمات العصور الحديثة داخل المدن الأوربية بسبب التوسع فى زيادة الإنتاج الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية وتوافر الغذاء الحيوانى .

٣ - ترتب على زيادة الإنتاج الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية إنتاج دول أوربًا إلى حالة الاستقرار وانخفاض معدل الرفيات وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان .

٤ - التجديدات التقنية التي تم استخدامها في مجالات اقتصادية زراعية وصناعة حرفية أسهمت في رفع معدلات الإنتاج وتحسين الأوضاع الاقتصادية .

٥ - ساعد الاستقلال السياسي الذي شهدته المدن الأوربية على رواج الكثير من الأنشطة التجارية والمالية بها . كما يمكن القول إن الاستقلال السياسي كان نواة لإنطلاقه نحو بناء حضري - يقوم على التجارة وتحقيق الربح - ظل يحتفظ بعلامته العامة لفترة طويلة من السنوات في دول أوربا . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٥٩ ، السيد الحسيني ، ١٩٨٦ : ٢٧ ، ٢٨) .

٦ - أدى تنامي التجارة الخارجية وانتظامها على مدار العام بعد أن كانت موسمية إلى مزيد من التجمع السكاني وظهور نمط مدني جديد . فكان ضرورياً أن يواكب انتظام التجارة واستقرارها إقامة التجار في مناطق متاخمة لتلك المدن . ولحماية البضائع من هجمات اللصوص ، أقام التجار أسواراً حول مناطق إقامتهم ومخازن بضائعهم . وبحلول القرن الثالث عشر الميلادي ، تحولت مناطق إقامة التجار إلى امتداد عمراني للمدن المتاخمة ، لها وبذلك ازداد النمو السكاني لها . هذا بالإضافة إلى ظهور عدد من المستوطنات الحضرية الجديدة التي كانت إمتداداً عمرانياً للمدن القديمة . (السيد الحسيني ، ١٩٨٦ : ٢٦ ، ٢٧) .

خصائص المدن الأوربية حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي :

١ - صغر الحجم : كانت المدينة الأوربية صغيرة الحجم . كما كان النمو الحضري بطيئاً بالمعايير الحديثة . وعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان مدينة فلورنسا في عام ١٣٣٨ م حوالي ٩٠ ألف نسمة ، وفينسيا في عام ١٤٢٢ م حوالي ١٩٠ ألف نسمة ، ومدينة لندن في عام ١٣٧٧ م حوالي ٣٠ ألف نسمة . ورغم تفشي مرض الطاعون في أوربا فيما بين عامي ١٣٤٨ ، ١٣٥٠ م وما تسبب عنه من فناء أكثر من ربع سكان أوربا إلا أن النمو السكاني لمدنهما لم يتأثر في المدى البعيد . (Babbie, 1980 : 497 ، السيد الحسيني ، ١٩٨٦ : ٢٩) .

- ٢ - أصبحت المدينة الأوربية مركزاً اقتصادياً قوياً بفعل الرواج التجارى واستطاعت فرض سيطرتها الاقتصادية على الكثير من القرى .
- ٣ - كانت المدينة محاطة بأسوار كثيفة تعلوها أبراج المراقبة والحراسة . إلا أن اختراع البارود والمدافع قد أدى إلى فقد علة حماية المدن الأوربية بالأسوار . ومن ثم بداية الأخذ بخطط حضرية جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحة السياسية .
- ٤ - كان البناء الطبقي الحضرى للمدن الأوربية يضم فئات اجتماعية جديدة كالصناع والتساجين والسيارة الذين شكلوا فيما بعد نواة البرجوازية الأوربية .
- ٥ - كان الطراز المعمارى للأبنية الداخلية للمدينة يغلب عليه الطابع الكنسى كما لم يتعدى ارتفاع الأبنية عن ثلاثة طوابق على الأكثر .
- ٦ - كان التمييز العنصرى العقائدى واضحاً فى عصر هيمنة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على القوى الاجتماعية . ولقد ابتدأت تلك الهيمنة فى فينسيا ثم انتشرت فيما بعد فى باقى مدن أوربا . من أمثلة ذلك التمييز العنصرى إجبار اليهود على الإقامة فى منطقة معينة داخل المدينة عرفت بمنطقة الجيتو . Ghetto
- ٧ - قوة العلاقات الشخصية . حيث كان معظم سكان المدن يعرف بعضهم البعض . كما كانت الروابط الأسرية متماسكة .
- ٨ - كان سكان المدينة الأوربية خليطاً من الفنانين والتجار والقساوسة والنبلاء والقائمين بالأنشطة الخدمية .
- ٩ - عدم التقسيم الداخلى للمدينة إلى مناطق تجارية وأخرى سكنية وصناعية كما هو شأن المدن الحديثة . كما كانت الشوارع ضيقة وغير مستقيمة .
- ١٠ - كان معظم الأنشطة الاقتصادية تتم داخل محيط الأسرة .
- ١١ - فقد المدن القديمة إستقلالها السياسى وظهور الدولة القومية . وقد بدأ هذا الاتجاه فى أواخر العصور الوسطى من جراء الحروب التى وقعت بين

الملوك والنبلاء . وقد عملت الحكومات القومية الجديدة على تأمين الطرق وتيسير عمليات النقل وتوسيع نطاق السوق وتوحيد العملات النقدية ووضع معايير جديدة للأوزان والأحجام . (السيد الحسيني ، ١٩٨٦ : ٣١ - ٣٣ ؛ Maconis, 1989 : 563)

١٢ - الارتفاع الكبير في نسبة الوفيات نظراً لعدم تقدم الطب العلاجي والاعتماد على السحر والشعائر الدينية في علاج الحالات المرضية خاصة بين الأطفال . كما انخفض معدل المواليد نسبياً . (La Pierre, 1965 : 21) & Mott, 1986 : 272

٢ - مرحلة التطور الثانية لعملية التحضر :

شهدت المرحلة الثانية (فترة الأمبراطوريات الكولونيالية واستعمار العالم الجديد حتى ظهور الثورة الصناعية في أوربا) لعملية التحضر تبايناً واضحاً في معدلاته . فبينما ازداد التحضر بمعدلات كبيرة في دول أوربا تدنت معدلاته في باقي دول العالم سواء تلك التي كانت ضمن المستعمرات الأوربية أو ما نسميها بالامبراطوريات الكولونيالية أو لتلك الدول التي ازدهرت في ظل الحضارة الإسلامية من جراء تدهور السيطرة العربية البحرية وفقد العرب تحكمهم في الطرق التجارية التي كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة قبل القرن الرابع عشر الميلادي (رمزي زكي ، ١٩٨٧ : ٢٠) .

كما شهدت المرحلة الثانية لعملية التحضر ظهور الكثير من المدن في القارات التي خضعت للاستعمار الأوربي كأمركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية . بيد أن النمط الإيكولوجي والتنظيم الاجتماعي للمدينة كانا متباينين من قارة لأخرى إلا أن الوظيفة الأساسية للمدن كانت متشابهة وتمثلت في إتخاذها مستقراً إدارياً للأوربيين يمارسون من خلاله تطبيق نظام السخرة على أهل البلاد الأصليين من أجل إجبارهم على العمل في المزارع الواسعة المتخصصة أو في إنتاج وتصدير المواد الخام إلى المدن الأوربية . واشتدت المنافسة بين الدول الأوربية الاستعمارية خاصة بين البرتغال وأسبانيا من أجل نهب خيرات المستعمرات وثروات البلاد المكتشفة . واستطاع المستعمرون بالفعل أن يحققوا

لأنفسهم حلم الذهب وتكوين الثروات العظيمة .

بالإضافة لما سبق ، شهدت المرحلة الثانية موجات هجرة دولية إلى العالم الجديد بقصد سد النقص في الأيدي العاملة اللازمة لاستغلال المزارع الواسعة من خلال استرقاق البيض من المجرمين بدول أوربا . ومن خلال أفواج الرقيق الأفارقة الذين تولى استيرادهم البرتغاليون والهولنديون والأسبان والإنجليز والفرنسيون . كما اشتهرت تجارة النخاسة . ومنذ قدوم أول سفينة تحمل أفواج العبيد الأفارقة في عام ١٦١٩ م إلى فرجينيا ، بلغ عدد العبيد المهجرين إلى أمريكا خلال قرون ثلاثة عشرين مليوناً من البشر (رمزي زكي ، ١٩٨٧ : ٢٩) .

إلى جانب موجات الهجرة الدولية صوب العالم الجديد ، شهدت تلك المرحلة زيادة في هجرة الفلاحين إلى المدن في قارة أوربا تحت وطأة الإبتزاز الذي تعرضوا له من جانب النبلاء والاقطاعيين لتحقيق أقصى قدر من الربح (رمزي زكي ، ١٩٨٧ : ٣٥) . كما حدثت موجات هجرة تقوم على التمييز العرقي صوب مناطق معينة داخل المدن الهلامية التي أنشأها المستعمرون في دول آسيا وأفريقيا التي وقعت في قبضتهم .

العوامل التي أسهمت في تشكيل المرحلة الثانية للمتحرر :

١ - الاكتشافات الجغرافية خلال القرن الخامس عشر الميلادي . إذ ساعد اكتشاف فاسكودي جاما طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ م على توغل البرتغاليين داخل أفريقيا في بادئ الأمر والاستيلاء على مناطق واسعة فيها وتكوين امبراطورية كولونياتيه امتدت في الشرق إلى أن بلغت الصين واليابان .

٢ - اكتشاف العالم الجديد بمحض الصدفة بواسطة الملاح الأسباني الشهير كريستوفر كولومبس في عام ١٤٩٢ م . وكان العالم الجديد يزخر بثروات هائلة تنعش لها القارة الأوربية كالقطن والدخان والذهب والفضة . وسمى الأسبان إلى إقامة امبراطورية واسعة في العالم الجديد تخضع لإرادتهم ونهبهم . وقد صاحب اكتشاف العالم الجديد هجرة أعداد كبيرة من الأفراد إليه للعمل (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٦٠) .

٣ - ظهور الدول القومية بعد اكتمال حركة الكشف الجغرافية إبان الفترة ما بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الثامن عشر . وتعرف تلك الفترة بالمرحلة (الميركانتيلية) التي تأسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية والتوسع الرأسمالي في القرن التاسع عشر . فخلال تلك المرحلة اكتملت أكبر عملية سرقة ونهب ونقل للذهب والفضة من المناطق المهيمن عليها في آسيا وأفريقيا وأمريكا إلى القارة الأوروبية . وكان لهذا أبعد الأثر في رواج وانتعاش التجارة الأوروبية وازدهار المدن ونموها خاصة بعد تقويض نظام الاقطاع وتفتت الجماعات القروية وانخفاض عدد سكان الريف وهجرتهم صوب المدن وممارسة بعضهم لأنشطة حرفية متنوعة (رمزي زكي ، ١٩٨٧ : ٢١ ، ٣٠) .

أدى ظهور الدول القومية وحرصها على تراكم رأس المال التجاري ودعم قوتها السياسية والاقتصادية إلى ظهور الشركات الاحتكارية الكبرى وتركز مؤسساتها في المدن الأوروبية . وكان من جراء ذلك أن أصبحت المدينة الأوروبية تسيطر على الريف بفعل تزايد سلطة التجار وتركز الحرف بها ومؤازرة الملوك والأمراء للنشاط التجاري المتزايد بالمدينة (رمزي زكي ، ١٩٨٧ : ٣٧)

٤ - تدهور واضح للعالم الإسلامي وفقد العرب التحكم في الطرق التجارية التي كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة . وكان ذلك بداية لإحداث تحولات اقتصادية واضحة أخذت مجراها في بعض الدول الأوروبية عقب الاكتشافات الجغرافية . حيث بدأت بعض المدن العربية كالإسكندرية ، وعكا ، وطرابلس ، وأنطاكية تفقد أهميتها الكبرى وإن ظلت تلك الأهمية بقدر ملموس كمراكز اتصال بين الشرق والغرب من خلال مدينتي جنوة والبندقية . وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، صارت مدينة لشبونة الأسبانية محط أنظار العالم والمركز الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٦٠) .

التحضر ونشأة المدن في العالم الجديد :

من جراء الاستعمار الأوربي لأمريكا الشمالية إبان القرن السادس عشر

الميلادى ، أقيمت عدة مدن بها . حيث أنشأ الأسبان المستعمرون أول مدينة لهم فى سانت أوجستين بفلوريدا فى عام ١٥٦٥ . كما أنشأ البريطانيون المستعمرون مدينة جيمس تاون بولاية فرجينيا فى عام ١٦٠٧ . وكان حجم المستوطنين متغيراً . أما بداية التحضر الحقيقى فى أمريكا الشمالية فكانت مع تأسيس الهولنديين لمدينة امستردام الجديدة فى عام ١٦٢٤ م والتي تعرف حالياً بمدينة نيويورك . ثم أنشأ البريطانيون مستعمرة لهم هى بوسطن Boston فى عام ١٦٣٠ م وكانت على هيئة تجمع صغير الحجم . وكانت المدن التى أنشأها المستعمرون الأوربيون فى أمريكا الشمالية مماثلة لنمط المدينة الأوربية فى العصور الوسطى من حيث الشكل والتصميم . حيث كانت الشوارع ضيقة ومتعرجة ولا تزال بعض تلك المدن تحتفظ بنماذج من تلك الشوارع فى الوقت الراهن . وفيما يتصل بالحجم السكاني للمدن الأمريكية فى ظل الاستعمار الأوربي ، كانت بوسطن التى أقيمت عام ١٧٠٠ م أكبر مدن المستعمرات من حيث عدد السكان الذى بلغ حوالى ٧٠٠٠ نسمة (Macionis, 1989 : 564 - 565)

نشأة المدن الأوربية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا

أنشأ الاستعمار الأوربي الكثير من المدن التى تخدم مصالحه وأطماعه فى قارات أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . لذلك نجد أن المدن تم إقامتها على ضفاف الممرات المائية أو قريبة منها بما ضمن انزال القوات العسكرية المستعمرة ولتصدير المواد الخام والمعادن النفيسة واستيراد السلع الأوربية المصنعة لبيعها فى أسواق المستعمرات .

التحضر فى أمريكا اللاتينية :

خلال القرن السادس عشر حدثت تحولات ديموجرافية هامة فى أمريكا اللاتينية ، عندما أقام المستعمرون الأسبان بها عدداً من المدن المتشابهة فى بناءاتها الايكولوجية ووظائفها الحضرية . وبلغ عدد تلك المدن ستة عشر مدينة لا تزال قائمة إلى وقتنا الحالى . وما يمكن أن نصف به تلك المدن ما يلى :

- ١ - كانت الوظائف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمدن موجهة بشكل سافر لمدن البلدان الأوربية المستعمرة .

- ٢ - ما كان تطور المدينة طبيعياً من خلال بيلتها بل وفق وظائفها المرجحة.
 - ٣ - اتصفت المدن بالبناء الطبقي الجامد الذى عكس بوضوح متطلبات الاستغلال الأوربي لخيرات المستعمرات خارجياً وداخلياً .
 - ٤ - كان النمط الإيكولوجي للمدينة يقوم على أسس تخطيطية غريبة ، فى مقدمتها إقامة كاتدرائية فى الميدان الرئيسى العام الذى يحيط بها . كما تم تقسيم مساحة الأرض المخصصة للبناء إلى مساحات متساوية ومربعة .
 - ٥ - تم اتخاذ المدن مستقراً دائماً لإقامة الأسر الأوربية التى كان عوائلها يمارسون الوظائف الرفيعة أو يديرون أنشطة الإنتاج الزراعى فى المناطق الريفية من مواقعهم داخل المدينة .
 - ٦ - تشكل البناء الطبقي الحضري للمدينة بقصد خدمة أهداف ومصالح الحكومة الأسبانية المستعمرة . بحيث تقتصر ممارسة الأنشطة الرسمية الرفيعة داخل المدينة على الأسبان ومن كان أسباني المولد . وما عدا ذلك من جمهور المدينة فكانوا يشتغلون بالوظائف الثانوية .
 - ٧ - حظر ممارسة أهل البلاد الأصليين لأى نشاط تجارى أو صناعى بما يضمن التبعية لأسبانيا .
- فيما يتصل بالنمو السكاني لأمريكا اللاتينية فخلال فترة الاستعمار شهدت القارة نمواً سكانياً ملحوظاً حتى مطلع القرن التاسع عشر . فبينما بلغ عدد السكان ١٠,٢ مليوناً فى عام ١٥٧٠ ، بلغ ١١,٤ مليوناً عام ١٦٥٠ م ثم ازداد فى عام ١٨٨٠ م فبلغ ١٨,٩ مليون نسمة (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ١٥٨ - ١٦٣) .
- التحضر فى قارة آسيا**
- يمكن القول إن معظم المدن الكبرى فى قارة آسيا ترجع جذور نشأتها إلى فترة الأمبراطوريات (الكولونيالية) . كما تحولت معظم تلك المدن إلى مدن عواصم آسيوية فى الوقت الراهن ، مثال ذلك مدينة جاكارتا عاصمة أندونيسيا ، وكوالالمبور عاصمة ماليزيا . : (Broom, Selznick, and Darroch, 1981 : 522) .

ومن أهم ما تتميز به عملية التحضر في قارة آسيا في ظل نظام المستعمرات ما يلي (Broom, Selznick and Darroch, 1981 : 522)

- ١ - بطء عملية التحضر قياساً بمثلثاتها التي شهدتها المدن الأوروبية وقتئذ .
 - ٢ - موجات هجرة داخلية متزايدة تقوم على أساس التمييز العرقي . فقد بلغت هجرة الصينيين إلى سنغافورة وماليزيا الغربية إلى حوالي ٦٠ مليون مهاجر خلال الفترة ما بين عامي ١٨٩٥ م ، ١٩٢٧ م .
 - ٣ - الفصل الواضح في أماكن الإقامة على أساس التمييز العرقي .
 - ٤ - ظهور نمط المجتمع متعدد العرقيات داخل المستوطنة الواحدة .
 - ٥ - ظهور الضواحي الحضرية التي اقتصر على السكان الأوربيين فقط .
 - ٦ - رغم التفاوت في حجم المدن الآسيوية فإن البنية المهنية لها ظلت ثابتة دون تحولات جوهرية تذكر . حيث ظل الوضع المدني محتفظاً بأشكاله الريفية في الإنتاج والثقافة والعلاقات الاجتماعية .
 - ٧ - تعدد (الهيراركية) الاجتماعية بتعدد العرقيات داخل التنظيم الاجتماعي للمدينة الواحدة . فقد كان لكل جماعة عرقية (هيراركية) اجتماعية خاصة تضم فئات اجتماعية كالارستقراطيين ومديري الأراضي والتجار والفئة المعتمدة غير الحائزة للأراضي الزراعية . كما كانت (الهيراركية) الاجتماعية شديدة الانقسام بالتباين القائم على التخصص المهني .
- على صعيد آخر ، نجد أن دول أوربا شهدت معدلات حضرية سريعة وتنامي حجم مدنها . ويمكن القول إنه ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي . أصبح زمام التحضر طوع بنان القارة الأوروبية . وتدعم هذا الاتجاه بظهور الثورة الصناعية والتطور التقني الكبير .
- وإذا ما حاولنا أن نقارن بين مرحلتى التحضر ، نقول إن المرحلة الأولى شهدت تحضراً ونمواً للمدن من جراء الثورة الزراعية والاستيطان الدائم . أما طور الثانى لعملية التحضر فقد شهد نشأة مجتمعات حضرية قامت بالفعل . وساعد على نشأتها العديد من العوامل المتداخلة التي أخذت تتطور وتنمى معها حجم المدن وظهرت الضواحي الحضرية .

الثورة الصناعية وإنشاء المدن الدائمة :

تعتبر الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات في مختلف مجالات الحياة الأوربية ، المسجلة عن تأسيس المدن الدائمة Permanent Cities بمفهومها العصري . فقد صاحب الثورة الصناعية هجرة المئات من العمالة الزراعية إلى المدن وبالتالي اتساعها من حيث الحجم . وبدأت المدن الصناعية في الظهور . كما اضيف إلى موجات الهجرة الإجبارية للفلاحين هجرة اختيارية من قبل صغار الحرفيين صوب العمل في المصانع الجديدة . ومع نمو التقدم الصناعي في أوربا بدأت المدن الأوربية في النمو كما ازدادت المشكلات الاجتماعية بها من جراء سوء أحوال العمل في المشروعات الصناعية بالنسبة لطبقة العمال والتي تنامت بشكل كبير . ويزيادة نمو المدن الأوربية ، ازدادت المناطق السكنية عدداً وازدحاماً في الوقت ذاته . إلا أنه كان بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات الهجرة المتزايدة إلى المدينة . لذلك تباينت المناطق السكنية تبعاً للطبقة الاجتماعية ولأسعار الوحدات السكنية بداخلها . من ثم عرفت المدينة الأوربية تمايزاً بين أحيائها كانت تخصص أحياء لإسكان العمال والفقراء تتصف بضيق شوارعها وقذارتها وسوء إضاءتها فضلاً عن ازدحامها بالسكان . وكان ضرورياً أن يتدنى المستوى الصحي للمقيمين بداخلها حيث تفشت الأمراض والأوبئة وازداد معدل الجريمة بداخلها .

فيما يختص بنوعية الحياة الحضرية في المدن الصناعية نقول إنها كانت تختلف اختلافاً جذرياً عنها في مدن ما قبل الثورة الصناعية وتمثل هذا الاختلاف فيما يلي :

- ١ - الفقر وسوء الأحوال المعيشية لطبقة العمال الصناعيين المقيمين داخل المدينة مع ازدياد حدة التباين الطبقي بين تلك الفئة ذات الفقر المدقع وطبقة الأثرياء من تجار الصناعة الرأسمالية .
- ٢ - بعد أن كانت الحياة الاقتصادية مندمجة في الحياة الاجتماعية كوجهين لعملة واحدة في المدن القديمة ، صارت المدن الصناعية تتصف بالفصل الواضح بينهما .
- ٣ - التمايز الواضح من حيث المستوى وطرز البناء بين المناطق السكنية داخل

المدينة الصناعية .

٤ - لم يعد نظام السوق يعتمد على المقايضة كما كان يحدث في المدن القديمة بل أصبح يوجد المقابل النقدي واستخدام العملات في البيع والشراء . وتحولت وظيفة السوق الحضري إلى ميكانيزم يحافظ ليس على حياة المدينة وحدها بل على المجتمع ككل .

٥ - ازدياد درجة تعقيد كل من عملية تقسيم العمل والبنية المهنية داخل المدينة الصناعية .

٦ - تدهور العلاقات الأولية داخل المدينة الصناعية من جراء تنوع جنسيات المهاجرين إليها وثقافتهم وخبراتهم ودرجات مهارتهم .

٧ - نجم عن تركيز الصناعات بالمدن الكبرى في أوربا تكون تجمعات سكنية كثيفة إكتظت بالسكان تقع بالقرب من المراكز الصناعية . وقد نجم عن ذلك ظهور العديد من المشكلات في المدينة الأوربية تتعلق بالمواصلات والإسكان .

٨ - من جراء نضوب موارد الرزق للمزارع الصغير في المناطق الريفية نعت الهجرة إلى المدينة طمعاً في الأجور المرتفعة نسبياً التي تدفعها المصانع الجديدة في المدن . وكان من جراء زيادة موجات الهجرة للمزارعين إلى المدينة ارتفاع نسبة البطالة وما صاحبها من مشكلات اجتماعية كارتفاع معدلات الجريمة وزيادة عدد الفقراء بالمدينة (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٩٥ ، ٩٦) .

٣ - المرحلة الثالثة لعملية التحضر (التحضر السريع عالمياً) :

خلال القرن التاسع عشر ، أشارت التقديرات السكانية بداية عملية تحضر سريعة لا سيما في دول أوربا وأمريكا الشمالية . فعلى سبيل المثال ، ازداد عدد سكان مدينة باريس من ٥٠٠ ألف نسمة إلى ثلاث ملايين نسمة ، كما ازداد عدد سكان مدينة لندن من ٨٠٠ ألف نسمة إلى ٦,٥ مليون نسمة .

في الوقت ذاته شهدت المدن تحولات كبيرة من حيث الشكل الفيزيقي

والأنشطة التجارية . فإذا كانت المدينة عقب ظهور الثورة الصناعية قد تحولت إلى بنية ونمط يختلفان جذرياً عن مدينة ما قبل الصناعة ، فإن المدينة الحديثة بدورها تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً عن مدينة الثورة الصناعية ، ولنضرب لذلك مثلاً بالمدينة الأمريكية كنموذج للمدينة الحديثة في الدول المتقدمة صناعياً . نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في مقدمة دول العالم من حيث ارتفاع نسبة التحضر بها .

ملاحم عملية التحضر في المجتمع الأمريكي

يمكن القول إن قضية نشأة المجتمع الأمريكي تعتبر في معظمها قصة إنشاء المدن بها منذ الاستعمار الأوربي لها وإقامته لعدد من المستوطنات في جيمس تاون James Town ، بليموث Plymouth وتطويره لبعض المدن هي : بوسطن ، نيويورك ، فيلادلفيا ، وشارلستون . وتختلف عملية التحضر في أمريكا عنها في الدول الأوربية مثل فرنسا وإنجلترا ، حيث إن المدن الأمريكية لم تقتصر وظيفتها شأن المدينة الأوربية على وظيفة واحدة ، بل تواترت الوظائف للمدينة الأمريكية الواحدة . فمثلاً مدينة فيلادلفيا كانت مركزاً للبنوك المالية ثم تحولت لفترة من الوقت إلى مقر للحكم ، في حين أصبحت مدينة نيويورك مركزاً للتجارة .

إن وصف عملية التحضر الأمريكي بصورة مبسطة يتمثل في النمو المنتظم في كل من حجم وأعداد المدن كجزء أساسي من هذه العملية . أما ما حدث خلال العقود الأخيرة فهو ظهور الأطراف أو الامتدادات الحضرية للمدن على امتداد حدودها الخارجية وهو ما يعرف بالضواحي الحضرية Suburbans . ولا تعتبر الضواحي الحضرية وليدة السنوات الراهنة بل ترجع إلى العشرينيات من هذا القرن . إنما الجديد في هذا الصدد هو الزيادة في حجم الضواحي حتى تخطت في عدد سكانها سكان المقيمين داخل المدينة ذاتها ، وبدأت أولى الضواحي الحضرية المعتمدة على المشروعات الحكومية في أمريكا الشمالية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية مباشرة . حيث تم إنشاء ضواحي حضرية متماثلة في أبنيتها من الناحية الهندسية وطرز المعمار على حدود مدينة نيويورك . ففي عام ١٩٤٧ تم إنشاء ضاحية من سلسلة ضواحي فيما بعد يعرف باسم "Levittowns" وتنصف تلك الضواحي بالتماثل في التصميم والتخطيط بحيث يكفي أن ترى ضاحية واحدة

منها وكأنك قد رأيتهم جميعاً .

منذ بداية القرن العشرين ، يزداد عدد السكان بالضواحي الحضرية من جراء التطور التقني الكبير الذي تم استخدامه في مجال وسائل الانتقالات والاتصالات وخطوط السكك الحديدية . ولقد اختلفت الضواحي الحضرية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية كثيراً عن تلك التي أنشئت قبلها مع نهاية القرن التاسع عشر . ومما ساعد على التضخم الحجمي للضواحي إنخفاض تكلفة البناء الجاهز للبيوت والوحدات السكنية . كما أصبحت الضواحي تضم مراكز تجارية نمائل الموجودة داخل المدن الكبرى . كما دعت ضرورة إقامة شبكة طرق سريعة تربط الولايات الأمريكية بعضها البعض ، إلى نقل بعض المشروعات الصناعية من المدن إلى الضواحي ، مما أحدث تغييرات واضحة في البنية المهنية والاجتماعية لها ، كما كان عاملاً مؤثراً في زيادة عدد سكانها بشكل ملحوظ .

من العوامل ذات التأثير الفعال في نمو الضواحي الحضرية في أمريكا سياسة الرئيس الأمريكي روزفلت في الثلاثينيات التي كانت تهدف إلى تخفيف معاناة فقراء أمريكا من التداعيات السلبية لفترة الكساد الاقتصادي الكبير الذي واجهت البلاد . لذلك قامت إدارته ببناء العديد من الوحدات السكنية رخيصة الثمن لإسكان من فقد بيته من الأمريكيين الفقراء (Macionis, 1989 : 567, 568) .

فيما يختص بنوعية الحياة في الضواحي الحضرية ، تشير نتائج العديد من الدراسات الميدانية إلى اتصافها بالسمات التالية :

- ١ - لو افترضنا وجود ثقافة تتصف بها الضاحية الحضرية نجد أنها لا تختلف كثيراً عن النمط السائد من ثقافة المجتمع الأمريكي الكبير . حيث لا تتصف ثقافة الضواحي الحضرية بالمحلية . بمعنى أن كان سكان الضواحي في توجهاتهم القيمية وانتمائهم في عاداتهم وطيائعهم لمجتمع النشأة أكثر من انتمائهم وتوجهاتهم نحو مجتمع الضاحية الحضرية .
- ٢ - التناقض داخل منظومة القيم بسبب التباين العرقي لسكان الضواحي الحضرية .
- ٣ - أن معظم اتجاهات سكان الضواحي الحضرية تتصف بالمحلية حيث

ينصب معظم اهتماماتهم على جوانب حياتهم الراهنة ، ونوعية إقامتهم بالضاحية. بينما يهتم معظم سكان المدن بالشؤون القومية والعالمية (Wilson & Schulz, 1978 : 198 - 201) .

فيما يختص بارتباط النمو الحتمي للضواحي الحضرية بعملية الهجرة إليها، نقول إنها اختلفت من حيث النوعية للمهاجرين من فترة زمنية إلى أخرى . ففي بداية النصف الثاني من القرن العشرين ازداد عدد سكان المدن في الوقت الذي اتجهت فيه نسبة كبيرة من التجار وأصحاب المشروعات الصناعية بالمدينة للإقامة في الضواحي الحضرية ، تاركين قلب المدينة لأفراد الطبقة العاملة . وقد أدى ذلك إلى تحضر كثير من المناطق الريفية المتاخمة للمدن .

أعقب الهجرة من المدينة إلى الضواحي الحضرية ، انتقال مماثل للأعمال أو الأنشطة التجارية المرتبطة بالمستهلكين . كما إنتقلت إلى الضاحية الحضرية بعض المشروعات الصناعية . وقد نتج عن الهجرة تركيز أفراد الطبقة العاملة في مركز المدينة وتدنى البنية التحتية بها ، وكثرت المشكلات الاجتماعية ، وتوسعت داخل المدن الأمريكية الكبرى مثل واشنطن ونيويورك. مما دعا الكثيرون إلى وصف الحالة الراهنة للمدينة بالأزمة الحضرية

(Macionis, 1989 : 567 ; Babbie, 1980 :510)

شهدت المدن الكبرى قبل الثمانينيات هجرة بعض سكانها من أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا إلى مناطق خارج حدودها هرباً من الضرائب التي تنقل كاهلهم إلا أنه بعد الثمانينيات ، بدأت بعض المدن الكبرى مثل مدينة ديترويت بولاية ميتشيجان هجرة إليها من جانب أفراد الطبقة الوسطى ، وتم التجديد الحضري لبعض المناطق السكنية في قلب المدينة ، ضمن سياسة التخلص من المناطق العشوائية . ويعتبر هذا التحول في البنية الحضرية للمدينة مؤشراً إيجابياً يدل على الاتجاهات الحديثة في مجال التصميم الحضري : (Babbie, 1980 : 508) .

أحدث النمو السريع للضواحي الحضرية مشكلات مالية كبيرة للمدن المركزية التي كان لها تأثير مباشر على حياة الطبقة الفقيرة التي استقرت داخل

المدينة . كما اتصفت الأبنية داخل المدينة بانخفاض مستوى مرافقها وسوء مظهرها ، وانتشرت الجريمة ، وازداد معدل البطالة بين الفقراء . بينما تنامت الضواحي الحضرية التي يسكنها الأمريكيون الأغنياء .

ملامح عملية التحضر فى العالم النامى :

إذا كانت الثورة الصناعية فى أورباً قد أحدثت الثورة الحضرية الثانية فى دول أورباً وأمريكا الشمالية ، نقول إن دول العالم النامى شهدت . ولاتزال تشهد ثورة حضرية ثالثة ساعدت على ظهورها عوامل كثيرة . ويكفى أن نشير هنا إلى أنه فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، كان يوجد سبع مدن فقط على مستوى دول العالم يقطنها ما يربو على خمسة ملايين نسمة ، من بينها مدينتان فقط فى دول العالم النامى . وفى عام ١٩٨٦ ، إزداد عدد المدن الكبيرة حيث بلغت ستة وعشرين مدينة يربو عدد سكانها على الخمسة ملايين نسمة . ويتوقع خبراء السكان أن يزداد عدد سكان مدن العالم النامى بحلول القرن الواحد والعشرين بحيث يتفوق على جميع مدن العالم المتقدم . كما يتوقع هؤلاء الخبراء أن يصل إجمالى عدد سكان الحضر إلى نصف إجمالى السكان فى العالم النامى بحلول عام ٢٠٠٠ م .

على صعيد آخر ، تصل نسبة سكان المدن فى الدول المتقدمة صناعياً حوالى (٧٥٪) من إجمالى السكان إلا أن السيطرة على ازدهام المدن مستمر كما يقل معدل المواليد فى تلك البلدان . أما فى بلدان العالم النامى يسير التحضر بمعدلات سريعة جداً ، وتزداد كثافة سكان المدن وبالتالي تزداد مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية ففى عام ١٩٨١ ، خلت الإحصائيات السكانية من المدن الحضرية كثيفة السكان فى بلدان العالم النامى إذا ما استثنينا من ذلك دولة الصين . أما الإحصائيات المتوقعة لسكان الحضر فى عام ٢٠٠٠ م فتضم عدداً من العالم النامى مثل مدينة سان باولو بالبرازيل (٢٥,٤ مليون نسمة) ، مدينة طهران بإيران (١٤,٣ مليون نسمة) ، كلكتا بالهند (١٤,١ مليون نسمة) (Macionis, 1989 : 575) .

يتصف التحضر فى العالم النامى بمرحلة النمو العالية من التحول

الديموجرافى ، المؤدية إلى تسرع عملية التحضر . حيث تنخفض معدلات الوفيات نتيجة الأخذ بالتقنيات المتطورة فى مجال الرعاية الصحية . وأدت الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المدن التى تتوفر بها فرص العمل ، إلى سرعة التحضر . وفى الوقت الذى تتزايد فيه عمليات الهجرة للمدينة ، التى لا تستطيع بامكاناتها الذاتية الاقتصادية والخدمية أن تلبي احتياجات هؤلاء المهاجرين إليها ، ازدادت المشكلات الاجتماعية والبيئية من جراء الازدحام وعوادم السيارات وأبخرة المصانع . وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن أكثر من ١٠٠ ألف مزارع من بينهم ٣٠ ألف طفلاً يموتون سنوياً من جراء التلوث البيئى . (Macionis, 1989 : 575, 576) .

ثانياً : عملية التحديث

تعتبر عملية التحديث Modernization إحدى العمليات النوعية للتغير الاجتماعى السائد حالياً فى العالم المعاصر . وتشير عملية التحديث بشكل عام إلى تحول المجتمعات من النمط البسيط والشكل التقليدى كالمجتمعات الزراعية إلى نمط يتصف بالتعقيد والتصنيع . حيث تعتبر التغيرات الاقتصادية أكثر أنواع التغيرات وضوحاً فى عملية التحديث . فضلاً عن أن هذه التغيرات تسبق غيرها من حيث توقيت الحدوث . إلا أن التحديث يمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية وتشترك جميع المجتمعات الإنسانية فى هذه الخاصية .

إذا كان بديهياً عند تناول عملية التحديث بالتحليل والمناقشة أن نتحدث عنها داخل الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فإن عملية التحديث تكون لها خصوصية معينة إذا ما نوqشت داخل الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى تحاول اللحاق بركب التحديث . ويعتبر كل من دولة الهند من خلال تطوير قدراتها النووية والدول النفطية من خلال استثمار عائدات النفط فى تحديث مجتمعاتها مثالين للتحديث فى دول العالم النامى . (Babbie, 1980 : 554) .

حول مفهوم التحديث :

تعتبر عملية التحديث نوعاً من الثورة الدائمة التى لا تقف عند تحقيق

هدف نهائى . فالتحديث عملية مستمرة ومتصلة نلاحظها منذ الطور الأولى للحدثة واتصاله بالطور الانتقالي التالى ، الذى يفضى بدوره للطور الحديث الذى نعيشه فى الوقت الراهن . وهذا الطور الأخير يحمل لنا مؤشرات على شكل نبضات مضطربة ومتفرقة لحالة المجتمعات فى المستقبل ، والتي تعرف بمجتمعات ما بعد الحدثة Post Modern Societies . والمجالات الرئيسية الثلاثة لعملية التحديث هى الاجتماعى ، السياسى ، والاقتصادى . كما تعتبر العلمنة Secularization والتبقرط Bureaucratization (اكتساب التنظيمات الاقتصادية لخصائص البيروقراطية) العمليتين الأساسيتين الفرعيتين لعملية التحديث .

تؤثر عملية التحديث فى مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وفى المجال الاقتصادى قد يتخذ التحديث شكل عملية التصنيع . دليل ذلك أن ظهور الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى جعلها أول مجتمع حديث فى العالم .

فى المجال السياسى ، نجد الديمقراطية تمثل سمة أساسية للمجتمع الحديث . وفى الوقت الراهن تصبح النظم السياسية أكثر تنافساً مع التحديث طالما استطاعت أن تحقق الاستقرار الاقتصادى والتنمية الاجتماعية .

فى المجال الاجتماعى ، تتناغم الأشكال المتعددة من التنظيمات الاجتماعية مع التحديث طالما استطاعت أن تحدث التغيرات اللازمة فى نمط الشخصية والمعايير والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة فى المجتمع . (New Encyclopedia of Britannica, 1974 : 51) .

المحددات الأساسية للتحديث

تشير المحددات الأساسية للتحديث إلى المتغيرات المرتبطة ذات التأثير القوى على طبيعة الانتقال للتحديث . والمحددات هى : (أ) مستويات وأشكال العلمنة ؛ (ب) مدى انصاف المجتمعات بالمركزية والتبقرط فى ظل حالة التجانس الثقافية والعرقية للمجتمع ؛ (ج) حالة الاستقلال أو التبعية الشاملة التى يكون عليها المجتمع وقت البدء فى الانتقال للتحديث .

تؤثر المحددات الثلاثة تأثيراً قوياً فى تصنيف المجتمعات الإنسانية وفق مستويات التحديث بها . ويقدر ما يتصف به التحديث من المحددات الثلاثة أو

بعض منها يكون تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات أكثر حداثة أو متوسطة الحداثة أو أقل في الحداثة وهكذا . فعندما توفرت المحددات الثلاثة في الدول الغربية كإنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، تحتل حالياً -ضمن النسق العالمي - مقدمة الدول الأكثر حداثة . أما الدول التي نفتقد مثلاً الاستقلال السياسي أو الاقتصادي ، تنخفض لديها مستويات التحديث مقارنة بالدول الغربية .

تتفاوت أشكال ومستويات التحديث من مجتمع إنساني لآخر وفق درجة توافر المحددات الثلاثة التي يمكن تصنيفها تبعاً للنقطة بداية التحول إلى التحديث وبالحالة التي تكون عليها المجتمعات داخل النسق العالمي :

١ - نقطة الابتداء :

تختلف المجتمعات التي تبدأ بالتحول للتحديث في مستوياتها وأشكال العلمنة بها . لذلك يمكن تقسيم دول العالم إلى أربع مجموعات على النحو التالي :

المجموعة الأولى : وتشمل جميع الدول الغربية التي بادرت بالتحول نحو الحداثة . وتأتي إنجلترا وفرنسا في طليعة تلك المجموعة وأن اختلفنا من حيث مجالات التحديث عند نقطة الابتداء . فبينما ابتدأت إنجلترا التحديث سياسياً واقتصادياً ابتدأت فرنسا اقتصادياً فقط . وتلى إنجلترا وفرنسا من حيث توقيت الابتداء بالتحديث دول وسط وشمال أوروبا مثل : سويسرا ، الدول الاسكندنافية (الدنمارك ، السويد ، النرويج) ، ألمانيا ، الامبراطورية المجرية النمساوية .

المجموعة الثانية : وتضم الدول المتغربة ذات الجذور الأوربية من حيث النشأة إبان حكم المستعمرات الأوربية والدول الواقعة تحت التأثير الأوربي . ويمكن تقسيم هذه الدول إلى أربع مجموعات فرعية تبعاً لتوقيت البدء نحو التحول للتحديث : (١) تضم الأولى : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، استراليا ، ونيوزيلندا ؛ (٢) تشمل الثانية على دول جنوب وشرق أوربا والاتحاد السوفيتي ؛ (٣) تضم الثالثة دول أمريكا اللاتينية ؛ (٤) أما المجموعة الرابعة فتتفرد بها اليابان كأول دولة غير أوربية كان لها سبق في التحول إلى التحديث قياساً بباقي الدول الآسيوية .

المجموعة الثالثة : وتضم الدول الحضرية غير الأوربية في قارة آسيا كالصين والهند ، وفي قارة أفريقيا كمصر ، المغرب ، الجزائر وأثيوبيا .

المجموعة الرابعة : وتضم الدول التي تحيا شعوبها حياة بدائية . وتقع معظم دول هذه المجموعة في أفريقيا حيث لم تأخذ بالتحول للتحديث إلا مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

٢ - النسق العالمي :

بظهور المدينة الحديثة ابتدأ التاريخ المعاصر للعالم . حيث أثر أول مجتمع صناعي حديث تأثيراً واضحاً على بقية دول العالم . وقد تزايد هذا التأثير بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر الميلادي . ثم تضاعف هذا التأثير مرات ومرات كلما ازدادت الاكتشافات والاختراعات التقنية تقدماً وتطوراً مما أدى إلى النمو الاقتصادي المتزايد . وقد أدى ذلك إلى ظهور النسق العالمي منغمساً في طبيعة المدينة التي أوجدتها الصناعة الحديثة . وتمثل هذا النسق بالترتيب الدولي للمجتمعات الإنسانية القائمة تبعاً لقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية . واتخذ هذا النسق شكل المركز والمحيط حيث يسيطر الأول على الثاني في شكل هيمنة استعمارية رسمية وغير رسمية .

٣ - الأنماط الأساسية للتحديث :

توجد ثلاثة أنماط أساسية للتحديث هي : الاجتماعي ، والسياسي ، والاقتصادي الذي يعتبر أكثرهم أهمية (New Encyclopedia of Britanica) (1974 : 250) .

وسوف نتناول كل نمط على حدة بإيجاز في الفقرات التالية :

١ - التحديث الاجتماعي :

يمكن تصور التحديث الاجتماعي من خلال المؤشرات التالية الدالة على التغير الاجتماعي الحادث في جوانب المجتمع على النحو التالي :

١ - التخصر : أي زيادة التركيز الديموجرافي في المناطق الحضرية (Germani, 1981 : 159 and 160) .

- ٢ - التغيرات الديموجرافية الأخرى مثل الانخفاض في معدل الوفيات ومعدل المواليد والتغيرات المتتالية في بنية العمر .
- ٣ - التغيرات في البناء الأسري وفي العلاقات الداخلية للأسرة النووية وارتباطها بالجماعات القرابية .
- ٤ - التغيرات في المجتمع المحلي وبخاصة في مدى تكامله داخل المجتمع الأكبر .
- ٥ - التغيرات في قنوات الاتصال سيادة الاتصالات الرسمية .
- ٦ - التغيرات في نسق التدرج الاجتماعي كالتحول من التقسيم الطبقي الواضح إلى متصل التدرج الذي يتصف بزيادة في معدل الحراك الاجتماعي .
- ٧ - التغيرات في مجال وأشكال المشاركة وبخاصة التوسع في الحقوق الإنسانية والمدنية لتصل إلى أدنى الطبقات الاجتماعية .
- ٨ - التوسع في الأشكال الحديثة للاستهلاك على مستوى الجماعة ذاتها واتساع نطاق التعليم وما يلجم عن ذلك من زيادة الاحساس بالمشاركة وزيادة الاحساس بالهوية وارتباطها بالمجتمع .
- ٩ - تقلص الاختلافات الديموجرافية والاقتصادية والثقافية بين الريف والحضر.

التحديث السياسي :

يمكن تصور نمط التحديث السياسي Political Modernization من خلال المؤشرات التالية :

- ١ - توحيد العملية السياسية بعد أن كانت لكل من جمهور الخواص والعوام سياسة معينة ، ومما لا شك حوله ، أن هذا التوحيد يمثل إحدى تداعيات التطور التقني في قنوات الاتصال التي هيأت السبل لإدارة المشروعات الضخمة تدريجياً . كما يرجع هذا التوحيد إلى رغبة المسؤولين الذين تعملوا على عانتهم مسئولية التحديث داخل كل من الحكومة والمشروعات الخاصة ، في تعبئة وترشيد مصادر المجتمع ، بما يحقق أعلى درجة من

الكفاية والإنتاج وضمان أكبر قدر من التحكم فى هذا الصدد .

٢ - التغيرات المتنامية نحو مركزية الأجهزة الإدارية للدولة فى تعاملها مع الجمهور وبلوغ نفوذها إلى أفراد المجتمع على مختلف المستويات وفى جميع المناطق داخل المجتمع . وذلك من خلال التسلسل الإدارى ، وعن طريق تعدد الأجهزة الحكومية وتنوع اختصاصاتها مع التنسيق بينها .

٣ - تنامى الوظائف العقلانية والمركزية للدولة الحديثة بما يحقق حماية القوانين ، وضمان اتباعها من خلال بيروقراطيات عالية التنظيم تسعى لتضييق الفجوة بين الدولة ممثلة (بالجهاز الحكومى) والفرد داخل المجتمع (Nisbet, 1972 : 250 - 251) .

٤ - التغيرات فى نسج العلاقة المتداخلة بين التنظيم الحكومى والأنماط التنظيمية الأخرى داخل المجتمع ، التى تحقق تضافر الجهود نحو تحقيق أهداف قومية صناعية وعمالية وتنظيمية متنوعة .

٥ - التوسع فى اكتساب الأنظمة الحكومية للخصائص البيروقراطية (التبقرط الحكومى) (La Pierre, 1965 : 445 - 447) .

٦ - التغيرات فى المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع أو لغالبيتهم من البالغين (Germani, 1981 : 159) .

التحديث الاقتصادى :

يشير التحديث الاقتصادى Economic Modernization من خلال بعدين أساسيين هما : التنمية الاقتصادية Economic Development والتوسع الاقتصادى Economic Expansion ، إلى عملية تحول فى البنية الاقتصادية بحيث تكتسب عدداً من السمات أو الخصائص التالية التى تؤلف نموذجاً مثالياً Ideal Type .

ويتصف النموذج المثالى للتغير الاقتصادى فى المجتمعات المتقدمة صناعياً بالسمات الأساسية التالية :

(١) استخدام الطاقة العالية والتقنية عالية المستوى فى جميع مجالات

الأنشطة الاقتصادية ؛ (٢) التفوق والانتشار المسبق للإنتاج التصنيعي على غيره من أنماط الإنتاج التقليدية ؛ (٣) ازدياد نسبة استثمار رأس المال إلى الإنتاج القومي ؛ (٤) ازدياد الإنتاجية لكل فرد ؛ (٥) تفوق وغلبة الأنشطة ذات الكثافة في رأس المال على الأنشطة ذات الكثافة في العمالة ؛ (٦) ازدياد مؤشر المساواة في توزيع الإنتاج القومي الكلي GNP عبر المستويات الاجتماعية المهنية وبين المناطق الجغرافية للمجتمع (Germani, 1981 : 158)

٤ - العوامل التي أدت إلى تحديث المجتمعات الأوروبية :

باننقال المجتمعات الأوروبية من نظام الضيعة المغلقة ، خلال القرنين العاشر والحادي عشر ، إلى نظام المبادلات في القرنين التاليين ثم إقامة النظام الحرفي في المدن ابتداء من القرن الثالث عشر ، بدأت أوروبا تشهد عملية تحديث بمعدلات متنامية ، بفعل عوامل كثيرة قد يصعب حصرها ، لذلك نقتصر فيما يلي على أهم تلك العوامل :

١ - إدخال زراعة النباتات الجذرية الشتوية وعلى رأسها البنجر والتوسع في تربية الحيوانات مما أتاح زيادة كمية الأسمدة الطبيعية اللازمة للتوسع في الرقعة الزراعية . إضافة إلى التخلي عن المقايضة العينية واستخدام النقود كوسيلة في عملية البيع والشراء وتحول المجتمعات الأوروبية من نمط الاقتصاد العيني إلى نمط الاقتصاد النقدي ، قد أدى في مجمله إلى :

(أ) تغير طبيعة العلاقة بين النبيل ومن يعملون تحت إمرته في ظل نظام الاقطاع وأصبحت العلاقة بينهما تقوم على علاقة عمل بين المالك والمستأجر ، تطورت فيما بعد في ظل البيروقراطية الصناعية إلى علاقة بين صاحب العمل أو المديرين والعمال .

(ب) انتعاش الحياة الاقتصادية ، لا سيما داخل المدن الأوروبية والتوسع في الأسواق التجارية التي تتم المبادلات النقدية داخلها .

(ج) استقلال الحرف عن الزراعة ، وانتعاش حركة المبادلات التجارية ، وازدهار المدن والمراكز التجارية .

٢ - عودة العلاقات التجارية بين الشرق والغرب من جراء الحروب الصليبية وأدت تلك العلاقات إلى ازدهار مدن البحر الأبيض المتوسط لا سيما المدن الإيطالية ، واتسع نطاق الاستيراد والتصدير إيثاناً بقيام النظام الرأسمالى ، ودخول أورباً العصور الحديثة .

٣ - ظهور الدول القومية فى البداية فى غرب أورباً ممثلة فى إنجلترا وأسبانيا ، والبرتغال ، وفرنسا ، والسويد ، وهولندا . ثم بعد ذلك فى ألمانيا وإيطاليا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد أدى ظهور الدولة إلى :
(أ) إستقرار الأمن مما ساعد على نمو التجارة .

(ب) مزاوله تقسيم العمل والتخصص مما أدى إلى زيادة الإنتاجية .
(ج) التغير فى الأفكار الاقتصادية السائدة وقد أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتهيئة الظروف أمام ظهور النظام الرأسمالى ، وتبنى فكرة تحقيق أكبر ربح ممكن .

٤ - زيادة نشاط حركة الكشف الجغرافى البحرى للعالم الخارجى من جانب دول غرب أورباً إبان القرن الخامس .
وقد أدت هذه الاكتشافات إلى تحقيق التحولات التالية :

١ - تنامى فئة الرأسماليين فى دول غرب أورباً إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين . وأصبحت الطبقة الرأسمالية بمثابة العامل الدينامى المؤثر فى الحياة الاقتصادية .

٢ - الظهور التدريجى لنظام طبقى مفتوح Open Class System والذى لاقى مقاومة كبيرة من قبل التنظيمات التقليدية خاصة من جانب الطوائف الحرفية .

٣ - التحول البطيء فى توازن كل من القوة الاقتصادية والقوة السياسية - لاسيما داخل فرنسا وبريطانيا - بحيث رجحت كفة الرأسمالية التجارية الصناعية .

٤ - مع نهاية القرن الثامن عشر انتهجت الحكومات الوطنية الغربية سياسة

التشجيع على التصدير ، والحد من استيراد السلع والأدوات . وقد أدى ذلك إلى تقوية أيديولوجية المشروعات الاقتصادية التي تبنيتها الرأسمالية التجارية الصناعية . على صعيد آخر أدت تلك السياسة إلى تضيق الحصار على الطوائف الحرفية عندما أصبح توفر الذهب - كعملة - شرطاً أساسياً لاستيراد ما يلزم الحرفيون من خامات لتصنيعها . ولما كان يصعب تحقيق هذا الشرط من قبل شيوخ الطوائف ، تدهور الإنتاج الحرفي والتحق الكثير من الحرفيين بالعمل في المصانع التقليدية تحت إمرة التجار الرأسماليين .

٥ - اتساع الفجوة بين الرغبة في زيادة الإنتاج السلعي وتدنى المستوى التقني، وأساليب المعرفة المستخدمة في عملية الإنتاج ، مما حدا بالرأسمالية إلى زيادة القوة البشرية العاملة على الآلات والمكينات التقليدية الضخمة .

٦ - أضاف التوسع في الاختراعات التقنية خاصة في مجالات الإنتاج غير الزراعية هيبة على المكانة الاجتماعية للرأسماليين الصناعيين كما عجل في الوقت ذاته بتدهور نظام الطوائف الحرفية . ويمكن القول أنه منذ اختراع جيمس هارجريفز James Hargreaves لصندوق الغزل للمرة الأولى في عام ١٧٦٥ ، بدأ الرأسماليون الصناعيون في فرض كلمتهم في أسواق العمالة وأصبح شغلهم الشاغل زيادة ثروتهم بالتوسع في حجم المصانع دون أدنى إهتمام بالعمال ونوعية معيشتهم وعرف السوق الاقتصادي للمرة الأولى علاقة مبادلة الجهد بالمال ، واتصاف هذا السوق بوجود طبقتين فقط هما طبقة الرأسماليين الصناعيين ملاك أدوات الإنتاج والأكثر ثراء ، وطبقة العمال التي لا تملك أدوات الإنتاج والأكثر فقراً . كما كان لأصحاب المصانع الهيمنة الكاملة على سير العمل وتحديد حجم الإنتاج وتحديد ساعات العمل .

٧ - بداية ظهور نظام اقتصادي يعتمد على شكل أقرب ما يكون للتنظيم الرسمي بمفهومه الشامل . حيث إتصف هذا التنظيم بالاستقرار من جانب طبقة الرأسماليين الصناعيين . أما من جانب طبقة العمال فلم يكن لهم صفة العضوية التنظيمية إلا فيما يتصل بالتعاقد وعلاقة الأجر بالإنتاج .

- ٨ - ظهور التنظيمات الرسمية بنظام المشاركة في رأس المال واستطاعت أن تمد نفوذها الاقتصادي لبعض الدول في آسيا والعالم الجديد .
- ٩ - خلال القرن التاسع عشر لقيت الشركات المساهمة قبولاً سياسياً واجتماعياً وتدخلت جهات رسمية وشعبية من أجل توفير الاستثمارات الضخمة لإنشاء المشروعات التجارية والصناعية والخدمية العملاقة .
- ١٠ - من جراء التوسع في مشروعات الشركات المساهمة والحاجة لمزيد من وسائل الانتقال كالمسك الحديدية والبواخر كان انتظام جداول الإقلاع والوصول للمواد الخام والسلع والأفراد يتطلب وجود تنظيمات بيروقراطية تتابع وتنظم جداول إقلاع ووصول وسائل النقل . وبنهاية القرن الثامن عشر كانت شركات المسك الحديدية في شكل تنظيمات بيروقراطية .
- ١١ - أدت الاستفادة من الاختراعات التقنية ، في مجال بناء السفن البخارية والمسك الحديدية ، خاصة في مجال التليفون ، والتلغراف ، والطائرات التجارية ، والراديو ، . . . إلخ ، إلى مزيد الحاجة لتنظيمات بيروقراطية جديدة (La Pierre, 1965 : 415 - 422) .

أهم عمليات التحديث

العلمنة

يشير مفهوم العلمنة إلى التوسع المستمر والسريع للمعرفة العلمية بفروعها وتطبيقاتها التقنية في إنتاج السلع والخدمات ، باستخدام كل ما هو مبتكر من أشكال الطاقة المستحدثة بما يحقق تعظيم الكفاية . تأسيساً على هذا المفهوم يرى علماء الاجتماع أن العلمنة تتمثل بالأنشطة التي تتصف بالرشادة والتنظيم وتدور حول القيم النفعية واللاشخصية (51 : 1974 : New Encyclopedia of Britannica) . يمكن تعريف العلمنة بمحددات ثلاثة ترتبط ارتباطاً قوياً فيما بينها . والمحددات هي :

١- نمط الفعل الاجتماعي .

٢- سيادة المؤسسات ذات الطابع التخصصي .

٣- التغير بمعدلات سريعة .

١ - نمط الفعل الاجتماعي :

يفرق علماء الاجتماع بين نمطين متضادين من الفعل الاجتماعي ، أولهما الفعل الاجتماعي المكتسب بالتوارث ، وثانيهما الفعل الاجتماعي الاختياري . وتحكم كلا النمطين محددات ثقافية واجتماعية تختلف من مجتمع لآخر . من أمثلة النمط الأول للفعل توارث الأبناء مهن الآباء أو أن يتزوج الفرد وفق الطقوس والتقاليد المتوارثة . في هذه الحالة يكون الفعل المكتسب بمثابة تعبير الفرد عن فعل الجماعة . بينما يعنى الفعل الاختياري أن يختار الفرد بإرادته نمط الفعل الذي يراه مناسباً تبعاً لموقف معين أو لسمات محددة . ويندر وجود النمط الثاني من الفعل في المجتمعات التقليدية . بينما يسود في المجتمعات الحديثة التي تتصف بالعلمنة والتبسيط . (52 : 1974 : Britannica) .

٢ - سيادة المؤسسات ذات الطابع التخصصي

يقع التباين بين المجتمعات من حيث عدد وطبيعة وأدوار المؤسسات التي

تقوم بالوظائف الأساسية في المجتمع مثل الامداد بالسلع والخدمات والتعليم والاقتصاد وتنظيم السلوك والدفاع القومي والطبي ضد الأمراض والأوبئة ، والإشباع العقائدي والرياضي وسائر الاحتياجات المجتمعية الأخرى . ويمكن ترتيب المجتمعات الإنسانية وفقاً لهذا التباين على متصل Continuum يقع على طرفيه الأول المجتمعات البدائية التي يشارك جميع أفرادها في أداء الوظائف التي نلثنا إليها حيث سادت وحدة المعايير والقيم مجتمعات ما قبل التحديث . وعلى الطرف الثاني من المتصل تقع المجتمعات الأكثر حداثة حيث تتولى المؤسسات الوظائف وأداء الأدوار المجتمعية الرئيسية في عمليات مستمرة وتخضع لنظم عقلانية . وتتصف تلك المجتمعات بعملية تقسيم للعمل ويبرز الطابع التخصصي واضحاً في أداء هذه المؤسسات لإدوار محددة وتحقيق أهداف معينة قد تكون خدمية ، إنتاجية أو تجارية وتستمر التخصصية في التنامي حتى تصبح استقلالية الأفراد مهتدة بعدد الأدوار التي يقوم بها داخل المجتمع الحديث . (New Encyclopedia of Britannica, 1974 : 52)

٣ - التغير بمعدلات سريعة :

تتصف جميع المجتمعات بالتغير الذي يعتبر ظاهرة عالمية : بيد أن معدلات التغير تتباين من مجتمع لآخر . وقد تقارم بعض المجتمعات التغير وتلجأ عندئذ إلى المحافظة على التقاليد من خلال نظام مؤسسي . على صعيد آخر قد تنجم مجتمعات أخرى للتغير في قوالب تنظيمية تشمل مختلف جوانب البنية الاجتماعية (Germani, 1981 : 54) . وتتصف المجتمعات المتقدمة الحديثة بمعدلات عالية من التغير الاجتماعي .

التبقرط :

يعرف التبقرط بالعملية التي من خلالها تكسب التنظيمات الاقتصادية لخصائص البيروقراطية . وتعتبر رسمية القواعد واللوائح المنظمة للنشاط التنظيمي الجانب الرئيسي لعملية التبقرط تختلف درجة البيروقراطية من تنظيم لآخر . (Theodorson and Theodorson, 1969 : 34)

يعتبر التبقرط من أهم عمليات التحديث ، إضافة إلى أنه أصبح من مقومات

العصر ، حيث يغزو التبرقظ مختلف ميادين النشاط الإنساني كالصناعة والتجارة والزراعة والخدمات . ولعل أبرز ما يرتبط حديثاً بعملية التبرقظ ما تُعرف بالثورة الإدارية ، التي تنمو بشكل متزايد في قطاع الخدمات داخل الدول المتقدمة . ففي تلك الدول يتنامى قطاع الخدمات إلى الحد الذي يفرض إلى ظهور قطاع خاص جديد يعرف بقطاع الخدمات أو القطاع الرابع الذي يقوم على صناعة المعرفة والتنظيم . وهذا القطاع الأخير غير مصنف حالياً ضمن إحصائيات العالم النامي لأنها لم تعايشه حتى الآن . ويرى علماء العلوم الاجتماعية أن القطاع الرابع سوف يتنامى بشكل مذهل من جراء التطور الهائل في ثورة المعلومات في مجتمعات ما بعد الصناعة .

منذ أوائل القرن العشرين بدأت التنظيمات البيروقراطية في الظهور داخل المشروعات الصناعية . ثم انتشرت تلك التنظيمات بعد ذلك إلى المؤسسات الحكومية والعلاجية والمكتبات والمصارف المالية وغيرها من الأنشطة . ومع زيادة التوسع من حيث الحجم في التنظيمات الرسمية للعمل ازداد اكتسابها للخصائص البيروقراطية . وانتقلت تجربة التنظيمات الرسمية من صورتها البسيطة إلى هيئتها المركبة . كما انتقلت التجربة من مصدر نشأتها في الدول الأوروبية إلى سائر بلدان العالم ، ولتكتسب عملية التبرقظ صفة العالمية من جانب ولكون في الوقت ذاته المقوم الأساسي لعمليات التحديث داخل أي مجتمع إنساني بصرف النظر عن مدى تقدمه أو تخلفه .

ثالثاً : عملية التصنيع :

تعتبر عملية التصنيع واحدة من أهم عمليات التغيير الاجتماعي . ويثار جدل واسع حول التصنيع من منظور العلاقة بين الصناعة والمجتمع ليس من حيث المفهوم فقط بل من حيث المدى واتجاهات التأثير لها . إذ لم يعد التصنيع قاصراً على استخدام الماكينة في إنتاج السلع الصناعية بالكيف والكم اللذين ارتبطا بظهور نسق المصنع الحديث خلال المراحل الأولى للثورة الصناعية . بل يرى علماء اجتماع العمل أن دول العالم بأسره تسودها في الوقت الراهن ما تعرف بعملية التصنيع الشمولي Total Industrialization التي تنهض على الرشادة

Rationality والاصطناعية Artificiality . حيث لم تعد الماكينات تمثل في عملية التصنيع الشمولى إلا جزءاً بسيطاً من مجال يزداد اتساعاً ، ويمتد إلى آفاق اجتماعية وثقافية واقتصادية . حتى أصبح علماء الاجتماع إزاء التغيرات الشمولية المصاحبة لتلك العملية يربطون بينها وبين الخبرة الإنسانية . ولم يصبح مفهوم المجتمع الصناعى الحديث مقتصرأ على نسق الآلات والماكينات والأسواق فقط بل يضم إلى جانب ذلك التنظيمات والأفراد وشبكة العلاقات التى تربطهم والقيم الحديثة المرتبطة بالعمل ، والاشتغال بالتجارة على مستوى المجتمع (Hirszowicz, 1984 : 1 - 4) .

١ - حول مفهوم التصنيع كعملية تغير اجتماعى

يشير التعريف التقليدى للتصنيع والمرتبط بالثورة الصناعية وظهور نسق المصنع الحديث ، إلى العملية التى تفرز كميات هائلة من السلع المادية ما كانت متاحة للغالبية من أفراد المجتمع قبل الثورة الصناعية . (Theodorson & Theo- dorson, 1969 : 201) .

أما التعريف الأشمل والأحدث لعملية التصنيع فيشير إلى التحول الراسع للمجتمع من النمط الزراعى والاقتصادى التقليدى إلى النمط الصناعى المشتعل على قوة رئيسية للعمل تتصف بالدينامية العالية ، وشمولية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، وتغير فى قوى الإنتاج بفعل التقنية المتقدمة والمتطورة ، وما يصاحب ذلك من قيم تقنية واقتصادية تنتشر وتسود بنية المجتمع .

وتتصف عملية التصنيع بخاصيتين هما :

الاصطناعية :

تشير الاصطناعية إلى الأساليب الفنية المستخدمة كفن إبداعى يفضى إلى خلق نسق اصطناعى ما . لذلك يوصف العالم الناجم عن تراكم استخدامات الأساليب الفنية بالعالم الاصطناعى فى مختلف مجالات الحياة . مثل عالم صناعة السيارات ، أو الطائرات ، أو الأقمار الصناعية ، وصناعة السينما . . إلخ . وما يجدر الإشارة إليه ، أن استخدام الأساليب الفنية المفضية إلى استنباط نسق اصطناعى ، لم يعد مقتصرأ على المواد الطبيعية بل يخطأها إلى مواد مخلفة

اصطناعيا لا حصر لها لاسيما بعد التقدم الهائل في مجال الصناعات الكيميائية والكيمياء الحيوية والمواد البلاستيكية .

العقلانية أو الرشادة

تتألف تلك الخاصية من عدة عمليات أساسية من أهمها : تقسيم العمل ، ابتكار التعميط في كل من الأداء والإنتاج ، ومعايير الإنتاج . ولهذه الخاصية طوران أساسيان : أولهما الروتينية واستبعاد الإبداع الشخصي والأداء العفوي (غير المخطط والمنظم) في كل عملية إنتاجية . وثانيهما الاتجاه العقلاني في أداء العملية الإنتاجية المتمثل في إتباع أفضل الوسائل الفنية وأقصرها باتباع محددات عقلانية تحقق تعاطف الكفاية الإنتاجية .

٢ - تطور التصنيع كعملية تغير اجتماعي

من المنظور التقني ، يقسم علماء الاجتماع الصناعي تطور عملية التصنيع إلى مراحل تاريخية تنقسم كل مرحلة منها بخصائص معينة من جراء التطور التقني في تلك العملية .

يقسم وليم فونس W. Faunce تطور عملية التصنيع إلى ثلاث مراحل تبعاً للتطور التقني في الماكينات : والمراحل هي :

(١) مرحلة تطبيق مصادر الطاقة غير الحية في العملية الإنتاجية .

(٢) مرحلة تحديث أساليب تداول المواد .

(٣) مرحلة المراقبة النوعية باستخدام الميكنة وصنع القرار .

ويميز دليبرت ميللر D. Miller بين أربع فترات زمنية مرت بها عملية التصنيع من منظور التطور التقني . والفترات الأربع هي :

١ - فترة مزاوله الحرف الحديثة بدءاً من القرن الخامس عشر . وتميزت

الفترة باستخدام الأدوات اليدوية واستعمال الخشب والحديد والبرنز .

وانصفت العمالة الصناعية (الحرفية) بالمهارة اليدوية العالية .

(3 : 1984) Hirszowicz . وأبرز مثال على النمط التقليدي من عملية

التصنيع ، النظام الحرفي الذي هيمن على الصناعة والاقتصاد الأوربي

عقب تدهور نظام الضيعة المغلقة . حينما بدأ ظهور النظام الحرفى فى القرن الثالث عشر واكتمل نموه فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وتميزت تلك الفترة بعودة استقلال الحرف عن الزراعة ، وانتعاش حركة المبادلات التجارية ، وازدهار المدن والمراكز التجارية . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٤٧ - ٤٩) .

٢ - عصر الآلة (الماكينة) ، ابتدأ هذا العصر فى عام ١٧٨٥ م ، وتميز باستخدامات طاقة البخار ، واستعمال الآلة كوحدة وظيفية إنتاجية ، واستخدام الصلب والنحاس كماد أولية فى الإنتاج . وشهدت الفترة الثانية نموفة العمال شبه المهرة ، ويمثل عصر الآلة الثورة الصناعية التى بدأت فى بريطانيا ، ثم انتشرت بعدها فى دول أوربية أخرى ، والولايات المتحدة الأمريكية . واتصفت الثورة الصناعية بالتطور السريع فى الابتكارات المطبقة فى كافة فروع الصناعة كصناعة الغزل والنسيج والتعدين والقوى المحركة . وكان من تداعيات هذا التطبيق ارتفاع الطاقة الإنتاجية وزيادة تراكم رأس المال وتقدم فنون الإنتاج . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٨٣) .

٣ - فترة القوة (الأوتوماتية) فى تشكيل الآلات الميكانيكية ، بدأت هذه الفترة بعد عام ١٨٧٠ حيث تم استخدام (الأوتوماتية) Automation فى إدارة الماكينات وتشغيلها على خطوط الإنتاج الكمية وعلى خطوط التجميع . كما شهدت تلك الفترة استخدام السبائك المعدنية كسبائك الحديد والألومنيوم وسبائك المعادن الخفيفة .

٤ - فترة استخدام الطاقة النووية (العصر النووى) . ابتدأت هذه الفترة منذ عام ١٩٥٣ باستخدام الطاقة النووية فى العملية الإنتاجية التى تعتمد على الأوتوماتية ، واستخدام مواد أولية نفيسة وغالية الثمن ومواد بلاستيكية جديدة . وتنصف العمالة خلال هذه الفترة بالمستوى الراقى من التدريب الفنى المتخصص (Hirszowicz, 1984 : 31) .

٣ - اتجاهات التغير الاجتماعى المصاحب لعملية التصنيع :

من منظور التغير ، يمكن تصنيف اتجاهاته عالمياً من جراء تطور عملية

التصنيع داخل المجتمعات الإنسانية إلى اتجاهين أساسيين هما :

١ - الاتجاه الذى اتصفت به بريطانيا ثم تبعها دول أوربية أخرى ثم الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من ظهور الثورة الصناعية . حيث كان التغير الاجتماعى طبيعياً ومخططاً نسبياً ، واتخذت عملية التصنيع الأبعاد الثلاثة التالية فى إحداث التغير الاجتماعى على بنية المجتمع وأنساقه الفرعية .. (Macionis, 1989 : 132)

(أ) ظهور الاقتصاد الصناعى .

(ب) نمو المدن .

(ج) التغيرات السياسية .

٢ - الاتجاه الثانى للتغير الاجتماعى بفعل التصنيع الذى يتصف به معظم دول العالم النامى . حيث يرجع التغير الاجتماعى إلى الجهد المشترك والمتسق من قبل المخططين فى أن تصبح عملية التصنيع الأداة الفاعلة والمحدثة للتغير الاجتماعى .

وسوف نركز فى مناقشتنا التالية على التصنيع كعملية تغير اجتماعى فى الدول الغربية من خلال تناول الأبعاد الثلاثة التى سبق الإشارة إليها .

ظهور الاقتصاد الصناعى

بداية نقول إن اصطلاح الثورة الصناعية يشير إلى التغيرات الراديكالية فى طرائق الإنتاج ، والتنظيم الاقتصادى والاجتماعى الناجم فى مجمله من استخدام القوى المحركة الآلية فى الإنتاج الصناعى وظهور نمط المصنع . وتميزت الثورة الصناعية بإحلال الطاقة المحركة محل القوة العضلية ، كما أحدثت مركزية مكانية فى الإنتاج الصناعى باستخدام الآلات ، بعد أن كان متفرقاً يتم داخل الأسرة ، أو فى حوانيت فى ظل النظام الحرفى قبل ظهور الثورة الصناعية (Theodorson and Theodorson, 1969 : 201) . وتأزرت عوامل عديدة تقنية وفكرية واجتماعية فى إفراز مرحلة الثورة الصناعية ، وتقوية دعائم الرأسمالية الصناعية ومصالحها بعد صراع مرير بينها وبين مصالح الرأسمالية التجارية

شهدته أورباً إبان القرن السابع عشر الميلادي . وقد صاحبت الثورة الصناعية التحولات التالية :

١ - تطوير قوى الإنتاج والأدوار الإنتاجية المستخدمة . وتجلي ذلك فيما يلي :

(أ) استخدام البخار كمصدر جديد للطاقة في العملية الإنتاجية في عام ١٧٦٥ م حين استخدمه جيمس وات James Watt في إدارة الماكينات وإنتاج السلع الصناعية . وأدى استخدام البخار كطاقة محركة إلى زيادة عدد الماكينات كبيرة الحجم بحيث شغلت مساحات كبيرة من موقع العمل . وبلغت القوة المحركة الناجمة عن استخدام البخار في تشغيل الماكينات مائة مرة مثل القوة المتولدة عن استخدام القوة العضلية البشرية والحيوانية التي كانت سائدة قبل ظهور الثورة الصناعية (Macionis, 1989 : 491)

(ب) زيادة إمكانات التخصص وتقسيم العمل داخل نسق المصنع . كما أمكن بداخله تنفيذ التنظيم النمطي للإنتاج الصناعي . وقد أدى ذلك إلى تنوع المنتجات الصناعية وزيادة كميتها خلال فترة زمنية قصيرة جداً إذا قورنت بالفترة التي كانت تستغرقها عملية إنتاج سلعة حرفية واحدة في ظل النظام الحرفي .

(ج) انفصال العمل عن رأس المال واتصاف العلاقات بالرسمية داخل نسق المصنع . ففي ظل الرأسمالية الصناعية ، انقسم المجتمع الغربي إلى طبقتين : رأسمالية قليلة العدد تمتلك المصنع وأدوات الإنتاج وتتولى إدارة شؤون المصنع والتسويق ، وطبقة العمال التي تعمل نظير أجر يومي ولا تمتلك أدوات الإنتاج (رمزي زكي ، ١٩٨٧ : ٥١) . وكان ذلك تحولاً راديكالياً واضحاً في العلاقات بين قوى الإنتاج وبين علاقات سوق العمل الرسمي . ففي ظل النظام الحرفي ، كان العامل يمتلك أدوات الإنتاج ويمثل الوحدة الفنية الاجتماعية الأساسية للعملية الإنتاجية . كما كان العامل الحرفي

يقوم بأداء جميع مراحل العملية من البداية حتى النهاية وإنتاج سلعة صناعية واحدة .

٢ - اتساع نطاق السوق الصناعى بفضل الثورة فى وسائل النقل والمواصلات وتخفيض نفقات الإنتاج وقيام نظام الإنتاج الكمى . فقد أدى تطوير قوى الإنتاج وأدواته ، والتقدم فى وسائل النقل والمواصلات - خاصة السكك الحديدية ، بداية فى بريطانيا - (١٨١٤ - ١٨٢٥) إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعى وتسويقه . كما أدى انخفاض تكلفته إلى زيادة الطلب عليه وأدى تآزر تلك العوامل مجتمعة أدب إلى تراكم رأس المال الصناعى ، وزيادة نشاط حركات التجارة الخارجية مع العالم الخارجى . (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٥٠ ، إسماعيل هاشم ١٩٧٨ : ٨٨ - ٨٩) .

٣ - تنامى حجم التبادل الاقتصادى من جراء العاملين السابقين وزيادة تراكم رأس المال الصناعى . وجعل رأس المال التجارى تابعاً وخادماً له .

٤ - أصبحت المصانع الركيزة الأساسية لتوسع الاقتصاد الصناعى الأوروبى .

٥ - ازدياد حدة المنافسة فى الأسواق الأوربية على أساس جودة المعروض من المنتجات الصناعية . حيث أدى تنميط وقياسات المواد الأولية المستخدمة فى إنتاج المصانع إلى اشتعال حدة المنافسة فى الأسواق على أساس الجودة وفروق الأسعار (Macionis, 1989 : 492) .

٦ - ازدياد الفروق بين عمال المصانع من حيث نوع العمل والأجر اليومى فى ظل ظروف بالغة السوء من حيث رداءة مكان العمل ، وسوء الإضاءة والتهوية فضلاً عن سوء المعاملة . وقامت الفروق فى الأجر على أساس الفروق فى النوع والعرق . فعلى سبيل المثال ، عندما ابتدأت صناعة النسيج فى أمريكا الشمالية عام ١٨٢٢ كانت المرأة العاملة تتقاضى ثلث ما يتقاضاه الرجل ، وكانت حوالى ٧٥٪ من قوة العمل

فى هذه الصناعة من الإناء (Macionis, 1989 : 492) .

٧ - قيام الاقتصاد الصناعى على مبدأ عدم التدخل الحكومى أو ما يُعرف بالاقصاد الحر Laissez - Faire الذى أخذت به بريطانيا وقتئذ .

٨ - زيادة التراكم الرأسمالى ووفرة رأس المال لتمويل الدراسات والأبحاث والاختراعات والابتكارات . ولتمويل تكاليف الإنتاج وعمليات تسويق المنتجات الصناعية . وتم ذلك بصورة أكثر كثافة عنه قبل قيام الثورة الصناعية . حيث كان لكبار الرأسماليين التجاريين الإسهام البارز فى توفير رأس المال للأبحاث والاختراعات التى عجلت بظهور نسق المصنع .

٩ - تدهور نظام العمل التقليدى وظهور سوق عمل صناعى يقوم على الحراك المهنى والتخصصية ونظام التعاقد بالأجر النقدي بين صاحب العمل والعمال وإلغاء نظام المقايضة العينية الذى كان سائداً فى العلاقات التجارية فى الريف الأوروبى قبل الثورة الصناعية .

١٠ - ظهور العديد من المشروعات الضخمة التى تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويلها ، وبداية سيطرة المصارف المالية على المشروعات الصناعية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادى . وتعتبر الفترة بداية ظهور ما عرف بالرأسمالية المالية وهو اصطلاح يشير إلى سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار تنظيم الشركات المساهمة فى مجال الصناعة الأوربية . فخلال المراحل الأولى للثورة الصناعية ، كان تنظيم الصناعة يخضع للملكية الفردية - كما ذكرنا سابقاً - بيد أنه مع تقدم الثورة الصناعية ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية ظهرت الحاجة إلى مؤسسات تمويل ذات رؤوس أموال ضخمة لمواجهة التوسع فى الإنتاج الكمي ، وفى تمويل الأبحاث وتطبيقات التقنية فى العملية الإنتاجية . لذلك ظهرت البنوك المالية التى قامت بدور أساسى فى هذا التمويل وفى إدارة المشروعات الصناعية . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ١٢٤ - ١٢٦) .

نمو المدن الأوربية

أدت عملية التصنيع منذ مراحلها الأولى إلى نمو المدن الأوربية وإحداث تحولات ديموجرافية واسعة . ويمكن أن نوجز فيما يلى أهم مظاهر التحضر المرتبطة بعملية التصنيع وتطورها فى المجتمعات الغربية :

١ - ظهور المدن الصناعية :

يرجع ظهور الطور الأول للمدينة الصناعية فى إنجلترا إلى عدد من العوامل من أهمها البيئة الفيزيائية ، التكنولوجيا ، البناءات الاجتماعية ، والموقع الجغرافى فالمرحلة الأولى للثورة الصناعية التى شهدتها المملكة المتحدة اعتمدت المصانع بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة اللازمة لتشغيلها كالفحم ، وخام الحديد ، وتوفر وسائل النقل البحرى كأهم وسيلة نقل الخامات من مصادر استخراجها الأساسية إلى موقع المصانع .

وفى ما يلى بعض الخصائص العامة التى اكتسبتها المدينة الصناعية فى طورها الأولى ومن خلال عملية التحول المجتمعى من نمط تقليدى إلى النمط الصناعى الحديث :

١- وجود تقسيم للعمل فى عدد كبير من الأنشطة .

٢- اعتماد التنظيم الاجتماعى على النسق المهنى أكثر من اعتماده على النسق القرابى .

٣- ظهور مؤسسات رسمية تمارس أنشطة اقتصادية حلت محل الأسرة ودورها الاقتصادى فى النمط التقليدى للمجتمع المحلى .

٤- ظهور أنساق للتجارة والاقتصاد .

٥- ظهور نسق تعليمى يرتبط عضوياً بالعملية الصناعية . حيث حدث توسع فى إنشاء مدارس فنية لتدبير المهارات الفنية الضرورية لتشغيل الماكينات خاصة بعد اكتشاف الكهرباء كمصدر أساسى للطاقة اللازمة لتشغيل الماكينات .

٦- تنامى عدد من القيم والمعايير التى تتقبل شروط العمل المنظم مثل الرشادة

بوصفها أداة أساسية لتحقيق إنجاز أفضل للعمل ، وبالتالي تحقيق عائد اقتصادى مادى كبير .

٢ - نمو المدن الأوربية وظهور مراكز سكانية كثيفة :

أدى تركز المصانع فى عدد من المدن الأوربية إلى جذب أعداد كبيرة من المناطق الريفية بدافع العمل فى المصانع وهرياً فى الوقت ذاته من نضوب موارد الرزق خاصة فى وجه المزارع الصغير . وبالتالي أخذت المدن فى النمو السكانى بشكل كبير .

وأدت موجات الهجرة المتتالية صوب المدينة إلى قيام مراكز سكانية كثيفة اكتظت بالسكان بالقرب من المراكز الصناعية بالمدينة الكبرى . وأدى ظهور المراكز السكانية المكتظة بالمهاجرين إلى ظهور العديد من المشكلات فى الإسكان والمواصلات كما ظهرت مناطق عشوائية اتصفت باللامية سواء فى العلاقات والمعاملات .

التصنيع والتغيرات السياسية :

كان ضرورياً أن يحدث تغيرات سياسية من جراء ما أحدثته عملية التصنيع من تغيرات واسعة النطاق فى كل من المجال الاقتصادى ونمو المدن داخل المجتمع الغربى . ولكى نتفهم عمق ومدى التغيرات السياسية التى أحدثها التصنيع علينا أن نشير بإيجاز شديد لخصائص النظام الاجتماعى التقليدى الذى كان سائداً فترة ما قبل ظهور الثورة الصناعية .

كان المجتمع الغربى إبان العصور الوسطى محكوماً بالإرادة اللاهوتية المقدسة ، وكان للنبيلاء فى ظل الاقطاع الحق المقدس على باقى أفراد المجتمع . كما كان ينظر إلى النظام الاجتماعى برمته كتعبير طبيعى لخطة الرب التى قررها للبشر . وقد حكمت هذه القاعدة اللاهوتية العلاقات الأسرية والروابط الاجتماعية بين الرب والخادم وبين القس وإتباعه . وعلى أساس القاعدة اللاهوتية ، كانت الأفكار السياسية حالة من الالتزام الأخلاقى الذى يحكم وينظم علاقة الفرد بالآخرين وفقاً لوضعه الاجتماعى النسبى داخل المجتمع .

من جهة أخرى ، أدى التطور الاقتصادى ونمو المدن بفعل الثورة الصناعية

وتنامى عملية التصنيع إلى ظهور اتجاهات فكرية تناهض القاعدة اللاهوتية واعتبرتها معوقة لتطور المجتمع . وأصبحت خصائص المجتمع ومسئوليات أفرادها مثار جدل كبير بدأت فى أول الأمر عند المفكر البريطانى توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) قبل الثورة الصناعية ، ثم بعد ذلك فى أفكار آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) . ويمثل هذا التحول الفكرى فى التقليل من الإلتزام الأخلاقى للفرد تجاه المجتمع ، والتحول نحو رؤية هذا المجتمع كمحصلة أو ناتج لمصالح الأفراد. ونادت الدعوة الفكرية بقيام نظام سياسى جديد ينهض على الحرية الفردية وحقوق الفرد . ويعتبر إعلان الاستقلال من جانب المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا انعكاساً فعلياً لأفكار جون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) التى دعت إلى قيام نظام سياسى على أفكار تحترم حرية الفرد وحقه فى الحياة ، وتوفير سبل السعادة والخير له . وكان لظهور الاقتصاد الصناعى ونمو المدن والأفكار الثورية التى قام عليها النظام السياسى الغربى أبعد الأثر فى حدوث تحول المجتمعات الغربية من النمط التقليدى إلى النمط الحديث : (Macionis, 1989 14 - 15)

التصنيع والتغيرات البنائية داخل المجتمع : نماذج مختارة

إن التصنيع كقوة اقتصادية فاعلة تؤثر بشكل قوى وانتشارى فى مختلف الأنساق الاجتماعية الفرعية للمجتمع وفى محتواه الثقافى والفكرى بالكىم والكيف الذى يصعب أن نتعرض له بالتفصيل فى هذا الفصل . لذلك اخترنا ثلاثة مجالات أساسية هى :

- ١- التصنيع والبناء المهنى .
- ٢- التصنيع والطبقة العاملة .
- ٣- التصنيع والأسرة .

التصنيع والبناء المهنى

يمكن القول إنه خلال الفترة ما بين عامى ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ ، أحدث تطور عملية التصنيع - من جراء التقدم التقنى - تحولات ضخمة فى البنية المهنية Occupational Structure ونوعية المهن . واستمرت التحولات قدماً حتى

اتصف التدرج المهني بالتداخل بين فئاته المختلفة بحيث تقع المهن على متصل تتداخل على امتداده تبعاً لاكتسابها لخاصية المهنية التخصصية Professionalization .

أيضاً واكب الزيادة في درجة المهنية وظهور مهن فنية مساعدة تساعد الباحثين والعلماء في تشغيل الحاسبات الآلية والتجارب العلمية في مجالات التصنيع المختلفة . ووفقاً للتقديرات الإحصائية الدولية يتبين ازدياد حجم الفئة الفنية المساعدة بنسبة تبلغ حوالي ٣٥٪ خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ قياساً بالفترات السابقة . وتكشف الإحصائيات الفئة (Ritzer and Walczak, 1986 : 31).

ولو أخذنا تنامي حجم فئة الكتبة وموظفي الاستقبال والقائمين بالأعمال السكرتارية في ظل تزايد البيروقراطيات الصناعية الحديثة بالغة التعقيد واستخدامها لنظام الحاسب الآلي داخل الولايات المتحدة الأمريكية - كمثال - أشارت الإحصائيات إلى زيادة حجم الفئة من ١٣ مليون فرد في عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٤ مليون فرد عام ١٩٨٢ . مقابل ٢٤ مليوناً عام ١٩٩٥ . (Ritzer and Walczak, 1986 : 24).

من جهة أخرى ، أدى التطور في عملية التصنيع في ظل ما يشهده العالم المتقدم من ثورة في المعلومات والتقنية تدهوراً واضحاً في فئة العمال الذين يطلق عليهم « فئة ذوى الياقات الزرقاء » ، فيبعد أن كانت تلك الفئة تمثل الغالبية في سوق العمل الصناعى حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى أدى استخدام الحاسب الآلي (والأتماتية) ووسائل التحكم بالغة التقدم التقنى في تناقص حجم تلك الفئة بينما تزداد فئة ذوى الياقات البيضاء المدربة تدريباً إدارياً حتى اتسعت الفجوة بينهما من حيث الحجم حتى مطلع الثمانينات . وينتظر استمرار تراجع حجم فئة العمال حتى نهاية القرن العشرين (Ritzer & Walczak, 1986 : 2).

يصاحب عملية التصنيع زيادة مطردة في تعقيد عملية تقسيم العمل وتوالد الكثير من المهن التخصصية والتي لم تكن معروفة في فترات سابقة ويصاحب ظهور وتنامي تلك المهن تعقيداً في التلقب المهني . فمثلاً في مهنة الهندسة تتنوع

التخصصات الفرعية داخل المجال الهندسى الواحد وكذلك فى مهنة الطب . كما تتداخل التخصصات بين المجالات المختلفة فصرنا نسمع بالهندسة الطبية والهندسة الوراثية . فى هذا الصدد ، نجد أن الموسوعة الأمريكية للألقاب المهنية الحديثة تقرر عدد المهن التخصصية بأكثر من ٢٢ ألف لقب مهنى وما يزيد على ثلاثين ألف مهنة متباينة فى سوق العمل الرسمى داخل الولايات المتحدة الأمريكية حتى الثمانينيات . (Wilensky and Lebeaux, 1986 : 33)

التصنيع والطبقة العاملة :

من أهم التغيرات الاجتماعية لعملية التصنيع ، التغير فى الطبقة العاملة وأيديولوجياتها وظهور الطبقة المتوسطة الجديدة فى المجتمعات الحديثة لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عصر جديد . حيث اتصف هذا العصر بتحويلات هائلة تمثلت فى ظهور قوى جديدة على المسرح السياسى مثل النقابات العمالية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية والاتجاهات الإصلاحية التى قادت المجتمعات الأوربية إلى حالة الرفاه الاجتماعى . فالتطور الهائل فى العملية الصناعية والتوسع الرأسمالى الكبير فى المشروعات التجارية قد أحدثا نمواً اقتصادياً سريعاً أدى بدوره إلى إحداث تحولات فى البنية المهنية الكلية لتلك المجتمعات . وتحول الكثيرون من العاملين فى سوق العمل الصناعى من عاملين بالأجر إلى عمالة منتظمة ودائمة لها رواتب سنوية . مع زيادة استخدام التحكم الآلى فى الآلات والماكينات واستخدام الطاقة النووية فى الإنتاج الصناعى الكمي ، حدثت تغيرات اقتصادية اجتماعية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أفضت إلى تدهور التكوين التقليدى للطبقة العاملة . حيث تقلصت الفروق التقليدية فى مجال العمل من حيث نوع العمل والأجر بين العمال والموظفين والقائمين بالأعمال المكتبية ، كما انتقلت نسبة كبيرة من أسر الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى . كما صاحب ارتفاع المستوى المعيشى لأسر الطبقة العاملة ازدياد نسبة المتعلمين من أبنائهم واستكمال تعليمهم إلى مستويات علمية رفيعة .

أيضاً يتصف مكان العمل فى التصنيع الآلى بالنظافة والنظام واستخدام أساليب متطورة وأجهزة قياس عالية الكفاءة . من ثم لم يعد توجد فروق واضحة فى مستوى وحالة ومكان العمل بين العامل على الآلة والموظف فى مكتبة

(Hirszowicz., 1981 : 152).

ويرى رالف دارندورف R. Dahrendorf أن عملية التصنيع تحدث خلال تطورها تحولات وتغيرات تشمل جميع جوانب المجتمع الحديث . من نماذج هذا التغير الانفصال بين الملكية والتحكم ، وتحول في الطبقة العاملة ونمو شرائح جديدة من العمال ذوي المهارة العالية المتخصصة فنياً ، وظهور طبقة وسطى جديدة New Middle Class ، وظهور أشكال جديدة من الصراع المؤسسي . (Hirszowicz., 1981, 153)

التصنيع والأسرة

يشير تراث علم الاجتماع من خلال نتائج الدراسات الميدانية الكثيرة والاتجاهات والمداخل النظرية إلى التأثير العميق والمتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة ووظائفها ونورد فيما يلي بياناً حول أبرز تلك التأثيرات .

١ - قبل التصنيع كان نمط الأسرة الممتدة Etended Family الأكثر شيوعاً وكان هذا النمط يمثل وحدة إنتاجية اجتماعية تخضع لعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية لضوابط ثقافية اجتماعية . كما كانت الأسرة قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية . من جهة أخرى ، أدى تطور عملية التصنيع إلى تقلص مكانة الأسرة كمركز رئيسي للإنتاج ، وتحول تدريجي في وظائفها الإنتاجية ، كما تدهور اعتماد الفرد اقتصادياً على الأسرة . وتحول النمط التقليدي الممتد للأسرة إلى النمط النووي .

٢ - يؤدي الانفصال بين المهنة والأسرة إلى تحول في علاقات العمل وقيمه الاقتصادية عند أفراد الأسرة . ففي داخل الأسر الممتدة ، كان الأبناء يمثلون قوة اقتصادية لذلك كان الميل لزيادة الإنجاب من الذكور بهدف استخدامهم مصدراً ثرياً في زيادة دخل الأسر والعمل الأسري . بينما في ظل تطور عملية التصنيع ، تحول دور الأب من مالك لأدواته وفخوره بمهارته إلى عامل أجير .

٣ - أدى التصنيع إلى إحداث تحول في الدور التربوي وعمليات التنشئة الاجتماعية التي كانت مسئوليتها الكاملة تقع على كاهل الأسرة . حيث

تقوم المدارس بالمشاركة في عملية التنشئة فضلاً عن تنظيمات رسمية أخرى (خاصة التنشئة على العمل والتنشئة التنظيمية) كالتنظيمات البيروقراطية المتنامية في ظل عملية التصنيع . من ثم تقلص بوضوح الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية (La pierre, 965 : 343) .

٤ - تغفل تأثير العديد من السلع الصناعية في مجال الانتقالات والاتصالات إلى داخل محيط الأسرة ، وجعل الحياة بداخلها أكثر اعتمادية على تنظيمات اجتماعية غير أسرية في تدبير الكثير من الاحتياجات السلعية والخدمية .

٥ - إحداث تحولات واضحة في أيديولوجيات أفراد الأسرة خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة في سوق العمل الرسمي وخروجها من المنزل . فممنذ عقود قليلة مضت شاع اعتقاد عام حول النتائج الوخيمة من جراء خروج المرأة للعمل وترك أسرتها لساعات طويلة كل يوم ، أو انتقالها جغرافياً للعمل في مدن بعيدة عن موطن أسرتها . فمن منطلق التقاليد المتوارثة أن المرأة مخلوق عاطفي وضعيف وغير راشد ، لذلك كانت ثقافة الأسرة الممتدة لا تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيط الأسرة . من جهة أخرى ، أسهم التصنيع بشكل كبير في زعزعة هذا القيد الثقافي الذي يحد من حرية المرأة في العمل بأن أتاح لها سوق العمل الرسمي فرصاً متكافئة مع الرجال في مختلف مجالات العمل ، حتى بلغت المرأة أعلى المناصب الإدارية في القطاع الحكومي والصناعي .

٦ - إحداث تحولات جوهرية في بنية القوة داخل محيط الأسرة ، ومن مؤشرات تلك التحولات ما يلي :

(أ) أدى اشتغال المرأة في سوق العمل إلى انخفاض اعتمادها اقتصادياً على الزوج ، فضلاً عن مساهمتها في الوقت ذاته في الدخل الأسري .

(ب) إحداث قدر ملموس من التكافؤ في الحقوق والواجبات الأسرية بين الرجل والمرأة . وقد ينشأ الصراع الاجتماعي بين الزوجين في هذا

الصدد . فالالتزامات التى تفرضها معايير العمل الرسمى فيما يختص بالوقت قد تجعل من الصعب على كثير من الزوجات لاسيما الأمهات التوفيق بين واجباتها الأسرية كأم وزوجة وواجباتها الرسمية فى مجال العمل . وإذا أضفنا إلى ذلك حالة الزوج التقليدى الذى يتمسك بثقافته الاجتماعية التى تعطيه حق السيادة واتخاذ القرار ويرفض فى الوقت ذاته التنازل عن تلك الثقافة . عندئذ يحدث الصراع الذى قد يفضى فى كثير من المواقف إما إلى الانفصال أو الطلاق وتهدم أركان الأسرة . وتسجل إحصائيات حالات الطلاق ارتفاع مؤشراتهما بشكل متزايد فى المجتمعات الصناعية الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية .

٧ - التحول فى نمط الزواج بفعل التصنيع . ففي مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية كان نمط تعدد الزوجات أكثر الأنماط انتشاراً . حيث كان الرجل من الثراء بحيث استطاع أن ينفق على أكثر من زوجة تحت عصمته . كما كان الزواج يتم من أجل تحقيق التضامن بين الجماعات أو داخل الجماعة الواحدة بغية الحفاظ على التقاليد والقيم أما فى المجتمعات الصناعية الحديثة يكون الزواج بإمرأة واحدة هو الأكثر شيوعاً .

مراجع الفصل الثالث

أولاً : مراجع باللغة العربية

- ١ - إسماعيل محمد هاشم ، محاضرات فى التطور الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢ - السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، الطبعة الرابعة ، دار قطرى بن الفجاء للنشر والتوزيع ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٦ .
- ٣ - رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف : دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد ١١٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ، ١٩٨٧ .
- ٤ - كوستيللو ، فينست ، التحضر فى الشرق الأوسط ، ترجمة وتعليق : غريب محمد سيد أحمد وعبد الهادى محمد والى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ .

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1 - Babbie, Earl R., Sociology : An Introduction, Wadsworth Publishing Company Inc., Belmont, California. 1980 .
- 2 - Broom, Leonard, Selznik, Philip and Darroch, Dorothy B., Sociology : A Text with Adapted Readings, Seventh edition, Harper and Row Publishers, New York, 1981 .
- 3 - Dunleavy, Patrick, "Perspectives on urban studies" in Andrew Blowers et al. (Eds.), Urban Change and Conflict : An Interdisciplinary Reader, Harper and Row publishers, London, 1982 : 2 - 16 .
- 4 - Germani Gino, The Sociology of Modernization, Transaction Books, London, 1981 .
- 5 - Hirszowicz., Maria, Industrial Sociology : An Introduction, Martin Robertson, Oxford, 1981 .
- 6 - La Piere, Richard T., Social Change, McGraw - Hill Book Company, New York, 1965 .
- 7 - Macionis, John J., Sociology, Prentice Hall Englewood Cliffs, New Jersey, 1989 .
- 8 - Mott, Paul E., "Industrialization" in Lauri Perman (Ed.), Work in Modern Society : A Sociology Reader, Kendall Hunt Publishing Company, Dubuque, Iowa, 1986 : 20 - 27 .
- 9 - Ritzer, George and Walczak, David, Working Conflict and Change, Prentice - Hall, Englewood, New Jersey, 1986 .
- 10 - Smelser, Neil J., Sociology : An Introduction, 2nd. edition, John Wiley and Sons, New York, 1973 .

- 11 - The New Encyclopedia Britannica, Vol. 9, 15th edition, Helen Hemingway Benton Publisher, London, 1974 .
- 12 - Theodorson, George A. and Theodorson, Achilles, A Modern Dictionary of Sociology, Harper and Row Publishers, New York, 1969 .
- 13 - Wilensky, Harold and Lebeaux, Charles, "The Early Impact of Industrialization on Society". in Lauri Perman (Ed.) Work in Modern Society : A Sociology Reader, Kendall - Hunt Publishing Company, Dubuque, Iowa, 1986 pp: 28 - 39 .
- 14 - Wilson, Robert A. and Schulz., David A., Urban Sociology, Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978 : 53 .

الفصل الرابع
أنماط
التغير الاجتماعي

مقدمة

من خلال مناقشة التغير الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به في الفصل الأول ، يتضح مدى درجة التعقيد التي تكتنف محاولات الباحثين في دراسة التغير الاجتماعي . وكما سنعرض بالمناقشة في هذا الفصل سوف نلاحظ تداخلا واضحا بين مفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي بحيث يمكن أن نستخدم أحدهما في الدلالة على الثاني . ونظراً لما تتصف به عمليات التغير الاجتماعي ، سواء على المستوى الشامل أو المستوى المتعمق من دينامية وتداخل ، قد تصبح محاولة تصنيف التغير وفق نوعية مجالاته وإتجاهاته ومستويات تأثيره ، أداة تحليلية نراها ذات فائدة كبيرة على طريق محاولة دراسة التغير الاجتماعي . ولعل هذا هو ما نرمي إليه من مناقشتنا في هذا الفصل .

تتقسم مناقشة تنميط التغير الاجتماعي وفقاً للأهداف التحليلية في هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي :

١ - من حيث المجال أو الموضوع :

(أ) التغير الاجتماعي .

(ب) التغير الاقتصادي .

(ج) التغير الثقافي .

٢ - من حيث إتجاه التغير :

(أ) الإتجاه الدائري .

(ب) الإتجاه الخطي .

٣ - من حيث مستويات حدوث التغير :

(أ) التغير على مستوى الجماعات أو الوحدات الصغيرة .

(ب) التغير على المستوى الشامل (الوحدات الكبرى) .

كتب هذا الفصل د. إسماعيل علام .

أولاً: تنميط التغير الاجتماعي حسب الموضوع

التغير الاجتماعي

ذكرنا في الفصل الأول أن التغير الاجتماعي يشير إلى مجموعة التحولات الرئيسية التي تطرأ على بنية المجتمع ووظائفه - خلال فترة زمنية معينة - بفعل مؤثرات أو عوامل داخلية وخارجية . ويتم التغير الاجتماعي بعدد من الخصائص تميزه عن التغيرات الأخرى داخل المجتمع . من أهم تلك الخصائص ما يلي :

١ - أن تكون التغيرات ذات تأثيرات عامة وملموسة ، سواء كانت تلك التغيرات على مستوى الحياة الشخصية لأفراد المجتمع . أو من جراء الحوادث الاجتماعية التي تقع في مجرى حياتهم اليومية .

٢ - أن تتصف التغيرات بالاستمرارية ، كما قد تتكامل فيما بينها داخل النسق الاجتماعي .

٣ - قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الإعلان عنه أو إعلام الأفراد به . لذلك يكون اتجاه رفض الأفراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له .

٤ - قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن . إلا أن المحصلة النهائية للتراكم تتصف بالراديكالية أو التغير المفاجيء مثلما تحدثه الثورات الاجتماعية والتقنية . ومن أمثلة التغيرات الاجتماعية بطيئة البداية ، التحولات في مجالات المعرفة واكتساب المهارات المختلفة .

٥ - قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً أو مبرمجاً . وتشير هذه الخاصية إلى تدخل النظم السياسية في إحداث التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع .

التغير الاقتصادي

يحظى التغير الاقتصادي Economic Change بقسط وافر من إهتمامات علماء العلوم الاجتماعية عند دراستهم للصراع الاجتماعي ، والمشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ، وفي دراستهم لعمليات التحديث ضمن الإطار الكلي للتغير الاجتماعي . فيرى علماء الصراع الاجتماعي أن التغير الاقتصادي يكون على أنماط متضادة تحمل في طياتها عوامل مباشرة وغير مباشرة تحدث الاضطرابات الاجتماعية ، وتفرض على عدم التوازن في المصالح بين المستفيدين والمتضررين من عملية النمو الاقتصادي . فيرى مانكر أولسن Mancur Olson أن النمو الاقتصادي يزيد من

حجم الفلفة الخاسرة اقتصاديا داخل المجتمع .

أيضا يرى علماء الصراع الاجتماعي أن التغير الاقتصادي - كعنصر جوهري للتغير الاجتماعي - لا يمكن الاستغناء عنه عند مناقشة ما يعتري المجتمع من توترات وتغير في الأوضاع الاجتماعية ، ومن تحولات أيديولوجية . إذ يتصف التغير الاقتصادي بالتغيرات المادية الكمية التي تحدث على المدى القصير كالتحولات الديموجرافية للريف والمدينة ، والتغيرات الناجمة عن استخدام تقنيات جديدة ، والتحولات في تكلفة المعيشة ، والأجور وأنماط الإنتاج ، والتغيرات الاقتصادية البنائية المتنوعة ، والتغير في تكلفة الغذاء . وتحمل تلك التغيرات الاقتصادية عوامل داخلية تحدث التوترات وتزيد من حدة الصراع الاجتماعي . كما يواكب التغيرات المادية التي تحدث في المدى القصير تغيرات ناتجة عنها في الأيديولوجيات ، والنسق الثقافي السائد ، تظهر مؤشراتنا على المدى البعيد (Oberschall, 1973 : 37) .

يهتم فريق من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد بالتغير الاقتصادي كدالة للتنمية الاقتصادية تعكس ما تواجهه عمليات التنمية الاقتصادية من مشكلات داخل المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء . وفي ظل ما يعرف بثورة زيادة التوقعات ، يزداد الإهتمام بدراسة التغير الاقتصادي كأهم مجالات التغير الاجتماعي في الوقت الراهن (Calhoun, 1971 : 279) .

من المنظور التحليلي ، يستخدم فريق من علماء الاجتماع والمهتمين بالتخطيط والسياسات الاقتصادية ، التغير الاقتصادي كأداة تحليلية يمكن استخدامها في تصميم أطر عمل تتناول إما تصنيف المجتمعات الإنسانية . وفق نظريات التحديث ، داخل النسق الاقتصادي العالمي ، وتبعاً لحالة تطور التنمية الاقتصادية تاريخياً لكل مجتمع ؛ أو تتبع التطور الاقتصادي داخل مجتمع من المجتمعات . فيحاول والت روستو تطبيق نظريته في التحديث وتصنيف المجتمعات الراهنة وفق ما تتصف به من سمات تطابق سمات كل مرحلة من مراحل النظرية الخمس . فيرى أن المرحلة الأولى (مرحلة المجتمع التقليدي) التي تتصف بالسكون والعزلة عن العالم والعزوف عن التجديد وضالة الاستعمار ، تعيشها حالياً معظم بلدان أمريكا الوسطى ، وأفريقيا ، وجنوب شرق آسيا . إذ تتصف تلك البلدان بسمات مماثلة لسمات المرحلة الأولى كالعزلة ، وبساطة المستوى التقني ، وندرة الحراك ، وعدم التخصصية ، كما تقترب تلك المجتمعات

من نمط المجتمع التقليدي . (Calhoun, 1971 : 279)

في المرحلة الثانية ، تظهر مقومات التنمية الممهدة لمرحلة الإنطلاق ، بمعدل بطيء في بادئ الأمر ، ثم تبدأ القوى الجديدة في مهاجمة النظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي بهدف السيطرة عليه . ومن أبرز سمات المرحلة الثانية زيادة الاستثمار والإدخار والتبادل التجاري ، واستخدام النقود كأداة للتداول وكمقياس للقيمة ، وتنشأ مؤسسات الائتمان والصراف محليا وعالميا ، وتزداد إنتاجية الغذاء للسكان ، خاصة المقيمين منهم في الحضر (على الجريزلي ، ١٩٧٤ : ١١) ويرى روستو أن معظم تلك الخصائص تتمثل في عدد من البلدان كاثيوبيا ، كينيا ، تايلاند ، أفغانستان ، وربما إندونيسيا . إذ تتصف تلك البلدان بالتغيير المتنامي في أسلوب تفكيرهم على أساس العلم والخبرة ، واحترام الوقت (Calhoun, 1971 : 279) .

أما المرحلة الثالثة -، مرحلة الإقلاع - تستغرق عادة عقدين أو ثلاثة عقود، تعتبر أعظم المراحل خطورة . إذ يظهر خلالها نتائج الاستثمار السابق في تقوية البنية الأساسية اللازمة للتنمية (كالنقل والمواصلات ، والطرق ، والقوى المحركة ، والتدريب) ، بالقدر الذي يجعل تطبيق واستخدام المستحدثات العلمية والفنية ممكناً . وتعتبر بريطانيا زمن الثورة الصناعية الأولى ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية ، وروسيا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ، نماذج رائدة لمجتمعات المرحلة الثالثة . كما تمثل المكسيك وبورتوريكو، وربما البرازيل ، والأرجنتين مجتمعات تلك المرحلة في الوقت الراهن (Calhoun, 1971 : 279) ؛ على الجريزلي ، ١٩٧٣ : ١٢) .

في المرحلة الرابعة ، التي يطلق عليها مرحلة تحقيق النضج الاقتصادي لا يذكر فيها روستو دولا أو مجتمعات على غرار ما فعل في المراحل الثلاث السابقة . ورأى أن الولايات المتحدة الأمريكية مكثت في تلك المرحلة لفترة أجيال ثلاثة ابتدأت من الحرب الأهلية حتى الحرب العالمية الأولى . وخلال المرحلة الرابعة ، يزداد ازدهار صناعة الآلات - التي كان فيها لبريطانيا نصيب السبق ، وصناعة المعادن ، والصناعات الكيماوية . كما تظهر مصادر جديدة للقوى المحركة ، والمواد الأولية ، وظهور أسواق جديدة للمصنوعات والمحاصيل الزراعية ، وازدياد أهمية أسواق العمل وبورصات البضائع والأوراق ، وتنفذ الاحتكار في الرأسمالية، وزيادة الكفاح الطبقي والتكاليف على الاستثمارات ومناطق النفوذ ، واستغلال

الشعوب المتخلفة (علي الجريثلي، ١٩٧٣ : ١٣) .

يرى روستو أن المرحلة الخامسة ، التي أسماها مرحلة الاستهلاك الوفير Mass Consumption ، تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ العشرينيات من القرن العشرين ، ويشترك معها أوروبا الغربية . وتتسم المرحلة الخامسة بزيادة الثراء ، والقضاء على الفقر والجهل والمرض ، إلا في مناطق قليلة متناثرة ، وزيادة الطلب على السلع المعمرة والخدمات ، ظهور نمط الأسرة صغيرة الحجم ، الإنتاج الكمي للغذاء ، والتوسع في الخدمات مع تحسين مستوياتها ، (علي الجريثلي ، ١٩٧٣ : ١٤ ، 1971 : 290 Calhoun) .

رغم ما تواجهه نظرية روستو للتحديث من انتقادات في كثير من جوانبها ، كالتقصير عن تفسير عملية التنمية ، وعدم التسليم بحتمية اجتياز المجتمع للمراحل الخمس في تاريخه الاقتصادي ، وانفاقنا مع هذه الانتقادات - تظل النظرية ذات فائدة كأداة يمكن أن تستخدم في الدراسات المقارنة لتاريخ التنمية ، وفي تتبع مراحل التطور التاريخي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع ، مثال ذلك دراسة الجريثلي للتاريخ الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦ .

يعرف التغير الاقتصادي بالتحولات التي تحدثها المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع من جراء تعاملها مع الصناعة وتوزيع الموارد . ويتصف التغير الاقتصادي بالتغيرات الكمية التي تحدث على مستوى المجتمع . وأن الضغوط التي تنتج من جراء التغيرات يمكن تحليلها على المستوى المتعمق وعلى مستوى الأفراد (Goode, 1988 : 452, Mandle, 1979 : 78) .

يمكن تفهم التغير الاقتصادي من خلال ما يحدثه من تحولات في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل محيط الأسرة ، وما حدث لها من تحولات في الأدوار، وفي نسق التعليم ، والنسق السياسي ، والتحول في أدوار المرأة ، والتغير في الأيديولوجيات . ونناقش بايجاز فيما يلي التغير الاقتصادي والأسرة ؛ والتغير الاقتصادي والنظام السياسي كمثالين :

التغير الاقتصادي والأسرة

إذا أردنا أن نقف على عمق ومدى تأثير التغير الاقتصادي على نمط الأسرة ووظائفها ، وأدوار أفرادها ، وعلاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم . من جراء التغير الاقتصادي ، فعلى أن نستعرض تاريخ العلاقة بينه وبين الأسرة ، عندما

بدأت تفقد مكانتها الإنتاجية وظهرت مؤسسات اقتصادية مسؤولة عن الإنتاج الصناعي خاصة . فمن خلال النمو الاقتصادي وزيادة التحضر والهجرة للعمل في المشروعات الصناعية بدأ نمط الأسرة الممتد في التفكير ، وظهرت أنماط أسرية أصغر حجماً . كما بدأت كثافة العلاقات الأسرية الحميمة في الانخفاض تدريجياً . فبعد فقد الأسرة لوظائفها الاقتصادية كوحدة إنتاجية ، تحول القادرون على التكسب من أفرادها للعمل في المؤسسات الاقتصادية . وحدث انفصال في مجال العمل بين الزوجة والزوج ، وتحولت أيديولوجية الأسرة الممتدة التي كانت تقوم على كثرة إنجاب الذكور كمصادر استثمار اقتصادية إلى انخفاض في عدد المواليد مع تطور عملية النمو الاقتصادي وتحولهم إلى مصادر تزيد من عبء الإعالة . كما صدرت قوانين العمل التي تحظر تشغيل الأطفال والصبية .

من خلال تطور النظم الاقتصادية ، حدث تحول في الأدوار الاقتصادية التي كانت تقوم بها الأسرة في ظل نظام الاقتصاد الأسري . فعندما ظهر ما يعرف بالاقتصاد المدني الذي اتصف بالتعقيد النسبي من حيث التخصص وتقسيم العمل ، لم تعد الأسرة تقوم بجميع العمليات الاقتصادية ، وإنما تخصصت بعض الأسر في أداء أنشطة اقتصادية معينة ، بينما تخصصت أسر أخرى في إنتاج سلع مختلفة ومتنوعة . ومن ثم بدأت عمليات التبادل السلعي بين الأسر في النمو والازدياد ، إلى أن دأبت عمليات الإنتاج الكمي برمتها للمؤسسات الاقتصادية بنوعها الحكومي والخاص .

مع ازدياد استخدام التقنية المتطورة في زيادة معدل النمو الاقتصادي ، والإنتاج الكمي للسلع ، ومن جراء ما تحققه ثورة المعلومات والاتصالات في الوقت الراهن من سرعة تبادل السلع والحاصلات المختلفة من دولة لأخرى في ظل نظام الاقتصاد العالمي ، تحولت الأسرة إلى وحدة استهلاكية بعد أن كانت وحدة إنتاجية كما أمكن إستغلال الموارد البشرية القادرة على العمل داخل الأسرة استغلالاً كاملاً ومتمركزاً في معظم الأحوال . وقد غلبت الفردية والاستقلالية على أفراد الأسرة الذين أصبحوا أكثر ارتباطاً بالمؤسسات الاقتصادية ، لأنها تحقق لهم مطالبهم الذاتية كالمكانة الاجتماعية المكتسبة ، والمستوى المعيشي الأفضل ، والراتب الشهري المضمون . ويواكب التحول في النمط الاقتصادي ظهور أنماط أسرية جديدة تتزايد عددياً كنمط الأسرة وحيدة العائل ، ونمط الأسرة ثنائية التوظيف حيث يعمل الزوجان في سوق العمل الرسمي ويطمح كل منهما في الخرفيع الوظيفي وتحقيق مكانة مهنية مرموقة (Mandle, 1979 : 138) .

تلعب المشكلات والأزمات الاقتصادية التى تواجه النمو الاقتصادى دوراً مؤثراً فى أهداف الأسرة وعلاقاتها الاجتماعية . فإزاء إرتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الأسرى قد تضطر الزوجة للبحث عن العمل بنظام اليوم الكامل فى سوق العمل ، كما قد يضطر الأبناء البالغون أن يقطعوا دراستهم فى المراحل التعليمية والبحث عن فرص العمل . وقد يؤدى هذا التحول فى محيط الأسرة إلى إطالة فترة بقاء الأفراد بعيدين عن أسرهم ويزداد قلقهم وتوترهم ، ويصبح تحقيق الإشباعات المادية لديهم شعوراً متنامياً يزداد كثافة والحاحاً من جانبهم ، (Smith, 190 : 190 and Preston, 1977) هذا بالإضافة إلى أن تصبح الأسرة أكثر اعتمادية على باقى الإنساق الفرعية داخل المجتمع .

فيما يختص بالتحويلات فى أدوار المرأة فى ظل ما يواجهه التغير الاقتصادى من مشكلات ، نجد أن المرأة العاملة تتضاعف مسؤولياتها المنزلية ، إذا يتعذر الإستعانة بمن يقومون بالأعمال المنزلية نظير أجر ، كما تتولى المرأة رعاية أبنائها بالتناوب إما مع الزوج أو مع البالغين من أفراد الأسرة . وفى حالة نمط الأسرة النووية ، ينجم عن التغيرات الأسرية فى الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب رعاية الأطفال تغيرات فى النمط الاقتصادى ذاته . ورغم أن المؤسسات الاقتصادية غالباً ما تكون منفصلة تماماً عن الحياة الأسرية إلا أنها لا تنجو من تداعيات التغير الذى أصاب الأسرة ، فارتفاع معدلات الطلاق ، وتآنيث الأسر قد لا يجعل النساء قادرات على الاشتغال بنظام يوم عمل كامل ، كما يحدث تغيرات فى أنماط العمل لكل من العاملين وأصحاب الأعمال . كما قد تتأثر سلباً أنماط السيرة المهنية ، وتتضاءل فرص الترفيع الوظيفى بسبب الانقطاع غير المنتظم عن العمل من جراء التوترات والتغيرات الأسرية . (Mandle, 1979 : 139)

التغير الاقتصادى والنظام السياسى

يرى علما الاجتماع السياسى وجود ارتباط وثيق بين عمليتى التغير الاقتصادى والتغير السياسى . كما أنهما يتداخلان من حيث المفهوم الشائع . فالرأسمالية والإشتراكية على سبيل المثال تعكس كل منهما نمطاً من الاقتصاد له خصائص محددة ، كما يعكس كل منهما أيديولوجية معينة أو أحزاب سياسية (Smith and Preston, 1977 : 265) .

ويتضح الارتباط القوى بين عمليتى التغير الاقتصادى والنظام السياسى ، إذا قلنا إن السلع والخدمات التى يتم تسويقها عالمياً ، يتم إنتاجها بأساليب أو بطرق

مختلفة . وأكثر الأساليب تبايناً يتمثل فى امتلاك وسائل الإنتاج التى قد تخضع إما للنظام السياسى المتمثل فى المؤسسات الحكومية التى تعمل وفق خطط قومية وبالأخص السلع والخدمات الإستراتيجية ، وإما تخضع للقطاع الخاص الذى يحاول تحقيق أقصى درجة من مصالحة الخاصة . بينما يكون الهدف الأمل من سيطرة النظام السياسى على وسائل الإنتاج هو المصلحة العامة . من ثم تحدث صراعات بين المصالح الذاتية للقطاع الخاص والمصلحة العامة لأفراد المجتمع . وهنا يبرز دور العملية السياسية فى التغلب على مجالات الصراع الاقتصادى ومساراته . لذلك يستخدم علماء الاجتماع السياسى مصطلح « العملية السياسية » ليشير إلى العملية التى يستخدمها الأفراد فى إيجاد الحلول المناسبة للصراعات القائمة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة (Goode, 1988 : 458) .

يمكن وصف مدى الارتباط القوى بين التغير الاقتصادى والعملية السياسية وتأثيرها به من خلال دراسة بناءات المؤسسات الاقتصادية الحكومية فى ظل ما يعرف بنمط الاقتصاد المختلط الذى إما أن يكون متصفاً بالرأسمالية أو الاشتراكية . فكما هو الحال فى الرأسمالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو فى الاشتراكية داخل دولة السويد - مثلاً - نجد أن العلاقة بين الاقتصاد والحكومة ، متماثلة فى النوع بينما تختلف فى الدرجة لحد ما . ففى الحالتين يتولى ممارسة جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية مجموعة من رجال الأعمال والتجارة الذين يسعون إلى تطبيق أفضل المداخل أو البرامج التى تحقق ربحية عالية . بينما فى الحالتين تتولى الحكومة إدارة بعض المشروعات الاقتصادية وإن كانت فى مجموعها أقل فى الولايات المتحدة الأمريكية عنها فى السويد : (Horton and Hunt , 1972 : 193) .

يمكن دراسة تأثير التغير الاقتصادى على النظام السياسى من عدة مداخل لعل من أبرزها الضغوط التى تمارسها جماعات المصلحة Interest groups (التي تضم بين أفرادها رجال الاقتصاد والمشروعات التجارية) على العملية السياسية بما يخدم المصالح الذاتية لتلك الجماعات فى المقام الأول . فمن خلال الثراء الكبير والتأثير فى عملية النمو الاقتصادى ، تمارس جماعات المصلحة ضغوطها فى تشكيل الرأى العام من خلال وسائل الاعلام بالدعاية والإعلان ، للمشروعات الاقتصادية ، وعند المشاركة فى العملية الانتخابية لكسب مقاعد فى المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية داخل المجتمع .

وتبرز قوة تأثير رجال الأعمال والاقتصاد داخل المجتمعات المحلية ، عندما يلعبون دوراً كبيراً في العمليات السياسية المحلية من خلال سيطرتهم على البنوك ، والشركات التجارية بأنواعها ، والمساهمة في رأسمال الشركات الحكومية الكبرى وفروعها في الأقاليم . ومما يزيد من قوة الضغوط من جانب جماعة المصلحة على العملية السياسية ، أن وسائل الاعلام المقروءة بخاصة تعتمد اعتماداً أساسياً في توفير مواردها المالية على الاعلانات التجارية والسياسية والانتخابية من جانب رجال الأعمال والاقتصاد .

أيضاً ، توجد جماعات مصلحة أخرى ذات تأثير واضح في تشكيل المناخ السياسي في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ، فحديثاً تمثل تنظيمات العمال قوة ضاغطة تؤثر خلال السنوات الراهنة في دينامية العملية السياسية ، وفي عملية الانتخاب لأعضاء الكونجرس الأمريكي الديموقراطيين الجمهوريين . كما تمارس تنظيمات العمال دوراً متزايداً في التأثير ضد القوى الثقافية السائدة في المجتمع الأمريكي . فخلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ بلغت النسبة المئوية لأعضاء الكونجرس من أبناء الطبقة العاملة في أمريكا (٧٪) من جملة أعضاء الكونجرس . وتتركز نسبة هؤلاء داخل الحزب الديموقراطي (Caioun, 307 - 306 : 1971).

التغير الثقافي

من خلال التعريف الشامل للتغير الاجتماعي الذي يعنى التباينات أو التطورات في أى جانب من جوانب العملية أو الأنماط أو الأشكال الاجتماعية . وقد يكون التغير الاجتماعي تطورياً أو تكرارياً أو دائماً أو وقتياً . كما قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً أو غير مخطط ، ذو اتجاه واحد أو متعدد الاتجاهات ، ضاراً أو مفيداً (Fairchild et al. 1977 : 277) ونقول إن التغير الثقافي الملموس يمثل إحدى المكونات الأساسية في مفهوم التغير الاجتماعي الذي يشير إلى التحول الملموس في الثقافة المادية وغير المادية . ومما يجدر الإشارة إليه أن علماء الاجتماع لا يبتعدون بالتغيرات الثقافية المحدودة وغير الملموسة التي تحدث داخل المجتمعات الإنسانية . لذلك فهم يؤكدون على التغير الثقافي الجوهرى والملموس . وقبل أن نحدد تعريفاً للتغير الثقافي ينبغي من التعريف الشامل للتغير الاجتماعي - الذى سبق الإشارة إليه - يجدر أولاً أن نؤكد على القضايا الهامة التالية التى ترتبط بالمفاهيمات .

١ - تتعدد وتباين تعريفات الثقافة Culture في تراث العلوم الاجتماعية بحيث يصعب تحديد تعريفاً شاملاً جامعاً للثقافة . ومن ثم فإن استخدامنا لتعريف بعينه للتغير الثقافي يكون بقصد تبسيط المناقشة حوله .

٢ - يوجد تمييز واضح بين التغير الاجتماعي - الذي يعنى التغير في البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع - والتغير الثقافي الذي يشير إلى التغيرات الحادثة في ثقافة المجتمع . فقد تشمل بعض التغيرات الاجتماعية على تغيرات في توزيع الفئة العمرية ، ومتوسط المستوى التعليمي ، ومعدل المواليد للسكان ، أو انخفاض كثافة علاقات الجيرة بفعل عمليات هجرة السكان من الريف للمدينة ، أو التغير في نمط العلاقة بين العمال وأصحاب العمل بعد تنظيم النقابات ، وظهور الإحصادات ، أو التغير في أدوار الزوج أو الزوجة داخل محيط الأسرة . بينما يتضمن التغير الثقافي تغيرات في الاختراعات ، وشعبية السيارة في الاستخدام ، وإضافة مصطلحات أو كلمات جديدة إلى اللغة الوطنية ، والتغيرات في القيم والأخلاقيات وظهور أشكال جديدة من الفن ، أو الاتجاه العام نحو المساواة بين الرجال والنساء .

٣ - يوجد تداخل بين مفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي . فمثلاً في حالات الاتجاه العام نحو المساواة بين الرجال والنساء في مجال الحقوق الاجتماعية وفرص العمل الرسمي ، قد يحدث تغيرات في مجموعة من المعايير الثقافية التي تختص بأدوار كل منهما ، كما تحدث بعض التغيرات الملموسة في العلاقات الاجتماعية .

٤ - تكاد تشمل جميع التغيرات الهامة على الجوانب الاجتماعية والجوانب الثقافية في تداخل واضح .

٥ - عملياً ، يمكن الاستخدام التبادلي لمفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي بحيث يعبر أحدهما عن الآخر . ومن ذلك ، يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التغير الثقافي الاجتماعي Sociocultural change للتعبير عن حالة التغير المزيج (Horton and Hunt, 1972 : 466) .

تعريف التغير الثقافي

انطلاقاً من تعريف الثقافة عند إدوارد برنيت تيلور Edward Brnett Taylor (١٨٣٢ - ١٩١٧) بأنها الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة ، والمعتقدات ، والفن ، والأخلاق ، والقانون ، والعادات ، وأي قدرات أخرى وعادات

يكتسبها الفرد لكونه عضواً داخل المجتمع ، يعرف التغير الثقافي بالتحويلات في ذلك المركب أو في تـمـدين الافراد والبيئة التي تكون من إبداعهم . ويحدث التغير الثقافي إما تلقائياً أو مخططاً (Fairchild et al., 1977 : 80) .

يشير التغير الثقافي Cultural change إلى التغيرات الملموسة في العناصر المادية وغير المادية للثقافة ، سواء كانت هذه التغيرات من خلال إضافة أو حذف أو تعديل في السمات الثقافية أو في مركب الثقافة . وتتعدد مصادر التغير الثقافي التي من أهمها الاحتكاك بالثقافات الأخرى ، الاختراعات ، أو التوافقات الداخلية للثقافة . (Theodorson and Theodorson, 1969 : 97).

ديناميات التغير الثقافي

تحمل الثقافة في طياتها عوامل تغيرها ، كما تتصف عملياتها بالإستمرارية إذ ليست العناصر الثقافية إستاتيكية الحال ، بل تتصف بالدينامية . وتشتمل الثقافة على عموميات وخصوصيات . ونعني بالعموميات السمات الرئيسية التي تسود المجتمع كله وتميزه عن المجتمعات الأخرى . ومن ثم تعبر العموميات عن وحدة المجتمع ، وتضفي على ثقافته طابعاً مميزاً ومقومات خاصة ، كما تعطيه الإستمرارية . وتتمثل العموميات في وحدة المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد ، واللغة ، والممارسات المشتركة بين أعضاء المجتمع الذي يحافظ عليها أشد المحافظة ، ويضع العقوبات على كل من يتعدى عليها . فالعموميات على هذا النحو ثوابت تعطى المجتمع تكامله وتماسكه واستمراره .

أما الخصوصيات فهي الجوانب الوظيفية من الثقافة يخصص في كل جانب منها جماعة من الأفراد يقومون بإنقائها والاعتماد عليها عند تقديم خدماتهم للجماعة . وتعتبر الخصوصيات أساس تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخل الجماعة . ولا تكون الخصوصيات ثابتة كالعموميات ، بل تتطور وتتبدل ، ويمكن استعارتها أو اقتباسها من جماعات أخرى . ومن أمثلة الخصوصيات الثقافية ما يميز به كل قطاع من قطاعات المجتمع من حيث المهارة أو المعارف الفنية كما في الجماعات المهنية ، الثقافة الحرفية ، الثقافة المعالية أو ثقافة الفلاحين ، وإنفراد الرجال ببعض قواعدهم السلوك دون النساء ، أو الآباء دون الأبناء وتؤدي الخصوصيات إلى ظهور التباين والتفاوت في نوعية الحياة Quality of Life أو في أنماط السلوك أو السمات الثقافية التي تكون في حالة تفاعل وتأثير تبادلي فيما بينها من جراء ممارستها في مكان واحد أو أماكن متجاورة . ومن ثم تحدث

تغيرات مستمرة (محمد حجازي ، ١٩٧٨ : ١٣٦ ، ١٣٧) .

وتتأثر الخصوصيات الثقافية بالعوامل الداخلية مما قد يؤدي إلى اختلاف عما إتفق عليه معظم افراد المجتمع في مجالات التفكير والعمل أو أنواع النشاط المختلفة، ويظهر ما يعرف بالبدائل الثقافية على شكل أساليب جديدة في التفكير والعمل . كما قد تظهر البدائل نتيجة لاحتكاك ثقافي مع مجتمع خارجي ، يتولد عنه سمات ثقافية جديدة .

عوامل التغير الثقافي

من خلال إهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة التغير الثقافي ومعرفة مصادره ، حظيت عملية التراكم الثقافي Cultural Accumulation وكيفية حدوثها بإهتمام خاص . إذ افترضوا أن العملية تتم عن طريق عوامل داخلية كالاكتشافات والاختراع والتجديد ، وعمليات خارجية كالانتشار الثقافي والاستعارة ولا تحدث العوامل الخارجية إلا من خلال الاحتكاك الثقافي بين الثقافات وسوف نتناول هذه العوامل بإيجاز علي النحو التالي :

١ - الاكتشافات

يعبر عن الاكتشافات Discoveries بمحصلة الجهد البشري المشترك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل . ومن محصلات الجهد البشري المبدع كالاكتشاف الراقعة ، والدورة الدموية . ويعتبر الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرية عبر تاريخها الطويل والممتد . ولا يصبح الإكتشاف عاملا محدثا للتغير الاجتماعي إلا بعد استخدامه من جانب المجتمع . وقد يصبح الاكتشاف جزءا من القاعدة الثقافية التي يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم على أو تقييمهم للممارسات الجارية (Horton and Hunt, 1972 : 466).

٢ - الاختراع

تتعدد تعريفات الاختراع Invention في تراث علم الاجتماع . ويرى علماء الاجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها . ويرى وليم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغير الثقافي ، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع . ويعرف ميرل Merrill الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامهما في زيادة محصلة المعرفة

الموجودة بالفعل . ومن أمثلة الارتباط بين سمتين ، اختراع جورج سelden في عام ١٨٩٥ للمحرك الذي يعمل بالغاز معاً ، واختراع خزان وقود مشترك لهما ، واكتشاف صندوق التروس والقابض وعمود الإدارة للطاقة الميكانيكية ، وتصميم هيكل يتسع لجلوس الأفراد ، ثم يزواج بين تلك الاختراعات في اختراع جديد هو السيارة . وقد قيل الاختراع بالقدر الشديد وتقديم المخترع للمحاكمة لأن ما اكتشفه لم يكن مألوفاً للثقافة السائدة في عصره . وبمرور الزمن وتطوير اختراع السيارة وشعبية استخدامها عالمياً أصبحت جزءاً لا ينفصل عن الثقافة المعاصرة . وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة فإن ما يسفر عن عملية الارتباط يكون مستحدثاً لم يسبق معرفته قبل اختراعه .

ويمكن أن نقسم الاختراعات إلى اختراعات مادية كالقوس والرمح ، والتليفون ، والطائرة ، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الأبجدية ، والحكومة الدستورية . وفي كل حالة من الاختراعات ، يتم الاستفادة من العناصر القديمة والارتباط بينها وتجديدها بحيث تصبح صالحة لاستخدامات جديدة .

يتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة متراكمة وعلى اختراعات سابقة ، في هذا الصدد ، قام برلنجام Burlingame (١٩٤٧) بتحليل عدد من الاختراعات المألوفة وفق فترات زمنية متعاقبة بدءاً من مئات أو آلاف السنين ، وكيف مرت الاختراعات خلالها بتطور وتجديد من حيث المستوى والنوعية (Horton and Hunt, 1972 : 467) . وهذا يتفق مع ما ذكره بارنت Barnett بأن الاختراع أو التجديد لا يأتي من فراغ ، بل لابد لحدوثه من خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات . بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) تزداد الاختراعات . كما أن هذا التزايد يعبر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي . وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع (محمد حجازي ، ١٩٧٨ : ١٧٣ ، ١٧٤) .

٣ - الانتشار

يشير تعريف الانتشار Diffusion للعمليات التي تنتج تماثلاً ثقافياً بين مجتمعات متباينة . كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة ، تتطور من خلال الانتشار . ويتم عملية الانتشار ليس بين مجتمع وآخر فقط ، بل تحدث داخل المجتمع الواحد بإنتشار الخصائص

الثقافية من جماعة لأخرى . فعلى سبيل المثال نجد أن السود في الولايات المتحدة الأمريكية أول من أشتهروا بموسيقى الجاز Jazz ، وما لبثت أن انتقلت لمجموعات أمريكية أخرى ثم انتشرت أخيراً في مجتمعات غير أمريكية (Horton and Hunt, 1972 : 468, and Smith and Preston, 1977 : 290) .

ويعتبر الانتشار عملية انتقائية ، إذ تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة أخرى مجاورة لها بينما ترفض البعض الآخر . فمثلاً قد تقبل كثيراً من الأطعمة الهندية بينما ترفض عقائدهم . كذلك يشتمل الانتشار على بعض عمليات التطور أو التعديلات للعناصر الثقافية التي يتم استعارتها . وأن التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار ، إما في عنصر أو في العناصر الثلاثة وهي : الشكل ، والوظيفة ، والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية (Horton and Hunt, 1972 : 469) .

ويميز معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي :

١ - الانتشار الأولي : الذي يحدث من خلال الهجرة . وأوضح مثال على هذه العملية التغيرات التي حدثت في الثقافة الأمريكية من جراء الهجرة لأعداد كبيرة من الأفراد للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين .

٢ - الانتشار الثانوي : تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي .

٣ - انتشار الأفكار : قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة . أو نقل لعناصر تقنية إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة . ومن أمثلة انتشار الأفكار ، الدعوة للحرية ، والمساواة وحقوق الإنسان ، وما تنادي به الثورات الاجتماعية كالثورة الفرنسية من آراء وفلسفات تأثرت بهامجتمعات كثيرة (Smith and Preston : 1977 : 291) .

مما هو جدير بالذكر ، أن عملية الانتشار كانت محل جدل ونقاش علمي من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا . فعنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها . وعرف أصحاب هذا الإتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية ، ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً .

وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية .

من خلال تتبع آثار انتشار السمات الثقافية عبر التاريخ ، لاحظ الباحثون أن انتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الأقل تحضر ، بل يحدث التبادل الثقافي بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحضرها . كما قد يكون الانتشار مباشراً أو غير مباشر . فيحدث الانتشار المباشر عندما يتم بين الأشخاص أو الجماعات احتكاكاً مادياً فعلياً . ويوضح هذا الشكل الانتشارى عمليات الهجرة أو الاستعمار والإحتكاك من خلال التجارة والبعثات التبشيرية . أما الانتشار غير المباشر فيحدث دون وجود إتصال فعلى مادي بين الأشخاص أو الجماعات إذ يتم عن طريق وسائل الاعلام كالراديو ، والتلفزيون ، والسينما ، والصحافة ، والمجلات ، والسلع المنقولة (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٨٥ - ١٨٦) .

تعتبر الاستعارة الثقافية Cultural Borrowing نوعاً من أنواع التجديد الثقافي الذى يعتمد على الإتصال بين المجتمعات من خلال أساليب متعددة كالحرب والزواج ، وطلب العلم ، والمؤسسات التعليمية كالجوامع ، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة . فمن جراء الإتصال الثقافي يستعير المجتمع بعض العادات الاجتماعية التى توجد فى مجتمع آخر . وقد يستعير المجتمع إما نمطاً ثقافياً كاملاً أو جزء من كل ثقافى . وعندما تحدث الاستعارة الثقافية فإنها لا تشمل بالضرورة الشكل والمضمون معا للعنصر الثقافي المستعار . كما أن السمة المستعارة تخضع لمفاهيم المجتمع المستعير الذى قد يغير إما فى الشكل أو المضمون ، أو فى الاثنين معا .

على صعيد آخر ، قد تقضى الاستعارة الثقافية إلى إحداث ردود فعل مضادة تؤدي بدورها إلى إحداث تغيرات اجتماعية جديدة . لذلك إذا قلنا أن التغير الناتج عن الإتصال الثقافي غير قابل للإرتداد ، فذلك لا يعنى أن الثقافة التى تم استعارتها من جانب مجتمع ما ، سوف تدفع به نحو مزيد من التشابه الثقافي مع المجتمع مصدر السمة الثقافية المستعارة (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٨٩ ، ١٩١) .

٥ - وسائل الإتصال الإعلامى

عندما نتبع التقنية الحديثة لوسائل الإتصال الإعلامى - فى ظل ثورة المعلومات - مختلف صنوف الأدب والموسيقى والدراما والعلوم المتنوعة الأخرى لأعداد متزايدة من أفراد المجتمعات الإنسانية ، تأخذ القياسات الفكرية والذهنية السائدة فى التحول بشكل ملحوظ . فحديثاً يصبح توجيه الثقافة الجماهيرية نحو

تسلية وإمتاع أعداد متنامية من الأفراد ، صناعة كبرى هامة يتم استثمارها خاصة من قبل المجتمعات ذات السبق والتقدم التقني في هذا المجال ، وتصدير صناعاتها لمجتمعات أخرى مما يزيد من سرعة الانتشار الثقافي .

إذا كانت وسائل الإتصال الاعلامي تؤثر في زيادة التثقيف وتنوع المعرفة لدى الجمهور فإن مضامين المادة الاعلامية بما تحمله طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية كما تحدث تغيرات ملموسة في سلوكيات الجمهور' (Broom and Selznick, 1963 : 85) .

ومما يجدر الإشارة إليه أن تطوير وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل كالطائرات والسيارات ، تؤثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها ، وفي اتجاهات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراسة التغير الثقافي . إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى . وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر أشبه بمن ألقى بحجر في الماء . وكان ذلك يعني أن تنتشر الثقافة في دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفي وسط متجانس . واستشهد العلماء على صحة زعمهم من خلال تتبعهم لآثار انتشار السمات الثقافية عبر التاريخ من الحضارة الفرعونية - أول مركز ثقافي عرفته البشرية - إلى الفينيقيين شرقاً وقرطاجنة غرباً ، ثم انتشارها عبر البحر إلى مالطة ، وكريت ، فاليونان التي استعارت الكثير من السمات الثقافية الفرعونية . كذلك استعارت الدولة الرومانية - عقب قيامها - الكثير من السمات الثقافية الاغريقية ، حيث يعتبر الفكر الروماني إمتداد للفكر اليوناني . كما تتبع العلماء انتقال الكثير من السمات الثقافية العربية إلى أوربا التي عرفت أفكار الفارابي ، والكندي ، وابن سينا ، وابن رشد . كما انتشرت سمات عربية عن طريق التجارة ، والحروب بين الأندلسيين الفرنجة (محمد حجازي ، ١٩٧٨ : ١٨٨) .

بيد أن التطور التقني المذهل في مجالات الانتقال والإتصالات الاعلامية باستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبه بقرية إلكترونية ، ويضعف من مصداقية الزعم بالانتشار الثقافي القائم على المراكز الثقافية - إذ تدخل وسائل الاتصال الحديثة كعامل قوى التأثير في عملية الانتشار الثقافي .

ثانياً : تنميط التغير الاجتماعي حسب الاتجاه :

١ - الاتجاه الخطى للتغير

يرى زعماء هذا الاتجاه من علماء النظرية التطورية الكلاسيكية - كما سبق وأوضحنا في الفصل الثاني - أن التغير الاجتماعي يأخذ خطأ مستقيماً واحداً ومتصاعداً . إذ تسعى المجتمعات الإنسانية نحو التكيف المتزايد مع البيئة المحيطة . من ثم فهي تسعى نحو الأفضل فالأفضل دون انكاس في هذا الاتجاه . ويضرب هؤلاء العلماء أمثلة عديدة لتدعيم رؤيتهم للاتجاه الخطى للتغير الاجتماعي من أبرزها قولهم إن المجتمعات الأوربية قد انتقلت بفضل الثورة الصناعية والتطور التقني من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات تزداد تعقيداً حتى بلغت مبلغاً عظيماً من التعقيد (Phillips, 1979 : 478) وقد خلط دعاة هذا الاتجاه بين مفهومات التطور والتقدم والنمو التي تنازلتها إسهامات داروين .

٢ - الاتجاه متعدد الخطوط للتغير الاجتماعي

يرى دعاة هذا القول من المدرسة التطورية المحدثّة ، أن اتجاه التغير الاجتماعي لا يتخذ خطأ مستقيماً واحداً ، بل يتخذ عدة خطوط ومعدلات متباينة للتقدم من نمط مجتمعي إلى نمط مجتمعي أفضل . وعلى مستوى المجتمع الواحد، يتخذ التغير الاجتماعي مسارات خطية متعددة ومتباينة من حيث طول المسار ودرجته ، نظراً لأن الانساق الفرعية داخل المجتمع لا تتقدم بمعدلات متماثلة ، وأن درجة تقدم النسق الفرعي تعتمد على درجة تعقيده . بيد أن درجة التعقيد لا تعتبر مؤشراً قوياً يدل على تقدم النسق . ويمثل هذا الاتجاه تالكوت بارسونز (1966) ، وولنسكي (1966) ، وأيضاً ولسكي وولنسكي (1987) (Goode, 1988 : 540, 541) .

٣ - الاتجاه الدائري

تطورت الأفكار المحورية التي تقوم عليها النظريات الدائرية في دراسة التغير الاجتماعي من النظرة التجريدية البحتة التي زعمت أن التطور أو التقدم عملية مستمرة غير انتكاسية تنتقل خلالها المجتمعات من حالة إلى حالات أفضل فأفضل . وكان هذا الزعم يمثل الفكرة التي نهضت عليها أولى المحاولات النظرية الدائرية في دراسة التغير الاجتماعي .

من خلال دراسة الحضارات القديمة التي شهدتها الإنسان في الماضي السحيق مثل الحضارات اليونانية ، والرومانية والمصرية والآشورية ، تطورت

الفكرة الأساسية التي تنهض عليها النظريات الدائرية من النظرة التجريدية الخالصة إلى نظرة جديدة ترى أن المجتمعات الإنسانية تمر خلال تاريخها بدورة حياة تماثل دورة حياة الإنسان بدءاً من مرحلة الطفولة ، فالشباب ، فالكهولة ، ثم الموت . ويأتي ابن خلدون - مؤسس فلسفة التاريخ - في مقدمة علماء الاجتماع الذين أشاروا إلى الاتجاه الدائري للمجتمعات الإنسانية . إذ رأى ابن خلدون أن الدولة تمر بمراحل متعاقبة بدءاً من النمو فالنضج ، فالهرم ، ثم الاندثار لتنهض على أنقاضها دولة جديدة .

عند علماء الغرب ، نقول إن الفكرة الأساسية التي نهضت عليها النظرية الدائرية للتغير الاجتماعي ، قد تبلورت من خلال إسهامات أوزوالد شبنجلر Oswald Spengler في عام ١٩١٨ م . إذ رأى شبنجلر أن كل حضارة تمر حتماً بدورة حياة مماثلة لدورة حياة الكائن الحي . إذ تبدأ الدورة بالميلاد ثم الشباب فالنضج والشيخوخة ، وتنتهي الدورة بالفناء لتظهر حضارة جديدة .

أن الرؤية الثالثة للإتجاه الدائري في تفسير التغير الاجتماعي نراها واضحة في عملية التناوب المستمر بين نمطي الصفوة (المفكرون والمحافظون) عند باريتو فيرى أن لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين هذين النوعين في شغل مراكز القوة السياسية . فعندما يسيطر المفكرون على الصفوة الحاكمة يمر المجتمع بتغير سريع نسبياً ، بينما يكون معدل التغير بطيئاً عندما يتولى المحافظون الحكم . ومن ثم ، نجد أن الإتجاه الدائري للتغير الاجتماعي عند باريتو يتصف بالتذبذب المتكرر صعوداً وهبوطاً في تعاقب مستمر (Phillips, 1979 : 478, Goode, 1988 : 540) .

أما الرؤية الرابعة للإتجاه الدائري للتغير الاجتماعي ، نراها في نظرية التنميط الثقافي عند بيتيريم سوروكين Pitirim Sorokin (١٨٨٩ - ١٩٦٨) إذ رأى أن المجتمعات الإنسانية يمكن تصنيفها خلال مراحل تطورها على أساس ثلاثة إتجاهات ثقافية . وأن انتقال المجتمع من ثقافة إلى أخرى يتم في شكل دائري لا يتصف بالتذبذب المتكرر صعوداً وهبوطاً بل يكون في شكل ترددي للأمام والخلف .

خلال الفترة ما بين عامي ١٩٣٤ ، ١٩٦١ ، اتخذت النظريات الدائرية في دراسة التغير الاجتماعي إتجاهاً جديداً من خلال إسهامات أرنولد توينبي Arnold Toynbee التي نشرها في مؤلف تحت عنوان « دراسة التاريخ ، ويقع في إثني

عشر مجلدا . وترجع أهمية نظرية توينبي إلى أنها انتقلت بالنظريات الدائرية الكلاسيكية إلى رحاب المنهج العلمي في دراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية . وذلك عندما استخدم توينبي العلاقة بين مفهومي التحدي والاستجابة على مستوى المجتمع الكبير في تحليله ومناقشته للتغير الاجتماعي الدائري أو ما يعرف بالنظرية الدائرية للتاريخ عند توينبي . وقامت تلك النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المجتمعات الإنسانية تواجه بصفة مستمرة تحديات كثيرة من قبل البيئة الفيزيائية ، ومن قبل قوى خارجية تنصب العداء لتلك المجتمعات . وأن المجتمعات الإنسانية التي لا ترى بدا أن تواجه التحديات اعتماداً على مدى قدرتها على الاستفادة من دروس الماضي ، وما تمتلكه من قدرات ذاتية . وأنه يقدر ما تنجح المجتمعات في التحدي والمواجهة ، تحقق مستويات أعلى من الحضارة قياساً بالمستويات التي حققتها في الأزمنة السابقة .

وعندما نقارن بين إسهامات كل من شبنجلر ، وتوينبي ، نقول إنهما حاولا من خلال رؤية نظرية تتصف بالتجريد الواضح ، تكوين نظرية دائرية للتاريخ تحاول تفسيره من خلال عوامل أو أسس النهوض أو الانهيار للمجتمعات الإنسانية .

ثالثاً : تنميط التغير الاجتماعي وفق مستويات تأثيره وتواجهه :

من المنظور التحليلي ، يمكن تنميط التغير الاجتماعي وفق مستويات تأثيره وتواجهه إلى نمطين أساسيين أولهما : النمط محدود النطاق Small - Scale Social Change ، وثانيهما النمط واسع النطاق Large - Scale Social Change . ويرتبط النمطان حيث يكون أولهما رافداً من روافد ثانيهما ، كما لا يمنع حدوث أحدهما حدوث الآخر .

التغير الاجتماعي محدود النطاق :

يشير نمط التغير الاجتماعي محدود النطاق إلى التحولات ذات التأثير الواضح في بناءات الفعل الاجتماعي . وما يترتب على التغير من تغيرات مرادفة في المعايير ، والقيم ، والرموز ، التي تنصف بها البناءات صغيرة الحجم ، ابتداء من الجماعات الأولية حتى التنظيمات الرسمية . وتتأسس التغيرات الاجتماعية ميكانيزمات أداء الأدوار . وقد يكون التغير الاجتماعي محدود النطاق إما قصير المدى ، كالتغيرات التي تحدث في معدلات العمالة ، أو تغيرات بعيدة المدى مثل التغيرات التي تحدث للبنية المهنية .

من خلال إهتمام علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي ، يحظى التراث

الاجتماعي بعدد من النظريات التي تهتم بدراسة التغير على مستوى الجماعات الصغيرة . ومن أبرز النظريات ، النظرية التبادلية Exchange Theory ، ونظرية المنهج الاثنوميثودولوجي Ethnomethodology Perspective التي إنطلقت من مدرسة التفاعل الرمزي وبعض النظريات الكلاسيكية عند علماء الاجتماع . وتنهض نظريات التغير الاجتماعي للجماعات الصغيرة والمعروفة بالنظريات المتعمقة Micro Theories ، على الاهتمام ببناءات الشخصية وبناءات الجماعة الصغيرة ، عند دراسة التغير بنظرة شاملة وعندما تتعامل النظرية مع التغير الاجتماعي محدود النطاق - مثال ذلك حركة تحرير المرأة - فإن الدراسة تركز على مدى أهمية تأثير بنية الجماعات الصغيرة وتحولاتها من خلال علاقاتها بالتنظيمات كبيرة الحجم ، وبالتغيرات الرسمية التي تحدث على مستوى المجتمع (Phillips, 1979 : 491 - 482, 488).

ويرى علماء الاجتماع أن دراسة التغيرات التي تحدث في بنية الجماعات الصغيرة تستلزم من الباحث إتباع الخطوات المنهجية التالية :

- ١ - ضرورة التحديد الواضح للبنية الاجتماعية للجماعة .
 - ٢ - ضرورة تحديد الفترة التي تحدث خلالها التغيرات في البنية الاجتماعية للجماعة الصغيرة .
 - ٣ - وضع النماذج ، المعايير والضوابط التي يتم على أساسها قياس درجات التغير الاجتماعي المراد دراسته .
 - ٤ - التركيز في الدراسة على التغيرات الاجتماعية التي حدثت بالفعل وليس على المتوقع حدوثه منها مستقبلا . وذلك يسهل على الباحث تحديد العوامل المتداخلة والمحدثة للتغير سواء على مستوى الجماعة الصغيرة ، أو على أحد عناصرها الأساسية .
- ومن نماذج أو أشكال التغير الاجتماعي محدود النطاق ، التطور التدريجي في أدوار القيادة داخل الجماعة الصغيرة وبخاصة تلك التي تكون مهامها محدودة وموجهة ، والتغيرات دائرية الاتجاه التي تتصف بالتعاقب ، كما يحدث في عملية المركزية واللامركزية داخل التنظيمات الإدارية .

التغير الاجتماعي واسع النطاق

إذا كان التغير الاجتماعي محدود النطاق يتم على مستوى الجماعات

الصغيرة والسلوكيات والتوجهات وأنماط الفعل بين أفرادها ، يشير التغير الاجتماعي واسع النطاق إلى التغيرات التي تحدث على مستوى المجتمع ومؤسساته الكبرى . ويحدث التغير الاجتماعي بفعل تأثير مجموعة عوامل داخلية كالنظور التقنى ، وتطور العملية التعليمية ، والتحول فى النظم السياسية والاقتصادية ، والتحول فى التدرج الاجتماعي والأسرة ، والخصائص الديموجرافية ، والتحول العقائدى وعوامل خارجية من أبرزها التغيرات السياسية العالمية .

من أهم مزايا دراسة نمط التغيرات الاجتماعية واسعة النطاق للباحثين ، أنه يكشف لهم عن الخصائص الأساسية للمجتمع - قيد الدراسة - كما يتيح لهم إمكانية الوقوف على حجم ونوعية المشكلات التى تواجه عملية التحديث فى البلدان النامية .

وعندما نتفحص تراث علم الاجتماع ، نجد عددا من المداخل النظرية الرائدة التى اهتمت بدراسة التغير الاجتماعي واسع النطاق . فمن المداخل الرائدة ما تضمنته إسهامات هربرت سبنسر ، وفريدريش تونيز ، وماكس فيبر ، وأميل دوركايم . ومن تلك الإسهامات الرائدة انطلقت نظريات البنائية الوظيفية ، والصراع ، والتطورية ، والدائرية التى تناقش التغير الاجتماعي واسع النطاق . ولأن مناقشة هذه النظريات دارت حول الخبرة التاريخية للحضارة الغربية ابتداء من عصر النهضة ، ففى حالة التغير الاجتماعي السريع والمتباين الذى تشهده المجتمعات فى السنوات الراهنة ، تصبح النظريات الأربع قاصرة عن تقديم تفسيرات كاملة للتغير الاجتماعي وبخاصة داخل المجتمعات النامية . لذلك تزداد مشكلات دراسة التغير داخل تلك المجتمعات النامية عندما يستخدم الباحثون المداخل النظرية الغربية دون تعديل أو تطوير يتلاءم مع ما تتصف به المجتمعات فى الوقت الراهن من تفاعلات عالية الدينامية واعتمادية واضحة (Gouldner : 615 ، and Gouldner, 1963) ، إذا ما تم مقارنتها من حيث الوقت اللازم للتأثير وقوة العوامل المحددة له بين المجتمع التقليدى فى عصر النهضة والمجتمع الحديث فى ظل ثورة المعلومات والتقدم التقنى المذهل .

يتمثل التغير الاجتماعي واسع النطاق فيما تشهده المجتمعات الإنسانية من تحولات فى الأسس الاقتصادية . ففى مصر على سبيل المثال كان النظام الاقتصادى قبل عام ١٩٥٢ يعتمد على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى وبعد هذا التاريخ قام النظام السياسى الوطنى فى مصر بتأميم النشاط الاقتصادى

وإخضاعه لسيطرة الدولة . وهذا ما حدث أيضا في دول أخرى منها على سبيل المثال دولة كوبا قبل وأثناء حكم فيدل كاسترو .

تلعب النظم السياسية دوراً هاماً في إحداث التغير الاجتماعي واسع النطاق، مثال ذلك ذلك ما نلمسه فيما حدث لدولة ألمانيا من تغيرات اجتماعية شاملة من جراء التحول من النظام النازي الدكتاتوري إلى انقسام ألمانيا لدولتين هما : ألمانيا الشرقية ، وألمانيا الغربية . وحديثاً ، أنضمت الدولتان في دولة واحدة لا تزال تعاني من تغيرات اجتماعية كبيرة .

ومن أشكال التغير الاجتماعي واسع النطاق ، التغيرات التي واكبت التحول العقائدي من مذاهب متعددة إلى دين واحد يقرم على التوحيد الخالص . فعندما جاء محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة دين الإسلام كان سكان الجزيرة العربية وما حولها يتصفون بتعدد المذاهب . وبعد عدة سنوات دخل معظم هؤلاء في دين الإسلام . وقد واكب هذا التحول العقائدي تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لم تتوقف فقط عند حدود شبه الجزيرة العربية بل تنتشر مع انتشار الإسلام حتى بلغت باقي المجتمعات الإنسانية .

أيضا تعتبر التحولات في نسق التدرج الاجتماعي من النمط التقليدي الذي شهدته دول أوربا إبان العصور الوسطى ، إذ كانت المكانة الاجتماعية للفرد تعتمد على التوارث ، إلى النمط الحديث الذي تعتمد فيه تلك المكانة بدرجة كبيرة على متغيري الدخل والمهنة (Goode, 1988 : 534, 535) .

مراجع الفصل الرابع

أولا : مراجع باللغة العربية :

- ١ - علي الجريتلي ، التاريخ الاقتصادي للثورة : ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٢ - محمد فؤاد حجازي ، التغير الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية :

- 1 - Calhoun, Donad W., Social Science in an Age of Change, Harper and Row Publishers, New York, 1971.
- 2 - Fairchild, Henry p. et al. Dictionary of Sociology and Related Sciences, A Littlefield Adams and Co., New York, 1977.
- 3 - Goode, Erich, Sociology 2nd. edition, Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1988.
- 4 - Gouldner, Alvin and Gouldner, Helen, Modern Sociology : an Introduction to the Study of Human Interaction, Harcourt, Bruce and World, Inc., New York, 1963.
- 5 - Horton, Paul B. and Hunt, Chester L., Sociology, Mc Graw Hill Book Company, New York, 1964.
- 6 - Mandle, Joan, Women and Social Change in America, Princeton Book Company, Publishers, New Jersey, 1979.
- 7 - Oberschall, Anthony, Social Conflict and Social Movements, Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1973.
- 8 - Phillips. Bernard, Sociology : From Concepts to Practice, Mc Graw - Hill book Company, 1979.

- 9 - Smith, Ronald w. and Preston, Frederick W., Sociology : An Introduction, st. Martin Press, New York, 1977.
- 10 - Theodorson, G. and Theodorson, A, A Modern Dictionary of Sociology, A Division of Harper and Row Publishers, New York, 1969.

الفصل الخامس

**التغير الاجتماعي
في الوطن العربي**

٥

الفصل الخامس

التغير الاجتماعي

في الوطن العربي

مقدمة

إن معالجة قضية شائكة وبألغة التعقيد - كقضية التغير الاجتماعي - في الوطن العربي ، لا تكون بالأمر الهين إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية ذات التأثير المتداخل في أحداث التغير الاجتماعي . كما تتباين العوامل فيما بينها من حيث الاستمرارية والانقطاع ، ومن حيث عمق التأثير ومداه في التغير الاجتماعي . فمثلا نجد تأثير الاسلام - كظاهرة عالمية - يستمر في إحداث التغير الاجتماعي في الوطن العربي رغم ما نراه عليه من تجزئة جغرافية سياسية أو اقتصادية على اساس امتلاك الثروة . وأقوى دليل على التأثير المستمر للإسلام في التغير الاجتماعي توحد الوطن العربي من حيث اللغة والثقافة والدين . فتمثل اللغة العربية عنصراً موحداً لدول الوطن العربي .

تتمثل صعوبة دراسة عملية التغير الاجتماعي في الوطن العربي في التباين الواضح في الاختلافات الإقليمية وتباين التراث التاريخي بين دولة عربية وأخرى فبينما تمتلك دول عربية تراثاً تاريخياً امتدت جذوره لأعماق التاريخ مثل مصر، نجد دولاً عربية أخرى ظهرت خلال فترات تاريخية أكثر تقدماً وتدين في نشأتها لعوامل خارجية مثل موريتانيا وليبيا والمملكة العربية السعودية والأردن .

ومن الصعوبات التي تواجه دراسة عملية التغير الاجتماعي في الوطن العربي عدم وجود مصادر معلومات كافية تعرض لجوانب العملية . بل إن ما يتوفر من معلومات يمكن استخلاصه من خلال تناول قضايا معينة . فمثلا ، نجد أن المعلومات المتوفرة عن المدن الإسلامية في عصر ما قبل الصناعة في منطقة الوطن العربي ، جاءت ضمن مصادر ترتبط بتطور المدن الكبرى عامة

كتب هذا الفصل د. إسماعيل علام .

(كوسيتلو، ١٩٨١ : ٧٩) .

كذلك إذا أردنا أن نحلل ونناقش التغير الاجتماعى فى البنية الاجتماعية للوطن العربى ، سوف نواجه بالإضافة لنقص المعلومات ، بتباين واضح فى تأثير العوامل المحدثة للتغير ، ومدى إستجابة البنية الاجتماعية لها من فترة تاريخية لأخرى . فعلى سبيل المثال ، يمكن القول إن بنية المجتمع فى الوطن العربى فترة الفتوحات الإسلامية وما بعدها لم تكن بطبيعتها تسهل عملية التغير (كوسيتلو ، ١٩٨١ : ٣٩٨) . بينما فى ظل المرحلة الحديثة التى تشهد تطورات متلاحقة وسريعة فى مجالات العلم والثقافة وبفعل الموارد المالية الهائلة من جراء ظهور النفط قد جعل البنية الاجتماعية أكثر استجابة للتغير الاجتماعى . ولذلك نقول إنه يصعب وضع معايير لقياس أو تحليل التغير الاجتماعى مالم نتوقف عند فترة زمنية معينة ، ثم نختار من بين مجالات التغير أكثرها وضوحاً وتأثيراً فى النظام العربى الجديد .

وإذا جاز لنا أن نختار الفترة الملائمة لدراسة أهم مظاهر التغير الاجتماعى فى الوطن العربى ، فيستعين علينا أن نقسم مراحل التغير إلى ثلاث مراحل افتراضية وفقاً للتباين فى مستويات التغير وعمق تأثيره ومعدله بفعل عوامل رئيسية محدثة له والمراحل الثلاث هى :

- ١ - مرحلة ما قبل ظهور الإسلام والفتوحات الإسلامية .
 - ٢ - مرحلة الفتوحات الإسلامية حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى .
 - ٣ - المرحلة التى تبدأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى السنوات الحالية .
- وسوف نحاول فى هذا الفصل التركيز على دراسة أهم مظاهر التغير الاجتماعى خلال المرحلة الثالثة لأهميتها ولتوفر مزيد من المعلومات حولها قياساً بالمرحلتين السابقتين .

إستناداً إلى ما سبق رأينا أن نقسم مناقشة التغير الاجتماعى فى الوطن العربى إلى :

- ١ - بدايات التغير الاجتماعى وأهم مظاهره فى الوطن العربى .

٢ - عوامل التغير الاجتماعي في الوطن العربي .

٣ - التغير الاجتماعي في كل من مصر ودول الخليج العربي .

أولاً : بدايات التغير الاجتماعي ومظاهره في الوطن العربي

يمكن أن نحدد نقطة البدء في إحداث التغير المؤثر سياسياً واقتصادياً وثقافياً في البنية الاجتماعية للوطن العربي ، بالاصطدام الذي وقع بين العرب والغرب بفعل ثلاث قوى هي حضارة الاندلس العربية ، والحروب الصليبية ، وطريق التجارة ، ثم ماتلى ذلك في عام ١٨٤٠ م عندما شكلت الدول الغربية الكبرى وقتئذ حلفاً خماسياً لمواجهة القوة التي أسسها محمد علي في مصر ثم امتدت إلى اليمن وشرقاً حتى الخليج وشمالاً حتى بلغت نصيبين . (نعيم اليافي ، ١٩٩٣ : ٢٩ ، ٣٣) .

ففي المجال السياسي ، عندما ظهرت الدعوة للقومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان الغرب في ذروة ثورته الصناعية والرأسمالية بعد استكمال ثورتيه السياسية والاجتماعية خلال قرن سابق . لذلك واجهت الدعوة هجوماً من قبل الاستعمار الغربي مما اعاق نضجها وتطورها . وبين عامي ١٨٣٠ ، ١٩٢٠ وقع الوطن العربي في قبضة الاستعمار ، وقد ترتب على ذلك نشوء في البنية الاجتماعية - الاقتصادية للوطن العربي تمثل في الآتي :

١ - نشوء مؤسسات وقرى اجتماعية قطرية تقوم على خدمة أهداف المستعمر الغربي (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٧) .

٢ - تبعية الاقتصاد العربي وتوجهه لخدمة المطامع الاقتصادية الاستعمارية كأن تحولت الاسواق العربية إلى منافذ لبيع وترويج السلع الصناعية الغربية جيدة الصنع رخيصة الثمن قياساً بالمنتجات الصناعية العربية التي كانت تعتمد على التصنيع الحرفي . إضافة إلى سعي الاستعمار لتخصيص بعض الدول العربية في إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الغربية المهيمنة مثال ذل تخصيص مصر لإنتاج القطن - الدورة الرئيسية لها وقتئذ - وتصديره خاماً إلى إنجلترا لغزله ونسجه وإعادة تصديره لمصر على هيئة ملابس ومنسوجات مصنعة .

٣ - ابتداء من محاولات الرد العربي على خطط الإستعمار الغربي الرامية للتفتيت والتجزئة السياسية للكيان العربي ، ظهرت طبقة عربية بادرت إلى تحمل مسؤولية النضال القومي العربي ونادت بالاستقلال وكانت الطبقة من الأعيان البرجوازيين التي سعت إلى إحتلال مواقع السلطة السياسية التي تركها الإستعمار بغية حماية مصالحها الذاتية (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٤).

٤ - إجهاض محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي من خلال خلق أنظمة سياسية متنوعة ومتباينة في عوامل نشأتها أو تبعيتها للاستعمار الغربي . فعندما استطاع العمل القومي العربي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تجاوز عوامل التجزئة الجغرافية السياسية أن ينجز عملاً وحدوياً عربياً كان متفاوتاً من حيث النجاح والإخفاق (مثال ذلك وحدة مصر وسوريا ، ووحدة مصر وسوريا وليبيا ، وصيغة العمل الوجدوى بين مصر والسودان) فما لبث هذا العمل القومي أن أجهض بفعل الخطط الاستعمارية الغربية . ومما يجدر التأكيد عليه أن محاولات التكامل الإقليمي والوحدة بين الدول العربية قد أحدثت تغيرات اقتصادية جذرية تركت بصماتها على الحياة الاجتماعية - الاقتصادية للدول العربية مثال ذلك سوريا بوحدتها مع مصر رغم انفصال عرى الوحدة خريف عام ١٩٦١ (أحمد أحمد ، ١٩٨٩ : ٥٦) .

من المنظور الثقافي ، يمكن القول إن نشأة التباين القومي والديني في الحياة العربية اقترنت بالغزو الأوربي للوطن العربي عقب الاصطدام بين الحضارتين الغربية والعربية الإسلامية . فقد كان من آثار الاصطدام ، بداية تغلغل بعض الآراء الغربية في الوطن العربي (أحمد الدجاني ، ١٩٨٩ : ٣٠) . وعشية الهيمنة الغربية على الوطن العربي عقب الحرب العالمية الأولى ، ازداد تغلغل الفكر الليبرالي الغربي مع فرض أنظمة غربية بشكل أو بآخر . وتعتبر فترة الاستعمار بمثابة تحدى يهدد وحدة الوطن العربي التي حافظ الإسلام عليها طيلة ستة قرون . وانتهت فترة التحدى وبسط النفوذ الغربي الاستعماري دون أن يكون للحركة العربية وجهة اجتماعية اقتصادية واضحة . كما حدث تراجع - على المستوى

العربي - من وضوح الرؤية حول العلاقة بين العروبة والإسلام ، وإلى إحداث ازدواجية في النظام العربي بيد أن مؤشرات الأحداث الجارية في الوطن العربي على إمتداد نصف قرن تشير إلى تقليل الفجوة في الفكر بين التيارين القومي والديني مع الحاجة اليهما . ولعل من أبرز المدارس القومية في الوطن العربي كانت ثورة ٢٣ يوليو على مدى عقدي الخمسينيات والستينيات في مصر ، ثم إمتداد تأثيرها في شرق الوطن العربي وغربه ، وقد اتخذت هذه المدرسة موقفا إيجابيا من القيم الروحية ثم مدرسة المغرب العربي إبان النضال من أجل استقلال المغرب العربي الكبير ، ومدرسة الجزيرة العربية . وقد أدى التفاعل بين الاتجاهين الفكريين إلى نتائج اجتماعية اقتصادية وثقافية أهمها فشل التغريب كطريقة لتحديث الوطن العربي (أحمد الدجاني ، ١٩٨٩ : ٣٤ - ٣٦) .

من المنظور الاجتماعي ، استناداً لمعطيات الحوادث الجارية في الوطن العربي منذ القرن التاسع عشر حتى الآن - يمكن القول إن التغير في البنية الاجتماعية الاقتصادية يرتبط ارتباطاً قوياً بالظروف السياسية . ترجع التحولات العميقة في البنية الاجتماعية العربية بعامة إلى أربعة موجات عنيفة التأثير هي الاستعمار الغربي ، العلم والتكنولوجيا الحديثة ، النضال الوطني والقومي من أجل التحرر والاستقلال وحديثاً ظاهرة النفط ، فمن جراء المؤثرات الأربعة قد نجد أن النظام الاجتماعي التقليدي - قبل عملية التحديث - يشهد اختفاء سمة أو أكثر من سماته الأساسية ثم يتولد عن تلك العملية نظام عربي جديد له سمات جديدة يتعايش ويتفاعل في الوقت ذاته مع بقايا النظام العربي التقليدي . ومن جراء التفاعل بينها أصبح الوطن العربي - ولا يزال - في حالة دائمة من التحول والتغير الاجتماعي منذ أوائل القرن التاسع عشر . وفي ظل الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى عام ١٩٩٠ عندما حدث غزو العراق للكويت ، كان النفط المحرك الأساسي للنظام العربي الجديد . حيث يسهم النفط في إطلاق عقال العديد من القوى الظاهرة والكامنة في الوطن العربي . وهي قوى التغير الذي نشهده اليوم على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى مختلف المستويات الدولية والإقليمية حتى على مستوى الفرد العربي .

من المنظور الاقتصادى ، وخلال القرن التاسع عشر ، حدث تغير واضح فى البناء الاقتصادى فى الوطن العربى ، تمثل فى التحول من اقتصاد قائم على الاكتفاء الذاتى فى متطلبات المعيشة إلى اقتصاد موجه للتصدير ومرتبطة بالاقتصاد الصناعى فى دول الغرب الاستعمارية . كما كان الاعتماد الاقتصادى الكبير على تنمية الموارد الزراعية . لذلك اتسعت رقعة الاراضى الزراعية بظهور قوانين تنظيم الري ، كما حدث فى سوريا والعراق ، أو ببناء مشروعات جديدة للرى كما حدث فى مصر . وقد شاع نظام الزراعة من أجل البيع النقدى وأدخلت عليه تحسينات كبيرة .

وفى مجال التصنيع فبدءا من النهضة الصناعية التى قام بها محمد على فى مصر ، وتدهورها فيما بعد فى ظل الاحتلال البريطانى ، بذلت محاولات جادة فى مجال التنمية الصناعية من جانب بعض المصريين كأول بادرة فى الوطن العربى . وقد عانت فئة الحرفيين الوطنيين فى الوطن العربى اجتماعيا واقتصاديا من عملية استيراد البضائع المصنعة من اوربا التى أغرقت بها الأسواق العربية . وقد أسهم رأس المال الأوربى إلى جانب رأس المال الوطنى فى توفير متطلبات البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية . كما كانت غالبية عمليات التمويل والتجارة خلال فترة الاستعمار الغربى للوطن العربى فى أيدي رجال الأعمال الاجانب .

ومما يجدر الإشارة إليه أن إحداث تغيير فى البنية التصنيعية التقليدية التى كانت سائدة فى الوطن العربى ، صاحبه تغير مناظر فى البنية الإدارية والبنية الاجتماعية . وظهرت طبقات اجتماعية جديدة لاسيما فى مصر . وتأثرت شرائح البدو الرحل فى الوطن العربى بظهور التجارة مع أوربا ، إضافة إلى نمو السوق وظهر مدن صغيرة جديدة بينما تدهورت مدن رئيسية على إثر تدهور الصناعات الحرفية الموجودة بها .

على مستوى البنية الاجتماعية والعلاقات الأسرية ، بدأت مجتمعات القرية تفقد وظائفها كأجهزة عامة أو جماعية ، كما تغيرت أنماط الحياة التقليدية فى المجتمع الاستيطانى بنوعيه الريفى والحضرى .

وخلال المراحل الأولى للتحديث في الوطن العربي ، التي تزعمها محمد علي فترة حكمه لمصر ، شهدت علاقات السوق المحلية المعنية بالتصدير نمواً كبيراً على الصعيدين القومي والعالمي ، وأصبحت النقود هي الوسيلة العالمية للتبادل . وقد واكب هذا التغير من المنظور الإيكولوجي ، تحول في أنماط الموقع والحجم والبنية الداخلية للمدن القائمة بالفعل حتى يمكنها الاستجابة لمتطلبات التصدير ومع ذلك ظل معدل النمو الحضري الكلي بطيئاً (كوستيللو ، ١٩٨١ : ١١٢ - ١١٧) .

ثانياً : عوامل التغير الاجتماعي في الوطن العربي

عندما نتفحص تراث العلوم الاجتماعية الخاص بعمليات التغير الاجتماعي والعوامل المحددة له ، سوف نجد أن النظريات الحتمية ترجع التغير لعامل بعينه دون آخر . بينما نجد أن وجهة النظر الحديثة - والتي نتفق معها - تأخذ بتعدد العوامل وتداخلها في إحداث التغير الاجتماعي . كما يقدم لنا علماء العلوم الاجتماعية العديد من عوامل التغير الاجتماعي وتصنيفاتها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية نظراً لاختلاف الظروف والمجتمعات الإنسانية . كما تختلف العوامل فيما بينها من حيث مدى وعمق ومعدل تأثيرها النسبي بين مجتمع إنساني وآخر ، بل وفي داخل المجتمع الواحد . فقد يهيمن عامل بعينه (أو أكثر) على باقي العوامل في مجتمع ما بينما لا يهيمن العامل ذاته أو يختفي في مجتمع آخر . فكل مجتمع خصوصيته ولكل منطقة تضم مجموعة مجتمعات متماثلة في الخصائص النوعية خصوصية تتميز بها أيضاً . فطلي سبيل المثال ، عندما عرضنا في الفصل الثالث للعمليات الثلاث للتغير الاجتماعي وهي التحديث والتحضر والتصنيع في المجتمع العربي ، برزت لنا عوامل معينة في إحداث التغير كالثورة الصناعية والاكتشافات العلمية والتطور التقني . ونكاد نؤكد على أن التحضر الغربي وثيق الصلة بالتصنيع وتطوره . أما في الوطن العربي يصعب القول بوجود علاقة وثيقة بين التحضر والتصنيع لأن المنطقة العربية - كما ذكرنا سابقاً - كانت مهد التحضر قبل ظهور التصنيع في أوربا بقرون عديدة . كما يمثل عامل النفط أكثر العوامل هيمنة في إحداث التغير الاجتماعي في الوقت الراهن داخل الوطن العربي وبخاصة في مجتمعات الخليج العربية .

إذا قلنا إن التغير الاجتماعى لا يتصف بالبساطة والنمطية فضلاً عن اتصافه بالنسبية والاستمرارية ، فقد يصعب إن لم يكن خطأً من جانبنا أن نرجع التغير إلى حتمية تأثير العامل الفردى مثل العامل الجغرافى أو المصالح الاقتصادية أو السياسية بل نقول إن حدوث التغير الاجتماعى يرجع لمحصلة تأثير مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها . ولغرض التحليل العلمى ، سوف نعرض لعدد من العوامل التى تحدث التغير الاجتماعى فى الوطن العربى .

العامل الدينى

أولت الشريعة الإسلامية عملية التغير الاجتماعى اهتماماً كبيراً . فحتمية التغير فى الإسلام حقيقة معترف بها عندما يربط تغيير المجتمع بتغيير الأنفس حيث يجعل حدوث الأول رهناً بحدوث الثانى . كما جعل الإسلام التربية فى منهجه شرطاً مسبقاً وقوة فاعلة أساسية فى الوقت ذاته لتغير المجتمع . وتجىء رؤية الإسلام لقضية التغير شاملة عندما نظر إلى معتزك الحياة الاجتماعية ، وصنفها إلى جانبين أساسيين : أولهما ثابت لا يخضع للتغيير ؛ وثانيهما متغير بحسب مقتضيات المصلحة زماناً أو مكاناً أو حالاً ، (سيف الإسلام مطر ، ١٩٨٦ : ٢١ ، ٢٢) وقامت الرؤية على أفكار علياً تهدف إلى إصلاح المجتمع وتطوره للأفضل .

ففى مجال التغير الاجتماعى ، تختلف الرؤية الإسلامية عن رؤية الغرب لنشأة الجماعة الإنسانية ، وتطورها ، ووظيفتها . فيرى الإسلام أن الجماعة لم توجد كاملة ودفعة واحدة ولم يخلق الفرد بمفرده وإنما خلق منه زوجة . وأنه لا يوجد تناقض صارخ بين الأفراد بل توجد وحدة بين الأطراف وإن بدى كل طرف منها مناقض للآخر فى ظاهره . فالفرد ليس شراً أو أنانياً مطلقاً كما أنه ليس فضيلة تامة . وفى هذا الصدد تناقض رؤية الإسلام مذهب إليه مفكرى الغرب مثل هوبز ، ولوك ، وروسو وغيرهم من أصحاب نظرية العقد الاجتماعى التى تذهب لافتراض حالة الفطرة باعتبارها الأصل المنشأ للجماعات الإنسانية وكون المصلحة الذاتية هى المحرك الأساسى للسلوك الإنسانى .

ويرفض الإسلام الأفكار الغربية القائلة بأن الجماعة أسمى من الفرد وأعلى

منه أخلاقياً ، وأن المجتمع - على حالته الراهنة - هو أفضل صورة ممكنة ، وأن الجماعة تمتلك من العوامل التى تجعلها تتغير تدريجياً . على النقيض تماماً ، يرى الإسلام أن الجماعة تمثل قوة تكميلية للأفراد ، كما أنها ليست أسمى منهم ، ولا يكون المجتمع مثالياً إلا باتباع المنهج الإلهى . ويكون للأفراد الحق فى إحداث التغيير للجماعة إذا ما انحرفت عن وظيفتها الأساسية حتى تستعيد صورتها الصحيحة (سيف الإسلام مطر ، ١٩٨٦ : ٢٣ ، ٥٠) .

من المنظور الاقتصادى ، يسلك الإسلام منهجاً متفرداً فى تنظيم الملكية الإسلام للملكية العامة والخاصة من خلال تحديد ثلاث وظائف لها هى :

- ١ - تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه بالمشاركة مع الأفراد .
- ٢ - تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة على مستوى الجيل الواحد ثم العمل على تحقيق التوازن فى الأجيال اللاحقة .
- ٣ - تلبية كافة متطلبات التضامن الاجتماعى .

ولما كان تحقيق الوظائف الثلاث تستلزم توزيع الثروات والدخول على أساس موضوعى ، فقد جعل العمل الوسيلة الرئيسية للتملك ، إضافة لوسيلتين أخريتين هما : الميراث والوصية .

ويقصد الإسلام العمل ويجعله مصدر التغير والتطور للمجتمع . وتضح ذلك فى تفسيرات الشريعة الإسلامية لعوامل الإنتاج الثلاثة المعروفة وهى العمل ، ورأس المال ، والأرض . فى الوقت ذاته يتفوق الإسلام فى تفسيراته لهذه العوامل على الأفكار الغربية . فبينما تقسم النظريات الغربية عوامل الإنتاج إلى عمل ، ورأس مال ، وتجعل الأرض ضمن عنصر رأس المال ، والتنظيم ضمن عنصر العمل وتجعلهما على درجة واحدة وتعاملهما معاملة واحدة من حيث توزيع الناتج وشكل المشاركة ، فإن الإسلام يرى ضرورة الاختلاف بين العوامل الثلاثة من حيث الجوهر والشكل معاً ، وجعل العمل فى أعلى درجة من العاملين السابقين . ولكى يتحقق أقصى طاقة إنتاجية ممكنة بما يحقق تنمية المجتمع وتطوره يلزم الإسلام ضرورة وجود ثلاثة عناصر اقتصادية هى :

- ١ - دفع جميع عوامل الإنتاج إلى العمل فى خدمة المجتمع .
 - ٢ - إعطاء أكبر انطلاقة ممكنة أمام عنصر العمل فى النشاط الاقتصادى .
 - ٣ - فرض القيود المنظمة لنشاط العوامل الثلاثة (رفعت العوضى ، ١٤١٠ هـ : ٥٨ - ٦٥) .
- من أهم مظاهر التغير الاجتماعى الذى أحدثه الإسلام فى الوطن العربى :
- ١ - توحيد شبه الجزيرة للعرب والمسلمين دينيا وسياسيا فى أمة واحدة . فقد تحقق للعرب بالإسلام معنى شامل لوعيتهم بأنهم أمة واحدة ، ولغة واحدة ، ورسالة تاريخية ووجهة واحدة . وكون المسلمين أمة واحدة لا يعنى محو الإقليمية أو القومية . إذ يؤيد الإسلام قيام الإقليمية فى ظل الوحدة الإسلامية (محمد مفتى ، وسامى الوكيل ، ١٩٩٢ : ١١٠) .
 - ٢ - تحرير العرب من التبعية الخارجية والطغيان الداخلى ، كما وحدهم فكريا وروحيا واجتماعيا ، وحملهم رسالة خالده جعلتهم يرتقون إلى قمة الحضارة فى عصرهم . كما أصبح الإسلام للعرب مصدر وجودهم ، كما كان أداة تطور للأمم المسلمة غير العربية . (توفيق مرعى ، ١٩٨٥ : ٨٥) .
 - ٣ - تصدى الإسلام لمحاولات التجزئة التى تعرض لها المجتمع العربى من جراء إذكاء روح الإقليمية بين بلدانه . كما أكدت العلاقة العضوية بين الإسلامية والعربية (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٠ - ١٦) .
 - ٤ - نشر الطمأنينة والسلام على أيدى العرب فى ربوع العراق والشام ومصر وشمال أفريقيا بعد انقازهم من رقة الاستعباد ونير الاستعمار الفارسى والبيزنطى (على عبد القادر ، ١٩٨٧ : ٢٦٦) .
 - ٥ - توحيد الثقافة العربية وأصبحت انعكاساً للثقافة الإسلامية التى تتميز بكونها ثقافة موحدة توقظ الوعى لدى الشعوب ، وتنفيذها بقيم اخلاقية حميدة ، وفلسفة جديدة فى مجالات الحياة والاجتماع . (على عبد القادر ، ١٩٨٧ : ٢٦٩ ، عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٢) .
 - ٦ - الحث على التواصل الثقافى وازدهار الحركة الفكرية وإقبال العرب على

تفهم الثقافات القديمة وتأثرهم بها فنقلوا عنها وأضافوا إليها . واستطاعت الجهود العربية هضم تلك الثقافات وطبعها بطابع عربي واضح .

٧ - تنظيم شؤون الأسرة العربية وجعلها تتبوأ مكان الصدارة بالنسبة للجماعات والأنساق الفرعية داخل المجتمع (محمد مفتي وسامي الوكيل ، ١٤١٠ هـ : ٨٣) .

٨ - تدفق موجات الهجرة على إمتداد الوطن العربي عقب نشر الطمانينة والسلام . حيث اختلطت الشعوب العربية بالمصاهرة والزواج . كما انتقلت القبائل العربية من قطر عربي لآخر دون قيود سياسية أو حدودية اقليمية . وشكلت المناطق التي انتشرت فيها الإسلام إبان القرن الثالث الهجري مجتمعاً مترابطاً من الناحية السياسية استمر لأكثر من ستة قرون . (على عيد القادر ، ١٩٨٧ : ٢٦٧) .

٩ - تحول حواضر البلاد العربية إلى عذاب للفتور والنبوغ العربي ومورداً حياً للثقافة العربية بكافة مظاهرها ، فضلاً عن كون الحواضر مراكز لحركة النقل والترجمات (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦١) .

العامل الجغرافي

لوحاولنا استقراء ما يسجله تاريخ الوطن العربي في مجال التغير الاجتماعي ، سوف نجد أن العامل الجغرافي يلعب دوراً حيوياً في تحديد ملامح عمليات التغير وأنماطه وتداعياته السلبية والإيجابية على النظام العربي ككل . ولأهمية الموقع الجغرافي سوف نعرض فيما يلي بعضاً من مظاهر التغير الاجتماعي التي يحدثها .

١ - سهولة الإتصال الثقافي مع بلدان غير عربية وتنوع السلالات البشرية الأصلية في الوطن العربي . إن الموقع الجغرافي الهام للوطن العربي جعله قديماً -منطقة إتصال وجبهة التقاء مؤثرات سلافية أخرى كالموثرات الأرمينية والنوردية في الشمال والزنجية في الجنوب من جراء الهجرات القديمة إلى الوطن العربي ، واختلاط المهاجرين مع العرب . وقد أدى ذلك إلى ظهور الصفات المغولية في الجهات الساحلية الجنوبية من الوطن

العربى وبخاصة فى سكان وادى حضرموت نتيجة اتصالاتهم بإقليم الملايو وجزائر الهند الشرقية خلال الفترات الأولى لانتشار الثقافة الإسلامية ومن خلال الهجرات التى تلت ذلك فيما بعد من صحراء الجزيرة العربية إلى كل من الشام والعراق ومصر وشمال إفريقيا . من ثم حدث مزيد من التقارب فى الملامح والمميزات الجنسية ، كما حدث تغير فى المحتوى الثقافى الاجتماعى أدى - فى المدى البعيد - إلى تحقيق الوحدة العربية (نورى البرازى ، ١٩٨٧ : ١٤٧ ، ١٤٨) ، التى استمرت زهاء ستة قرون بفضل الإسلام .

٢ - الإسهام فى تطوير العلاقات المكانية والتجارية والاجتماعية والحضارية بين دول الوطن العربى مما كان له أكبر الأثر فى وحدته (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٩٢) .

٣ - الإسهام فى ظهور وازدهار موانئ عربية هامة قامت بدور كبير فى التاريخ البشرى (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٤) . وتعتبر مدن جبيل وصور وصيدا فى العهد الفينيقي وأنطاكية واللاذقية (محمد ابو عيانه ، ١٩٨٧ : ٢٤١) والأسكندرية فى العصر الرومانى أمثلة لازدهار المدن بفعل الموقع الجغرافى الاستراتيجى للوطن العربى .

٤ - ظهور موانئ عربية إستراتيجية ساعدت على ترحال الملاحين العرب ودعاة الإسلام لنشر ثقافته فى آسيا وإفريقيا وأوروبا . ويعتبر العرب أول من أقاموا علاقات مباشرة مع الصين ومنطقة شرق إفريقيا . (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٥) .

٥ - اشتغال معظم سكان الوطن العربى بالتجارة والتبادل التجارى مع البلدان غير العربية المطلة على المنافذ المائية الثلاثة الهامة على حدود الوطن العربى (نورى البرازى ، ١٩٨٧ : ١٦٦) .

٦ - جعل الوطن العربى مطمعاً للغزاة والمستعمرين منذ القدم . وحديثاً لأنزال تتهدده الاطماع وتتنافس فى سبيل السيطرة عليه قوى خارجية . قديماً ، كان الموقع الحيوى للوطن العربى مطمعاً للبابليين ، والآشوريين ،

والفينيقيين ، والرومان ، والفرس وغيرهم . وحديثاً كان - ولايزال - الوطن العربى مطمعا للمستعمرين من دول الغرب بخاصة انجلترا وفرنسا وإيطاليا . وغنى عن البيان ، أن نذكر محاولات هتلر للاستيلاء على مصر حتى يستطيع ضرب الحلفاء ووقف تقدمهم . كما كانت دول الحلفاء من جانبها تعتبر الوطن العربى محوراً أساسياً ومؤثراً فى سير عملياتها العسكرية . (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٥) . وقد أحدث الاستعمار الغربى تحولات كبيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية فى الوطن العربى . ومن خلال الهيمنة الغربية فى الوقت الراهن على نظام الاقتصاد العالمى ومحاولة إحكام الطوق على الثروات الطبيعية للعالم النامى وبخاصة فى الوطن العربى يتخذ التغير الاجتماعى لبلدانه أبعاداً جديدة ومتباينة من حيث مدى وعمق ومعدل التغير .

ايضا تؤثر طبيعة سطح الوطن العربى التضاريسية ومناخه فى إحداث تغيرات اجتماعية ، نذكر منها على سبيل المثال - لا الحصر - مايلى :

١ - سهولة الإتصال والانتقال البينى من دولة عربية لأخرى . وقد ادى ذلك إلى وحدة المجتمع العربى .

٢ - عدم وجود حواجز طبيعية فاصلة مع توفر مقومات الارتباط المكانى والتواصل على أرض منبسطة يحقق وحدة إستراتيجية ومصالح مشتركة بين الدول العربية المتجاورة فى مناطق ذات تضاريس متماثلة . فمثلاً يعد العامل الجغرافى أهم مقومات الروابط التاريخية بين مصر والسودان حيث لا توجد فواصل طبيعية بينهما ، كما يرتبطان معاً بنهر النيل . ويؤدى توافر مقومات الارتباط المكانى ، وجغرافية الأرض المنبسطة ، وعدم وجود حواجز طبيعية ، والمواقع المطلة على مسطحات مائية تمتد من الخليج إلى بحر العرب إلى البحر الأحمر ، فى تكوين وحدة جغرافية وإستراتيجية واحدة ، ومخاوف مشتركة تدفعها للتجمع والوحدة . وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجى مثلاً حياً وشاهداً على هذا فى الوقت الراهن (محسن عوض ، ١٩٨٩ : ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٧) .

٣ - التباين فى الكثافة السكانية وهجرة السكان بين السهول الساحلية والجبال والصحارى على مستوى الوطن العربى . حيث تتصف السهول الساحلية والنهرية فى الوطن العربى بالموقع الجغرافى المتميز . إذ توجد بها الثغور والموانئ التجارية ، وتتصف السهول بخصوبة الارض وتوفر موارد المياه . وتعد هذه الامتيازات حافزاً قوياً لهجرة السكان اليها والاستيطان بها وترتفع الكثافة السكانية فى السهول الواقعة فى الجانب الغربى للوطن العربى فتصل إلى ٨٠ نسمة فى الكيلو متر المربع . وفى جمهورية مصر العربية - كمثال - يتركز حوالى (٩٦٪) من السكان فى الدلتا والوادي اللتين تشكلان أقل من (٤٪) من المساحة الكلية للبلاد . على الجانب الآخر ، تقل الكثافة السكانية فى المناطق الصحراوية بشكل ملحوظ مقارنة بالسهول . كما تتصف الكثافة السكانية فى الصحارى بالتخلخل أو الانعدام فى بعض المناطق (نورى البرازى ، ١٩٨٧ : ١٥٤ ، ١٥٥) .

٤ - وجود فروق واضحة فى نوعية الحياة الاقتصادية ، والمستوى المعيشى بين المقيمين فى السهول ، وغيرهم من المقيمين بالجبال والصحارى . كما تزداد موجات الهجرة الداخلية للبدو نحو المناطق الحضرية . كما تتخذ عمليات التوطين الحالية أشكالاً متباينة داخل الوطن العربى . فهناك التوطين الزراعى والمختلط كما يحدث فى السودان والصومال . وهناك التوطين الصناعى أو الخدمى للبدو كما هو الحال فى دول الخليج العربية (محيى الدين صابر ، ١٩٨٩ : ٢٩)

العامل السياسى - العسكرى ، (خارجيا وداخليا)

يأتى العامل السياسى فى مقدمة العوامل ذات الحساسية الفائقة لما يحدثه فى المجتمع من تغيرات ومشكلات اجتماعية واقتصادية . إذ يعتمد بقاء أو زوال النظام السياسى على مدى قدرته ومعدل سرعته فى مواجهة المشكلات أو المستجدات على مستوى المجتمع . وما يعنىنا الحديث عنه فى هذا المجال أن نناقش بإيجاز مظاهر التغير الاجتماعى المواكب لتقلبات العامل السياسى - العسكرى فى الوطن العربى بفعل المؤثرات الخارجية ، والحروب وحركات التحرير الشعبية ، فى مواجهة الاستعمار الأوربى للمنطقة العربية ثم استقلالها ومواجهته حالياً من مستجدات سياسية واقتصادية .

بعد نجاح الاستعمار الغربي في إلغاء الخلافة الإسلامية رسمياً عام ١٩٢٤ ، تدخل بشكل مباشر في حكم البلدان العربية ، كما تدخل في شؤونها الداخلية والخارجية وفي أساليب إدارتها وتشريعها ومناهج التربية المطبقة بداخلها . ونجم عن هذا تشوهات واضحة في البنية الاجتماعية الاقتصادية للوطن العربي الذي أصبح يتصف بما نراه عليه اليوم من تجزئة جغرافية سياسية (جيوبوليتيكية) ، تتمثل في التفاوت من حيث نظم الحكم السائدة ، والمساحة ، وحجم السكان ، والثروات النفطية ، والتكوينات الاجتماعية ، والمستويات التعليمية والتقنية (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٧ ، ٩٨) . وأدت تجزأة الوطن العربي ، وإجهاض فكرة القومية العربية ، وقيام الدول النفطية إلى إبطاء حركة الانتقال على صعيد الوطن العربي خلال النصف الأول من القرن الحالي (عصام نعمان ، ١٩٩١ : ١٦٠) .

واستمراراً في تنفيذ المخطط الاستعماري الغربي ، بعد تجزأة الوطن العربي وقيام نظم حاكمه سياسية عربية متباينة ، يسعى الاستعمار جاهداً للحيلولة دون قيام حركة عربية نهضوية صناعية واقتصادية تمكن الوطن العربي من التخلص من هيمنة الرأسمالية الغربية . ولانستطيع إنكار نجاح الغرب الرأسمالي في تحقيق غايته ضد الوطن العربي لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد . (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٨) . وكي يكتمل المخطط الغربي ضد المنطقة العربية ، حاولت القوى الخارجية ضمان عدم وحدة الوطن العربي من خلال زعزعة استقراره وأمنه ، فسعت خلال فترة استعمارها للوطن العربي ، إلى إقامة وطن قومي للصهاينة في فلسطين . وقد أدى إنشاء دولة اسرائيل إلى إحداث تحولات كبيرة في أنماط الهجرة الفلسطينية واتصافها بالهجرة الإجبارية صوب الدول العربية المجاورة لفلسطين كدول الخليج العربية .

بإيجاز نقول إن من أهم مظاهر التغير الاجتماعي ، الذي واكب الاختراق الاستعماري للوطن العربي ، ما يلي :

١ - حدوث صراعات اجتماعية وسياسية عديدة أفضت إلى قيام انتفاضات شعبية وثورات وطنية إقليمية . وتعتبر ثورة عام ١٩٥٢ في مصر مثلاً حياً لها . وكان حدوث الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار نتيجة لما أحدثه من هزات قوية في بنية المجتمع العربي ووادأ أية محاولة للنهوض

الصناعى على غرار ما حدث فى مصر من تدهور للبنية الصناعية التى أقامها محمد على خلال فترة الإحتلال البريطانى .

٢ - إضعاف عدة تكوينات قديمة وتقليدية كانت تشكل فئات اجتماعية متميزة. وأحداث تحولات فى البنية الاجتماعية العربية منها ظهور شرائح متوسطة جديدة ، وبداية تكوين نواة طبقة عاملة حديثة (سعيد بن سعيد ، ١٩٨٨ : ٣٣) .

٣ - إخضاع الوطن العربى للتقسيم الجغرافى السياسى حيث فرض الاستعمار خريطة سياسية مخالفة لواقع الوطن عبر تاريخه الطويل . وما يجدر الإشارة اليه فى هذا الصدد ، أن الاستعمار قصد عن عمد زرع فتيل يؤر توتر جغرافية سياسية عند رسم الخريطة السياسية للوطن العربى يمكن نزعه فى أى وقت بما يضمن دوام التوتر وعدم الاستقرار للمنطقة .

٤ - وضع مخطط طويل المدى لإجهاض النهضة التنموية الاقتصادية الاجتماعية من خلال إعاقه تطور قوى الإنتاج الوطنية وتشويه التطور الطبيعى للهياكل الاجتماعية الاقتصادية للوطن العربى . إضافة إلى تحول أقطار الوطن العربى إلى التخصص فى إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الغربية المهيمنة على النظام العالمى الجديد ، مع استقبال أسواق المنطقة العربية للسلع الغربية المصنعة ذات الجودة العالية مما يفقد الصناعة الوطنية الناشئة فى المنطقة القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية والمحلية على حد سواء .

عامل السكان :

يلعب عامل السكان دوراً هاماً ومستمرأ فى إحداث التغير الاجتماعى على مختلف الأصعدة الحضرية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والأمنية . ولاتعتبر دراسة السكان فى الوطن العربى من الموضوعات التى يسهل مناقشتها لأنها معقدة ومتعددة الجوانب ويمكن تناولها وتحليلها من مداخل مختلفة .

ويمكن تفهم مدى وعمق وإتجاه التغير الاجتماعى الذى يحدثه عامل السكان من خلال اعطاء نبذة مختصرة فيما يلى عن أهم خصائصه فى الوطن

العربي :

١ - وجود فروق كبيرة في الحجم السكاني بين دولة عربية وأخرى . وإذا ارتبطت الفروق بالتباين الكبير في الموارد الطبيعية والثروات المالية بين الأقطار العربية يمكن أن نتفهم مدى تأثير عامل السكان في إحداث التغير الاجتماعي . فتشير إحصائيات السكان الصادرة من الأمم المتحدة إلى أن معدل الزيادة السكانية في العالم العربي أعلى من كل مناطق العالم تقريبا . فبينما بلغ معدل الزيادة السكانية في العالم العربي (٣٪) بلغت (١,٧٪) ، (٦,٠٪) في العالم كله وفي العالم المتقدم خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وإذا استمرت الزيادة السكانية بهذا المعدل تقدر الإحصائيات عدد السنوات اللازمة لتضاعف السكان بثلاث وعشرين سنة للعالم العربي مقابل ٤٠ سنة ، ١١٦ سنة للعالم كله وللدول المتقدمة على التوالي (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٣١) .

٢ - تركز معظم سكان العالم العربي في الفئات المبكرة من السن سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الوطن العربي ككل . فتشير إحصائيات الأمم المتحدة عام ١٩٨٤ إلى وجود حوالي (٤٥٪) من سكان العالم العربي أقل من ١٥ سنة . وتمثل النسبة ، أعلى نسبة في العالم حيث تساوى (٣٤٪) مقابل (٢٢٪) للبلدان المتقدمة ، (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٤٣ ، ١٤٤) . وتسهم تلك الخاصية في تبيان عمق ومدى التغير الاجتماعي الناجم عن ارتفاع نسبة الإعالة في ظل ندرة الموارد والثروات الطبيعية بالنسبة للدول العربية الفقيرة ، وصغر القاعدة الديموجرافية في الدول العربية الغنية . وأوضح شاهد على هذا موجات الهجرة العربية - العربية ، والهجرة الدولية للبلاد العربية الغنية والتي تتخذ شكلين هما : (أ) هجرة فردية غير منظمة وأحيانا غير شرعية ؛ (ب) هجرة منظمة تقوم بها الحكومات والشركات .

٣ - ضآلة مساهمة المرأة العربية في سوق العمل الرسمي مما يزيد من عبء الإعالة ، إضافة إلى ازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة لاسيما في الدول العربية الغنية التي تتصف بصغر قاعدتها الديموجرافية . وأن ظاهرة تدفق

العمالة الأجنبية خلق بأن تحدث تغيرات في الجوانب الثقافية والاجتماعية بالمنطقة العربية .

٤ - ارتفاع نسبة الأمية على مستوى المجتمع العربي من جراء ما عاناه من استعمار إمتد لقرون طويلة وبخاصة خلال فترة الاستعمار الأوربي . وقد أدى هذا سلباً إلى عدم توفر الحجم المطلوب وبالنوعية اللازمة من الكوادر الفنية والعلمية اللازمة لنهضة عربية تنموية . بيد أنه منذ بداية الستينيات ، بدأت الجهود العربية الجادة لمحو الأمية والنهوض بالتعليم والتدريب المهني في محاولة لتوفير الكوادر الفنية الوطنية كما وكيفاً .

٥ - ارتفاع مستويات الخصوبة في العالم العربي . حيث تعتبر من أعلى المستويات في العالم (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٧٧) .

٦ - عدم اقتصار التفاوت أو الفروق في حجم السكان بين دولة عربية وأخرى بل يوجد تفاوت داخل الدولة الواحدة . وعندما يرتبط هذا التفاوت بالطائفية تتولد صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية يكون تداعياتها بالغة التأثير على البنية الاجتماعية والنظام السياسي للدولة . وأوضح مثال لذلك مشكلة لبنان والحرب الأهلية بها وما أحدثته من تغيرات اجتماعية كبيرة . (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٥٧) .

نظراً لتعدد جوانب علاقة عامل السكان بالأنشطة المتعددة داخل المجتمع ، ومن ثم درجة تعقيد عملية التغير الاجتماعي وتداخلاتها ، سوف نقتصر فيما يلي على ذكر أهم مظاهر التغير الاجتماعي المصاحب للهجرة إلى الدول العربية النفطية :

(أ) بالنسبة لبلدان الاستقبال

١ - إعتداع معظم صنوف النشاط الاجتماعي - الاقتصادي على العمالة الوافدة . ويعني هذا أن مجال التنمية العربي يعتمد على مجهود مستأجر من خارج البلدان المستقبلية ويتصف بالتذبذب ، كما يخضع لمؤثرات اقتصادية واعتبارات سياسية متباينة .

٢ - سهولة استخدام العمالة من الخارج وبخاصة الآسيوية لرخص تكلفتها ، قد تؤدي إلى عزوف بعض مواطنى البلدان المستقبلية عن أداء كثير من الأعمال وبخاصة العمل الحرفى .

٣ - التركيز الحضرى فى المدن الكبرى والعواصم حيث تتوفر فرص العمل والخدمات والمرافق العامة بأنواعها قياساً بباقي المناطق الأخرى داخل البلدان المستقبلية . يصاحب هذا التركيز مشكلات اجتماعية وهيمنة حضرية وحدوث تخلخل واضح فى البنية الحضرية الكلية .

بالنسبة لبلدان الإرسال

١ - افتقار سوق العمل لكفاءات بشرية ماهرة كانت أول من هاجرت لبلدان الاستقبال ، سعياً وراء الأجور العالية .

٢ - عدم اكتساب المهاجرين خبرات فى مجال تخصصهم فى بلدان الاستقبال؛ لقبول معظم هؤلاء الاشتغال بأعمال لم يسبق لهم ممارستها . وهذا التحول فى النشاط المهنى له أضرار سلبية على البلد المرسل عقب عودة المهاجرين إليه .

٣ - تأنيث الأسرة لأن معظم المهاجرين من الذكور وأرباب الأسر سعياً وراء تحسين مستوى معيشتهم . ولاشك أن لهذا التحول فى محيط إدارة شؤون الأسرة أضراراً بالغة فى تنشئة الأطفال ورعاية شؤونهم ومتابعة أحوالهم .

٤ - انتشار ظاهرة الإفراط فى الاستهلاك سواء من جانب المهاجر لدى عودته أو من جانب أسرته فى معظم الأحوال (سعد الدين إبراهيم ، ١٩٨٢ : ١٣٧) .

عامل الثروات الطبيعية (النفط بخاصة)

كما أوضحنا من خلال تناولنا للعوامل الجغرافية السياسية ، وكيف تحدث تحولات كبيرة فى بنية المجتمع العربى ، فإن الثروات الطبيعية الضخمة (المائية ، والمعدنية ، والجوفية) تسهم بدور كبير فى إحداث التغير الاجتماعى . وعلى مستوى الدول العربية النفطية ، يتخذ عمق ومدى التغير الاجتماعى الذى يحدث

بها من جراء النفط إتجاهات تأثيرية تمس جميع جوانب الحياة المادية وغير المادية على حد سواء . وإذا حاولنا رصد الاطوار التاريخية للتغير الاجتماعي في الدول النفطية ، سوف نجد عوامل كثيرة تشترك في إحداثه . إلا أن الذي لاخلاف حوله أن النفط وما يدره من ثروات مالية ضخمة يمثل أعظم العوامل الفاعلة في تشكل عمليات التحديث والتحصن والتصنيع في الدول العربية النفطية .

ثالثاً : مظاهر التغير الاجتماعي : حالة مصر

عندما نصف عملية التغير الاجتماعي بالاستمرارية والدينامية ، يصبح تناولها بالدراسة في بلد عريق مثل مصر من الموضوعات بالغة الصعوبة . فعمد الفتح الإسلامي لمصر وما أحدثه بها من تغيرات اجتماعية عميقة ، نرى أن كل حقبة تاريخية تتصف بمدى وعمق نسبي من التغير الاجتماعي بفعل محصلة تأثير عدة عوامل خارجية وداخلية تفرزها الظروف الاجتماعية ، السياسية ، والاقتصادية لكل فترة تاريخية مر بها المجتمع المصري . كما نلاحظ أن قوة التأثير النسبي لكل عامل من عوامل التغير الاجتماعي ، تتباين من فترة تاريخية لأخرى . كما قد يختلف عامل معين أو أكثر ليحل محله عوامل جديدة . لذلك رأينا - من أجل تبسيط مناقشة التغير الاجتماعي في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن - أن نقسم هذه الفترة إلى أربع مراحل أساسية تتصف كل منها بمظاهر نوعية وعوامل قوية في إحداث التغير الاجتماعي . وقبل أن نعرض لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في كل مرحلة ، نرى أن نتناول بإيجاز الخلفية التاريخية للتغير الاجتماعي في مصر .

شهدت مصر عبر تاريخها الطويل الكثير من الغزوات المتتالية التي حملت معها ثقافاتنا الخاصة إلا أن شخصية الفرد المصري وأسلوب حياته لم يغيرت بهما التغير الجذري والشامل . وهذه خصوصية هامة يجب أن نضعها نصب أعيننا ونحن نتناول مظاهر التغير الاجتماعي في المراحل الأربع .

كان الهكسوس أول من قاموا بغزو مصر في حوالي عام ١٦٠٠ قبل الميلاد، وما لبث المصريون أن تخلصوا منهم . ثم تعرضت مصر بعد ذلك لغزوات الأحباش ثم تلاحم الآشوريين ثم الفرس . وبعد فترة غزا مصر الإسكندر المقدوني،

فاليونانيون فالرومان ، فالبيزنطيون ، فالعرب ، فالأتراك ثم الالبانيون ، فالصليبيون الغربيون الممثلون بفرنسا وإنجلترا التى أنتهى احتلالها لمصر مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين الميلادى (The American University, 1964 : 12) .

من جهة أخرى ، يمكن القول إن بداية التغير الاجتماعى العميق فى المجتمع المصرى ، كانت مع الفتح الإسلامى ودخول العرب المسلمين مصر فى عام ٦٤١ ميلادية . فسرعان ما انتشرت الدعوة الإسلامية فى ربوع البلاد ، وكان من أبرز التغيرات الاجتماعية التى صاحبها مايلى (Hanafy, 1976 : 11) .

- ١ - انتشار اللغة العربية التى حلت محل اللغة القبطية .
 - ٢ - تعديل نظم الزواج وقوانين الملكية بما يتفق مع مبادئ العقيدة الإسلامية .
 - ٣ - إدخال نمط جديد من العلاقات الاجتماعية تقرها الشريعة الإسلامية بين أفراد المجتمع المصرى .
- فى عام ١٧٩٨ ، غزت الحملة الفرنسية ، بقيادة نابليون بونابرت ، مصر وتم الجلاء عنها فى عام ١٨٠١ ورغم قصر تلك الفترة ، إلا أن المجتمع المصرى شهد خلالها تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية ملموسة من أهمها (اسماعيل هاشم ١٩٧٨ : ١٧٨ ، ١٧٩) :
- ١ - إنشاء بعض المصانع فى مصر لإنتاج البنادق والمنسوجات والجلود والصابون والورق .
 - ٢ - تنظيم وتسهيل طرق النقل والمواصلات والجمارك بغية تنشيط حركة التجارة .
 - ٣ - توزيع الاراضى الزراعية على الفلاحين للعناية بها وزيادة الإنتاجية مع إصلاح أنظمة الري بهدف تحسين الإنتاج الزراعى اللازم للتصنيع .
 - ٤ - إلغاء نظام الالتزام وإعطاء حق الملكية كاملاً للفلاحين .
 - ٥ - اكتشاف بعض الآثار المصرية العامة التى كانت بمثابة المفاتيح الأساسى لفهم اللغة الهيروغليفية القديمة فيما بعد .

٦ - تنمية الروح الوطنية بطريقة غير مباشرة أو مقصودة .

عوامل ومظاهر التغير الاجتماعى خلال المرحلة الأولى (فترة حكم محمد على لمصر ١٨٠٥ - ١٨٤٩) .

كانت أول محاولة للتحديث على مستوى الوطن العربى ، تلك التى شهدتها مصر فى عهد محمد على الذى يراه عدد من علماء التاريخ أنه مؤسس مصر الحديثة .

ومن أهم عوامل التغير الاجتماعى خلال فترة حكم محمد على لمصر ما يلى (Hanafy, 1976 :12) :

- ١ - إدخال الثقافة الغربية إلى مصر من خلال الاستفادة بالخبرات الأوربية واستقدام الكثير من الغربيين وإيفاد البعثات المصرية للدول الأوربية .
- ٢ - إقامة مشروعات صناعية استخدمت مستويات تقنية غير تقليدية فى عمليات الإنتاج .
- ٣ - إقامة قاعدة اقتصادية لوسائل الإنتاج والتوزيع تعتمد على زيادة رقعة الأراضى الزراعية ، إلى جانب الصناعات الكبرى .
- ٤ - تحويل اقتصاد مصر من النمط المعيشى إلى النمط الحديث . بيد إنه كان متصفا بالاحتكار والمركزية وظهور اقتصاد السوق .
- ٥ - تبنى فكرة الاعتماد الأساسى للاقتصاد القومى على معرفة أسرار وفنون الإنتاج من خلال التدريب الفنى وتوفير الكوادر الفنية القادرة على الإبداع والابتكار . لذلك سعى محمد على لإنشاء عدد من المدارس الفنية فى مصر .

وإذا كان هدف تحديث مصر فى عهد محمد على هو تحقيق أطماعه السياسية فى تكوين إمبراطورية واسعة لا تخضع سياسياً للباب العالى فى الأستانة، فقد أسهم تأثير العوامل الخمسة السابقة فى إحداث تغير اجتماعى متباين التأثير والعمق فى بنية المجتمع المصرى باستثناء نمط الأسرة والأوضاع الاجتماعية السائدة للمرأة المصرية . وتتفق معظم آراء علماء العلوم الاجتماعية على أن البناء

التقليدى للأسرة ووضع المرأة لم يشهد أى تغير على الإطلاق حتى مطلع القرن العشرين (بير، ١٩٧٦ : ٢٩٥) .

بالإضافة للعوامل التى أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة فى مصر خلال فترة حكم محمد على ، كانت توجد عوامل مضادة أسهمت فى إجهاض عملية التحديث فى مصر . ومن أهم العوامل التى أدت إلى إبطاء التغير الاجتماعى وفشل تجربة محمد على فى عملية التحديث ، مايلى :

- ١ - فشل محمد على فى الحصول على الاستقلال السياسى بمصر عن الباب العالى فى الاستانة . وهذا يقوى الزعم بأن التحديث كان وسيلة لتحقيق أطماع شخصية سلطوية من قبل محمد على (Hanafy, 1976 : 12) .
- ٢ - عدم اكتراث محمد على بدراسة الخلفية التاريخية المرتبطة بالثقافة والإنتاج فى المجتمع المصرى . فى المقابل ازداد اهتمام محمد على فى نقل التقنية إلى مصر على الدول الغربية ، واستقدام الخبراء منها مع محاولة تأهيل كوادر وطنية فنية من خلال إنشاء المدارس الفنية ، وإرسال البعثات العلمية والتدريبية للغرب . لهذا تركز اعتماد محمد على على الخبراء الغربيين فى تحديث الجيش وإقامة المصانع وإدارتها . وكان ذلك مقدمة أسهمت معها الظروف السياسية بين الدولة العثمانية ودول الغرب فى القضاء على عملية التحديث وإنهاء حكم محمد على فى مصر (Grunwald and Ronall, 1960 : 192) .
- ٣ - نقص كفاية الإداريين المتخصصين فنيا فى إدارة المصانع الكبرى . إضافة إلى تدخل محمد على ذاته فى دقائق الأمور ، وسوء معاملة العمال المصريين التى بلغت حد السخرة . وقد استعان محمد على ببعض الضباط الألبان المتقاعدين رغم انعدام خبرتهم فى إدارة المصانع التى واتسمت إدارتها بالمركزية ، وظهور الكثير من مشكلات الإنتاج وانخفاض حجمه من جراء ذلك .
- ٤ - ارتفاع تكاليف الإنتاج واستخدام نظم خاطئة فى حساب تكاليف الإنتاج وارتفاع أجور بعض الخبراء والمهندسين الاجانب .

٥ - محاربة الدول الأوروبية - وخاصة إنجلترا - لنشاط محمد على في تحديث مصر وإقامة صناعة حديثة بها . وقد نجحت الدول في ذلك وفقدت الصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ١٩٦ - ١٩٧) .

من بين مظاهر التغير الاجتماعي خلال فترة حكم محمد على لمصر ما يلي :

١ - تدنى مستوى معيشة الفرد رغم ما شهدته البلاد من تقدم زراعي وصناعي وتجاري . نظراً لأن التحديث ارتبط باطماع محمد على وسد الاحتياجات العسكرية بالدرجة الأولى (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ١٨٣) .

٢ - هجرة بعض المقيمين في الريف المصري من المزارعين الفقراء إلى المدن هرباً من سطوة الضرائب وجشع مشايخ البلاد . فقد كان أمر زراعة الاراضي إجبارياً على الفلاح القادر على زراعتها . كما كانت تكلفة زراعة المحاصيل تفوق بكثير ما تحدده الحكومة من أثمان لها .

٣ - تفكك مجتمع القرية المصرية ، من جراء تطور اقتصاد السوق والملكية الخاصة للاراضي وازدياد الفروق الاجتماعية بين سكان القرى (بير ، ١٩٧٦ : ٤٠١)

٤ - تحطيم الوحدة القبلية وإدماج القبائل البدوية مع الفلاحين وكسر ترابطهم . فقد تطلبت سياسة التوسع في الرقعة الزراعية خاصة القمح والقطن زيادة عدد المزارعين . ويكفي أن نشير هنا إلى أن المساحة المنزرعة في مصر إبان حكم محمد على قفزت من حوالي ثلاثة ملايين فدان إلى حوالي خمسة ملايين فدان . إضافة لرغبة محمد على في تأمين جوانب الصراع والتوتر في القبائل البدوية . لذلك كانت خطته تفتيت القبائل ودفعها للترحال من مناطق تجمعها إلى المناطق القروية لتعلم فنون الفلاحة . ونجح محمد على في خطته إذ اكتسب البدو مهارات فلاحية ، وقام الكثيرون منهم بزراعة أراضى استأجروها من الفلاحين (بير ، ١٩٧٦ : ٢١) .

٥ - من منظور البناء الطبقي ، ازداد حجم طبقة العمال وصغار التجار

الحضرين بينما لم يحدث تغير عميق في الطبقتين : الوسطى التي ضمت التجار المصريين والعمال المهرة ، وأصحاب المهن الحرة ، والطبقة العليا التي ضمت التجار الحضرين وكبار الموظفين الذين تحولوا بفعل الهبات من الأراضي الزراعية إلى ملاك أراضي . ومما يذكر أن زيادة سكان المدن ترجع إلى تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن إما للعمل في المصانع الكبرى التي أنشأها محمد علي ، أو هرباً من سياسته المالية المتعلقة بالضرائب الزراعية . هذا بالإضافة إلى نمطية صغار التجار (بير ، ١٩٧٦ : ٤٠٨ ، ٤٠٩) .

٦ - تدهور النظام الحرفي لعدم قدرته على إنتاج سلع منافسة لمنتجات المصانع الكبرى ، إضافة لعوامل أخرى داخل النظام الحرفي ساعدت على تدهوره (Grunwald and Ronall, 1960 : 192)

٧ - من المنظور المهني ، تأسيس نواه فئة مهنية متخصصة في مصر للمرة الأولى من تاريخها الحديث . حيث قامت سياسة محمد علي على إرسال بعثات للتدريب في أوروبا من المصريين . كما استعان بعدد من الأجانب في إنشاء مدارس مهنية لتخريج مهندسين مصريين بغرض إحلالهم محل الأجانب في المشروعات الصناعية . وأسس محمد علي أول مدرسة للمهندسين ، المهندسخانة ، ، في الفترة ما بين عامي ١٨٣٧ - ١٨٣٨ . (على مبارك ، ١٨٨٧ : ٤١ ، ٤٢) كما أنشأ محمد علي عدداً من المدارس الأخرى منها مدرسة المعربات والتوليد .

المرحلة الثانية ، التدخل الأوربي والاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢)

يمكن تقسيم المرحلة الثانية تبعاً لنوعية العوامل المؤثرة في إحداث التغير الاجتماعي إلى مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى : (١٨٥٠)

ومن أهم عوامل التغير الاجتماعي الذي شهدته مصر خلال تلك المرحلة مايلي :

١ - التدخل الغربى فى شؤون البلاد ، وإتباع مبدأ التخصص بعد فشل النهضة الصناعية التى أقامها محمد على بعد صدور فرمان عام ١٨٤١ .

٢ - مشروع قناة السويس حيث بدأت عملية الحفر لها فى عام ١٨٥٩ ثم فُتحت للملاحة فى نوفمبر عام ١٨٦٩ .

٣ - الارتباك المالى وازدياد الدين العام خلال حكم الخديوى سعيد والخديوى عباس لأسباب كثيرة منها إسراف الخديوى عباس ، والأعباء المالية بسبب حفر قناة السويس ونفقات الجيش والحروب ونفقات المشروعات العامة العمرانية فى مجال الزراعة والصناعة والمواصلات فى عهد الخديوى إسماعيل . وقد أدى تراكم الديون إلى التدخل الأجنبى فى مصر .

المرحلة الثانية : (١٩١٤ - ١٩٥٢) ويمكن وصفها بفترة الازدهار فى تاريخ الاقتصاد المصرى الحديث . إذ شهدت الفترة تغيرات اجتماعية كبيرة من جراء عوامل خارجية وأخرى داخلية . ومن أبرز العوامل المحدثة للتغير الاجتماعى ما يلى :

١ - قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

أفضت أحداث الحرب إلى انقطاع طرق المواصلات بين الدول وعزل مصر عن العالم . وبالتالي أصبح من المتعذر استيراد احتياجات البلاد من السلع المصنوعة مما أدى ارتفاع أسعارها فى الأسواق المحلية . وقد أدى هذا إلى زيادة نشاط بعض الصناعات المحلية ، إضافة إلى تقوية - دعائم الصناعات القائمة وظهور صناعات محلية جديدة . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٣٤ ، ٢٣٥) . وفى عام ١٩٢٠ أصبحت الصناعة فى مقدمة إهتمامات الحكومة .

٢ - الثورة الوطنية فى عام (١٩١٩) .

التي كان لها الأثر الأكبر فى نيل مصر استقلالها فى فبراير ١٩٢٢ وإسهامه بدور رئيسى فى نهوض وتطور الاقتصاد المصرى المعتمد على التصنيع الوطنى . وتمثل التغير الاجتماعى فى إنشاء العديد من المعاهد الصناعية النموذجية لتدريب العمال ، وإيفاد البعثات العلمية إلى الدول الصناعية المتقدمة ، وإنشاء مصلحة

التجارة والصناعة فى عام ١٩٢٠ ثم تأسيس بنك مصر الوطنى فى عام ١٩٢٠ ، بهدف تدعيم سياسة التصنيع .

٣ - قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) :

خلال فترة قيام الحرب تأسس مركز تموين الشرق الأوسط (فى عام ١٩٤١) وتحمل مسئولية تعبئة موارد المنطقة بهدف تقليل اعتمادها على الواردات، وبالتالي تشجيع وتنمية الإنتاج المحلى من خلال :

(أ) عدم وجود المنافسة الحرة مع الصناعات الأجنبية بسبب اندلاع الحرب .

(ب) زيادة حجم المشروعات الصناعية وإنشاء مصانع جديدة من خلال تشجيع الاستثمار الفردى والتوسع فى القطاع الخاص الصناعى .

وأدى قيام الحرب العالمية الثانية وازدهار الصناعة المصرية إلى تنامى الإحساس بالفخر بالصناعة الوطنية وزيادة الشعور بالوطنية وأن التنمية الصناعية طريق أساسى لتحقيق الاستقلال السياسى . وقد تمثل هذا الإحساس فى دخول كثير من الاقتصاديين الوطنيين المجال الصناعى وإقامة المشروعات الصناعية (Grunwald and ronall, 1960 : 185) ونجم عن ازدهار الصناعة المصرية خلال تلك الفترة زيادة حجم الطبقة العاملة الصناعية ، وتحسين مستوى معيشتها ، وانتشار موجة من الرخاء نظراً لزيادة المخزون الاحتياطى مما أدى إلى انخفاض حجم التضخم .

(ج) حق إنشاء النقابات العمالية : خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، حقق العمال المصريون خطوة إيجابية هامة على طريق الاتحاد وتجميع الصفوف ، وإنهاء الخلافات بينهم وبين أصحاب العمل وتحسين أجورهم فيما بعد . فقد أعطى القانون رقم ٨٥ (الصادر فى سبتمبر عام ١٩٤٢) للعمال حق تكوين النقابات إثر تغير نظرة الحكومة اليهم من أداة مثيرة للشغب وتعطيل الإنتاج إلى أداة فاعلة إيجابية وضرورية تعمل على زيادة الإنتاج (إسماعيل هاشم ١٩٧٨ : ٢٤٢) .

ومما يدل على ازدهار الصناعة المصرية حتى عام ١٩٤٥ ، البيانات التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة حيث أشارت إلى أن زيادة معدلات الانتاج من السلع الأساسية قد حقق اكتفاءً ذاتياً بنسبة (١٠٠٪) فى صناعات السكر والكحوليات والسجائر والملح ، وبنسبة (٩٩٪) من الدقيق المطحون والمعد صناعياً ، وزجاج لمبات الإنارة ، والأحذية ، والأسمدة ، وبنسبة (٩٠٪) فى صناعات الصابون والمخللات والأثاث والكبريت وينسب مئويّة أقل فى صناعات أخرى كالملابس القطنية (٤٠٪) ، والزيوت النباتية (٦٠٪) (Grunwald and ronall, 1960 : 185) .

من جهة أخرى ، تعرضت الصناعة الوطنية لمنافسة من السلع الأوربيّة عقب نشاط التجارة الدوليّة بعد إنتهاء الحرب العالميّة الثانيّة فى عام ١٩٤٥ . وأدى هذا إلى اختفاء بعض الصناعات وتقلص إنتاج صناعات أخرى . وكانت أكثر الصناعات الوطنيّة تأثراً بالمنافسة الصناعات المحليّة الصغيرة ، إلا أن المنافسة كانت أقل نسبياً فى تداعياتها على الصناعة الوطنيّة عن نظيرتها عقب إنتهاء الحرب العالميّة الأولى . ويمكن القول إن سياسة الصناعة المصريّة ظلت كما هى دون تغيير ملموس حتى قيام الثورة الوطنيّة فى يوليو عام ١٩٥٢ .

من أهم مظاهر التغير الاجتماعي خلال المرحلة الثانيّة - إضافة لما ذكرناها - ما يلى :

- ١ - عدم وجود سياسة اقتصادية مدروسة علمياً نظراً لارتباطها بتوجهات الأحزاب وتطلعاتها السياسيّة وصراعاتها على السلطة . والدليل على هذا تشكيل أربع حكومات فى سنوات قليلة جداً سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .
- ٢ - تركّز غالبية الأنشطة والمشروعات التجاريّة والصناعيّة فى أيدي الأجانب . كما كانت البنوك وشركات التأمين تخدم المصالح الأجنبية بالدرجة الأولى .
- ٣ - سوء توزيع الثروة . حيث استأثرت فئة قليلة من الملاك الزراعيين ، بالأراضي الزراعيّة الشاسعة ، بينما كانت غالبية أفراد المجتمع المصريّ مزارعين أجراء لا يمتلكون ما يكفى لسد احتياجاتهم الضرورية .

٤ - مسألة معدل التحضر فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى بسبب نقص التنمية الصناعية الحديثة ، وخضوع الصناعات التقليدية المحلية للمنافسة الأوربية، وفرض القيود على تجارة العبيد مع السودان ، وافتتاح قناة السويس للملاحة مما أدى إلى اضمحلال أهمية الطريق التجارى البرى بين اوربا وآسيا . ويمكن القول إن عملية التحضر فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى كانت متمثلة فى نمو مدينتى القاهرة والأسكندرية فقط (بير ، ١٩٧٦ : ٢٩٢ - ٢٩٣) .

٥ - تغير التركيبة السكانية للحضر لاسيما فى مدينتى القاهرة والأسكندرية . فقد بلغ عدد أفراد الجالية الأجنبية من الأوربيين المقيمين فى مدينة الاسكندرية خلال عقد الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادى ما بين ٣٠ ألف و ٤٠ ألف فى مدينة الأسكندرية . وكان هذا الرقم يمثل ما بين ربع وثلث سكانها (بير ، ١٩٧٦ ، ٣٧٧) .

٦ - بداية ظهور نظام الحكم المحلى بإنشاء مجالس بلدية ، إلا أن من أخطر عيوب النظام وقتئذ ، عدم وجود أى نوع من أنواع الحكم المحلى فى القاهرة والتي كان يتركز فيها مايزيد على (٤٠٪) من مجموع السكان الحضريين فى مصر - وظل الوضع هكذا حتى عام ١٩٤٩ حيث أمكن إنشاء مجلس بلدى للعاصمة المصرية عقب إلغاء الامتيازات الخاصة الممنوحة للرعايا الأجانب فى مصر (بير، ١٩٧٦ : ٣٨٢ ، ٣٨٣) .

٧ - عدم حدوث تغيير شامل فى بنية المجتمع المصرى . فقد ظلت شؤون الزواج والطلاق وجميع مسائل الأحوال الشخصية خاضعة للقوانين الدينية . ورغم ظهور الحركة النسائية فى مصر فى وقت مبكر ، يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر إلا أن النساء لم يخلعن الحجاب ولم يخرجن من عزلتهن قبل الحرب العالمية الأولى . كما كانت الطرق الصوفية تشكل إطار التجمع الاجتماعى ، وتلعب دوراً هاماً فى الاحتفالات الشعبية التى كانت بمثابة التعبير الرئيسى عن الوضع الاجتماعى عند المصريين . وقد يرجع عدم حدوث تغيير شامل فى بنية المجتمع المصرى إلى عدم تحوله الحقيقى من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى (بير ، ١٩٧٦ : ٣٩٦ ، ٣٩٧) .

٨ - اتصاف الاقتصاد المصرى بمعظم الخصائص البارزة لحرية المشروعات مع اعتماد معظم الإنتاج القومى على مشروعات القطاع الخاص . ورغم امتلاك الأفراد للعقارات والمباني وازدياد الطاقات الإنتاجية ، ظلت نسبة كبيرة من الثروة القومية فى حوزة الملكية العامة ، مثال ذلك أعمال الرى ، الطرق ، السكك الحديدية ، المواصلات البريدية والسككية ، المدارس ، والمستشفيات .

٩ - تدنى مستوى المعيشة للسواد الأعظم من أفراد الشعب المصرى - لا سيما فى المناطق الريفية - حيث تعرض الفلاحون المصريون لأقصى حالات القهر والسخرة فى ظل الإحتلال البريطانى .

١٠ - بلغ عدد المشتغلين فى مشروعات القطاع الخاص الصناعية فى عام ١٩٥٠ حوالى (٣٤٤٠٠٠) مشتغل . كما يشير الرقم القياسى للإنتاج الصناعى إلى انخفاض معدل مشاركة الصناعة فى التنمية الاقتصادية . كما يتبين أن نسبة الزيادة فى عدد المشتغلين بالصناعة انخفض بشكل ملحوظ . (Grunwald and Ronall, 1960 : 187 - 188)

١١ - تفجر الثورة الوطنية فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ من جراء الإحساس بالإحباط ، وزيادة حدة النضال الوطنى ضد الإحتلال البريطانى ، ونفشى الفساد السياسى كما يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسى المتمثل فى تغيير الحكومة المصرية أربع مرات خلال فترة ستة أشهر قبل قيام الثورة المصرية .

المرحلة الثالثة : (ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣)

بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، بدأت مصر تشهد أطواراً جديدة متلاحقة من التغير الاجتماعى السريع والشامل على جميع الأصعدة دون استثناء . ويصف كالمنز جونسون Chalmers Johnson هذا التغير من خلال وصفه للثورة بأنها تحدث تغيرات جذرية فى التنظيم السياسى ، والبنية الاجتماعية ، والتحكم فى الملكية الاقتصادية ، والقيم والأخلاقيات التى يتصف بها النظام الاجتماعى . وقد شكلت التغيرات هوية جديدة لمسيرة التنمية داخل المجتمع المصرى . وإذا كانت الثورة عاملاً أساسياً فى إحداث التغير الاجتماعى ، فإنها تعتبر فى الوقت ذاته شكلاً له ، كنتيجة متوقعة لما يعترى المجتمع أو النسق الاجتماعى الكلى من

معوقات وعدم إئذان فى ظل ظروف معينة (12 : Hanafy, 1976) .
خلال المرحلة الثالثة ، تضافرت عدة عوامل فى أحداث التغير الاجتماعى
الشامل فى المجتمع المصرى ، ومن أهم تلك العوامل :

١ - الإصلاح الزراعى وتطبيقاته

من المبادئ الستة التى أعلنتها قيادة الثورة ، القضاء على الاقطاع
الزراعى ، وتحديد الملكية ، وتمكين صغار الفلاحين من تملك الأراضى عن
طريق إعادة توزيع الأراضى المستولى عليها . وصدر قانون الإصلاح الزراعى
لهذا الغرض فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٥٧) . وقد
حدد القانون الملكية الزراعية (٢٠٠) فدان للأسرة . ثم انخفض هذا الحد بمقدار
النصف بالقانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٦١ (19 : Hanafy, 1976) .

يتضح التغير الاجتماعى بفعل سياسة الإصلاح الزراعى فيما ورد بتقرير
منظمة الفار التابعة للأمم المتحدة بشأن مصر أنها رغم عدم استطاعتها التخلص
من مشكلات الكثافة السكانية أو تحقيق مستوى العمالة الكاملة فى قوة العمل
الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعى ، فإن ظروف العمل والعمالة والربحية
الزراعية قد تحسنت كثيراً (10 : Hanafy, 1976)

٢ - تأميم المشروعات الأجنبية وقناة السويس فى مصر

على طريق فرض السيادة الوطنية على الاقتصاد المصرى والعمل على
تنميته والتخلص من التواجد الغربى فى مصر ، قام النظام السياسى بتمصير
البنوك وتأميم الشركات الصناعية والتجارية . وصدرت قوانين التأميم الأولى فى
يوليو عام ١٩٦١ ، ثم تبعها قرار تأميم قناة السويس ، وتسليم إدارتها للمصريين .
وأدى هذا إلى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وما صاحبه من هجرات
داخلية من مدن القناة (بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس) إلى مناطق ومدن
أخرى مصرية . وكما أسفر هذا العدوان عن فقد فى الأرواح البشرية وتدمير
المنشآت والكبارى فى المدن الساحلية الثلاث ، إضافة لاستنزاف الموارد المالية
التي تقرم عليها خطط التنمية الاقتصادية .

٣ - مجانية التعليم والتوسع فى العملية التعليمية

من أجل القضاء على الأمية ، ومن أجل خلق قاعدة من المثقفين والعمال المتعلمين المصريين ، توسعت قيادة الثورة فى نظام التعليم فجعلته فى متناول جميع فئات الشعب . وأسفرت هذه السياسة عن زيادة عدد المتعلمين والمنخرطين فى مراحل التعليم المختلفة ، وازدادت مشاركة المرأة المصرية فى العملية التعليمية وفى سوق العمل . كما أسفرت عن إحداث تغييرات هامة فى البناء المهنى للمجتمع المصرى وبخاصة فى العقود الأخيرة . وتمثل هذا التغيير فى : (أ) انخفاض نصيب العمال المستخدمين فى الزراعة بقوة من (٥٣,١) % عام ١٩٦٠ إلى (٤١,٦) % عام ١٩٧٦ . فى حين ارتفع نصيب عمال الإنتاج من (٨,٦) % عام ١٩٦٠ إلى (٢١,٢) % عام ١٩٧٠ . فى المقابل ارتفعت انصبة كل من المهنين والفنيين والإداريين والمديرين والقائمين بالأعمال الكتابية بشكل واضح من (٨,٤) % فى عام ١٩٦٠ إلى (١٥,٩) % عام ١٩٧٤ ، وهذا يمثل ملمح من ملامح عملية التحديث .

إلى جانب ما أسفرت عنه مجانية التعليم من زيادة عدد خريجي الجامعات والمدارس الفنية ، أدت التأميمات ، وفرض الحراسة على الملكية الخاصة فى الستينيات وما صاحب ذلك من سياسة ضمان تعيين الحكومة للخريجين ، إلى زيادة كبيرة مستمرة وتحولات واضحة فى قوة العمل المصرية على المدى البعيد . فاعتماد السياسة الاقتصادية للدولة على القطاع العام واعتباره ركيزة الاقتصاد الوطنى الأساسية مع ضمان تعيين الحكومة للخريجين . أدت إلى تضخم حجم العمالة فى هذا القطاع واستمرار نموها فيما بعد (هانسون ، وسير رضوان ١٩٨٣ : ١٠٣ ، ١١٠)

٤ - إنشاء السد العالى

يعتبر إنشاء السد العالى من العوامل التى أحدثت تغيرات فى مجال الاقتصاد من حيث توفير الطاقة الكهربائية تقدر بحوالى (٨) مليار كيلو وات ، وتوسيع الرقعة الزراعية بحوالى مليونى فدان ، وتحويل (٧٠٠) ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم ، وضمان فرص عمل زراعية كبيرة للعمالة الزراعية المتعطلة إضافة لوقاية مصر من أخطار الفيضانات ، وضمان رى الأراضى الزراعية فى

أوقات الجفاف وانخفاض منسوب مياه نهر النيل . حيث يضمن السد العالى تخزين سعة مقدراها (١٣٠) ملياراً من الأمطار المكعبة (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٦٩ ، ٢٧٠) . كما أسهم بناء السد العالى فى إقامة دعائم الصناعة الثقيلة .

٥ - الأيديولوجية السياسية

تضمنت فلسفة الثورة المصرية أيديولوجية تنهض على بنود محددة تهدف فى مجملها إلى إعادة البناء السياسى ، والبنود هى : إلغاء الأحزاب ، تجميع قوى الشعب تحت راية هيئة التحرير ، المبادرة بعقد اتفاقية الجلاء ، تسليح الجيش المصرى ، إعداد القوانين الاجتماعية التى تكفل تحرير العامل من استغلال صاحب العمل ، التحرر من الارتباط بالمعسكر الغربى والانفتاح على المعسكر الشرقى فى تسليح الجيش ، وتبنى فكرة عدم الانحياز والحياد الإيجابى . ومع بداية عام ١٩٦٢ تبنت مصر طريق الاشتراكية سبيلاً إلى حل التناقضات وتجميع قوى الشعب العامل فى الاتحاد الإشتراكي (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٩٧ ، ٢٩٩) .

أدى تبنى الأيديولوجية السياسية وتنفيذها خاصة فيما يتعلق بالإتجاه نحو تسليح الجيش المصرى من المعسكر الشرقى إلى محاولة عرقلة تنفيذ مشروع السد العالى عن طريق سحب تمويله ، فكان الرد المصرى الوطنى تأميم قناة السويس ، وأعقب هذا العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . ثم تلى هذا قيام مصر بتحرير اقتصادها الوطنى بالإعتماد الأكبر على الاقتصاد الاشتراكي . وأعقب ذلك الوحدة مع سوريا الشقيقة لمواجهة الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين . وكان من نتائج الدعوة للقومىة العربية واستنهاض الروح الوطنية وإذكائها إثارة غضب الغرب وحدوث صراع مسلح بين مصر واسرائيل بهدف إجهاد النهضة الاقتصادية المصرية . بالفعل توقفت خطط التنمية الاقتصادية بعد عام ١٩٦٧ لفترة . كما خسرت مصر موارد مالية كبيرة مما أعاق تنفيذ سياساتها التنموية الطموحة . وإغلقت قناة السويس حتى عام ١٩٧٥ ، وانخفض وارد السياحة ، كما فقدت مصر ما يقارب نصف إنتاجها من النفط بفقد شبه جزيرة سيناء . (Baker ، 191 : 1978) وواجه الاقتصادى المصرى العديد من المشكلات التى كان لها آثار عميقة فى بنية المجتمع المصرى ومستوى معيشة أفراده .

المرحلة الرابعة (من إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٦ حتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين) .

لاشك أن انتصار الإرادة المصرية ووقوف العرب المدعم لمصر من خلال استخدام الأرصدة العربية فى تزويد الجيش المصرى بالسلاح واستخدام سلاح البترول ، من أهم العوامل التى مهدت الظروف لانتصار أكتوبر فى عام ١٩٧٣ ، كما مهدت المناخ السياسى المصرى والعربى على حد سواء لبداية انطلاقة جديدة نحو التحديث والتنمية الاقتصادية ليس فى مصر وحدها بل فى الدول العربية بعامة والنفطية منها بخاصة وأدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى إعادة صياغة للفكر العربى وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تفهم قضايا العالم العربى .

على الصعيد المحلى بدأ النظام السياسى خطته الاقتصادية السياسية لتصحيح المسار الوطنى ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وإصلاح ما أفسدته الصراعات الإقليمية التى شهدتها مصر خلال المرحلة السابقة . ومن أهم عوامل التغير الاجتماعى فى المرحلة الرابعة السياسة الاقتصادية الجديدة التى تقوم على مبادئ أربعة أساسية هى : الانفتاح ، صادرات النفط ، فتح أبواب الهجرة للدول العربية النفطية ، بما يحقق التدفق النقدى من تحويلات المهاجرين وزيادة عائدات قناة السويس . وتمثل المبادئ الثلاثة الأخيرة مصادر كسب النقد الأجنبى وآليات ما تعرف بصناعة التصدير (هانسون وسمير رضوان ١٩٨٣ ، ٦٢ ، Baker) 192 : 1978 .

تطلبت السياسة الاقتصادية الجديدة إحداث تغييرات مقصودة فى قوانين الاستثمار ، وإعادة تعديل الميثاق الوطنى فيما يختص بعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص وعدم جواز تأميم المال المستثمر بما يحقق ضماناً للمستثمرين ، وإنشاء هيئة عامة للاستثمار العربى والأجنبى وإدخال تعديلات فى قوانين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

كما واكب الأخذ بالسياسة الاقتصادية الجديدة إحداث تغيير فى البنية السياسية ، وتوجهات النظام السياسى الحاكم فى مصر . فبعد تحالف قوى الشعب العامل والحزب الواحد ، تعددت الأحزاب السياسية فى مصر . كما بدأ التحول من

النظام الإشتراكي إلى الرأسمالية .

أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادي - ولانزال - تغيرات اجتماعية كثيرة عميقة ومتداخلة من بينها تغير مؤشرات الطبقة الاجتماعية وتشوه البنية الاجتماعية وظهور جماعات طفيلية بالغة الثراء ، واتساع الفجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية . كما أسفرت زيادة هجرة الكوادر المصرية الماهرة للدول العربية إلى تأثر البنية المهنية ، وارتفاع تكلفة الخدمات ، ونقص الكفايات عالية المهارة التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، وتأنيث الأسرة المصرية ، وارتفاع معدل استهلاكها السلمي (3 : Moore, 1979) . ويصعب الوقوف على جوانب ومجالات التغير الاجتماعي المصاحب لعملية العولمة في الوقت الراهن وما يرتبط به من آليات بدأت تظهر خلال التسعينيات كالاتجاه نحو التخصصية وبيع القطاع العام وفق معايير وشروط معينة . كما يرى فريق من الباحثين أن من بين التداعيات السلبية المصاحبة للعولمة تقلص بعض الوظائف التقليدية للدولة ، وسوف نتناول تفصيلاً بعض مصاحبات العولمة في الفصل السابع .

رابعاً : التغير الاجتماعي في مجتمع الخليج العربي

إذا كنا قد تناولنا فيما سبق - مصر كنموذج أول للتغير الاجتماعي في الوطن العربي فذلك كان اختياراً له مبرراته أولها : مكانة مصر بين الدول العربية، وموقعها الاستراتيجي بالغ الأهمية ، ولكونها أول دولة عربية تشهد عمليات التصنيع والتحديث ابتداء من القرن التاسع عشر . أما محاولة دراسة التغير الاجتماعي في منطقة الخليج العربية - كنموذج ثان فله ما يبرره أيضاً . نظراً لما تتصف به من خصوصية ، سمات اقتصادية وسياسية وثقافية معينة تضيء على عملية التغير أبعاداً جديدة قد لا يتصف بها النموذج الأول . ويرجع اختيارنا لدراسة التغير الاجتماعي في منطقة الخليج العربية للاعتبارات الهامة التالية :

- ١ - يعتبر الخليج بحيرة ثقافية ، لمجتمعاتها ثقافة مشتركة ، ويربط دول منطقة الخليج تاريخ مشترك منذ عدة قرون . فتاريخياً ارتبط ساحلا المنطقة الشرقي والغربي عن طريق الهجرات المتنقلة بينهما من جانب عدد من القبائل العربية .

٢ - تتصف منطقة الخليج بالموقع الجغرافي المتميز-خاصة بالنسبة للملاحة والنشاط التجاري ، والمياه الدافئة والثراء النسبي من صيد اللؤلؤ (قبل اكتشاف النفط) في الماضي ووجود بعض الأراضي الصالحة للزراعة ووفرة المياه خاصة في جزر البحرين (مصطفى الخطيب، ١٩٨٧: ٢٧) وجدير بالذكر أنه في أوائل القرن العشرين كانت منطقة الخليج العربية تصدر نصف محصول العالم من اللؤلؤ الذي كان يتم استخراجها من مواقع ذات شهرة عالمية تقع بالقرب من البحرين ، وقطر، وسواحل عمان . وكان لعامل الغوص على اللؤلؤ دور هام في تشكيل نمط الحياة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الخليجي (عادل غنيم وآخرون، ١٩٨٩: ٨٥ - ٨٦).

قديماً كانت موانئ الشاطئ الجنوبي للجزيرة العربية مركزاً للتبادل التجاري خصوصاً موانئ بلاد اليمن التي اشتهرت بمحاصيل ذات قيمة تجارية عالية كالصبر ، والبخور ، والصمغ . كما كانت المنطقة بحكم موقعها الجغرافي تتحكم في طرق النقل التجاري ورحلات القوافل الموسمية بين الجنوب والشمال ، وكانت تتجمع في هذه المنطقة تجارة شرق أفريقيا والهند من البخور ، والتوابل ، والذهب ، والعاج ، والأبنوس ، والحريز الصيني (فاطمة موسى ، ١٩٩٠: ١١٧) .

ونظراً لأهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج ، تعرضت إلى موجات من أجناس مختلفة كالأكاديين والسومريين ، والآشوريين في الألف الثالث قبل الميلاد . (فاطمة موسى ، ١٩٩٠: ١٢٥) . وأدى تدفق هجرة هذه الاجناس إلى منطقة الخليج إلى تغير في تركيبة السكانية حتى أوائل القرن العشرين . ومن جراء توطد العلاقات التجارية مع الهند وفارس ، شهدت المنطقة ازدياد الهجرات الهندية بعد مجيء الأوربيين منذ أوائل القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر ، وبلغت ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن الحالي . أما الإيرانيون فكانوا يشكلون نسبة أكبر من المهاجرين إلى المنطقة واستقر بعضهم على الساحل الغربي من الخليج العربي . (مصطفى الخطيب ، ١٩٨٧: ٢٨) .

٣ - تتصف عملية التغير الاجتماعي في دول الخليج العربية بخصوصية تنفرد بها ، تتمثل في ارتباط معدله بالمتغيرات السياسية الاقتصادية العالمية بشكل يكاد يكون عضوياً بسبب النفط كصناعة تصدير . وهذا الإبتاط يجعل

دينامية التغير الاجتماعى ليست على وتيرة واحدة بل تتفاوت صعوداً وهبوطاً وفقاً لتباين الظروف السياسية والاقتصادية والتقنية للدول المتقدمة المستوردة للنفط .

٤ - على النقيض من التغير الاجتماعى التدريجى الذى انصفت به مصر ، نجد أن التغير فى منطقة الخليج العربى تخطى مراحل التدرج وبدأ مرحلة الانطلاق بمعدلات سريعة خاصة فى حقبة السبعينيات . وأن التحولات تتم على شكل قفزات ومعدلات سريعة فى الجوانب المادية للمجتمع ، بينما نقل معدلاته فى الجوانب غير المادية . ويتم التغير الاجتماعى السريع فى وقت زمنى قصير بكل المقاييس فالانتقال من النمط التقليدى للنمط الحديث لم يستغرق سوى ثلاثة عقود حتى أوائل التسعينيات . ومن خصوصية عمليات التغير الاجتماعى فى مجتمع الخليج أن التخصر قد سبق التصنيع والتحديث معا (حسن الخياط ، ١٩٨٨ : ١٦٦) .

رابعاً : التغير الاجتماعى فى مجتمع الخليج العربى

منهجياً ، يمكن تقسيم عوامل التغير الاجتماعى فى المجتمع الخليجى إلى عوامل قبل اكتشاف النفط وأخرى بعده . كما يمكن تقسيمها من حيث أولوية التأثير إلى عوامل مساعدة للتغير وأخرى أساسية لحدوثه . فمثلاً يمكن اعتبار عامل البيئة الطبيعية من العوامل المساعدة لإحداث التغير . أما الانفتاح على والاتصال بالغرب يعتبران من العوامل الأساسية المحددة للتغير فى دول الخليج العربية سواء قبل النفط أو بعده بفعل الموقع الجغرافى الحيوى ، وتجارة اللؤلؤ سابقاً والنفط حالياً كأبرز العوامل تأثيراً فى تقوية عامل الاتصال بالغرب . ولعدم الإطالة فى تناول جميع عوامل التغير الاجتماعى فى المجتمع الخليجى . ونظراً لمناقشة معظمها فى مستهل الفصل عند تناولنا للعوامل العامة التى تحدث التغير الاجتماعى فى الوطن العربى . سوف نقصر المناقشة - فيما يلى - على العوامل ذات الخصوصية فى إحداث التغير الاجتماعى فى الخليج العربى .

١ - العامل البئلى .

٢ - الحركة الوهابية .

٣ - السكان وصغر القاعدة الديموجرافية .

٤ - النفط .

العامل البيئى (الموقع الجغرافى ، التضاريس ، والمناخ)

يمثل الخليج العربى اقصى إمتداد للعالم العربى نحو الشرق ، ويتحدد بالساحل الشرقى لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وأرض الساحل الغربى لهضبة إيران . وكحوض بحرى ، تعتبر منطقة الخليج إمتداد بحريا للمحيط الهندى . ويقع رأس الخليج على دائرة عرض ٣٠° شمالا ، كما يبلغ طوله حوالى (١٠٠٠ كم) ، أما عرضه فيتراوح بين (٢٠٠ إلى ٣٠٠ كم) ويغضى منطقة تبلغ مساحتها بالتقريب (٢٢٦) ألف كيلو متر مربع . ويعتبر الساحل الغربى لمنطقة الخليج هو الساحل العربى مع وجود قبائل عربية على ساحله الشرقى تتربط برباط الدم والقربى مع القبائل العربية فى غربيه .

نظراً للموقع البحرى الهام لمنطقة الخليج العربية باعتبار الخليج بحراً دولياً من الناحية التجارية ، إضافة إلى أن الموقع الجغرافى يجعل المنطقة معبراً تجارياً هاماً يصل بين الشرق والغرب ، تعرضت المنطقة للعديد من الأحداث والحروب والتطورات التى أسفرت عن إحداث تغيرات اجتماعية من أبرزها :

١ - ظلت منطقة الخليج العربى تشهد عدم الاستقرار الداخلى طيلة مائة وخمسين عاما على إمتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وتمثل عدم الاستقرار فى قيام النزاعات القبلية وانشقاق التحالف بين القبائل ونشوء تحالفات جديدة . على صعيد آخر ، نشأ صراع مرير بين سكان الساحل العمانى والأجانب الذين كانوا إما غزاة للمنطقة أو متنافسين على كسب المواقع الاستراتيجية ، وإقامة القواعد الحربية على إمتداد الساحل ، مثل الهولنديين والبرتغاليين والأتراك والروس والانجليز وغيرهم .

٢ - ساعدت طبيعة تضاريس منطقة الخليج العربى على تحديد حركة انتقال وتواجد القبائل عبر الصحراء ، ومدى عمق صراعاتها ضد أو تحالفها مع الحكم الاجنبى المتعاقب لأكثر من قرنين من الزمان . فنظراً للظروف الصحراوية القاسية نشأ التحالف بين القبائل فى المناطق الساحلية سعياً وراء

مصادر الحياة والرزق حيث صيد البحر والغوص على اللؤلؤ . كما تحالفت بعض القبائل التي سكنت معاً الساحل الفارسي ورأس الخيمة والشارقة على الشاطئ الغربي . في المقابل تحالف عدد من القبائل العربية واتخذت الكويت والبحرين مقراً لها . كما تحالفت قبائل أخرى وأخذت ساحل الخليج (الأدنى) مقراً لإقامتها وتجمعاتها .

من المنظور الاجتماعي - الثقافي ، نقول إن عوامل الطبيعة الصحراوية وظروف مناخ الخليج (الذي يتصف بأنه جاف شبه قارس وتهب عليه رياح أكثرها تأثيراً الرياح الجنوبية الحارة في الصيف والمصحوبة بارتفاع كبير في معدلات الرطوبة) شكلت المحتوى الاجتماعي الاقتصادي ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية ، والنسق القروى ونوعية النشاط الاقتصادي . إذ أدت العوامل المناخية والتضاريسية إلى تكوين مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . ونظراً لتشابه الظروف البيئية في منطقة الخليج ، تشابهت أنشطة السكان الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية . ونتيجة لهذا أصبحت لدول الخليج العربية ثقافة شبه موحدة تعتمد على المزج بين الصحراء والبحر ، وبين الرعى والتجارة ، وتبلورت فنون وأغان شعبية متقاربة ، ونمط حياة وسلوك موحد في السكن والملبس والتحية واستقبال الزوار ، وتقاليد متشابهة في الزواج والوفاة والمناسبات الدينية (محمد إبراهيم ، ١٩٨٩ : ١٧٦) .

من المنظور الاقتصادي ، فإن الطبيعة الصحراوية الهشة وقلة المياه الجوفية ، وانعدام المياه السطحية الصالحة للشرب جعلت منطقة الخليج أشد جهات العالم جدياً . وقد دفعت الظروف المناخية القاسية الخليجيين إلى العيش ، إما على مصادر الرزق من البحر في بيئة عمل شاقة ، وإما القناعة بما تجود به الأمطار من مياه في تربية الماشية والشرب والتوجه نحو أنشطة اقتصادية بدوية كتربية الإبل والماشية وممارسة أنشطة اقتصادية أكثر أهمية كالتجارة والصيد والغوص على اللؤلؤ في السابق .

حركة الدعوة الوهابية

أحدثت الحركة الوهابية التي ظهرت في إقليم نجد بالجزيرة العربية بزعامه

الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي (١٧٠٣ - ١٧٩١م) تغيرات اجتماعية في منطقة الخليج وإن تفاوت عمق تأثير الحركة بين دولة خليجية وأخرى (عبد الوهاب محمد، ١٩٨٧: ١٠٨) .

كان دور الحركة الوهابية مؤثرا على طريق الإصلاح الإسلامي لأفراد المجتمع الخليجي التي تدنت أوضاعهم المعيشية في ظل ضعف السلطة العثمانية وانتشار البدع بين المسلمين . كما كان في الدعوة الوهابية تحدى لكل من الظروف الدينية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة وقتئذ . ومن أبرز مظاهر التغير الذي أحدثته الحركة الوهابية توجيه قدرات البدوى الحربية إلى حرب دينية مقدسة تؤدي إلى إقامة حكم إسلامي يحفظ للمسلمين وحدتهم التي مزقتها الاطماع الاستعمارية وإتجاه الامبراطورية العثمانية نحو التتريك وبالتالي ضياع اللغة العربية وطمس معالم حضارتها . على الجانب الآخر قررت السلطة العثمانية وقف خطر الحركة الوهابية على ممتلكاتها وسياستها في العالم الإسلامي وحدت صدام مسلح نتج عنه عدم استقرار سياسي في منطقة الخليج . إلا أن النصر كان حليف الحركة الوهابية في النهاية وأمكن تأسيس الدولة السعودية الوهابية من جديد في عام ١٩٠١ م (خالد زيادة، ١٩٨٩: ١٠٩، ١١٠) .

السكان وصغر القاعدة الديموجرافية

من أبرز الخصائص الديموجرافية لمنطقة الخليج العربية التعقيد الشديد والتباين الكبير في التركيبة السكانية التي تتصف بالازدواجية . فقد شهدت المنطقة قبل ظهور النفط - كما ذكرنا سابقا - موجات هجرة متعددة الجنسيات . ففي عهد شركة الهند الشرقية الإنجليزية ومجيء الأوربيين للمنطقة ازدادت الهجرات الهندية إليها واستمرت تلك الموجات في الازدياد حتى بلغت ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين في ظل حالة الاستقرار التي سادت منطقة الخليج ، بعد سيادة الانجليز واستجلابهم لاعداد كبيرة من الهنود للعمل لأنهم كانوا أكثر انقيادا لأوامرهم . ورغم وجود بعض العائلات الهندية منذ زمن طويل في منطقة الخليج العربي ، إلا أنهم تمسكوا بعاداتهم وتقاليدهم ويعيشون في أقاليم في المنطقة .

أما الإيرانيون فكانوا يشكلون نسبة أكبر من المهاجرين إلى هذه المنطقة بنسب متزايدة ابتداء من أوائل القرن السابع عشر ، واستقر معظم هؤلاء على الساحل الغربي من الخليج العربي . أيضا ، على إثر إتصال الأوربيين بالخليج العربي هاجرت إليه مجموعة من اليهود ابتداء من القرن السابع عشر ، ثم ازداد عددهم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . إلا أن الكثير منهم هاجر من الخليج العربي بعد اغتصاب الصهاينة لأرض فلسطين .

ايضاً ذكر بعض الرحالة أن عدداً قليلاً من الأوربيين وفدوا إلى منطقة الخليج العربي وقيل أنهم انصهروا مع العرب من خلال العلاقات التجارية بينهم (مصطفى الخطيب ، ١٩٨٧ : ٢٧ ، ٢٨) .

هذا التباين الثقافي والتفاعل بين عرقيات تقطن منطقة الخليج قد افادها كثيراً من خلال إحتكاك المواطنين الاصليين بالشعوب الأخرى وإحداث إتصال ثقافي . من جهة أخرى تطلب هذا التباين الثقافي انتهاز الدول الخليجية لسياسات اجتماعية توفر الأمن والاستقرار وتقدم الخدمات الصحية والتربوية المتنوعة التي تساعد على تفاعل الثقافات .

إضافة إلى هذه الخاصية ، نجد خاصية أخرى للسكان - تؤثر بشكل مستمر في إحداث تغير في البنية المهنية وسوق العمل . وتتمثل هذه الخاصية في انخفاض عدد السكان الاصليين ونقص المهارات الفنية والتقنية لديهم واللازمة لعملية التحديث التي تسير بخطوات سريعة على مستوى منطقة الخليج .

من جراء حرص الدول الخليجية على تحديث البنية التحتية ، وإقامة المؤسسات والتنظيمات الحكومية في المدن الخليجية تهيأت بداخلها ظروف اجتماعية وخدمية أفضل بكثير عن باقي المناطق . مما أدى إلى ازدياد حجم المدن بسبب الهجرة الداخلية إضافة لعمليات توطين البدو فترة مابعد النفط . فالتغير في حركة السكان الاصليين يواكبه تغيرات كثيرة في القطاع الخدمي وسوق العمل والعلاقات القبلية والقروية .

إلى جانب الهجرة الداخلية توجد الهجرة الوافدة من بلدان غير خليجية ومن ثقافات بالغة التباين وبأعداد هائلة إلى دول الخليج العربي خاصة فترة السبعينيات

حين أصبحت التركيبة السكانية تنصف بالتعقيد الواضح والتباين الثقافي الشديد . وتحدث هذه الخاصية المتفردة تغيرات حضرية وثقافية كبيرة في المجتمع الخليجي .

ويبدو جلياً تأثير العامل السكاني في تشكيل الهياكل التحتية للعمالة وفي اقتصاديات دول منطقة الخليج من خلال ظواهر مرتبطة ، نعتقد باستمرارية تواجدها لسنوات غير قليلة قادمة . وتمثل هذه الظواهر في (لوني ، ١٩٩١ : ١٠٠ - ١٠٦) :

١ - زيادة حجم القوى العاملة الخليجية في أسواق العمل الرسمية إلا أن نسبتهم لا تزال محدودة من إجمالي القوى العاملة . وتشير الإحصائيات السكانية للأمم المتحدة (الاسكوا) ، إلى أن المملكة العربية السعودية تضم أكبر نسبة من المواطنين المشتركين في القوى العاملة على مستوى دول الخليج العربية . ففي عام ١٩٨٥ ، بلغت القوة العاملة المواطنة في السعودية أكثر من (٧٠٪) من مجموع السكان الأصليين في منطقة الخليج . وتأتي عمان في المرتبة الثانية ، إذ تبلغ نسبة القوى العاملة بها (١٥٪) أما في البحرين فتبلغ النسبة (٣,٦٪) ، وفي الإمارات المتحدة أكثر قليلاً من (٣٪) ، وفي قطر أقل من (١٪) من مجموع السكان الأصليين في دول الخليج .

٢ - انخفاض معدلات المشاركة للمواطنين الخليجيين في النشاط الاقتصادي يمثل أحد أسباب الاعتماد الشديد على الأيدي العاملة . ووفق إحصائيات عام ١٩٨٥ الصادرة من الأمم المتحدة (الاسكوا) ، لم تبلغ نسبة مشاركة المواطنين سوى (٢١,٤٪) من إجمالي قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي الست .

٣ - كبير حجم شريحة السكان دون الخامسة عشر من العمر . إذ تبلغ نسبتهم حوالي (٥٠٪) من إجمالي السكان المواطنين بالمجتمع الخليجي .

٤ - انخفاض نسبة النساء الخليجيات في قوة العمل الرسمي . إذ تزيد نسبتهن قليلاً على (٣٪) من مجموع الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وفق إحصائيات عام ١٩٨٥ .

٥ - عزوف عدد كبير من أفراد القوى العاملة الخليجية عن ممارسة أى نوع من الأعمال الحرفية اليدوية .

عامل الثروة النفطية

ليس من الغريب في شئ أن يسأثر عامل الثروة النفطية بالقدر الأكبر من إهتمامات الباحثين بدراسة التغير الاجتماعي الحادث في دول الخليج العربي . رغم وجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية المحدثة للتغير . وقد يرجع الإهتمام بدراسة عامل الثروة النفطية للاعتبارات التالية :

١ - الإهتمام العالمي المتزايد بالنفط بوصفه سلعة استراتيجية ، فضلاً عن كونه سلعة تجارية بالغة الأهمية للبائع (الحائز للثروة النفطية) والمشتري . إذ يمتاز النفط برخص أسعاره وفي استخداماته كطاقة . ولا يتوقع في المستقبل القريب - رغم دخول العالم مرحلة الثروة التقنية الثالثة - اكتشاف بديل أكثر أمناً وأرخص تكلفة من النفط . ويبدو هذا الارتباط الوثيق بين الاعتبارات السياسية والإعتبارات الاقتصادية عالمياً فيما يرتبط بالنفط . لذلك لا مبالغة في القول إنه لا توجد ثروة طبيعية أولية تستحوذ على القدر ذاته استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً كالذي استحوذ عليه النفط .

٢ - التحول الهائل والتغيرات الاجتماعية العميقة التي يحدثها النفط في المجتمع الخليجي بدءاً من مستوى الفرد حتى البنية الاجتماعية وانشاقها الفرعية ، وإن تفاوتت التغيرات من حيث المعدل والمدى والعمق من نسق فرعى وآخر . فقد أحدث النفط خلال فترة زمنية قصيرة نقلة اقتصادية حضارية تصنعية لدول الخليج العربي .

٣ - العلاقة الارتباطية القوية بين تذبذب معدلات التحديث صعوداً وهبوطاً في المجتمع الخليجي ، والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعالمية المرتبطة بالنفط . فالطفرة الكبيرة في أسعار النفط عالمياً بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، أدت إلى زيادة كبيرة في معدل التنمية الاقتصادية ، وهجرة اعداد هائلة من العمالة الوافدة لمنطقة الخليج العربي . أما فترة الثمانينيات ، التي شهدت انخفاض أسعار النفط ، انخفضت خلالها معدلات التنمية الاقتصادية نسبياً .

٤ - رغم الاتجاه الإيجابي من جانب دول مجلس التعاون الخليجي الست نحو الأخذ بسياسات تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط باعتباره ثروة ناضبة مع الزمن ، وذلك بالاعتماد على التصنيع ، لاتزال الصناعات التحويلية الشقيلة - التي تمثل الركيزة الصناعية الرئيسية - كالبتروكيماويات والحديد والصلب ، وغيرها تعتمد على النفط بشكل رئيسي .

إذا كنا قد أشرنا في مقدمة هذا الفصل عند مناقشة عوامل التغير الاجتماعي إلى بعض مظاهر التغير الاجتماعي بفعل عامل الثروة النفطية ، فالواقع أن ما قلناه لا يمثل سوى القليل من مشتمل مظاهر التغير الذي يحدث بفعل النفط في المجتمع الخليجي بخاصة . وهذا يتطلب منا أن نتطرق في عجلة لمظاهر التغير الاجتماعي على المستويات المختلفة .

مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الخليجي

على مستوى الافراد :

١ - ساعدت الثروة النفطية الهائلة وصغر القاعدة الديموجرافية على إحداث تحول كبير في المستوى المعيشي للأفراد وزيادة دخولهم . ويؤدي هذا التغير لا سيما بين الشباب إلى زيادة توجههم نحو الاستهلاك . وتمثل الاستهلاك في اقتناء السيارات الفارهة وشراء الملابس غالية الثمن والاستمتاع والسفر المتكرر لبلدان عربية وأجنبية (ناصر ثابت ، ١٩٨٩ : ١٥١) .

٢ - يمكن القول إنه من جراء زيادة قدرة الشباب المالية وتحمل الدولة والأسرة مسئولية تعليم الأبناء ، قد ينظر الشباب إلى التعليم الجامعي نظرة خاطئة . فقد يرون أن التعليم من ضروريات الوجه الاجتماعي أكثر منه وسيلة هامة وأساسية لتأهيل كوادر فنية قادرة على المشاركة في عمليات التنمية القومية .

٣ - تؤدي عملية تقسيم العمل في الأنشطة الاقتصادية المستحدثة إلى ظهور بوادر الفردية بين الأفراد نظراً لأن كل فرد يعمل بنشاط يختلف من حيث النوعية عن فرد آخر داخل الأسرة الواحدة .

٤ - تحول غالبية الأفراد المتعلمين نحو العمل في المؤسسات الحكومية حيث أن ذلك يوفر لهم راتباً شهرياً مضموناً . ويصاحب هذا تحول في رؤية الفرد للمحددات التقليدية التي كانت تحدد المكانة الاجتماعية فترة ما قبل النفط . والإتجاه المتنامي نحو اشتغال المواطن الخليجي في المؤسسات الحكومية (قيس النوري ، ١٩٩٠ : ١٣٦) .

٥ - على مستوى المرأة الخليجية ، توجد مؤشرات قوية تدل على التحولات التي طرأت على كل من وضع المرأة في الخليج والتحاقها بالتعليم ، ومساهمتها الاجتماعية المتنوعة إضافة إلى النمو المتزايد لمشاركتها في سوق العمل الرسمي . إلا أن معدلاتها تعتبر متواضعة جداً . فرغم التغيرات الملموسة في أدوار المرأة الخليجية لا تزال تحتل المكانة الثانوية ، كما تظل التقاليد الموروثة تشكل سلوكها وتحدد من معدل تحول أدوارها واختيار المجالات المهنية الملائمة لها في المجتمع الخليجي (سمراء مصطفى ، ١٩٨٩ : ١٣٨ ، ١٣٩) .

على مستوى الأسرة

من جراء عملية التحديث فقد نتوقع حدوث تحولات في أفكار الآباء والأمهات من النمط التقليدي الذي يقدس الالتزامات الاجتماعية ومصالح الأهل والأقارب ، إلى نمط حديث من الأفكار المتأثرة بالقيم المادية والإعتبارات الحضرية . وهذا يعني إعادة صياغة أساليب التنشئة والتربية الاجتماعية التقليدية التي كانت تصف الأسرة الخليجية الممتدة .

١ - منذ تبني الحكومات الخليجية سياسة التوسع في عملية التعليم الرسمي في اقطار الخليج العربي ، بدأت الأسرة الخليجية تعيش حالة من الازدواجية بين خلفياتها الفكرية التقليدية التي تتعلق بالعصبية للنسب والتلقب العائلي ووضع المرأة في جانب والتوجهات العلمية المستحدثة من خلال المناهج

الدراسية في الجانب الثاني (قيس النوري ، ١٩٩٠ : ١٠٨ - ١٠٩)

٢ - يواكب التغير في مجالات النشاط الاقتصادي الحديث ، بوادر تحولات في العلاقة الارتباطية التقليدية بين دورى الزوج والزوجة خارج المنزل . فقبل النفط ، كاد دور المرأة خارج المنزل أن يكون ملتصقا بدور زوجها في عمله وهذه حالة اجتماعية قد ترجع إلى التكاملية بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة الخليجية التقليدية . بينما في فترة ما بعد النفط ، وتحول الرجال نحو العمل في التنظيمات البيروقراطية الحديثة التي تتطلب خبرات متخصصة قد لا تتوفر لدى الكثير من الزوجات ، فضلا عن ممارستهن لأنشطة أخرى في مواقع عمل متباينة ، قد باعد بين الزوج والزوجة في مجال العمل (معن عمر ، ١٩٩٠ : ١٦٥) ، واكتساب كل منهما سمات شخصية جديدة .

٣ - يؤدي إنتشار القيم البيروقراطية خلال عملية تحديث المجتمع الخليجي إضافة لزيادة الدخل المالية للأسر الخليجية إلى تحولات نحو :

(أ) شيوع روح الانتكالية في الأسرة من جانب الابناء بخاصة . فقد يزداد اعتمادهم على الأباء لتوفير الحاجات الضرورية والكمالية . وهذا يناقض ما كان عليه الأبناء ودورهم الاقتصادي في مرحلة ما قبل النفط حيث كانت غالبية أفراد الأسرة تسهم في الإنتاج .

(ب) الإتجاه نحو ازدياد النزعة الفردية وضعف الروح الجماعية على مستوى الأسرة . فالتحديث يقوى من النزعة الفردية كسلوك يهدف الفرد من ورائه لتحقيق مكاسب مادية .

(ج) الإتجاه نحو الاستهلاك المفرط بسبب الوفرة المالية الذي يمكن أن تتخطى حد إشباع الحاجات الأساسية إلى الاغراق في الكماليات التي قد تصبح بمثابة ضروريات (عبد الكريم الدخيل ، ١٩٩٢ : ٢٠٦ ، ٢٠٧) .

(د) خضعت الأسرة الخليجية لتحولات في حجمها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية . فقد كانت الأسرة التقليدية تعرف بالأسرة الممتدة بحيث تضم الأسرة التقليدية أجيالا مختلفة . وكان أفراد الأسرة

يمارسون أنشطة اقتصادية معينة تعود بالنفع على الأسرة ككل كحرفة الغوص على اللؤلؤ ، أو صيد الأسماك ، أو الزراعة أو الرعي ، وكانت الأسرة التقليدية هي الشكل التنظيمي الأكثر ملاءمة لظروف العمل المهنى والحرفي (باقر النجار ، ١٩٨٨ : ١٣ - ١٤) .

من ناحية أخرى يؤدي الأخذ بأسباب التحديث والتنمية الاجتماعية والبشرية من خلال استثمار عائدات النفط إلى إحداث الكثير من التحولات في حجم ووظائف الأسرة الخليجية ، للإعتبارات التالية :

١- يكون للنظام التعليمي الحديث ووسائل الإعلام والاتصال والتباين الثقافي الكبير داخل المجتمع الخليجي ، تأثيراً واضحاً في تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي . ومما يقوى هذا الإتجاه انخراط الكثير من الخليجيين في التنظيمات البيروقراطية .

٢- تتحمل الحكومات الخليجية مسؤوليات الإنتاج والعملية الاقتصادية برمتها مما أفقد الأسرة الخليجية دورها الإنتاجي التقليدي .

٣- لم تعد تنشئة الأبناء والبنات مسؤولية الأسرة وحدها بل تشاركها في ذلك مؤسسات مجتمعية أخرى .

على مستوى البنية الاجتماعية

١- الانفتاح الكبير للمجتمع الخليجي على العالم الخارجى . يمكن ارجاع زيادة انفتاح المجتمع الخليجي على العالم الخارجى إلى الفترات الأولى لإكتشاف النفط قبل بداية الخمسينيات ، إلا أن الانفتاح تعاضم منذ السبعينيات حتى الآن . ومرجع ذلك للدخول المالية الوفيرة والامتزاج الثقافي من خلال موجات الهجرة لمنطقة الخليج العربى من قبل العمالة الوافدة من عرقيات وديانات مختلفة ، والانفتاح على الثقافة غير العربية من خلال سفر الخليجيين لدول أوروبا وأمريكا سواء من أجل التجارة أو السياحة .

ويترك الانفتاح على العالم الخارجى مؤثراته الايجابية والسلبية على الشخصية الخليجية . فمن ناحية يمكن أن يسهم الانفتاح فى إثراء الزاد الثقافى

لمواطني الخليج وصقل شخصيتهم ، وتنمية خبراتهم وقدراتهم فضلاً عن حثهم على الالتزام والمسؤولية . من ناحية أخرى ، نجد للتباين الثقافي من جراء الانفتاح على العالم محاذيره وجوانبه السلبية التي من أخطرها احتمال تسال المستحدثات الثقافية - التي قد تتناقض في معظم أشكالها مع التقاليد الإسلامية والإتجاهات نحو القومية إلى عمليات التنشئة الاجتماعية . وبالنسبة للفرد الخليجي قد يجد نفسه في خضم تناقضات ثقافية تجعله فريسة لصراعات داخلية بين القيم الأصيلة والقيم الوافدة ، ويحاول التوفيق فيما بينها بما يلائم ما تربى عليه (الفاروق يونس ، ١٩٩٠ : ٩٢).

٢- تنامي عملية اكتساب المجتمع الخليجي لخصائص البيروقراطية الحديثة . يدل على إتجاهه نحو التحديث القائم على نشاطات تنظيمية تقوم بها مؤسسات وتنظيمات رسمية متباينة الأهداف والأدوار . فقبل ظهور النفط لم تعهد دول الخليج العربي بتنظيمات بيروقراطية بخصائصها الحديثة . وبعد استثمار عائدات النفط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول الخليج العربي تطلب هذا إقامة واستحداث تنظيمات رسمية ذات خصائص بيروقراطية تقوم على البنية الهرمية المتدرجة للسلطة وخضوع العلاقات داخل التنظيمات للوائح رسمية تحدد الواجبات والمسؤوليات وتنظيم أساليب الثواب والعقاب . ومن ثم تقوم البيروقراطيات على قواعد ولوائح وليس على مؤثرات قرابية أو مذهبية أو إقليمية . ويعتبر هذا أول تغير جوهري في نطاق علاقات العمل الرسمي عما كان مألوفاً في المجتمع الخليجي التقليدي . أما مؤشر التغير الثاني فيتمثل في أن العلاقات بين الرئيس والمرءوس والترافع الوظيفي ، وتقلد المناصب الإدارية العليا ، تخضع لقواعد ثابتة من قبل التنظيم الرسمي ، وبالتالي لاتخضع للعلاقات القرابية والمؤشر الثالث والهام الدال على إتجاه التغير بفعل التبرط ، فيتمثل في تشكيل شخصية الخليجي وتنشئته تنظيمياً من خلال اكتسابه معايير وقيم بيروقراطية لم يعهدها من قبل . وبذلك تكتمل حلقة التنشئة على العمل بدءاً من الأسرة فالمدرسة ثم موقع العمل . ومن أبرز القيم التي يكتسبها الخليجي خلال تنشئته التنظيمية : الالتزام ، والمحافظة على أسرار العمل ، والتعاون في أدائه ، والانجاز والسعى للترقى ، وتقديس الوقت ، والمحاسبة بالثواب والعقاب على نوعية ومستوى أداء العمل .

أما ما يذهب إليه البعض من إبراز الجوانب السلبية التي تطفو كظواهر تنقل من عمق تأثير التغير البيروقراطي في شخصية الفرد الخليجي وتنافر دوره عن موقعه التنظيمي (معن عمر، ١٩٩٠، ١٦١ - ١٦٢)، فلا يزال الإتفاق حولها قيد شك . فالإتجاه الوطني من جانب دول الخليج العربي لشغل المراكز الرفيعة داخل البيروقراطيات من جانب الخليجين الاصليين (خلجة المواقع الإدارية)، له ما يبرره رغم ما قد ينشأ عنه من جوانب سلبية كانهخفاض كفاءة البيروقراطية . وحدث مثل ذلك نراه متوقعا نظرا لقصر فترة التجربة البيروقراطية ومن ثم نتوقع أن يظهر خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التي يمر بها المجتمع الخليجي تغيرات متباينة .

٣- التغير في النسق الثقافي التقليدي يصاحب عملية التحديث التي تشهدها دول الخليج العربي ، نقل تقنيات متعددة ومتباينة المستوى ومن مصادر عدة سواء من دول غرب أوربا ، أو من جنوب شرق آسيا كاليابان ، وكوريا ، وهونج كونج (باقر النجار ، ١٩٨٨ : ١٦) ، إضافة لاستقدام أعداد هائلة من العمالة الوافدة متعددة الجنسيات . وعندما نتحدث عن نقل التقنية والعمالة الوافدة فإننا نقصد نقل ثقافات مادية وغير مادية معاً إلى منطقة الخليج العربي . وإذا قلنا إنه ليس من الضروري أن تحدث كل تقنية منقولة تغيرات اجتماعية في المجتمع المستخدم لها، فمن المسلم به أن تحدث تحولات في النسق الثقافي التقليدي تتوقف من حيث معدلها وعمق تأثيرها على مدى ما يمكن تسميته بدرجة التقبل الاجتماعي لها وتكيف أفراد المجتمع مع القيم المستحدثة . وقد يلعب النسق السائد من القيم والعادات والتقاليد دوراً مؤثراً في الحد من تغير المجتمع وفقاً للمعايير والقيم المستحدثة والمصاحبة لنقل التقنية وعمليات التبقرط والعلمنة التي تتصف بها عملية التحديث . وبالتالي نتوقع ببطء معدل التكيف الاجتماعي مع القيم المستحدثة وحدث فجوة ثقافية ونشوء ازدواجية ثقافية تحدث بدورها تغيرات سلبية على سلوك وعلاقات افراد المجتمع .

مراجع الفصل الخامس

أولاً : مراجع باللغة العربية

- ١ - أحمد صدقى الدجاني ، العربية والإسلام وقضايا المستقبل ، المستقبل العربى ، العدد مائة وثلاثون ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص : ٢٥ - ٣٦ .
- ٢ - أحمد يوسف أحمد ، تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، مساهمة فى قراءة جديدة لها ، المستقبل العربى ، العدد ١٢١ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص : ٤١ - ٦٧ .
- ٣ - أسامة عبد الرحمن ، دور العمالة المواطنة فى بعض أقطار الخليج العربى النفطية ، المستقبل العربى العدد ١٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص : ١١٥ - ١٢٦ .
- ٤ - إسماعيل محمد هاشم ، محاضرات فى التطور الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٦ - الفاروق زكى يونس ، الرفاهية وبناء الإنسان حول إتجاهات السياسة الاجتماعية فى دول الخليج العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد ٢٨ ، شتاء ١٩٩٠ ، ص ص : ٧٧ - ٩٦ .
- ٧ - باقر سلمان النجار ، سوسيولوجيا إنتاجية العمل فى مجتمعات الخليج العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد ١٨ ، صيف عام ١٩٨٨ ، ص ص : ٥ - ٢٠ .
- ٨ - بيتر . ج ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة وتقديم دكتور عبد الخلق لاشين ، وعبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٩ - توفيق مرعى ، وحدة المجتمع العربى عبر التاريخ ، فى دراسات فى المجتمع العربى ، إصدار إتحاد الجامعات العربية ، شركة شقير وعكشه ، الأردن ، ١٩٨٥ ، ص ص : ٧٨ - ٩٩ .
- ١٠ - حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

- بجامعة قطر ، قطر ، الدوحة ، ١٩٨٨ .
- ١١ - خالد زيادة ، العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر ، الإجتهد ، العدد الخامس ، بيروت ، ١٩٨٩ ص ٢٧ - ٥٨ .
- ١٢ - رفعت السيد العوضي ، في الاقتصاد الإسلامي : المرتكزات ، التوزيع ، الاستثمار والنظام العالمي . كتاب الأمة ، العدد ٢٤ ، مركز البحوث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ، شعبان ١٤١١ هـ .
- ١٣ - سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٤ - سعد بن سعيد ، الفكر القومي العربي بين الاتباع والإبداع ، المستقبل العربي العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٨ - ٤٣ .
- ١٥ - سمراء عنبر مصطفى ، بعض مشكلات المرأة العاملة في الكويت ، ورقة قدمت في ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربية ، كلية الآداب . جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١١ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ ، العين ، ١٩٨٩ ص ٩٧ - ١٠٨ .
- ١٦ - سيف الإسلام على مطر ، التغير الاجتماعي دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٦ .
- ١٨ - عادل حسن غنيم وآخرون ، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصر ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، قطر ، ١٩٨٩ .
- ١٩ - عباس فاضل السعدى ، تباين توزيع السكان في الوطن العربي ، دراسات عربية ، العدد ٦/٥ ، ١٩٩٣ ص ٤٦ - ٦٥ .
- ٢٠ - عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوى ، الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤ .
- ٢١ - عبد الرحمن خليفة ، مقومات المجتمع العربي ، في دراسات في المجتمع

العربي ، إصدار إتحاد الجامعات العربية ، شركة شقير وعكشه ، الاردن ،

١٩٨٥ ، ص ص ٤٨ - ٧٦ .

٢٢ - عبد الرحمن منيف ، مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ص ٧ - ٣٤ .

٢٣ - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، ١٩٨٨ .

٢٤ - عبد الخالق عبد الله (عرض كتاب) ، النفط العربي في السياسة الدولية ، للدكتور وليد خدوري ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٦ .

٢٥ - عبد الكريم حمود الدخيل ، الشخصية الخليجية : المؤثرات والخصائص ، شؤون اجتماعية ، العدد الخامس والثلاثون ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٩٩ - ٢٠٩ .

٢٦ - عبد الوهاب محمد ، حركة الترابط السياسي في المجتمع العربي ، دراسات في المجتمع العربي تأليف اساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٩ - ١٤٤ .

٢٧ - عصام نعمان ندوة حفظ السلام والمياه والأمن في جنوب لبنان ، المستقبل العربي العدد ١٥٤ ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٥٨ - ١٧٠ .

٢٨ - علي أحمد عبد القادر ، الأوضاع السياسية في المجتمع العربي ، في دراسات في المجتمع العربي تأليف : اساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٥٧ - ٢٩٦ .

٢٩ - علي باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء التاسع ، المكتبة الكبرى الأميرية ، بولاق ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

٣٠ - فاطمة صلاح الدين موسى ، العلاقة بين الجزيرة العربية واليونان منذ عصر الاسكندر حتى بداية العصر الروماني ، مجلة مركز الوثائق

- والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٠ ، ص ص ١١٥ - ١٥٨ .
- ٣١ - فتحي محمد أبو عيانة ، السكان وال عمران الحضري ، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .
- ٣٢ - قيس النوري ، الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربي الخليجي ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ص ص ٩٧ - ١٢٤ .
- ٣٣ - كوستيللو ، ف . فينسنت ، التحضر في الشرق الأوسط ، ترجمة غريب محمد سيد أحمد ، وعبد الهادي محمد والي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .
- ٣٤ - لوني ، روبرت ، العوامل المؤثرة على العمالة في منطقة الخليج العربي ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، النشرة السكانية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، منشورات الأمم المتحدة ، جنيف ، العدد ٣٨ ، حزيران ١٩٩١ ، والعدد ٣٩ كانون الأول ، ١٩٩١ ، ص ص ٩ - ١٢٨ .
- ٣٥ - مجدى حماد ، المنظمات الاقليمية ومسألة الوحدة ، المستقبل العربي ، العدد مائة وواحد وعشرون ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٩٢ - ١٣٣ .
- ٣٦ - محسن عوض ، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي ، المستقبل العربي العدد ١٢١ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٦٨ - ٩١ .
- ٣٨ - النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية ، دراسة مقارنة ، كتاب الأمة العدد ٢٥ ، مركز البحوث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ، شوال ١٤١٠ هـ .
- ٣٩ - محمد عباس إبراهيم ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية ، شؤون اجتماعية ، العدد الواحد والعشرون ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٦٩ : ٢١٠ .
- ٤٠ - محمد علوان ، مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع ، الجزء الأول الجماعة ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٣ .

- ٤١ - محمود صلاح الدين الدعوش ، القاهرة والمأوى ، ندوة المأوى والتحصن ، الفترة من ٣ - ٥ ديسمبر ، ١٩٩٠ ، الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٥ - ٦٣ .
- ٤٢ - محبى الدين صابر ، التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج - تنمية البيئة البدوية ، ورقة قدمت فى ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية ، كلية الآداب جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١١ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢٣ - ٥٠ .
- ٤٣ - مصطفى عقيل الخطيب ، الجذور السكانية لدول الخليج العربى فى مرحلة ما قبل النفط ، الخليج العربى ، المجلد التاسع عشر ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٧ - ٤٢ .
- ٤٤ - معن خليل عمر ، دور النفط فى تعجيل وتعطيل التغير فى مجتمع الخليج العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ص : ١٤٩ - ١٧٣ .
- ٤٥ - ناصر ثابت ، الأوضاع والأدوار داخل الأسرة فى الخليج العربى ، ورقة قدمت فى ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربى ، كلية الآداب جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١١ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ ، العين ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٠٩ - ١٦٨ .
- ٤٦ - نعيم اليافى ، النهضة الأوربية وعلاقتها بالعرب ، دراسات عربية ، العدد ٦/٥ ، إبريل ١٩٩٣ ، بيروت ، ص ص ٢٨ - ٤٠ .
- ٤٧ - نورى خليل البرازى ، السكان فى الوطن العربى ، فى دراسات فى المجتمع العربى تأليف اساندة بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٤٥ - ١٨٠ .
- ٤٨ - هانسن بنت ، وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى إقتصاد متغير : مصر فى الثمانينيات ، دراسة فى سوق العمل ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ .

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية

- 1 - Baker, William & Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat, Harvard University Press, Cambridge, 1978 .
- 2 - Grunwald, Ronall, J., "Industrialization in the Middle East, Council for Middle Eastern Affairs Press, New York, 1960.
- 3 - Hanafy, A. A. "A Model of Social Change : The Egyptians (1952 - 1967), L ' Egypte Contemporaine, LXVIIeme Annee, Januier, Januier, 1976; 5 - 24 .
- 4 - Moore, W. E. The Professions : Roles and Rules, Russell Sage Foundation, New York, 1970 .
- 5 - The American University, Foreign Areas Studies Division, Egypt U. S Government Printing Office, Washington D. C., December, 1964 : 12.

الفصل السادس

**فرضيات دراسة
التغير الاجتماعي في
مجتمعات الخليج
العربية**

الفصل السادس
فرضيات دراسات
التغير الاجتماعي
في مجتمعات
الخليج العربية
رؤية نقدية

مقدمة

لم يكن التأثير الذي أحدثه النفط تأثيراً بسيطاً ، بل كان تأثيراً عميق الجذور يكاد يكون قد أحدث إنقلاباً في عالم الحياة . ولقد كانت الاستجابة لدراسة هذا التغير من قبل الباحثين سريعة سرعة التغير نفسه ، بحيث تراكم في بضع سنوات عدد غير قليل من الدراسات الاجتماعية التي اهتمت برصد هذا التغير وتفسيره . وبالرغم من أن هذه الورقة تتجه نحو نقد هذه الدراسات وتقعيد الأسس النظرية التي تستند إليها ، إلا أننا نؤكد منذ البداية على أن هذه الدراسات قد قدمت اسهامات على مستوى عال من الأصالة ، وأكثر من هذا الروح التي كتبت بها هذه الدراسات (خاصة تلك التي يسهم بها أبناء مجتمعات الخليج أنفسهم) والتي تكشف عن إخلاص عميق للوطن وتطلع إلى تغييره نحو الأفضل والأكمل (وهو الهدف الأسمى لكل علم اجتماعي) .

ونفترض بداءة أن التغير الاجتماعي في مجتمعات النفط الخليجية كان من التعقيد والخصوصية والسرعة بحيث لم تستطع معظم الدراسات أن تؤسس بشأنه افتراضات نظرية على درجة عالية من الصدق الإمبريقي ، وأن تتخلص من التناقضات النظرية والمنهجية الناتجة - في الغالب - من الاسراف في الاعتماد على الأطر النظرية الجاهزة ، والتحرك - في إطار الدراسة الواحدة - عبر حدود

(*) كتب هذا الفصل د. أحمد زايد ، وقد سبق نشره ضمن أعمال ندوة « التغير الاجتماعي في المجتمع القطري في القرن العشرين » مركز بحوث الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩١ .

نظريات وافتراضات مختلفة (بل متناقضة) .

وبهدف هذا الفصل في ضوء هذه الفرضية - إلى أن نفحص بعض الدراسات السوسولوجية حول التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي بغرض الكشف عن مدى صدقها الإمبريقي ، ومدى ما يكتنفها من تناقضات نظرية ومنهجية لنضع أيدينا على بعض مشكلات (أو إشكاليات) تأسيس نظرية للتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي . أن تحديد هدفنا على هذا النحو يعنى ببساطة أننا لا نسعى إلى استبدال الأطر النظرية القائمة بأخرى جديدة ، بقدر ما نسعى إلى إبراز بعض المشكلات والتحديات المرتبطة بدراسة التغير الاجتماعي من خلال نقد النظريات السابقة في هذا المجال . وإذ نسعى لتحقيق هذا الهدف فإننا ننطلق من مسلمة أساسية مؤداها أن ، التنمية في مجتمعات الخليج العربي يجب أن تتخذ طريقاً لا يكون بالضرورة تكراراً لما حدث في التجارب التنموية السابقة . وأحد السبل المؤدية إلى ذلك نقد نظريات التنمية بهدف التعرف على كفاءتها النظرية وصدقها الواقعي وفعاليتها التطبيقية ، . (السيد الحسيني ، ١٩٧٩ : ٤٤٥) .

ويؤدى تحديد الهدف على هذا النحو إلى المنهج الذى نسلكه لتحقيقه فنبداً بعرض فرضيات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي في ضوء تصنيف عام وفقاً للمدخل النظرى ، وخاص في داخل كل نظرية - وفقاً لأهم الموضوعات التى تتناولها هذه الفرضيات . وسوف نتوخى في هذا العرض الحيادية وعدم التدخل إلا بغرض التصنيف والتنظيم . وذلك تمهيداً للخطوة التالية والتى ستكون استجابة نقدية لهذه الفرضيات من خلال إبراز أهم المشكلات المعرفية والمنهجية التى تثيرها . وأخيراً نأمل أن نتمكن من خلال الخطوتين السابقتين أن نضع أيدينا - ويشكل مبدئى - على بعض المحددات العامة التى تساعدنا في صياغة نظرية للتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي .

أولاً : نظريتان وثائيتان : فرضيات التغير الاجتماعي وموضوعاته

يجد القارئ لدراسات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية أنها تدرج تحت نظريتين رئيسيتين : نظرية التحديث من ناحية ونظرية التبعية أو نظرية النسق الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى . ويميل التحليل تحت أى من النظريتين نحو فهم التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي في ضوء ثنائية الانتقال من مجتمع الغرور والزراعة البسيطة والتجارة المحدودة إلى مجتمع النفط بما فيه من أنشطة اقتصادية . ولكن الأطر المرجعية التي تعالج بها حالة الانتقال هذه تختلف من نظرية إلى أخرى . ومن هنا يأتي اختلاف المفاهيم المستخدمة وكذلك اختلاف الموضوعات التي يتم التأكيد عليها في دراسة التغير الاجتماعي . وهكذا نجد أنه إذا كانت نظرية التحديث تنطلق من مفهومي التحديث والتقليد وتهتم بموضوعات مثل الأسرة والمرأة والقيم ، فإن نظرية النسق الرأسمالي العالمي تنطلق من مفهوم نمط الإنتاج وتركز على موضوعات مثل التكوين الاجتماعي والطبقات الاجتماعية (*) . للتعليق نظرة على أهم الاسهامات التي قدمتها كل نظرية في دراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي .

١ - دراسات التغير وثائية التقليد والتحديث :

كانت نظرية التحديث من أكثر النظريات تأثيراً في دراسات التغير والتنمية في مجتمعات الخليج العربي . ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة يرتبط بعضها بالانتشار الواسع النطاق لهذه النظرية ، وارتباط سيطرتها الأكاديمية بالسيطرة الغربية في مجال الاقتصاد والسياسة ، ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة التكوين العلمي للدارسين الذي تلقى معظمهم تدريباتهم العلمية في الغرب أو على أساتذة تعلموا في الغرب أو على نمط التعليم الغربي .

وتعتمد نظرية التحديث على رؤية ثنائية لانتقال المجتمع من حالة التقليد إلى حالة التحديث . وتقوم هذه الثنائية على تصور تغير تدريجي يسير في خط واحد من نمط المجتمع التقليدي إلى نمط المجتمع الحديث (وهو تصور يتخذ من

(*) كما يحتل موضوع المرأة أهمية خاصة هنا علي هامش التحليل الطبقي .

خبرة التطور في الغرب نموذجاً له ويفترض أن نمط الحداثة في المجتمع الغربي أقرب إلى النموذج المثالي الذي يجب أن يسعى المجتمع التقليدي إلى تحقيقه ، ووفقاً لهذا التصور يفترض أن المجتمعات التقليدية تبدأ - عندما تتوافر لها عوامل التغير التي غالباً ما تكون عوامل ثقافية متصلة بنشر الثقافة الحديثة - تبدأ في التحول إلى النمط الحديث . فيتحول بناؤها التقليدي المتجانس إلى بناء حديث أكثر تبايناً فتنمو المدن ويتسع نطاق التحضر وتحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي . وتنتشر القيم الحديثة على نطاق أوسع ويصبح تأثيرها قوياً في العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وفي نطاق العمل وفي كل مجالات الحياة (Smith, 1973).

ولقد تأثرت دراسات التغير الاجتماعي في المجتمعات الخليجية بهذا الاتجاه النظري . وتعتبر هذه الدراسات أن مجتمع ما قبل النفط يمثل المجتمع التقليدي في حين أن مجتمع ما بعد النفط يمثل المجتمع الحديث أو المجتمع الانتقالي الذي يتحول (بدرجات مختلفة من السرعة) إلى المجتمع الحديث . وكان اكتشاف النفط بما صاحبه من دخول للتعليم ونظم الإدارة الحديثة هو نقطة التحول الرئيسية التي تفصل بين صورة المجتمع التقليدي وصورة المجتمع الحديث . فقد أحدث النفط تغييراً في البناء الاجتماعي للسكان ، وأدى إلى تنوع المهن ، وزيادة معدلات الهجرة ، وظهور النزعة الفردية ، والاهتمام بمظاهر الحياة الحضرية ، وتغير العلاقات الاجتماعية ، وتفكك العائلة الممتدة إلى أسر زوجية صغيرة يلعب فيها الأبوان دوراً كبيراً في التنشئة الاجتماعية . وتكون المدن ذات الخصائص الحضرية ، (جبهة العيسى ، ١٩٧٥) . وتكاد هذه القائمة تكون نفس القائمة التي تؤكد عليها دراسات التحديث في أي مجتمع (بما فيها المجتمعات الأوربية والأمريكية) . ولكن سرد المتغيرات على هذا النحو لا يعني أن المجتمع النفطي قد حقق درجة عالية منها . فما يزال هذا المجتمع يمر بمرحلة انتقالية ، تقع على منتصف الطريق بين التقليدية والحداثة . وتؤكد على ذلك جبهة العيسى فيما توصلت إليه من نتائج عن التحديث في المجتمع القطري . فبالرغم من أن التحديث ظاهرة عامة تميز أفراد المجتمع القطري ، إلا أن هؤلاء الأفراد يكونون حديثين في بعض الأبعاد وتقليديين في أبعاد أخرى . بمعنى أن هناك اتجاهات

تقليدية تبقى كرواسب في الفرد ، . (جهينة العيسى ، ١٩٧٩ : ٢٠٥ - ٢٠٦) وبعد هذا النص مثلاً طرازياً للتفسير في ضوء نظرية التحديث . فالانتقال عبر قطبي الثنائية لم يبلغ أوجه بعد . فما يزال الأفراد - لاحظ أن التحديث يرتبط أصلاً بسلوك واتجاهات الأفراد - يحملون عناصر تقليدية وأخرى حديثة . وتظل العناصر التقليدية رواسب ، أي لا وظائف لها ومألها إلى الزوال . وكأن ما يحدث في المجتمع القطري وأي مجتمع نطف من تغير هو تكرار لما حدث في المجتمعات الغربية بعد ثورتها الصناعية أو أي قطر آخر من أقطار العالم الثالث بعد انحسار الاستعمار وحدث ثورات التحرر الوطني وبداية التصنيع .

ويميل الباحثون الذين يطلقون من أدبيات نظرية التحديث إلى وضع نقطة صفرية - ترتبط بحدث من الأحداث الهامة - تعتبر الخط الفاصل بين المرحلة التقليدية والمرحلة الحديثة . فهي في الغرب الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، وهي في العالم الثالث ثورات التحرر الوطني ، وهي في المجتمعات الخليجية ثورة النفط . ولكن اتخاذ اكتشاف النفط كنقطة بداية لدخول المجتمع إلى دائرة المجتمعات الحديثة لا يعنى - لدى أنصار نظرية التحديث - اعتبار النفط السبب الرئيسي في حدوث التغير . فاليرغم من ادراك أهمية النفط في إحداث التغير الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أن التحليل في أجواء نظرية التحديث قد دفع إلى إبراز العوامل الثقافية وتقديمها على العوامل الاقتصادية في ترتيب عوامل التغير الاجتماعي . فيأتي التعليم الرسمي (المتمثل في زيادة عدد المدارس) في مقدمة العوامل ، ويأتي بعده التطور الاقتصادي (المتمثل في اكتشاف النفط) ، ثم التطور السياسي (المتمثل في تطبيق الإدارة الحديثة) ، ثم التعرض لوسائل الاعلام . (جهينة العيسى ، ١٩٨٢ ؛ وأبو بكر باقادر ، ١٩٨٤) ويبدو التحول الاجتماعي وكأنه قد حدث من خلال منظومة العوامل هذه . ولكنها إذا رتب من حيث الأولوية لجاء التعليم (الذي هو القناة الرئيسية لنقل الثقافة الحديثة بما فيها من نظم إنتاجية وإدارية وسياسية) ، على رأس العوامل جميعاً .

وتحدد هذه التوجهات في دراسة التغير طبيعة الموضوعات التي يتم التركيز عليها في البحوث الامبيريقية التي ترصد ظواهر التغير الاجتماعي ، كما تحدد نمط تفسير النتائج التي تسفر عنها هذه البحوث .

١- وكان موضوع الأسرة من أكثر الموضوعات التي حظيت باهتمام مبكر. واتجهت البحوث نحو تبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة ووظائفها وتنطلق معظم الدراسات من فرضية مشتركة مؤداها أن التغيرات التي تحدث الآن في دول الخليج تصاحبها تغيرات في بناء الأسرة (فتتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية وتصبح العلاقات فيها أكثر فردية) ووظائفها (فتتحول من وحدة إنتاجية إلى وحدة إقامة وتنشئة)، مع استمرار لبعض الروابط التقليدية (التي تخضع بالضرورة لعملية تحلل آتية أو قادمة)، فقد أكدت دراسة لفهد الثاقب في المجتمع الكويتي على أن هناك إتحافاً قوياً لدى الأسرة الكويتية نحو التحول إلى الأسرة النووية (فأكثر من نصف الأسر نووية بالفعل كما أن معظمها يفضل هذا النوع من الأسرة). كما لوحظ أن حجم الأسرة ينخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة، وكذلك كثافة العلاقات القرابية مع أهل الزوجة أو الزوج (فهد الثاقب، ١٩٨٦) ومع وجود هذا الاتجاه القوي نحو التغير في الأسرة (من حيث الشكل وطبيعة العلاقات)، إلا أن هناك مؤشرات قوية تدل على استمرار الروابط التقليدية داخل الأسرة الكويتية، حيث تظهر أشكال من الاتصال وتبادل المساعدات بحيث لم يؤثر التحضر والتحديث كثيراً على تفكك الروابط القرابية. (فهد الثاقب، ١٩٨٢) وهكذا فإن تحديث بناء الأسرة لا يمنع استمرار الروابط التقليدية طالما أن المجتمع يعيش فترة انتقالية.

وعلى نفس النمط التحليلي تؤكد دراسة عن التغير في بناء الأسرة القطرية المعاصرة على حدوث تغير في نمط الأسرة من الشكل الكبير الممتد إلى الشكل الصغير المستقل، الأمر الذي ترتب عليه تغير دور الزوج ومسؤولياته ودور الزوجة ومسؤولياتها وضعف دور الجيل الأكبر (من الأجداد والأعمام والجندات والعمات والخالات)، وتغير دور الأبناء مع اكتسابهم مزيداً من التعليم فأصبحوا أكثر حرية في قراراتهم، كما ضعف نسق السلطة التقليدية (جهينة العيسى، ١٩٨٢: ٢١٥ - ٢١٩). وتؤكد دراسة عن الأسرة في البحرين نتائج مشابهة. ففي مجتمع ما قبل النفط كانت الأسرة وحدة إنتاجية وكان التقسيم العشائري هو الأغلب ولذلك فقد كانت الأسرة الممتدة أوسع انتشاراً. وأدى التغير الذي أصاب المجتمع بعد النفط وما ترتب عليه من انتقال الاقتصاد التقليدي إلى إقتصاد حديث إلى التقليل من

أهمية الانتساب إلى العائلات الكبيرة ، الأمر الذي هيا المجال أمام نمو وازدياد الأسر النووية . (فاروق أمين : ١٩٨٣ : ١٢٤) وصاحب ذلك تغير في نمط السلطة داخل الأسرة فتحوّلت من سلطة مطلقة ومتمركزة كلها في يد الجد (أو الأب) إلى سلطة متسامحة تتوزع فيها المسؤوليات على أفرادها كل حسب أهميته ، (فاروق أمين ، ١٩٨٣ : ١٢٤) .

٢ - وكان موضوع تغير أنساق القيم من الموضوعات التي حظيت بأهمية خاصة في دراسات التغير الاجتماعي في دول الخليج العربي في ضوء فرضيات نظرية التحديث . وأبرزت هذه الدراسات أهمية التعليم في تغيير نسق القيم حيث كشفت عن علاقة طردية بين تغير القيم وبين التعليم . فقد أكدت دراسة عن تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمل إلى أن الصناعة لا تلعب دوراً أساسياً في تحديث القيم : فدورها ثانوي إذا ما قورن بالدور الذي يلعبه التحضر ووسائل الاتصال الجماهيري والاتصال الثقافي والتعليم . ويأتي التعليم على رأس هذه القائمة . فقد أكدت الدراسات أنه كلما زادت حصيلة الفرد التعليمية (كما تعكسها عدد سنوات الدراسة) كلما كان أكثر أخذاً بالاتجاهات الحديثة (فقد كانت العلاقة بين التعليم وبين ارتفاع الدرجات على مقياس التحديث علاقة طردية) (جهينه العيسى : ١٩٨٠) .

وتؤكد الدراسات على أن أنساق القيم تميل إلى التغير في طريق التخلص من القيم التقليدية واكتساب القيم الحديثة . فقد دلت شواهد بحث إمبيريقى حول تغير قيم الزواج لدى الشباب القطري . أن هناك اتجاهات قوياً نحو إحداث تحول هام في معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطري الذي تحتل فيه العائلة أو القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الاجتماعي ، الأمر الذي يعنى توقع تغير بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج . وينتج هذا التغير نحو تحرير الزواج من الالتزامات القبلية بدرجة كبيرة ، وتأكيد البعد الفردي أو الشخصي في عملية الاختيار للزواج فضلاً عن توسيع مدى الاختيار ، والميل نحو وجود نظرية ليبرالية لدى أفراد الجنسين نحو بعضهما البعض . (السيد الحسينى وجهينه العيسى ، ١٩٨١) . وكشفت دراسة أخرى عن نتائج مشابهة . فقد أدت عوامل التغير - وعلى رأسها التعليم - إلى تحلل القيم القرابية تدريجياً في ضوء ظهور وانتشار

الأسرة النووية . كما تغيرت قيم الزواج فأصبح الاختيار له على أساس فردى وفقاً لمعايير خارجة عن نطاق القرابة . وتغيرت أيضاً القيم المتصلة بالسلوك الانجابى ، فظهر اتجاه نحو انخفاض معدل الانجاب (متمثلاً فى عدد الأطفال) خاصة بين المتعلمين (أمينه الكاظم ، ١٩٨٥) . وأضافت هذه الدراسة بعداً آخرًا لتغير نسق القيم فى المجتمع القطرى يرتبط بالاحلال التدريجى لمعايير التفرقة الطبقيّة محل المعايير القبليّة (حيث اتضحت فى أذهان عينة الدراسة معايير التمييز الطبقيّ المتصلة بالدخل والمهنة وغيرها من مؤشرات الطبقة الاجتماعية) . (أمينه الكاظم ، ١٩٨٥) .

ولكن التأكيد على تغير نسق القيم فى اتجاه الحداثة لا يعنى أنها تتغير بشكل كامل ، فما تزال بعض القيم التقليدية تواصل استمراريّتها وهى فى كثير من التحليلات تشكل عقبة فى طريق الحداثة . وهذا أمر متوقع فى مجتمع انتقاليّ . فقد أبرزت احدى الدراسات أن هناك ، تأرجحاً فى السلوك الاجتماعى للأفراد وأيضاً فى بناء القيم الموجهة لمختلف السلوكيات الاجتماعية فمثلاً نجد فى بعض السلوكيات التى يؤدىها الأفراد طاعة للقيم القبليّة والعائليّة بينما أن هناك سلوكيات أخرى تعبر فعلاً عن استيعاب الأفراد لقيم التحديث . ولو أن ذلك كان بصورة جزئية ، إلا أنها بقدر ضآلتها تشهد أن تغيراً قد حدث فى المجتمع حتى يتخطى تدريجياً عن ملامحه التقليدية (التأكيد غير موجود فى الأصل) فى اتجاه اكتساب ملامح المجتمعات الأكثر حداثة ، (أمينه الكاظم ، ١٩٨٥ : ٣١٤) ولعل هذا التأكيد على التعارض بين القيم التقليدية والقيم الحديثة هو الذى يجعل بعض الدراسات تنطلق من فرضيات تدور حول : مظاهر الصراع القيمى فى المجتمع ، (محمد المطوع ، ١٩٨٦ : ٢٣٣ - ٢٤٣) ، أو حول : صراع التصنيع مع الشفافة الاجتماعية فى الأسرة ، (معن عمر ، ١٩٨٨ : ١١١ - ١٣٣) .

٣ - حظى موضوع المرأة باهتمام واسع النطاق داخل تيار الدراسات المرتبطة بفرضيات نظرية التحديث . ويبدو ذلك أمراً طبيعياً فى ضوء البطء النسبى لتغير أوضاع المرأة وأدوارها ونطاق مشاركتها فى عملية التغير الاجتماعى . وأولت دراسات المرأة هنا أهمية خاصة لدور التعليم فى تغير وضع المرأة وأدوارها خاصة وأن كل دول الخليج قد فتحت المجال أمام التعليم النظامى

للمرأة . (أحمد ظاهر ، ١٩٨٨) وتقوم فكرة إبراز دور التعليم في تغير أوضاع المرأة على فرضية أن التعليم يتيح مزيداً من الفرص أمام المرأة للمشاركة في الحياة العامة وفي عملية التغير ذاتها ، فضلاً عن أنه يغير من مكانتها داخل الأسرة وبالتالي مشاركتها في صناعة القرار . وفي ضوء هذه الفرضية تؤكد دراسة عن تأثير التعليم والعمل على وضع المرأة في قطر ، (El - Kabi, 1987) . على أن هناك مؤشرات تدل على أن تغير وضع المرأة ومكانتها يرتبط بتغير اتجاهات المرأة نحو المشاركة في التنمية ونحو الزواج ونحو العمل خارج المنزل فضلاً عن وجود اتجاهات ايجابية نحو تعليم المرأة وعملها . وتؤكد الدراسة على أن متغيري التعليم والعمل يعتبران من أهم العوامل التي تترك آثاراً على معتقدات الفرد واتجاهاته وأن مزيداً من التعليم والعمل في كل قطاعات الاقتصاد سوف يمكن المرأة من أن تستخدم قدراتها ومعدل مشاركتها كامرأة متخصصة وسوف يزيد وعيها بالطرق المحتملة لتغيير وتحسين وضعها ، (El - Kabi, 1987 : 109) . ولأهمية متغيري التعليم والعمل في تغيير أوضاع المرأة ومكانتها نجد أن الحديث عن تعليم المرأة يعتبر بديلاً عن الحديث عن أوضاعها الاجتماعية ومكانتها في الأسرة والمجتمع . ولقد تبدى ذلك بوضوح في دراسة عن : تطور مكانة وتعليم المرأة في دول الخليج العربي ، (صبيح أحمد ، ١٩٨٨) فالدراسة في معظمها دراسة عن التعليم - وبصفة خاصة تعليم البنات - في دول الخليج مع تركيز خاص على دولة الامارات العربية المتحدة ، دون الاهتمام بتغير وضع المرأة ومكانتها . ولعل السبب في ذلك هو الاعتقاد الضمني بأن تغير المستوى التعليمي للمرأة يعني بالضرورة تغير وضعها ومكانتها أو أن وضع المرأة يتغير بنفس القدر الذي يتغير به مستواها التعليمي .

وبرغم إبراز دور التعليم في تغير وضع المرأة الخليجية ، إلا أن الدراسات تشير إلى بعض العقبات أو المعوقات في هذا الصدد . ويشير الباحثون هنا إلى وجود قيم متصارعة حول تعليم المرأة ومشاركتها في العمل ، ووجود بعض الاتجاهات التقليدية التي تقاوم التغير . وهذا هو الذي دفع إحدى الباحثات المتحمسات إلى اعتبار التغير الذي أحرزته المرأة الخليجية - والحديث ينصب أساساً عن المرأة الاماراتية - مجرد : بوادر تغيير في المركز الاجتماعي

والسياسي... وأن الوقت مازال مبكراً للحديث عن أى تغيير فى البنى الاجتماعية الاقتصادية وعلاقات السلطة بحيث يسهل تخطي المركز الاجتماعي الدولي الذي تحتله المرأة أو تحملها دورها فى عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل متساوى مع الرجل... (نجاه الفايه، ١٩٨٨ : ٥٢)، ومرد ذلك بطبيعة الحال - وكما أكدت الباحثة نفسها - إلى العقبات القانونية والثقافية المتعددة التي لم تستطع عملية التحديث المستمر، أن تتجاوزها.

دراسات التغيير وثنائية أنماط الانتاج :

لا يروق لبعض المهتمين بدراسات التغيير الاجتماعي فى مجتمعات الخليج استخدام ثنائية التقليد والتحديث، وأن كانت لا تغيب ضمناً فى تحليلاتهم على ما سئرى فيما بعد. ويتجه هؤلاء إلى الإنطلاق من توجهات نظرية مختلفة. وتقوم هذه التوجهات على رؤية مجتمعات الخليج كجزء من نظام اقتصادى عالمى يخضعها لمطالباته ويحدد لها وظائف فى نظام التبادل العالمى. وتأتى هذه التوجهات فى صياغات غامضة وعامة أحياناً صريحة وجليه فى أحيان أخرى. فنجد تأكيدات عابرة على أن اكتشاف النفط وانتاجه من خلال الشركات الأجنبية قد أدى إلى دخول دول الخليج العربى... تلقائياً فى مجال السوق العالمى. فقد كانت حتى تفجر النفط سوقاً محدودة لبضائع الدول المجاورة، ولم يكن انتاجها - ماعدا اللؤلؤ إلى حد ما - يشكل سلعة هامة ومطلوبة لا يمكن الاستغناء عنها وتجاوزها، (محمد الرميحي، ١٩٧٥ : ٤٣). وبصياغة أكثر دقة لنفس المؤلف، فقد تحولت المنطقة من مجرد ممر تجارى حيوى للمصالح البريطانية والغربية بوجه عام إلى منطقة حيوية لها أهميتها فى ذاتها، (محمد الرميحي، ١٩٨٣ : ٩٠) ولقد أدى هذا التحول إلى عملية الولوج القسرى للخليج فى عجلة الرأسمالية العالمية، (محمد الرميحي، ١٩٨٣ : ٤٥). أو إلى التبعية الاقتصادية التى تنبذ فى الارتفاع غير المعقول فى مؤشرات الانكشاف الاقتصادى. والتركيز السلى فى الواردات المتعلقة ببعض المواد الغذائية الأساسية (كالقمح) والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا. ولقد ترتب على ذلك أن تحول كل مجتمع نفطى إلى أحد المحيطات الدائرة ضمن مركز النظام الرأسمالى وتعرضت نشاطاته الاقتصادية قبل النفط للتعديل والتغيير بما يتلاءم واحتياجات المركز، (موزة غباش، ١٩٨٧ : ١٤٦).

ولا يوصف التغير الاجتماعي - في ضوء هذه المسلمات العامة - من خلال ثنائية التقليد والتحديث ، وإنما يوصف من خلال ثنائية أخرى تتفق وهذا المدخل النظري ، ألا وهي ثنائية أنماط الإنتاج . بل أن موضوع أنماط الإنتاج قد أصبح أحد الموضوعات المحورية في المناقشة الدائرة في قلب هذا الاتجاه في دراسة التغير والتنمية في دول الخليج . ويفترض هنا أن التحول نحو التبعية الخارجية أو الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي بالضرورة إلى تحول أنماط الإنتاج الداخلية وظهور أنماط إنتاج جديدة مع ما يصاحب هذه الأنماط من بنى فوقية . ويعبر محمد الرميحي عن هذه العملية بقوله : هنا أصبح إيلاج هذه المجتمعات القسرى في الدورة الرأسمالية يعني فيما يعنيه من تفاعلات داخلية تحطيم الإنتاج السابق - الزراعي والبحري - وخلخلة البنية الاجتماعية القائمة عليه باتجاه محور اجتماعي جديد نمت فيه فئات اجتماعية جديدة ، (محمد الرميحي ، ١٩٨٣ : ٩٠) .

وقد حددت هذه الفرضية طبيعة الموضوعات التي ركزت عليها كتابات الباحثين في التغير الاجتماعي والتنمية في منطقة الخليج العربي . فجاء تحول نمط الإنتاج على رأس الموضوعات ، وحظيت دراسة البناء الطبقي بأهمية مماثلة . ولم يتم التركيز كثيراً على دراسة التحول في الأسرة من حيث البناء والوظيفة (وأن كانت الإشارة إليها واردة على أي حال) . وفي مقابل إهمال موضوع الأسرة حظيت المرأة بأهمية خاصة . ولم تتركس لموضوع المرأة دراسات خاصة ألا في النذر اليسير وجاء الاهتمام بها على هامش الاهتمام بقضية التركيب الطبقي والتحول الذي طرأ عليه ونلقى فيما يلي نظرة على الفرضيات التي طورها انصار هذا الاتجاه فيما يتعلق بدراسة التغير الاجتماعي من خلال هذه الموضوعات الثلاثة (أنماط الإنتاج ، والطبقات ، والمرأة) .

١ - يدرس التغير في أنماط الإنتاج في ضوء ثنائية نعتبرها ثنائية بديلة لثنائية التقليد والتحديث عن أصحاب نظرية التحديث . فقد كانت ملكية وسائل الإنتاج وطبيعة علاقات الإنتاج في مجتمع الخليج قبل النفط هي التي حددت أشكال العلاقات الاجتماعية . ولمدة طويلة من الزمن . كانت تلك العلاقات الاجتماعية ناتجة عن طبيعة علاقات الإنتاج القديم حتى جاء النفط بشكل آخر من

علاقات الإنتاج فكان من الطبيعي أن تتغير العلاقات الاجتماعية تبعاً لذلك ، . (محمد الرميحي ، ١٩٧٥ : ٣١) ويكشف هذا النص عن فرضيتين هما جوهر ما نقصده بالثنائية في هذا السياق . الأولى أن أشكال الإنتاج وعلاقاته قبل النفط تختلف عن نظيرتها فيما بعد النفط . والثانية ، أن التغير في علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية بشكل عام يبدو أنه مصاحب تابع للتغير في أشكال الإنتاج (بالرغم من وجود التأكيد الذي سنشير إليه فيما بعد على أن التغير في العلاقات الاجتماعية يحدث ببطء أكبر من نظيره في أشكال الإنتاج) .

وفي تحديدهم لأنماط إنتاج ما قبل النفط ، عدد الباحثون أساليب الإنتاج الشائعة آنذاك دون توصيفها بشكل دقيق . فقد عرف اقتصاد ما قبل النفط أساليب إنتاج عديدة هي : الغوص على اللؤلؤ ، الزراعة ، والرعى ، والتجارة (الداخلية والخارجية) والحرف والصناعات التقليدية . وكانت هذه الأساليب الإنتاجية تعمل من خلال علاقات إنتاجية تقليدية ترتبط بالتنظيم العائلي والقبلي وتساندها بنية قانونية وسياسية تقليدية . وبالرغم من هذا الاتفاق على تحديد أهم أشكال الإنتاج في مرحلة ما قبل النفط ، إلا أن الباحثين لا يصلون إلى كلمة سواء أو نهائية في التوصيف العلمي لهذه الأنماط الإنتاجية . فهي لديهم جميعاً أنماط قبل رأسمالية ، أو أنماط تقليدية . وإذا بحثنا عن توصيف أكثر دقة لهذه الأنماط لوجدنا الآتي : يصف الرميحي نمط الإنتاج السائد فيما قبل النفط - خاصة نمط الغوص - بأنه «قطاع ، أو قنانه ، يتحول عامل الغوص فيه إلى «شبه عبد ، للممول ومالك وسيلة الإنتاج» . (محمد الرميحي ، ١٩٨٥ : ١٧) وتصف نوره الفلاح نمط الإنتاج فيما قبل النفط ، بأنه أقرب إلى « نمط الإنتاج الاسيوي ، يستند على ذلك بملكية الحاكم للأرض وملكية التجار لسفن الصيد . (نوره الفلاح ، ١٩٨١ : ٧٤) وتفصل كلثم الغانم بين مراحل في التكوين قبل الرأسمالي . فقبل انغماس المجتمع في إنتاج وصيد اللؤلؤ ، كان الاقتصاد يعتمد على نمط اقتصاد معيشي رعي ، تلعب فيه البيئة والظروف الأيكولوجية دوراً حاسماً ويقوم على التعاون الكامل بين الأفراد والتماسك لمواجهة الظروف القاسية وتدعمه الروابط القرابية القائمة على وحدة الدم والمصاهرة . ومع ظهور صيد وتجارة اللؤلؤ ظهر نظام إنتاجي جديد لم تسمه الباحثة بتسمية معينة ولكنه يبدو من توصيفها له أنها تعتبره نظاماً رأسمالياً (أو

شبه رأسمالي) . فهو يقوم على عناصر ثلاثة هي رؤوس الأموال وأدوات الإنتاج والعمال . وفي صياغة أخرى يقوم على رأس المال ، و قوة العمل ، وعمليات التسويق ، و دورة الربح ، . ولم يؤد ظهور هذا الإنتاج الرأسمالي (تعنى صناعة الغوص) إلى إختفاء الاقتصاد المعيشي الرعوي تماماً ، فقد ظل هذا الأخير قائماً ولكنه أصبح هامشياً بالنسبة للنشاط الاقتصادي المتصل بالغوص والتجارة . (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ٥٧ - ١١٣) وظل الأمر على هذا النحو إلى أن جاء النفط بنمط جديد .

وتتناول موزة غباش قضية نمط الإنتاج في مجتمع ما قبل النفط من زاوية أخرى . فهي تنظر إلى هذه الأنماط في علاقتها المتداخلة والمتفصلة بحيث يشكل أحدها نمطاً مسيطراً تلفت حوله بقية الأنماط في علاقة تداخل وتفصل . أما النمط المسيطر - والحديث ينصب أساساً على مجتمع الامارات - فكانت التجارة (تجارة اللؤلؤ بالأساس) ، وجاءت الأنماط الأخرى المتصلة بالرعي والزراعة والحرف والصناعات التقليدية كأنماط هامشية . وبالرغم من أن الباحثة لم تحدد بدقة طبيعة النمط المسيطر إلا أنه يفهم من خلال وصفها له بأنه نمط إقطاعي أو أشبه بالاقطاع . فقد وافقت على وصف الرميحي للغواصين بأنهم « أفنان البحر » . وأكدت في موضع آخر على أن علاقات الإنتاج في نمط إنتاج ما قبل النفط كانت تقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من سفن وأرض زراعية ولذلك فهي علاقات أقرب إلى « الاقطاعية القبلية » . (موزة غباش ، ١٩٨٧ : ١٥٩ - ٢٠١) وتؤكد موزة غباش هنا فرضية جديدة بالتأمل مؤداها أن هذه العلاقات الاقطاعية لم تختلف تماماً بعد ظهور النفط وإنما استمرت بشكل أو بآخر مع نمط الإنتاج الجديد .

أما بعد دخول المجتمعات الخليجية بشكل كامل في دائرة النشاط الرأسمالي العالمي ونظامه الدولي فقد تغيرت أنماط الإنتاج . فقد أفرز النفط واقعاً اقتصادياً جديداً ترتب عليه اختفاء بعض الأنماط الإنتاجية التقليدية تماماً (مثل الغوص وتجارته) وظهور أنماط جديدة تماماً (مثل استخراج البترول وأشكال التصنيع الأخرى) وتطور بعض الأنشطة القديمة كالزراعة والصيد البحري اللذان تطورا على أسس رأسمالية . ويفترض أحد أنصار هذا الاتجاه في دراسة التغير

الاجتماعي أن اندماج مجتمعات الخليج في السوق الرأسمالي العالمي قد دمر ... جميع المناشط الاقتصادية التقليدية وأعجزها عن الوفاء بدور في الوضع الجديد وإنهارت قطاعات كاملة منها انهياراً - تاماً - وأصبحت الدولة هي المصدر الوحيد لتنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية ، (محمد الرميحي ، ١٩٨١ : ٤٢) . ولقد بدأ هذا الاندماج مع اكتشاف النفط ، فكان قدومه أول انذار بتحطيم أنماط الإنتاج القديمة أو تغييرها بشكل جذري .

ويختلف الباحثون أيضاً حول توصيف نمط الإنتاج في مجتمع ما بعد النفط حقيقة أنهم يجمعون على أن هذا النمط رأسمالي في طبيعته ، والدليل على ذلك أنهم يصفون الأنماط السابقة عليه بأنها قبل رأسمالية كما أنهم يربطون بين وجوده وبين الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي . ولكنهم يختلفون حول المفهوم - أو التوصيف العلمي الدقيق - لنمط - أو أنماط - إنتاج ما بعد النفط . ولا يستدل القارئ لأعمال محمد الرميحي على وصف مباشر لنمط إنتاج ما بعد النفط ، ولكننا نستطيع أن نعتز - بشكل غير مباشر - على هذا الوصف . فهو يصف نمط الإنتاج المعاصر في بلدان العام الثالث بأنه نمط إنتاجي رأسمالي تابع . وهو يدرج مجتمعات النفط في هذا النمط ولكنه يميزها بخصوصية محددة تلحصر في أن العنصر الرئيسي ، المحرك للتشكيل الاجتماعي ليس الإنتاج ولكن توزيع عائداته عن طريق (الدولة) ، (محمد الرميحي ، ١٩٨١ : ٤٣) (والتأكيد موجود في الأصل) . ويكشف هذا النص عن أن خصوصية نمط الإنتاج في المجتمعات النفطية تنبدي في أن رأسماليتها التابعة ليست رأسمالية إنتاجية بقدر ما هي رأسمالية توزيعية تديرها الدولة . وتؤكد نوره الفلاح رأياً مشابهاً في سياق حديثها عن المجتمع الكويتي الذي تحول إلى مجتمع محيطي تابع لمركز النظام الرأسمالي ، يعيش على عائد النفط الذي تقوم الدول بتنظيم توزيعه . (نوره الفلاح ، ١٩٨١ : ٧٧ - ٨٩) .

وفي مقابل التأكيد على رأسمالية الدولة ، يظهر رأي آخر يفرق بين أكثر من نمط إنتاجي في التكوين الاجتماعي لمجتمع ما بعد النفط . فمن ناحية نجد كلام الغانم تصف التشكيل الاقتصادي الجديد الذي ظهر أثر اكتشاف النفط بأنه «تكوين اقتصادي - اجتماعي مركب» من حيث أنه يضم مستويات لأنماط

اقتصادية متنوعة لا ترتبط بالنمط الإنتاجى الأساسى . وتتبلور هذه الأنشطة فى نمطين رئيسيين يشكلان محور النشاط الرأسمالى فى مجتمع النفط هما : رأسمالية الدولة ، والرأسمالية الحرة (أو الرأسمالية التى يديرها الأفراد) . (كلم الغانم ، ١٩٨٦ : ١٨٩) ومن ناحية أخرى تميز موزة غباش داخل التكوين الاجتماعى لمجتمع النفط بين ثلاثة أنماط إنتاجية ، تطلق على الأول النمط الإنتاجى الرئعى وهو يتميز بضعف العلاقة بين عائدات النفط المالية وبين الجهد الإنتاجى (أو العمل المنتج) لأعضاء المجتمع (ص ١٥٩) . أما النمط الثانى فهو رأسمالية الدولة التجارية ، وهو نمط تتأصل فيه العلاقة بين السلطة وبين شرائح التجار المالىين والعقاريين ، بحيث يسيطر القطاع الخاص على اقتصاد الدولة ويستأثر بامتلاك المنشآت الصناعية ، . (ص ١٥٩) ويتواجد مع هذين النمطين نمط ثالث - هو استمرار لعلاقات قديمة - وهو نمط ، الاقطاعية القبلية ، الذى يحكم الإنتاج الزراعى . فكأننا هنا بإزاء تشكيلة غير متجانسة من أنماط الإنتاج تعمل جميعاً داخل تكوين اجتماعى واحد .

٢- أما الموضوع الثانى الذى انشغل به الدارسون فى هذا الاتجاه فقد كان موضوع الطبقات الاجتماعية ، وهذا أمر طبيعى فى ضوء الإطار النظرى الذى ينطلقون منه . ويطور الباحثون حول هذا الموضوع افتراضاً مبدئياً مؤداه أن تحطيم أشكال الإنتاج السابقة على النفط (الزراعية والرعية والبحرية) وخلخلة البنية الاجتماعية القائمة عليها قد أدى إلى ، تمحور اجتماعى جديد نمت فيه فئات اجتماعية جديدة (أن لم نقل طبقات) حول مصالح اقتصادية جديدة . ولأزال هذا البناء الاقتصادى الاجتماعى الجديد فى طور التشكيل ، . (محمد الرميحى ، ١٩٨٣ : ٩٠) ويعطى ذلك أن ثنائية أنماط الإنتاج فى مجتمع ما قبل النفط وما بعد النفط تنعكس فى ثنائية التركيب الطبقي فى المجتمعين . فقد صاحب تغير أنماط الإنتاج ظهور تشكيل طبقي جديد . ولتحديد معالم النظام الطبقي الجديد بدأ الباحثون بتشخيص التركيب الطبقي فى المجتمع القديم . ويذهب الباحثون فى هذا التشخيص مذاهب شتى بالرغم من الاتفاق الظاهر بينهم . فالبعض منهم يبتعد عن استخدام كلمة طبقة لوصف تدرج المجتمع القديم ويستخدم عوضاً عنها كلمة فئة اجتماعية . ولذلك نجد نوره الفلاح تتحدث عن ثلاث فئات اجتماعية فى

مجتمع الكويت فيما قبل النفط : الأولى تتكون من ملاك السفن وتجار اللؤلؤ .
والثانية تتكون من العاملين في الفوص والسفر وهم يبيعون ، قوة عملهم مقابل
نصيب زهيد . أما الفئة الثالثة فهي فئة وسطى تتكون من أصحاب ، الحرف
والصناعات اليدوية وصيادي الأسماك والمزارعين الذين يملكون وسيلة إنتاجهم
وحرية التصرف بالإنتاج . (نوره الفلاح ، ١٩٨١ : ٧٥) ولكن البعض الآخر لا
يجد أى مشكلة في استخدام مفهوم الطبقة في وصف تدرج المجتمع القديم . فجد
محمد الرميحي يتحدث في دراسته عن البحرين عن وجود طبقتين تتكون الأولى
من الأسرة الحاكمة وملاك الأراضي وكبار التجار وتتكون الثانية من عامة الشعب
(الرميحي ، ١٩٨٤ : ٦٣) وعلى نفس المنوال تقسم كلثم الغانم مجتمع الغرصر
في قطر إلى طبقتين ، كبار تجار اللؤلؤ الرأسماليين في مقابل العمال من غواصين
وسيوب ونواخذة وطواشين . (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ٩٣) ويتحفظ البعض على
استخدام كلمة طبقة ويستعوض عنها باستخدام مفهوم ، شبه طبقة ، أو ، جماعات
طبقية . ومن هذا المنطلق كتبت موزة غباش عن مجتمع الامارات فيما قبل
النفط تقول : « انقسم السكان إلى جماعات طبقية اتسمت بالإنتاجية البسيطة
ومحدودية وضآلة المستوى المعيشي . هذه الجماعات هم المزارعون والصيادون ...
أما الجماعات الأخرى والتي احتلت المكانة الاجتماعية الأكبر فهم التجار وخاصة
تجار اللؤلؤ ... والأسرة الحاكمة ورؤساء القبائل » . (موزة غباش ، ١٩٨٧ :
١٢٨) وهكذا يتفق الباحثون تقريباً على عدد الفئات أو الطبقات الاجتماعية ،
ولكنهم يختلفون حول امكانية استخدام مفهوم الطبقة في وصف التدرج الاجتماعي
لمجتمع ما قبل النفط .

ولقد تحول التركيب الطبقي مع تحول أنماط الإنتاج بعد دخول النفط .
وانتهت الدراسات هنا نحو رصد هذا التحول . وبالرغم من وجود تأكيد - لدى
البعض - على أن التركيب الطبقي في مجتمع ما بعد النفط هو - إلى حد ما -
استمرار للتركيب القديم حيث تحول تجار اللؤلؤ إلى الاستيراد والمقاولات وتجارة
الأراضي ، وتحول الغواصون إلى عمال نفط . بالرغم من ذلك إلا أن هناك تأكيداً
على ظهور بنية طبقية جديدة كلية ظهرت فيها فئات جديدة لم تكن معروفة من
قبل مثل الطبقة الوسطى . كما أن الفئات القديمة انشغلت بأنشطة لم تكن معروفة

من قبل مثل العمل المأجور فى المصانع أو التجارة والاستيراد .

ويكاد يوجد اتفاق بين الباحثين فى هذا الاتجاه على تصنيف الطبقات الاجتماعية الجديدة . ويكاد ينحصر الخلاف بينهم فى بعض المفاهيم أو المسميات أو عدد الطبقات . ففي الكويت تتحدث نوره الفلاح عن فئات اجتماعية وليس طبقات ، وتحددها فى أربعة فئات رئيسية هى الفئة الحاكمة (وهى أكثر الفئات تجانساً وترابطاً ووعياً) ، والتجار من ملاك العقارات أو العاملين بالتجارة أو كلا النشاطين (وهى لا تمثل فئة متجانسة ولكن تجمعها مصلحة واحدة وهى ارتباطها بالطبقة الرأسمالية فى الغرب كوكلاء محليين) . ثم الفئة الوسطى وهى تتكون من الغواصين والحرفيين والبحارة والرعاة والمزارعين الذين تحولوا إلى العمل لدى الدولة كموظفين مع تعدد وتوسع أدوار الدولة (وهى أكبر الفئات حجماً وأكثرها تأثيراً) ، وأخيراً الفئة العاملة وتضم العاملين بأجر فى المهن اليدوية (نورة الفلاح ١٩٨١ : ١٠١ - ١٨٩) ويتفق محمد الرميحى مع هذا التقسيم فى حديثه عن البناء الطبقي فى البحرين ، ولكنه يميل إلى استخدام مفهوم الطبقة وليس مفهوم الفئة الاجتماعية . فهناك الطبقة العليا التى تتكون من النخبة الحاكمة وملاك الأراضي . أما الطبقة الوسطى فإنها تضم شريحتين : شريحة عليا تضم التجار وكبار الإداريين ، وأخرى تضم صغار التجار وصغار الموظفين . ويأتى فى قاع البناء الطبقي الطبقة العمالية الجديدة التى تضم عمال النفط وعمال الصناعة والعمال فى المصالح الحكومية (وجميعهم من المزارعين والصيادين أو غواصى اللؤلؤ السابقين) . (محمد الرميحى ، ١٩٨٤ : ١٦٣ - ١٦٧) وهذه هى الفئة التى أطلق عليها فى سياق آخر ، البدو تارياً ، .

ويميل بعضهم إلى فصل الطبقة الحاكمة كطبقة مستقلة بذاتها . ومن هذا المنطلق تقسيم كلثم الغانم الطبقات فى المجتمع القطرى المعاصر إلى أربع طبقات هى : الطبقة الحاكمة وهى طبقة تستند إلى مكانتها القبلية ودخلها والأنشطة الجديدة التى بدأت تمارسها (مثل التجارة والمقاولات) ، أما الطبقة التالية فنطلق عليها الطبقة الغنية وتضم تجار الاستيراد وملاك الأراضي والعقارات بالإضافة إلى أصحاب المراكز السياسية والتنفيذية وكبار موظفى الدولة ، وتصف الباحثة هذه الطبقة بأنها برجوازية تجارية تابعة . أما الطبقة الثالثة فهى الطبقة الوسطى والتى

ظهرت من خلال التعليم واتساع القطاع الخدمي الحكومي بالإضافة إلى ازدهار القطاع التجاري . وتتكون هذه الطبقة من أجنحة ثلاثة لها أنشطة مختلفة لكنها متداخلة وهي الجناح المهني والجناح التجاري والجناح العسكري . وأخيراً هناك الطبقة الدنيا وكانت تضم في البداية عمالاً محليين ثم أصبحت تتكون بعد اكتشاف النفط - من العمالة الوافدة . (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ٢٨٨ - ٢٩٨) في هذه الصياغة أنها تقدم - لأول مرة في دراسات الخليج - وصفاً للطبقة الثرية بأنها برجوازية تجارية ، كما أنها تحدد بوضوح الأجنحة التي تتكون منها الطبقة الوسطى وتؤكد على الترابط والتداخل بين الأنشطة التي تنخرط فيها هذه الأجنحة .

وأخيراً ، تقسم موزة غباش الطبقات في مجتمع الإمارات إلى أربعة جماعات طبقية هي : الجماعة الطبقية الحاكمة أو العليا ، ثم جماعة رأس المال التجاري (وهي أكثر الفئات أو الجماعات تحالفاً مع الطبقة الحاكمة) وتشتمل على ملاك العقارات والتجار أو الجمع بين النشاطين ، وتضم هذه الجماعة - في شكلها المستحدث - جماعة من رجال السياسة وأصحاب المناصب الإدارية العليا ممن انخرطوا في النشاط التجاري . وتأتي بعد ذلك الجماعات الطبقية الوسطى التي تضم موظفي ومستخدمي الحكومة ممن كانوا يعملون في أنشطة مختلفة قبل النفط (وهي طبقة تنقسم من الداخل وفقاً لمواقعها ودخلها إلى فئتين) وأخيراً الجماعة الطبقة العمالية ومعظمها من العمالة الوافدة (موزة غباش ، ١٩٨٧ : ٢٠٥ - ٢١١) وتصنيف هذه الصياغة بعدين جديدين : الأول أن التداخل بين الأنشطة السياسية والإدارية والأنشطة التجارية لا يظهر على مستوى الطبقة الوسطى قدر ظهوره على مستوى الطبقة العليا أو الجماعات الطبقية صاحبة رأس المال التجاري (خاصة في شكلها المستحدث) والثاني أن الطبقة الوسطى تقتصر على جماعات من الموظفين يتدرجون وفقاً للموقع المكاني والدخل .

٣ - وتحلل دراسات المرأة أهمية خاصة في هذا الاتجاه . ولاتفرد هنا دراسات مستقلة للمرأة إلا في النذر اليسير . بل يتم معالجة قضية المرأة على هامش قضايا البناء الطبقي . فغالباً ما نجد صفحات تفرد للمرأة بعد الحديث عن البناء الطبقي ، لا تكون المرأة جماعة طبقية وإنما لكونها موجودة خارج نطاق

النشاط الاقتصادي بحيث ، لا تنطبق عليها الشروط التطبيقية المستخدمة لرصد وتحديد هذه الجماعات ، (نقصد الجماعات التطبيقية) (موزة غباشي ١٩٨٧ : ٢٠٥ - ٢١١) ولا تنكر الدراسات هنا حدوث تغيرات جمة في مجال الأسرة والقرابة والتعليم . فنجد تأكيداً على أن ، الأواصر العائلية الممتدة والقبلية تتحل تدريجياً لتحل محلها الروابط الأسرية النووية الصغيرة . . . (كما أن) مؤثرات الوضع الاقتصادي الجديد فرضت على الجيل الأكبر . . . الأفكار والممارسات الجديدة والدور الجديد الذي قلل من أهميته في الحياة العادية للأسرة ، (محمد الرميحي ، ١٩٨٤ : ١٦٩) وساهم التعليم بدور كبير في هذا التغير الذي انعكس على وضع المرأة فبدأت تحصل بالتدريج على العمل خارج المنزل بادرة بالتدريس ومنشرة منه إلى المهن الأخرى .

ومع وجود هذه التغيرات ، إلا أن التغير الواسع النطاق الذي حدث في المجتمع ككل لم ينعكس بنفس الدرجة على وضع المرأة . فما تزال هناك كثير من العادات والتقاليد القديمة تحدد أدوار أفراد الأسرة ومسؤولياتهم تجاه بعضهم بعضاً كما أن النظرة التقليدية للمرأة قد حرمتها من الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم والعمل ، كما أن النساء أنفسهن يعاضدن النظرة التقليدية للمرأة ويعملن على استمرارها . (نورة الفلاح ، ١٩٨١ : ١٠٧ - ١٠٩) ويبدو أن هذه هي الفرضية العامة التي تحكم دراسات المرأة في هذا الاتجاه النظري ، ونعني بها ذلك التناقض الواضح بين الحداثة الظاهرة في المجتمع (بما فيها حق المرأة في التعليم) وبين دورها الواقعي ومكانتها ونظرتها لذاتها .

وقد أفردت موزة غباش دراسة خاصة تنطلق من هذه الفرضية . فبالرغم من أن المجتمع قد تغير وأعطى للمرأة مظاهر التحرر ، إلا أنه فرغها من مضمونه . فقد أصبحت المرأة على ، درجة من التعليم ولكنها مفرغة من محتواه ومضمونه حيث لا تزال تعاني من السلبية وعدم الثقة بالنفس وتحمل قيماً تعتبر ضرورية ولكنها في نفس الوقت لا تمارس عملاً يتيح لها المشاركة باختياراتها ورغبتها ، . (موزة غباش ، ١٩٨٨ : ١٣٩) وهكذا اكتشفت الباحثة أن هناك بعض القيم المعوقة لمشاركة المرأة في التنمية . فتحقيق التنمية لابد أن يصاحبها محور للقيم المعوقة لمشاركة المرأة فيها ، بحيث يشمل ذلك على صورة المرأة في وسائل

الاعلام والكتاب المدرس وأولاً وقبل كل شيء صورة المرأة عن ذاتها .

ثانياً : بعض المشكلات النظرية والمنهجية : موقف نقدي :

فرغنا حتى الآن من عرض أهم فرضيات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج كما اتضح من أهم البحوث التي أجريت على هذه المجتمعات . وننجه الآن نحو تحقيق الخطوة الثانية في منهجنا في هذا البحث ، وهي إثارة مجموعة من الاشكاليات النظرية والمنهجية التي تلقينا هذه الفرضيات في أذهاننا . وبالرغم من أن هذه المهمة موجهة نحو نقد هذه الفرضيات ، إلا أننا لا نود أن ننقد من أجل أن نرفض أو ندين ، ولكنه المنهج الذي يمكن أن يوصلنا إلى قدر معقول من الصدق واليقين ونحن بصدد تدارس بنية مجتمعاتنا العربية المتغيرة ، هذا إذا فكرنا في الأمر على المدى البعيد . وهو المنهج الذي سيجعلنا نتمكن من طرح مجموعة من التساؤلات حول دراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج ، هذا إذا فكرنا في الأمر على المدى القصير المرتبط بأهداف هذه الورقة . ولذلك فإننا سنحاول إثارة قضايا عامة تصدق على دراسات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربي وربما تصدق في نفس الوقت على دراسات أخرى في مجتمعات أخرى في الوطن العربي .

ولكي نضفي على حديثنا هنا قدرًا من المنهجية ، فإننا سنثير ما سنثيره من اشكاليات في ضوء محاور ثلاثة هي الأعمدة لكل نظرية علمية . وهذه المحاور هي المحور المعرفي (أو الاستنولوجي) ، والمحور المنهجي (أو الميتودولوجي) ، والمحور العيني (أو الإمبريقي) . وفي ضوء هذه المحاور فإننا سنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات . إلى أي مدى تحقق فرضيات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج أتساقاً معرفياً ؟ وإلى أي مدى تتشابه وتتداخل (رغم اختلاف منطلقاتها المعرفية) ؟ وإلى أي مدى نجحت في صياغة مفاهيم كافية لدراسة التغير الاجتماعي ؟ وهل نجحت في استخدام أطر منهجية ملائمة ؟ وهل وفقت في خلق توازن بين النظرية والبحث أو بين التحليل النظري والمادة الإمبريكية ؟ وإلى أي مدى قربت الهوة بين التحليل المعياري والتحليل العيني ؟ وأخيراً ماهو مستوى الصدق الإمبريقي الذي تتمتع به هذه الفرضيات ؟ ؟ .

١ - المستوى المعرفي (الابستمولوجي) :

نناقش في هذا المستوى بعض المشكلات المتصلة بالأطوار المعرفي العام لفرضيات التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج العربية . ونركز على اثنتين من هذه المشكلات : مشكلة الاتساق النظري ومشكلة كفاءة المفاهيم المستخدمة في التحليل .

(أ) ونقص بمشكلة الاتساق النظري مدى التزام الفرضيات والقضايا النظرية بالحدود الابستمولوجية المنطقية منها . فالمأمل للكتابات حول منطقة الخليج العربي يجد أنها تنطلق من أسس إبستمولوجية متباينة - كما كشف التحليل السابق ، ولكنه يكتشف في ذات الوقت معايير للحدود الابستمولوجية بحيث يبدو التحليل متشابهاً في مضمونه مختلفاً في شكله . ولعل عرض فرضيات التغير الاجتماعي في القسم السابق قد كشف عن تشابه رئيسي ينحصر في سيطرة التحليل الثنائي والنظرة الثنائية إلى العالم . ونحاول هنا أن نؤكد على أن هذا التشابه ليس تشابهاً شكلياً . فهناك مؤشرات تدل على أن التداخل بين الحدود الابستمولوجية أعمق وأكبر من ثنائية النظرة إلى العالم .

فمن الفرضيات التي تتأسس عليها نظرية التحديث القول بعدم تساوي التغير عبر مستويات البنية الاجتماعية ، فتظهر التغيرات السريعة في الجوانب المادية في حين تتخلف الجوانب الثقافية وتتحول إلى عقبة في طريق التغير والتنمية . ولقد أكدت البحوث التي أجريت في مجتمعات الخليج هذه الفرضية كما اتضح من العرض السابق . ومن المتوقع أن تقدم نظرية أنماط الإنتاج أو نظرية النسق الرأسمالي - أو أن شلت سماها - تفسيراً مغايراً لاستمرار الجوانب الثقافية ورسوخها في البنية الاجتماعية . ولكن ما قدمته من تفسير لم يتعد فرضية نظرية التحديث . فقد ظهر تأكيد على أن التغير في البنية الاقتصادية لا يصاحبه بالضرورة تحول في العلاقات الاجتماعية المصاحبة . فقد خضع التحول في أنماط الإنتاج إلى قانون اجتماعي عام مؤداه أن التغيرات في العلاقات والقيم والمفاهيم لا تتناسب سرعتها مع التغيرات في الواقع الاقتصادي فهي تبقى لفترة أكبر وتؤثر لمدة أطول، (محمد الرميحي ، ١٩٨٠ : ١٥) وينظر إلى هذه العلاقات في الكثير من

الأحيان على أنها معوقة لمسيرة التقدم أو لبناء الدولة بالمعنى الحديث ، الأمر الذى يجعل التحليل أقرب إلى تحليل نظرية التحديث . ومن الأمثلة الشائعة فى تأكيد استمرارية العلاقات الاجتماعية القديمة فى نطاق أنماط الإنتاج الحديثة ، العلاقات القبلية التى « مازال تشكل محورا أساسيا للعلاقات الاجتماعية ، فى الوقت الذى يتطلب بناء الدولة ، تجميع الفواصل بين تلك الحلقات الاجتماعية المنفصلة كى تذوب كلها فى مجتمع الدولة » (محمد الرميحى ، ١٩٨١ : ٤٩) . ويعنى هذا أن ذلك النمط من العلاقات يقف عقبة فى طريق التنمية والتغير ، وهو نفس التفسير الذى تنطلق منه نظرية التحديث عموماً . ولم يقدم أنصار مدرسة أنماط الإنتاج تفسيراً لاستمرار هذ النمط من العلاقات أكثر من هذا التفسير . وهم أن فعلوا فإنها اشارات تدور فى نفس الفلك كالحديث عن الإزدواجية فى البناء الاجتماعى فى مجتمع مابعد النفط أو التساؤل والحيرة أمام الظاهرة دون تقديم إجابة شافية وهو ما يتبدى فى النص التالى : « هل من المعقول أن يحدث تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى من رعى وتجارة محدودة وغوص على اللؤلؤ إلى اقتصاد حديث مرتبط بالسوق والرأسمال يصاحبه تغيير فى البنى الاجتماعية وتبقى البنى السياسية على حالها عدا تغير فى الشكل الخارجى ؟ » (محمد الرميحى ، ١٩٨٠ : ٨٨) .

وتتصل القضية الثانية بالعوامل الفاعلة فى التغير الاجتماعية فمن المحقق أن نظرية التحديث تولى أهمية خاصة للعوامل الثقافية وعلى رأسها التعليم فى حين تهتم نظرية أنماط الإنتاج بالعوامل الاقتصادية . ولقد اتسقت نظرية التحديث مع نفسها فى هذا الصدد عندما أولت جل اهتمامها لدور التعليم فى إحداث التغير الاجتماعى إلى درجة أنها كانت تقدم التعليم على البترول فى بعض التحليلات . وفى المقابل أبرزت نظرية أنماط الإنتاج العوامل المرتبطة بالجوانب الاقتصادية وعلى رأسها دخول نمط إنتاج النفط . ولكنها مع ذلك لم تهمل التعليم . ويصادف القارئ لهذا التراث فى دول الخليج نصوصاً تولى للتعليم أهمية مطلقة قد تتفوق حتى على العوامل الاقتصادية فنجد من الباحثين من يقرر - بعد اقتباس مطول من هالبرن حول دور المثقف - أن التعليم كان « وسيلة لفك طوق العزلة بين الجماعات المغلقة على نفسها . . وتحطيم التركيب الطبقي القديم واستبداله بنظام

أكثر مرونة ، (محمد الرميحي ، ١٩٨٤ : ١١٨) وفي صياغة أخرى دالة نجد إحدى الباحثات ترتب عوامل التغير (التحديث) بحيث يأتي التعليم على رأسها يليه تطور النظام الاقتصادي ثم تطور النظام السياسي وأخيراً إنتشار وسائل الاتصال الجماهيرى (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ١٦٢) .

(ب) وتتصل المشكلة الثانية بتحديد المفهومات وتدقيقها . ويستشعر القارئ لبحوث التغير الاجتماعى والتنمية فى مجتمعات الخليج العربى أننا مازلنا بحاجة إلى مفهومات محددة . وتظهر هذه الحاجة أما بسبب استخدام مفهومات متعددة ومتناقضة لوصف ظاهرة معينة أو بنية معينة أو بسبب استخدام مفهوم قد لا يتلاءم وطبيعة الظاهرة التى يصفها . ونصادف التعدد فى استخدام المفهومات عندما يصف الباحثون مجتمع ما قبل النفط . حقيقة أن معظمهم يستخدم مفهوم المجتمع التقليدى (حتى بصرف النظر عن الانتماء الفكرى أو النظرى) . ولكننا نجد أوصافاً أخرى كالمجتمع المعيشى والمجتمع البدائى والمجتمع الانقسامى . ولنا حاجة إلى أن نؤكد أن كلا من هذه المفهومات قد تطورت فى ظروف خاصة وأن كلا منها له معنى خاص يختلف عن المفهومات الأخرى . أما المثال على عدم الدقة فى استخدام المفهومات فيمكن أن نراه فى محاولة الباحثين تحديد هوية نمط إنتاج ما قبل النفط . فقد اختلف الباحثون حول تحديد طبيعة هذا النمط ، وهو أمر مشروع وضرورى لأى بحث علمى . ولكننا قد نصادف لدى الباحث الواحد تناقضاً يبدو صارخاً فى إظهار عدم الدقة فى استخدام المفهوم . فنجد من الباحثين - مثلاً - من يذكر أن نمط الإنتاج قبل النفطى كان أقرب إلى النمط الآسيوى (وهو نمط يقوم على سيطرة الدولة المركزية على وحدات إنتاجية منعزلة أقرب إلى المشاعية) . ويذكر فى سياق آخر أن الغواصين كانوا يبيعون قوة عملهم مقابل نصيب زهيد . أو أن يذكر أحد الباحثين أن نمط الإنتاج قبل الرأسمالى فى مجتمعات الخليج كان أقرب إلى القنانة أو الاقطاع (وذلك من خلال وصف الغواصين بأنهم أفنان بحر) ويؤكد فى ذات الوقت على وجود شكل من أشكال العمل المأجور . (وهو من خصائص النظام الرأسمالى ليس فى ذلك جدال) . ولن نستفيض أكثر من ذلك للإشارة إلى الخلط بين مفهوم نمط الإنتاج ومفهوم التكوين الاجتماعى ، أو عدم الدقة فى استخدام مفهوم الطبقة خاصة فى وصف

المجتمعات قبل النفطية . وحسبنا أن نلفت الانتباه إلى ضرورة الدقة في استخدام مفهومات في سعيها لصياغة فرضيات متسقة حول التغير الاجتماعي .

٢- المستوى المنهجي (الميثودولوجي) :

وننتقل إلى مناقشة بعض المشكلات المنهجية ويأتى على رأسها مشكلة الخصوصية في مقابل الالتزام بنظرية معينة ، ثم مشكلة العلاقة بين النظرية والبحث ، والعلاقة بين التحليل المعيارى والتحليل العينى ، وأخيراً مشكلة الأدوات الملائمة لجمع البيانات .

(أ) يدرك الباحثون في مجتمعات الخليج خصوصية هذا النمط من المجتمعات بل أن الدعوة إلى الخصوصية ظهرت في وقت مبكر إذا أخذنا في اعتبارنا التاريخ الحديث للبحث العلمى الاجتماعى فى هذه المجتمعات . فقد كتب محمد الرميحى عام ١٩٧٥ مقالاً ينتقد فيه دراسات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج . ويدعو للإتجاه إلى الأصالة بمعنى عدم التقيد بمفاهيم التحليل الغربى وهدم المفاهيم الغربية ذات الطابع النرجسى من خلال منهج نقدى يودى إلى أصالة فكرية نابعة وليست تابعة . كما عاد نفس الكاتب يؤكد فى أماكن متفرقة من كتاباته على تميز مجتمعات الخليج العربية بخصوصيات ، ناتجة عن طبيعة الإنتاج والعلاقات التى قامت حوله وطريقة تشكلها السياسى ، (محمد الرميحى ، ١٩٨١ : ٢٥) وتؤكد هذه الخصوصيات وجود العام والجزئى والمشارك (بين مجتمعات الخليج) فى نفس الوقت الذى تبرز فيه الاختلاف (فى الحجم السكانى والمساحة وعدم التزامن فى ظهور النفط) . ولقد لاقى هذه الدعوة إلى الخصوصية قبولاً لدى معظم الباحثين الخليجيين ، فظهر التأكيد عليها فى غير موضع فى كل دراسة . وتقوم هذه الخصوصية على عنصرين : الأول هو رفض أو نقد النظريات الغربية ، والثانى هو ادراك الطبيعة الخاصة للبيئة الاجتماعية الخليجية . ومع هذا التأكيد على الخصوصية إلا أننا لا نصادف نقداً رصيناً للنظريات الغربية ، بل أن معظم الفرضيات تدور فى فلك هذه النظريات . كما أن الوعى بالخصوصية لم ينعكس فى محاولة تطوير أطروحات الصق بهذه المجتمعات ، وأقرب إلى التعبير عن خصوصيتها .

(ب) وتتنحصر المشكلة المنهجية الثانية في العلاقة بين النظرية والبحث . فالمتأمل للكتابات حول مجتمعات الخليج يكتشف اختلافاً في الأهمية التي تصنف على النظرية أو الواقع . ونجد الباحثين هنا إما أنهم يفرغون في النظرية ويحلون في قضاياها بحيث تأتي نتائج البحث الإمبريقي متفقة مع هذه القضايا دون أى رفض أو تفنيد لها . وإما أنهم يفرغون في الواقع مع تأصيل نظري منقطع الصلة بهذا الواقع . ويبدو أن كلا الاتجاهين يمثلان شكلاً من أشكال الهروب : فهو هروب من الواقع أو اليه . فبالرغم من أن نظرية التحديث هي النظرية الأقرب إلى الإمبريقية ، إلا أن أغلب - أن لم يكن كل - النتائج التي توصل إليها الباحثون انطلاقاً من هذه النظرية هي نتائج تخلق في مدار النظرية . فلم تصادف نتيجة واحدة فندت قضية من قضايا هذه النظرية أو رفضتها . فكل النتائج تتسق مع النظرية بحيث يجد القارئ وهو يستعرض الفرضيات التي تثيرها البحوث حول الأسرة والتغير الاجتماعي نفسه وكأنه يقرأ نتائج دراسة أجريت في أى مكان آخر . فإذا كانت النظرية تقرر أن اكتساب الثقافة الغربية وإدخال النظم الحديثة يؤدي إلى تباين البناء الاجتماعي وتحوله فالأمر كذلك في مجتمعات الخليج ، وإذا كانت النظرية تقرر أن الأسرة تتحول من النمط الممتد إلى النمط النووي فالأمر كذلك في مجتمعات الخليج ، وإذا كان التحديث يؤدي إلى تكسير النظم التقليدية وتقليصها فالأمر كذلك أيضاً . وهكذا لا توجد فرضية واحدة تقول بأن الأمر يختلف (*) . ولقد حاول أنصار نظرية النسق الرأسمالي العالمي (أو نظرية أنماط الإنتاج) أن يقولوا بأن الأمر يختلف وأكدوا على هذا القول مراراً . ولكنهم لم يقدموا تأصيلاً نظرياً دقيقاً لهذا القول ، وظهرت لديهم كثير من المشكلات النظرية أشرنا - وسوف نشير - إلى جانب منها . وحسبنا هنا أن نؤكد على أن البحوث في هذا الاتجاه تشي بفقر نظري ظاهر ، بحيث تبدو المادة الإمبريقية أوفر وأغزر من التحليل النظري .

(ج) وترتبط بهذه المشكلة مشكلة أخرى هي التناقض بين التحليل المعياري والتحليل العيني . ونقصد بالتحليل المعياري Normative الفرضيات التي (*) لا يجب أن يفهم من هذه الصياغة أننا نعارض قيام قوانين علمية عامة تصدق على كل المجتمعات ، فتلك غاية كل علم اجتماعي . أن مانضمه هنا - بين أشياء أخرى - هو أن رفض الفروض وتزييفها هو جزء لا يتجزأ من البنية المنهجية للعلم .

تصف ظروفاً لازمة لحدوث نتيجة اجتماعية مرغوب فيها . . ومن ثم فإن مجال الإهتمام ينصب على النتيجة دون الميكانيزمات التي تنتج الظاهرة أو توخر ظهورها أو تعوقها عن الحدوث ، (أحمد زايد ، ١٩٨١ : ١١٨) ونقصد بالتحليل المعنى Substantive التوصل إلى فرضيات إمبيريقية تؤكد العلاقات السببية بين الأحداث كما هي في تشكيلها العيني . ولذلك فإن التحليل المعياري يكون أقرب إلى الغائية أو السعي نحو نتيجة (أو غاية) مرغوب فيها ، في حين أن التحليل العيني 'ألصق بالواقع بالرغم من أنه يكون موجهاً بنظرية . والمشكلة المنهجية التي نثيرها فيما يتصل بدراسات التغير الاجتماعي والتنمية في مجتمعات الخليج العربي أن بعض الباحثين يظهرون قدراً من المغالاة في التفسير ومن ثم يعيد تفسيرهم إلى أن يصبح مثقلاً بالمعيارية . كما أن بعضهم الآخر يقيس ما يحدث في مجتمعات الخليج على خبرة المجتمعات الأخرى خاصة المجتمعات الغربية . والموقف الثاني معياري بالضرورة وهو غائي بالضرورة أيضاً ولذلك فسوف لا نستفيض هنا في التدليل عليه . وحسبنا أن نبرز الموقف الأول ونعني به المغالاة - أوحى سوء التقدير - في التفسير الأمر الذي يترك للمعيارية والغائية الباب مفتوحاً على مصراعية . ويصادف المرء التحليل المعياري والغائي في لغة الخطاب الأكاديمي خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بقضايا معينة . ويأتى على رأس هذه القضايا قضيتان : قضية العمل المنتج وقضية المرأة .

فمن الأحكام الشائعة في ذلك الحكم الذي يلاقى قبولاً لدى بعض الباحثين من أن المجتمع فيما بعد النفط قد تحول إلى مجرد تجمع من الأفراد يعيشون على عائد النفط دون المشاركة في الإنتاج بحيث يتحول المجتمع إلى مجتمع متعطلين مستهلكين . أو أن ، طبيعة العائدات النفطية وتدفعها السريع (قد أصبحت) عبية أمام إقامة قاعدة إنتاجية حقيقية لقتلها روح المنافسة والمبادرة وسلها للدافعية لدى المواطن . هذه أحكام لا يمكن قبولها بالرغم من أنها تكتب بنوايا حسنة ليس في ذلك شك ، إن لم تكن ناتجة عن مغالاة في حب الوطن . فهي أحكام تبقى معيارية وغائية إذا لم نستطع أولاً أن ندعمها ببراهين واقعية ، وإذا لم نستطع ثانياً أن نكشف عن مظاهر وتجليات الأعمال غير المنتجة ، وإذا لم نستطع ثالثاً أن نفسر وجود الظاهرة بأسباب أخرى غير هذا السبب الذي غالباً ما يكون سبباً في كل

شيء (حسن أو سيء) ونعني به التدفق السريع للمعادن النفطية .

ومن القضايا التي تلقى قبولا لدى بعض الباحثين القول بأن المرأة تعيش تناقضا بين الحصول على التعليم وعدم العمل والمشاركة فيه ، بل أنها تعيش تناقضا أكبر عندما تحصل على القيم الحديثة من خلال التعليم وتدافع في الوقت ذاته عن القيم التقليدية التي تصفى عليها مكانة منخفضة . والواقع أن هذا التحليل يبقى معيارياً طالما أنه لا يجيب على السؤال : لماذا يظهر هذا التناقض أصلاً ؟ وما يترتب على هذا السؤال من أسئلة : ما وظيفة هذا التناقض إن وجد ؟ وما طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ؟ وما دوافع المرأة في التشدد في المحافظة على القيم التقليدية رغم ما فيها من نظرة إلى دورها ؟

(د) وتأتي أخيراً مشكلة الأدوات المستخدمة في جمع البيانات . ولقد كان الباحثون الرواد في مجتمعات الخليج العربي على وعي بضرورة تناسب أدوات البحث العلمي الاجتماعي مع طبيعة المجتمع . فقد كتب محمد الرميحي ينتقد دراسات التغير الاجتماعي التي اعتمدت على المعطيات الإحصائية واتخذت منها مؤشرات للتعبير عن اتجاهات التغير الاجتماعي . كما انتقد الدراسات الجزئية التي تهتم بمصاحبات التغير الاجتماعي وتركز على المشكلات الاجتماعية الجزئية دون الرجوع إلى السياق البنائي التاريخي المعاصر . كما كتبت جهينة العيسى تنتقد استخدام أساليب البحث المتبعة في المجتمعات المتقدمة ، دون اعتبار الفروق الأساسية بين المجتمعات المتقدمة والجديدة التي تحتاج بدورها إلى أساليب بحث ومقاييس تتفق مع بنائها الاجتماعي وتراثها الثقافي . (جهينة العيسى ، ١٩٨٠ : ١٠) وبالرغم من وجود هذا الوعي المبكر بضرورة استخدام أدوات ملائمة لجمع البيانات ، إلا أن القارئ للبحوث يكتشف اعتماداً كبيراً على الاستبيان كمصدر للبيانات بصرف النظر عن طبيعة الموضوع وأهدافه . فهو وسيلة لكشف ديناميات التحديث والتحضر في المجالات المختلفة (الصناعة والقيم والمرأة) ، وهو وسيلة للكشف عن التغيرات في بناء الأسرة ووظائفها ، وهو وسيلة لكشف أبعاد البناء الطبقي أو الجماعات الطبقية . حقيقة أن الباحثين قد استخدموا وسائل أخرى كالاتماد على البيانات التاريخية ولكن يبقى الاستبيان دائماً أداة رئيسية . ولنا هنا نرفض استخدام الاستبيان ، ولكننا نؤكد ضرورة أن يتناسب المدخل المنهجي

وما يترتب عليه من إجراءات مع موضوع الدراسة وأهدافها . فليس من المسوغ منهجياً الانطلاق من مسلمات نظرية تستدعي استخدام معطيات تاريخية مثلاً ثم نستخدم لإثباتها صحائف الاستبيان . أن هذا المنحى المنهجي لا يمكننا إلا من الكشف عن التغيرات الكمية الخارجية ، وتبقى الأبنية الداخلية (النفسية والعقلية والعاطفية) دون فهم . ومن ثم فإن فهمنا لطبيعة التغير الذى طرأ على المجتمع النقطى يرتبط بقدرتنا على استخدام أدوات كيفية قادرة على الكشف عن الأبنية الداخلية ، كما يرتبط بقدرتنا على فهم هذه المادة الكيفية فهماً تأويلياً . هذا بجانب استخدام صحائف الاستبيان إذا تطلبت طبيعة المادة ذلك .

٣ - المستوى الواقعى (الأمبيريقى) :

فى هذا المستوى مجموعة من التساؤلات حول مدى الصدق الإمبيريقى لبعض فرضيات التغير الاجتماعى التى أثارها أهم الدراسات التى أجريت فى مجتمعات الخليج العربى .

(أ) نناقش فى البداية الفرضية العامة التى انطلقت منها نظرية التحديث ، والتى تؤكد على أن انتشار الثقافة الغربية بما فيها من تعليم ووسائل اتصال ونظم بيروقراطية وسياسية حديثة هى جوهر عملية التغير الاجتماعى ، وأن استمرار القيم التقليدية يمثل عقبة فى طريق التغير والتحديث . ولقد أكدت بحوث عديدة زيف هذه القضية . ويقوم هذا التزييف على أسس مختلفة : الأول ، أن انتشار الثقافة الحديثة قد لا يودى بالضرورة إلى عملية تحديث ، خاصة إذا أخذنا فى اعتبارنا نمط الثقافة الأكثر شيوعاً فى المجتمعات المتخلفة . حقيقة أن هذه المجتمعات قد أخذت بنظم التعليم والبيروقراطية الحديثة ، ولكن الاتصال بالثقافة الغربية قد أدى إلى تسرب كثير من القيم التى تؤدى إلى تغيرات مظهرية فى الأفراد دون أن تمس جوهر تفكيرهم . والثانى ، أن استمرار القيم التقليدية لا يجب بالضرورة أن يكون عقبة فى سبيل عملية التغير والتحديث . فقد أكدت بعض تجارب التنمية والتحديث - خاصة تجربة اليابان - أن التغير يمكن أن يحدث فى إطار من القيم التقليدية . بل أن مجتمعات الخليج نفسها تؤكد هذه الحقيقة . وأخيراً ، فإن هذه الفرضية تهمل الدور الذى لعبه الاستعمار فى إحداث التخلف . فإذا افترضنا أن العلاقات الاستعمارية لم تختف بعد ، بل أخذت أشكالاً خفية وأكثر

حدة ، فإن القول بأن العلاقة بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة تؤدي إلى مزيد من التغير نحو التنمية يعد قولاً زائفاً ، طالما أن هذه العلاقة تقوم على عدم التوازن وعدم التكافؤ .

(ب) وفيما يتعلق بالأسرة نجد أن معظم الدراسات - على اختلاف توجهاتها النظرية - تؤكد على تحول نمط الأسرة الخليجية من النمط الممتد إلى النمط النووي ، كما تؤكد على تغير نمط العلاقات في الأسرة من النمط الجمعي إلى النمط الفردي أو بمعنى أكثر دقة تحلل، علاقات التضامن داخل الأسرة كما يتبدى في ضعف سلطة الآباء والأجداد والأقارب بشكل عام . وفي اعتقادنا أن هذه القضية تحتاج إلى بعض المراجعة . فبالنسبة لتحول الأسرة إلى الأسرة الصغيرة الحجم أو الأسرة الزوجية (النواة) ، فإن الدراسات التي أكدت هذه القضية قد اعتمدت على بيانات إما أنها مستقاة من إحصاءات رسمية أو من دراسات مسحية لعينات من الأسر . وفي كلا الحالتين فإن البيانات قد تؤدي إلى نتيجة متحيزة . فالإحصاءات - في قطر مثلاً - لا تميز بين المواطن والوافد فيما يتصل بحجم الأسرة أو غير ذلك من المؤشرات الإحصائية ، فإن مؤشر حجم الأسرة لن يكون ذا دلالة تذكر خاصة إذا وجهنا دراستنا نحو الأسر التي كانت تعيش في هذا المجتمع فيما قبل النفط (وهي الأسر التي يجب أن ندرس إذا كنا نود أن ندرس تغيراً اجتماعياً) . أما الدراسات المسحية فإنها تعتمد على عينات من كل الأسر سواء كانت موجودة في هذا المجتمع قبل النفط أو بعده . وفي هذا مغالطة منهجية إذا كان الباحث يسعى لدراسة التغير الاجتماعي في مجتمع ما بعد النفط . وأكثر من هذا فإن معظم - أن لم يكن كل - العينات التي درست من خلالها الأسرة كانت تتكون من أسر زوجية (زوج وزوجة وأطفال) وليس من وحدات معيشية Households التي قد تجمع أكثر من أسرة زوجية تعيش في مسكن واحد وفي حياة مشتركة . وعندما يدرس باحث مثل هذه الوحدة المعيشية المكونة من أسر زوجية مختلفة فإنه يعتبر كل واحدة منها مفردة من داخل العينة ، فتأتي النتيجة متسقة مع الفرض الذي يود تأكيده . أن حجم الأسرة في هذه الحالة سوف يراوح بين ٥ - ٧ أفراد ، الأمر الذي يؤكد وجود الأسرة النواة . وسوف نتوصل - بالتأكيد - إلى نتيجة مغايرة لو أخذنا وحدة المعيشة ككل واعتبرناها مفردة واحدة

وفيما يتعلق بعلاقات التضامن أو القرابة، فلا يستطيع أحد أن ينكر تأثيرها الملموس . فهناك تأكيد من بعض أنصار نظرية التحديث على وجودها واستمرارها في أشكال جديدة . (فهد الشاقب ، ١٩٨٢) بل أن هناك تأكيدات على وجود الروابط القرابية في مجالات حديثة كلية . فليست قضية العلاقات القرابية هي القضية الأهم في دراستنا لتفكك الروابط الأسرية إن وجدت . أهم من ذلك بكثير دراسة تأثير متغيرين جديدين تماماً في مجتمع النفط . الأول هو النمط الأيكولوجي للمسكن ، والثاني الاعتماد المفرط على الخدم في تفاصيل الحياة اليومية . ولا نستطيع هنا إلا أن نثير بعض التساؤلات : هل النمط الأيكولوجي للمسكن الذي يقوم على الاتساع والخصوصية يؤثر على نمط العلاقات داخل الأسرة ؟ وهل دخول الخدم كعنصر اتصال وتنشئة داخل نطاق الأسرة قد خلق فجوة بين جيل الآباء والأبناء ؟ وهل اعتماد كل طرف بشكل مستقل على الخدم يفقد الأسرة بعض وظائفها حتى وأن كانت أسرة ممتدة ؟

(ج) ونأتى إلى قضية أنماط الإنتاج التي اهتم بها أنصار نظرية النسق الرأسمالي العالمي . ففيما يتصل بتحديد هوية أو أنماط الإنتاج فيما قبل النفط لن يحسم إلا بمزيد من المادة المبيريقية . فالواضح أن المادة التي يعتمد عليها الباحثون ناقصة إلى حد بعيد ، فضلاً عن أنها مستقاة تقريباً من مصادر محدودة . ومن الموضوعات التي تعوزنا فيها المادة طبيعة العلاقة بين نمط إنتاج البر ونمط إنتاج البحر (ونقصد بنمط إنتاج البر الزراعة والرعى ، أما نمط إنتاج البحر فهو الغوص وصيد الأسماك) ، وعلاقة كل بالتجارة . فهل هذه الأنماط كانت تشكل أنماطاً منفصلة أم متصلة ومتداخلة . وأكثر من هذا ما هي العلاقة بين طبيعة الإنتاج وطبيعة التبادل داخل كل نمط ؟ أننا لو حصلنا على بيانات حول هذه الموضوعات فإننا نكون أقدر على فصل ماهو رأسمالي . وأن نحدد طبيعة التداخل والتفصل بين الأشكال الرأسمالية والأشكال اللارأسمالية .

وإذا ما إنتقلنا إلى نمط إنتاج ما بعد النفط فإننا لا يجب أن نركز على النفط فحسب . فللفظ وضع خاص متميز ، ذلك أن نمط إنتاجه لا يمثل نمطاً تطور من الداخل من أشكال سابقة ، وإنما هو نشاط رأسمالي عالمي له مؤثراته الداخلية

ولكنه يبقى عند هذا التميز . أن إهتمامنا بالنفط يجب أن يصاحبه إهتمام بتطور الأشكال قبل الرأسمالية (الزراعة والرعى وصيد الأسماك خاصة) والأسس التي قام عليها هذا التطور . ومن الأمثلة التي يجب أن نثار هنا : هل أخذت هذه الأشكال - في تطورها الجديد شكلاً رأسمالياً خالصاً أم أنها إحتفظت ببعض من العلاقات قبل الرأسمالية ؟ وإذا كانت هناك بعض العلاقات اللارأسمالية فما هي أشكالها ؟ وما وظائفها في التكوين الاجتماعي الجديد ؟ وما علاقة هذه الأشكال بالإنتاج النفطي الذي يقوم على علاقات رأسمالية خالصة ؟

(د) وتؤكد النتائج المتصلة بالتركيب الطبقي - على اختلاف أساليبها وتفصيلاتها - على نتيجتين هما : الأولى ، أن هناك شكلاً من أشكال الطبقات أو الجماعات الطبقيّة أو الفئات الاجتماعية بدأ يتبلور في مجتمعات النفط في تكوينها الاقتصادي الاجتماعي الجديد (وهو شكل يختلف عن نظيرة في مجتمع ما قبل النفط وأن كان يحتفظ معه ببعض عناصر الاستمرار) . والثانية ، أنه بالرغم من استمرار العلاقات القبلية في مجتمع ما بعد النفط وممارستها لدور معوق في سبيل تشكيل البنية الطبقيّة الحديثة ، إلا أن التحول يشير دائماً إلى « اختراق » مستمر من جانب العلاقات الطبقيّة للعلاقات القبلية (موزه غباش ، ١٩٨٧ : ٣٣٢) ولا نود هنا أن نرفض فكرة التحول نحو بلورة علاقات طبقيّة ، فذلك أمر عادي في تطور المجتمعات ، ولكن مانود أن نؤكد عليه هو أن تبلور العلاقات الاجتماعية الطبقيّة ووضوحها في مجتمعات الخليج لا يجب أن يصاحبه بالضرورة ضعف في العلاقات القبلية . فمن الممكن أن تتضح خصوصية المجتمعات العربية في الخليج من خلال تعايش شكلين متميزين من الروابط الاجتماعية : رابط الطبقة ورابط القبيلة . ومن الممكن أن نصادف ضرورياً للتوازي والتقاطع بين كلا الشكلين من الروابط كما أننا من الممكن أن نكتشف لكل وظائف مختلفة في داخل التكوين الاجتماعي الحديث وبناء عليه فمن الممكن أن نفترض - على خلاف ما توصلت إليه البحوث - أن الفرق بين الروابط الطبقيّة (وأية رابطة أخرى حديثة) وبين الروابط القبلية هو فرق في درجة كمن الرابطة أو ظهورها ، وهو فرق في درجة الأهمية التي تضفي على كليهما في الفترات التاريخية المختلفة وفي مواقف الحياة المختلفة . فالعلاقة بين روابط الطبقة - روابط القبيلة ليست علاقة «ازاحة» ، بقدر

ماهى علاقة تعايش ، فيها التقاطع والتوازي وفيها الكمون والظهور وفيها الصراع أيضاً . وليس بمقدورنا أن نكتشف طبيعة هذا التعايش وتجلياته واختلافه باختلاف المراحل التاريخية ووظائفه في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية ككل إلا بمزيد من التقصي الإمبريقي الذي يعتمد على نوعية أخرى من البيانات .

ثالثاً : ملاحظات ختامية :

لعل النقد السابق يكشف أمامنا أن الطريق لتكوين نظرية للتغير الاجتماعي في مجتمعات النفط ليس سهلاً . ولذلك فلن نسعى هنا لتأكيد نظرية بعينها أو لموضع بديل لما هو قائم بالفعل . وإذا كنا قد طرحنا بعض الفرضيات أو التساؤلات أثناء تحليلنا السابق ، فإن تلك لا تعدو أن تكون أسئلة مطروحة للبحث الإمبريقي . ولقد ساعدتنا هذه التساؤلات وغيرها على وضوح وتبلور معالم إطار عام لدراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج .

١- لا يمكن لأي فرضيات للتغير الاجتماعي أن تتجاوز الارتباط بنظرية معينة ، وهو أمر مشروع وضروري . ولكن على الباحث دائماً أن يخضع النظرية للواقع وليس العكس . ونعني بذلك أن تكون النظرية هي القابلة للتعديل والتحرير أو حتى الصياغة الجديدة ، دون أي محاولة لإخضاع الواقع لمقتضيات النظرية . ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد على أن الباحث لا يمكنه أن يخضع النظرية للواقع إلا إذا استوعبنا بدقة تمكنه دائماً من تجاوزها . وإلا استوعب الواقع بدقة تمكنه من أن ينفذ يديه من النظرية عندما تستعصى على الواقع .

٢- في هذه الحالة يكون البحث متجهاً نحو إبراز الخصوصية التاريخية للمجتمع . وإذا كانت الدعوة إلى الخصوصية دعوة عامة في دراسة مجتمعات العالم الثالث ، فهي أهم في دراسة مجتمعات النفط . ويحتم علينا ذلك أن نفصل في تحليلنا بين ماهو عام ومشترك بين مجتمعات الخليج ومجتمعات العالم الثالث بشكل عام ، وبين ماهو خاص بهذا النمط من المجتمعات .

٣- وتكمن المعضلة الأساسية ليس في معرفة عام ومشترك ، ولكن في معرفة ماهو خاص ومتميز . ولقد درج الباحثون على إبراز خصوصية مجتمعات الخليج العربية من خلال التدفق السريع لعائدات النفط التي أشعلت ثورة حولت

الحياة تحولاً جذرياً . وفي اعتقادنا أن خصوصية مجتمعات الخليج لا تكمن في وجود النفط أو ثورته . فالنفط ليس ظاهرة خليجية . بل هو ظاهرة عالمية . وليس من المبالغ أن نبرز خصوصية مجتمع من المجتمعات من خلال ظاهرة أو ظواهر يشترك فيها مع مجتمعات كثيرة . حقيقة أن النفط ، بدل بالجملة ،^(٥) جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولكننا نفترض أن الشكل (أو الجهة) الذي أخذ هذا التبدل يعود في جوانب كثيرة منه إلى أسباب لا تتعلق بالنفط .

٤- وتقوم هذه الفرضية - نظرياً - على أساس الدعوة إلى دراسة التغير من خلال التمييز بين مكونات البنية الداخلية (التي تتغير) وبين العوامل الخارجية المؤثرة على هذه البنية . فالعوامل الخارجية يكون لها تأثير فاعل على دفع المكونات الداخلية للبيئة نحو التحول والتبدل . ولكن شكل التغير ووجهته لا يعتمدان على تأثير العوامل الخارجية وإنما يعتمدان على عوامل داخلية كامنة في طبيعة البنية ذاتها . وإذا نزلنا بالتحليل خطوة إلى المستوى الإمبريقي نقول : أن تدفق عوائد النفط ما هي إلا البيئة الخارجية الدافعة إلى التغير ، ولكن وجهة التغير وما يؤدي إليه من تفاعلات وتعارضات أو حتى تناقضات يعتمد بالضرورة على عوامل متصلة ببنية المجتمع الداخلية (قبل حدوث التغير) . وليس أدل على ذلك من أن النفط قد ظهر في مجتمعات مختلفة ولكن التغيرات التي أحدثها كانت مختلفة (حتى ولو بقدر) . ولذلك فإن التغيرات التي يحدثها النفط في مجتمع زراعي تختلف بالضرورة عن تلك التي يحدثها في مجتمع بدوي . هنا يصبح النفط عاملاً خارجياً دافعاً إلى التغير وتبقى البيئة الداخلية هي المحددة لجوهر التغير وطبيعته .

٥- ولذلك فإن بحثاً عن خصوصية التغير في مجتمعات الخليج العربية لا بد وأن يبحث عن هذه الخصوصية في البنية الاجتماعية ما قبل النفط ، ثم يتتبع عناصرها الثابتة في مجتمع ما بعد النفط ، والطريق إلى ذلك ليس سهلاً . ولقد ساهمت الدراسات التي عرضناها في هذه الدراسة في قطع أشواط بعيدة . ولكننا مازلنا بحاجة إلى جهد بحثي على مستويين : الأول هو البحث في العناصر

(٥) المفهوم مأخوذ عن إبن خلدون

المكونة للبنية الاجتماعية (فيما قبل النفط ويعدّه) بحثاً تفصيلياً يوصلنا إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية . والثاني هو البحث التحليلي النظري الذي يرد هذه العناصر المفصلة إلى بنية واحدة ويكسبها قدراً من التنظيم . وهنا نستطيع أن نحدد مدى التغير ووجهته وما أدى إليه من تفاعلات وتعارضات وتناقضات .

مراجع الفصل السادس

أولاً : مراجع باللغة العربية

- ١ - ابوبكر باقادر ، « بنية الأسرة العربية : دراسة تطبيقية على مدينة جدة ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد الرابع ، ١٩٨٤ .
- ٢ - أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٣ - أحمد ظاهر ، المرأة فى دول الخليج العربى ، دراسة ميدانية ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٨ .
- ٤ - السيد الحسنى ، التقليد والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر : دراسة نقدية مع اشاره خاصة لمجتمعات الخليج العربى ، ورقة مقدمة إلى ندوة : الانسان والمجتمع فى الخليج العربى ، مركز دراسات الخليج العربى جامعه البصره ، مارس ١٩٧٩ .
- ٥ - السيد الحسنى وجهينة سلطان العيسى ، الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطرى ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الثالث ، ١٩٨١ .
- ٦ - أمينة الكاظم ، التحضر وأنساق القيم فى المجتمع القطرى : دراسة ميدانية لمدينة الدوحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعه عين شمس ، ١٩٨٥ .
- ٧ - جهينة سلطان العيسى : الالتقاء الحضارى وأثره فى تغير البناء الاجتماعى للأسرة فى قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعه القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٨ - جهينة سلطان العيسى ، التحديث فى المجتمع القطرى ، شركة كاتظمة للنشر والتوزيع الكويت ، ١٩٧٩ .

- ٩ - جهينه سلطان العيسى ، تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمال ، دراسة ميدانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٢ إبريل ، ١٩٨٠ .
- ١٠ - جهينه سلطان العيسى ، المجتمع القطري دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر ، بدون ناشر الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .
- ١١ - جهينه العيسى ، البناء الاجتماعي وأشكال التغير ، في محمود الكردى وآخرين ، الدوحة ، المدينة الدولة ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعه قطر الدوحة ، ١٩٨٥ .
- ١٢ - صبيح عبد المنعم أحمد ، تطور مكانة وتعليم المرأة في دول الخليج العربي ، شئون اجتماعية ، العدد السابع عشر ، ربيع ١٩٨٨ .
- ١٣ - فاروق أمين ، دراسة حول واقع الأسرة البحرينية ، جمعيه الاجتماعيين البحرينية ، ١٩٨٣ .
- ١٤ - فهد الشاقب ، حول حجم وبنية العائلة العربية الكويتية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، جامعه الكويت ، ١٩٧٦ .
- ١٥ - فهد الشاقب ، الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر ، رسائل حوليات كلية الآداب - جامعه الكويت ، ١٩٨٣ .
- ١٦ - كلثم الغانم ، التحضر والتحول في التركيب الطبقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعه عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ١٧ - محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص ٤٣ .
- ١٨ - محمد الرميحي ، التشكيل المتزامن والتنمية التابعة : دراسة في الجوهرى والعام والمشارك لاقطار الخليج النفطية ، دراسه منشورة في أعمال ندوه التكوين الاجتماعي الاقصادى في الاقطار العربية معهد التخطيط العربى الكويت ، ١٩٨١ .

- ١٩ - محمد الرميحي ، الخليج ليس نفطاً : دراسة في اشكالية التنمية والوحدة ، شركة كاظمة ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ٢٠ - محمد الرميحي ، البحرين ، مشكلات التغير السياسي والاجتماعي شركة كاظمة ، الكويت ، ١٩٨٤ .
- ٢١ - محمد عبد الله المطوع . أثر التغير الاجتماعي على الشباب في الامارات ، مجلة كلية الآداب ، جامعه الامارات ، العدد الثاني ١٩٨٦ .
- ٢٢ - معن خليل عمر ، صراع التصنيع مع الثقافة الاجتماعية في الأسرة ، مجلة شئون اجتماعية ، العدد الثامن عشر ، السنة الخامسة ، صيف ١٩٨٨ .
- ٢٣ - موزه غباش ، الجماعات الطبقيّة قديماً وحديثاً في دولة الامارات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢٤ - موزه غباش ، أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الامارات مجلة شئون اجتماعية ، العدد الثامن عشر ، صيف ١٩٨٨ ص ١٣٩ .
- ٢٥ - نجاه عبد الله النابه ، المرأة في دولة الامارات : إلى أين ؟ ، مجلة شئون اجتماعية ، العدد السابع عشر ، ربيع ١٩٨٨ .
- ٢٦ - نورة الفلاح ، الكويت : محاولة لفهم البناء الاجتماعي ، أعمال ندوة التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الأقطار العربية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨١ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية

- 1 - El - Kaabi, Aliya, The Effect of Education and Work on Women's Position in Qatar, M. A. Thesis University of Darhum, 1987 .
- 2 - Hindess and Hirst, Pre Capitalist Modes of Production, Routledge and Regan Paul London 1975 .
- 3 - Smith , A. D. The Concept of Social Change, Routledge and Kegan Paul, London. 1973 .

الفصل السابع

**العولمة وملامح التغير
الاجتماعى فى
القرن العشرين**



الفصل السابع

العولمة وملامح التغير الاجتماعي في القرن العشرين

مقدمة

تدور المناقشة في هذا الفصل حول ملامح التغير الاجتماعي في ظل التحولات نحو العولمة في القرن العشرين من خلال ما أثير من جدل حولها كتعريف ينسب بالغموض أو كعملية تاريخية مرت بأطوار عدة حتى الطور الحالي الذي يتصف بالكونية . والعولمة - كظاهرة تاريخية ليست وليدة القرن العشرين ولكن ترجع إلى القرن الخامس عشر منذ حركة الكشوف الجغرافية - (أحمد أمين ١٩٩٩ : ٢٦) . من ثم تعتبر تطوراً طبيعياً للحضارة الإنسانية وتتصف بالموضوعية ولا يتحتم إرتباطها بنظام اقتصادي أو سياسي معين ورغم هذا نقول إن العولمة كنتيجة وممارسة التقدم الهائل الحالي في العلم والتقنية تمثل ظاهرة تاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة والثقافة تمثل الظاهرة التاريخية لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

إذا حاولنا أن نستقرأ تاريخ التحول للعولمة خلال القرن العشرين نقول إنها تشتمل على ثلاث مراحل أساسية : أولها مرحلة التحول للعالمية وفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة خلال عقد التسعينيات ، ويصاحب هذه التحولات تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية هائلة وسط ظهور نظام كوني جديد . يضع الجميع في حلقة اتصال مترابطة ، إلا أنه يحتفظ بخاصية عدم التكافؤ بين الجماعات والدول ، وبين أفراد المجتمع الواحد . كما يقوم هذا النظام الكوني على التفرقة في مجال المكاسب لعدد قليل جداً من الدول بينما يحرم منها أكبر نسبة من سكان العالم . وترجع بدايات عدم المساواة في التعامل بين الفريقين إلى مطلع القرن

العشرين حين كانت أوربا (ممثلة ببعض دولها) صاحبة القوة والنفوذ ومهد الاكتشافات الجغرافية والأفكار العلمية الخلاقة بينما كان باقي شعوب العالم مصدراً للإمداد بالمواد الخام لمصانع أوربا وسوقاً لبيع منتجاتها ، ومستعمرات يتم استغلال ثروتها دون وجه حق من جانب المستعمر الغربي . ومع نهاية القرن العشرين ، ظل عدم التوازن في العلاقات وعدم المساواة في المعاملة سمتين أساسيتين للنظام الكوني الجديد وإن تراجع الدور الأوربي الفاعل في أول القرن ليحل محله الدور الأمريكي في نهايته ، ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية . وكنتيجة لهذا ، نتوقع أن يفتاوت التغير الاجتماعي من حيث العمق والمدى من مجتمع إنساني لآخر في ظل العولمة كآتية من آليات النظام الكوني الحالي إن جاز التعبير . هذا النظام يراه علماء العلوم الاجتماعية على مستويين مترابطين من التفاعل والتجليات . ويتمثل المستوى التحليلي الأول في التفاعل بين المجتمعات بعضها البعض ، ويشير المستوى الثاني إلى العلاقة بين والكون الذي يعيشون فيه .

وفي سياق الجهد العلمي لدراسة التغير الكوني يحاول بعض علماء الاجتماع أن يكون لهم السبق في مجال دراسة هذا التغير وذلك من خلال تبني نموذجاً تكاملياً لدراسته يمكن استخدامه كأداة تحليلية لدراسة هذا التغير .

وتدور المناقشة في هذا الفصل حول محاور ثلاثة هي :

١ - العولمة : المفهوم والأبعاد .

٢ - العولمة كعملية مستمرة .

٣ - محاولات سوسيولوجية لصياغة نموذج مقترح لدراسة التغير الكوني Global Change .

أولاً : العولمة : المفهوم والأبعاد

نظراً لتشعب وتعدد جوانب العولمة ، لاندج في أدبيات العلوم الاجتماعية تعريفاً شاملاً جامعاً لها يحظى باتفاق عام من جانب المتخصصين والباحثين في هذه القضية . لذا إذا أردنا أن نتفهم قضية العولمة وتحديد تعريفاً لها أقرب للشمولية، نرى من الضروري أن نعرض لأبعادها المختلفة (الاقتصادية السياسية ، الاعلامية ، الثقافية والاجتماعية) ، ونحاول صياغة تعريف العولمة . ثم نعرض لعدد من الأطروحات المهمة المرتبطة بالعولمة كأطروحة الليبرالية الجديدة

، وثنائية الديمقراطية والدكتاتورية وأرباطها بالعولمة ، والمحلية مقابل العالمية ، وذلك من خلال التطور التاريخي للعولمة كعملية مستمرة

١ - العولمة اقتصاديا

يذهب تعريف علماء الاقتصاد للعولمة على مفهوم السوق الكوني The global market أو السوق بلا حدود، الذي يحتوى على آليات ومؤشرات وإتجاهات اقتصادية عالمية مستحدثة وغير مسبقة تتشكل من خلال دورها وتفاعلها العولمة الاقتصادية (عبد الخالق عبد الله ، ١٩٩٨ : ٥٢) . ومن الإتجاهات المستحدثة أن تصبح الأيديولوجيا - على النقيض تماماً مما كانت عليه - إحدى أدوات الاقتصاد . وأن تصبح قوى الاقتصاد فى قمة القرار السياسى ، وأن تحقق العولمة فرصاً إستثمارية ومعرفية هائلة . وتعتبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات ، وتدويل رأس المال والاستثمارات أهم آليات العولمة الاقتصادية . ويرى علماء الاقتصاد أن الطور الحالى من العولمة لم يكتمل بعد ويتم وفق رغبة الشركات المتعددة الجنسيات ودول المركز الرأسمالى . وإن العولمة الحالية رأسمالية النزعة وليست حتمية نظراً لأنها تعتبر نتاجاً لسياسيات وأختيارات حكومات وشركات متعددة الجنسيات إلى جانب أنها أفراز التطورات الهائلة فى مجال التقنية والمعلومات والاتصال . ويستدل علماء الاقتصاد على عدم اكتمال العولمة بما يتضمنها التقرير الأخير للبنك الدولى من بيانات عن التنمية فى العالم (١٩٩٧) . إذ أن ما يزيد على ثلاثة أرباع النشاط المعولم سواء على صعيد التجارة أو رؤوس الأموال يحدث فقط بين الدول الصناعية السبع المتقدمة فى حين أن قطاعات واسعة من اقتصاد العالم تعيش فى معزل عن هذا النشاط . من وجهة نظر اقتصادية تعرف العولمة بأنها «الرأسمالية العالمية» فيما بعد مرحلة الامبريالية أو أنها «الرأسمالية الكوكبية» (ابراهيم العيسوى ، ١٩٩٨ : ٥٠)

وتشير العولمة كعملية إلى التغير الكيفى فى الاقتصاد العالمى ، بحيث تصبح الاقتصاديات الوطنية جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمى يعاد ترتيبها بداخله من خلال عمليات شبكة التفاعلات الدولية كما تنصف العولمة بدرجة واضحة من التكامل الوظيفى بين الأنشطة الاقتصادية الدولية المتفرقة (ايمى الدسوقي ، ١٩٩٩ : ١٠-١٢) .

مؤشرات فعلية للتغير الكيفي في الاقتصاد المعولم :

لو تأملنا مسرح الأحداث للتغير الكيفي في الاقتصاد المعولم سوف نخلص إلى المؤشرات الفعلية الآتية (مراد محفوظ ، ١٩٩٩ : ٨-٧) التي تعكس أن العولمة الاقتصادية عولمة مصالح تخدم مجتمعات بعينها وأهدافا معينة في حين تهمل الأهداف الأكثر شمولية على مستوى العالم كالتنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة الفقراء وحماية البيئة وحقوق الإنسان والمؤشرات هي :

- ١ - زيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد العالم رغم نشأتها في عدد قليل من الدول المتقدمة . فمن خلال البيانات التي نشرت عام ١٩٩٦ حول عدد هذه الشركات وبلدانها الأساسية يتبين أن عددها يبلغ (٥٠٠) شركة منها (٤٢٦) شركة موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وبريطانيا ، ألمانيا ، وكندا . وأن إيرادات هذه الشركات يعادل مجموع الناتج المحلي لمائة وتسع دولة .
- ٢ - انتشار نشاط الشركات متعددة الجنسيات في عشرات الدول بغرض الاستفادة من المزايا النسبية التي توفرها أية دولة .
- ٣ - من أهم سمات الشركات متعددة الجنسيات تعدد نشاطاتها الاحتكارية دون أي روابط بين كل نشاط وآخر .
- ٤ - التكاملية الملحوظة حالياً في الأدوار بين المؤسسات العالمية منذ إبرام إتفاقية الجات وتسارع عمليات الخصخصة وفتح الأسواق .
- ففي إطار اتفاقية الجات تسمى الدول المتقدمة لحل مشكلة البطالة والمناداة ظاهرياً بحقوق الإنسان واحترام المعايير الدولية للعمل بعدم تشغيل الأطفال والواقع أن هذه الدول تسعى لعدم فقدانها للمزايا التنافسية التي تتمتع بها في الإنتاج نظراً لرخص أجور عمالة الأطفال .
- ٥ - من أشكال عدم المساواة في العلاقات الاقتصادية تسرع الدول المتقدمة في عقد الاتفاقيات الخاصة بالصناعة والتقنية بينما تتباطأ في تحرير التجارة التي تهم البلدان النامية كصناعة النسيج والزراعة وحرية انتقال الأشخاص الطبيعيين .
- ٦ - تحول مهمة صندوق النقد الدولي من منح القروض للدول التي في

حاجة إليها ، ودوره في تعزيز التعاون النقدي الدولي ، وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية إلى دور رئيسي يتمثل في التدخل في رسم التوجهات التنموية للبلدان المدينة التي يجب عليها أن تلتزم بعدد من الشروط تبدو في ظاهرها لصالح هذه الدول بينما تخدم في حقيقتها مبادئ الاقتصاد الحر الذي يضمن نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتمثل هذه الشروط في احترام حقوق الإنسان ، التعددية الحزبية ، تشجيع دور القطاع الخاص ، إلغاء مبدأ ملكية الدولة ، تعويم العملة ، المحافظة على البيئة ، ضبط الانفاق العسكري الخ

يرى علماء الاقتصاد السياسي أن التحول نحو العولمة يصاحبه مجموعة من المتغيرات والتحولات الرئيسية من أهمها إعادة صياغة مفاهيم الفكر الاقتصادي العالمي وبرز مفهوم التنمية المتواصلة حماية للبيئة الطبيعية ، وتغير مفهوم التقدم وتصور آليات تحقيقه ، وبرز مفهوم التنمية البشرية تحقيقاً لكافؤ الفرص . ومما يجدر الإهتمام به أن التحولات نحو العولمة تتزامن مع انتشار نظرية اقتصادية يراها الاقتصاديون المنهج الصحيح للتكامل العالمي المنشود وتعرف هذه النظرية بالليبرالية الجديدة التي تنهض على مقولة أساسية مفادها ، أن ما يفرزه السوق صالح وأن تدخل الدولة طالح ، . وتنطلق هذه النظرية من المدرسة الاقتصادية الحديثة التي تقوم على أفكار عالم الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان Milton Friedman التي تتبناها معظم الحكومات الغربية منذ الثمانينيات . وتمثل الآليات التي تحقق المقولة السابقة في عدم تدخل الدولة ، وتحرير التجارة ، وحرية تنقل رؤوس الأموال ، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية (بيتر مارتين ، وهارالد شومان ، ١٩٩٨ : ٣٤) .

٢ - العولمة سياسياً :

عند علماء السياسة ، ينهض تعريف العولمة على قضايا سياسية عالمية ترتبط بقوة بالحالة الأحادية السائدة ويفرق الباحثون بين تعريف العولمة والنظام الدولي The international system . فالنظام الدولي يمثل التعاون بين دولة وأخرى أو بين عدة دول . بينما تتجلى العولمة في التعاون بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها .

تعرف العولمة عند فريق من علماء السياسة بأنها دينامية جديدة تبرز داخل

محيط العلاقات الدولية وتتصف بدرجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية أنتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة . ويتصاعد في دائرة العلاقات الدولية دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية لهذه الدائرة المندمجة وما تحتويه من دول المركز والدول الهامشية أو المحيطية .

وتفرض العولمة نظاماً ديمقراطياً ليبرالياً أحادياً ينهض على معايير غربية محددة له ويتحكم في هذا النظام وممارساته مؤسسات سياسية دولية كمجلس الأمن أو مجموعة السبعة 7 ، التي اعتبرها البعض مجلس إدارة العالم . وفي واقع الأمر تتميز العولمة السياسية بهيمنة عدد قليل من الدول على مؤسسات هذا النظام وعملياته دون مشاركة حقيقية من جانب الغالبية العظمى لدول العالم وهذا يعني أنه على خلاف الرؤية النظرية للتعريف بنظام غير ديمقراطي ويشير هنتجتون إلى أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية إلى جانب الهيمنة الاقتصادية العالمية بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان (إيمن دسوقي ، ١٩٩٩ : ١٢) .

ويمكن تحديد عدد من المؤشرات القائمة والمتوقعة للعولمة من المنظور السياسي ، وتتمثل تلك المؤشرات في الآتي (حسنيين إبراهيم ، ١٩٩٩ : ١٩٠ - ١٩٤) :

١ - الاتجاه المتنامي نحو التحول الديمقراطي والاقتصاد الحر عالمياً لا سيما خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين .

٢ - تنامي المشكلات العالمية العابرة للحدود وتفاقمها ؛ كالمخدرات وجرائم غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة ، والتطرف ، العنف ، الارهاب الدولي وتلوث البيئة . . . الخ .

وتوجد منظمات ارهابية عالمية تقف وراء غالبية هذه المشكلات بقصد تخريب أجهزة الدولة وافسادها .

وإزاء هذا الخطر العالمي الناجم عن تنامي هذه المشكلات وآثارها المدمرة ، كانت الدعوة لعالمية التعاون والتنسيق الدولي من أجل التصدي لها من خلال :
(أ) تبنى أطر وهياكل تنظيمية عالمية ملائمة لتحقيق التعاون الفعال ؛ (ب)

ضرورة تكيف الدول مع بعض سياسات هذه التنظيمات العالمية .

٣ - تفاقم مشكلات العالم النامي : تزداد المشكلات المتمثلة في الحروب الداخلية والتفكك إلى دويلات وكيانات مستقلة داخل دول العالم الثالث مما يضعف بقوة من كيان الدولة ويؤدي إلى تفككه وانهياره . إضافة إلى تزايد حدة مشكلة اللاجئين وتدني أوضاع التنمية البشرية خاصة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية . وإن تفاقم هذه المشكلات سوف يؤدي إلى تهديم دور هذه الدول وإفقارها وازدياد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة . وإذا كانت هذه المشاكل تتجسد بشكل أكبر في الدول النامية ، فإن الدول المتقدمة تعاني الأخرى من بعض هذه المشكلات (كمشكلة اللاجئين وتلوث البيئة والعنف والإرهاب الدولي) .

٤ - تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي : تشهد السنوات الحالية تزايداً ملحوظاً في دور هذه المؤسسات ، والتي تشمل هيئات واتحادات دولية مستقلة عن الحكومات وتكون لها فروع وأعضاء في الكثير من دول العالم . وتهتم مؤسسات المجتمع المدني العالمي بقضايا مهنية وأخرى عالمية كحقوق الإنسان ، وحماية البيئة ، وتحقيق السلام ومراقبة الانتخابات ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث . . . الخ .

٥ - اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة : إضافة إلى الأنشطة المعروفة للأمم المتحدة ، فإنها تولي إهتماماً متزايداً في السنوات الحالية بقضايا التنمية، والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وحماية الاهتمام من جانب المنظمة الدولية بهذه القضايا يمثل أحد ملامح عملية العولمة .

٦ - التأثيرات السلبية للعولمة على سيادة الدولة بفعل الالتزامات الناجمة عن التعاون الدولي : فخلال التسعينيات ، تزايد بشكل ملحوظ الحرص العالمي بالأمور الإنسانية العالمية مما كان من تداعياته فرض دول العالم لسياسات معينة أو امتناعها عن سلوك معين بما يحقق التعاون الدولي . ومن ثم حدث ما يمكن أن نسميه بالأختراق لسيادة الدولة

تمثل في عدد من الموضوعات من بينها ما يلي (أحمد أمين، ١٩٩٩ : ٤٠، ٣٩ :

(أ) قضية منظمة التجارة العالمية وإصدار اتفاقية عامة للتعريفات التجارية في عام ١٩٩٣ تهدف إلى إزالة جميع الحواجز التي تعوق التجارة العالمية . وقد وقعت على هذه الاتفاقية مائة وسبعة عشرة دولة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥ . وترمي الاتفاقية إلى تحرير معظم السلع والخدمات من القيود الكمية والنوعية وتغطية حقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية . وهذا يعني أن السياسات المحلية التي تعيق هذا التعاون الدولي سوف تتعرض لغرض عقوبات وتعويضات دولية مما يعني تراجع الدور السيادي للدولة .

(ب) انتهاك سيادة الدولة إعلامياً باستخدام التطور المذهل في مجال الاتصالات والأقمار الصناعية وقدرتها على بث الرسائل الإعلامية والمعلوماتية عبر العالم مخترقة حدود جميع الدول سواء وافقت على هذا أم لم توافق .

(ج) قضية البيئة كقضية عالمية : على أثر اكتشاف العلماء للعلاقة بين التلوث ومعدل تغير المناخ ، وثقب الأوزون ، ثم تبني معايير عالمية للحد من التلوث وعقد الكثير من المؤتمرات الدولية بهذا الخصوص . ومن ثم أصبحت السياسات المحلية التي ينجم عنها تلوث بيئي موضع نقد وعرضه للضغوط المادية والمعنوية من جانب دول العالم . وأصبح هذا بمثابة العقد الذي يحد من سيادة الدولة بمفهومها التقليدي فيما يلي :

* سوف نناقش بإيجاز تداعيات العولمة على قضيتين مرتبطتين هما :

(أ) تغير وظائف الدولة ؛ (ب) قضية الديمقراطية .

(أ) العولمة وتغير وظائف الدولة :

فيما يتصل بالعولمة ودور السيادة القومية للدول ، يرى فريق من علماء السياسة أن عملية العولمة لا تزال غير واضحة المعالم رغم أنها بدأت تبرز بقوة في عدد من الميادين وتخطت السيادة القومية للدول كالمال والإعلام والثقافة ، إلا أن

دور الدولة القومية The national state لا يزال فاعلاً بشكل كامل في نشاطات كالدفاع والتجارة الخارجية ويمكن تفهم تراجع وظائف الدولة حالياً من خلال تناولها بإيجاز لمراحل تطور هذا الدور تاريخياً منذ بزوغ عصر الدولة القومية (نايف عبيد، ١٩٩٧: ٢٨) .

ففي عصر بزوغ الدولة القومية وما يعرف بعصر الرأسمالية التجارية ، كان على الدولة أن تتدخل تدخلاً فعالاً في الاقتصاد القومي حديث النشأة بغرض حمايته ورعايته ، من خلال توحيد السوق القومية ، وإزالة العقبات أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى ، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال ، وخلق الطرق ومد الترع وفرض حماية جمركية للصناعة الناشئة . وكان تدخل الدولة فعالاً في عملية الإنتاج نفسها ، كما كانت تعد جيشاً قومياً لفتح مستعمرات جديدة كأسواق لتصريف المنتجات الصناعية . (جلال أمين ، ١٩٨٨: ١٥٧) .

في عصر الثورة الصناعية ، تراجع دور الدولة المتمثل في تدخلها المباشر في عملية الإنتاج وتخلت عنه إلى رجال الصناعة . كما تراجع دور الدولة في حماية المنتجين من المنافسة الخارجية ، وأن تترك المجال للتجارة الداخلية والخارجية دون قيود : بينما ظل دور الدولة على قوته في التصدي لأي محاولة لرفع الأجور بما يخدم مصالح الطبقة المسيطرة كما أشار إلى هذا كارل ماركس . وعندما حل عصر الاستعمار الحديث في القرن التاسع عشر الميلادي والنصف الأول من القرن العشرين ، قامت الدولة بإعداد الجيش لفتح المستعمرات الجديدة والدخول في حروب مع دول أخرى طمعاً في المستعمرات ، وقامت الدولة بمهمة ترسيخ قيم الولاء والوطنية للأمة والدولة ، واستمرار دور الدولة في قهر العمال حماية لمصالح الطبقة المسيطرة . وقد أسهم ما جلبته الدول من فائض مالي من المستعمرات التي تحتلها في تحقيق تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة وساعد هذا في أن تسمح الدولة بظهور النقابات العمالية وأن تحقق انتصارات ملحوظة كما سمحت الدولة بمزيد من الديمقراطية السياسية في ظل ظروف معيشية أفضل (جلال أمين ، ١٩٨٨: ١٥٨) .

خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الثلاثينيات من القرن العشرين ، حدث تغير في وظيفة الدولة عندما نمت القوة الانتاجية لها بحيث لم تعد السوق الوطنية والاسواق الخارجية كافية لاستيعاب الزيادة في

الانتاج . فكان تدخل الدولة الغربية ضرورياً لإعادة توزيع الدخل بعد أن كان للاستعمار الدور الرئيسي في تحقيق رفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا في الفترة السابقة . وظهر خلال هذه الفترة مفهوم دولة الرفاه .

خلال الفترة ما بين الثلاثينيات حتى نهاية الستينيات ، حدث تغير واضح في وظائف الدولة حيث تخلت عن أسلوب قهر العمال . فأصبح من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات تلبية طلبات العمال والانصياع لرغبات نقاباتهم وقيام الدولة بوظيفة المشتري على نطاق واسع للسلع والمنتجات .

منذ نهاية الستينيات حتى الآن حدث تطور تقني كبير أجبر الدول المتقدمة على الدخول في حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية واشتعلت المنافسة بين الدول المتقدمة ذاتها وكان ضرورياً أن تتراجع معدلات النمو في العالم الصناعي . وبدأ التفكير في تقليل المنافسة من جانب الغير عن طريق غزو أرضه بنتائج التقدم التقني وأن يصبح باقي دول العالم سوقاً للدول الصناعية المتقدمة . من ثم بدأ في أوائل السبعينيات عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات كآلية أساسية للعولمة . من جهة أخرى تغير دور الدولة من تدويل العمالة إلى العودة لممارسة المزيد من القمع والقهر وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا على طريق زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية في ظل التقدم الهائل في التقنية وتصنيع العلم . وتوسع دور الدولة في تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق تسهيلاً لمهمة الشركات العملاقة في غزو العالم . وأصبح للدولة دور بارز في تقديم التبريرات لارتفاع معدل البطالة في مجتمعها نظراً لأن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات توظف الناس في الخارج أكثر مما توظفهم في الداخل (جلال أمين ، ١٩٨٨ - ١٥٧ - ١٦٠) .

من هذا يتضح أن العولمة لا تؤدي إلى اختفاء الدولة بل تغير وظائفها الأساسية وفقاً لمتطلبات كل مرحلة من مراحل عملية العولمة .

(ب) العولمة وقضية الديمقراطية :

فعندما تصاعدت قوة رأس المال كان ضرورياً أن تتحول الدولة إلى صيغة الدولة المسيطرة سواء من خلال إقامة رأسمالية دولة توكب التضخم في حجم المنشآت أو عن طريق استيلاء المؤسسات الاقتصادية الضخمة على السلطة من

خلال توجيه أصوات الناخبين إلى القوى السياسية الملبية لمطالبها كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس ويلسون .

من جهة أخرى ، وفي ظل التحول الحالي نحو العولمة المالية من خلال الشركات متعددة القوميات لم تعد صياغة الدولة المسيطرة ملائمة لمتطلبات هذا التحول . من ثم ظهرت صيغة الدولة المدبرة House - Keeper التي تتبع أسلوب التدخل غير المباشر عن طريق السياسات الاقتصادية . وتختلف مهمة الدولة المدبرة داخل دول المركز عنها داخل الدول المحيطة . ففي دول المركز تتجلى مهمة الدولة المدبرة في العمل على تدبير كافة احتياجات الشركات متعددة القوميات المنطلقة من داخل مجتمعها والتي تسهم في رأسمالها . بينما في الدول المحيطة التي تكون هدفاً لهذه الشركات تكون مهمة الدولة المدبرة متمثلة في خلق البيئة أو المناخ الذي تراه هذه الشركات ملائماً لنشاطها (محمد الامام ، ١٩٩٨ : ٢٥٩) ومن تجليات التحول في صيغة الدولة قد تتراجع سيادتها دون أن يؤدي هذا إلى اختفائها .

أيضاً فإن الإتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى من شأنه أن يدخل شركاء مع الدول في أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية وأبرزها مشروع أوربا ١٩٩٢ الذي يرتبط به تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوربية في المستقبل . وهناك التجمع الاقتصادي الباسيفيكي التي تقوم اليابان بدور محوري في تشكيله . وأن هذه التكتلات معرضة للصراعات لا سيما إذا كانت تتصف بثقافات متباينة رغم ما يربطها من مصالح اقتصادية مشتركة . ويمكن تصور تراجع وظائف الدولة لما تتصف به عملية التكتلات الاقتصادية من كثافة الاعتماد المتبادل والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى حيث يكون للشركات متعددة القوميات دور محوري في نجاح واستمرار هذه التكتلات .

أيضاً تلعب المشكلات العابرة للحدود القومية كالتلوث البيئي واحتمال نضوب الموارد الطبيعية ، ومشكلات الإشعاع الذري ومخاطره ، مشكلات الأرباب والمخدرات وبعض الأمراض المنتشرة عالمياً كالأيدز دوراً في تغيير وظائف الدولة في ظل عدم التوازن في القوى بين دول المركز والدول المحيطة . إذ أن مواجهة هذه المشكلات لا تقدر عليها دولة بمفردها ، وإنما تتم من خلال

المؤسسات والهيئات الدولية التي تهيمن عليها دول المركز التي تتدخل بشكل أو بآخر في وظائف الدولة النامية تحت مسميات عدة مثل حقوق الإنسان ، وتجريم تشغيل الأطفال ، وربط المعونات والقروض المالية بنجاح السياسة الاقتصادية كما تقررها هذه المؤسسات المعنية بهذا الأمر .

مؤشرات فعلية دالة على تراجع دور الدولة (أيمن الدسوقي ، ١٩٩٩ : ٢٤ -

(٢٥ :

١ - ما يدل على تراجع واضح في سيادة الدولة زيادة حاجة العولمة إلى نمط من العلاقات الاجتماعية غير اقليمية . كما أصبحت الحدود والمسافات بين الدول أقل مركزية بفعل التطورات العالمية .

٢ - عجز الدولة عن السيطرة على آليات كونية كالشركات متعددة القوميات ، البورصات العالمية ، الأقمار الصناعية ، حركة رؤوس الأموال ، الأسواق المالية الكونية ، المضاربات في البورصات العالمية التي تعتمد على قروض بنكية بفضل انتشار شبكة المعلومات الانترنت والمعاملات التليفونية ، والاشعاع الذري الذي يتخطى الحدود الجيوسياسية ولا يعترف بعمليات التفتيش الحدودية .

٣ - اقتطاع اجزاء من سيادة الدولة بآلية الاعلام الكوني وسيطرته على اللغة والتعليم والتأثير سلباً أو ايجاباً في الثقافة القومية .

٤ - فقد الدولة سيطرتها وتحكمها في عملتها الوطنية بفضل آلية المصارف الدولية وممارسات الشركات العالمية والتحويلات المالية الالكترونية الكثيفة ، وتعدد أنواع النقود في الدولة الواحدة وتوجد حالياً بعض الشركات العالمية يمكنها اصدار أوراق بلاستيكية تمثل نوعاً من العملة التي تعمل خارج النظام المصرفي ولوائحه وقوانينه . ويمتد هذا التأثير خارج الحدود الوطنية للدولة . ولعل أوضح دليل على هذا نشأة اليوروماركت للعملات الذي يعمل خارج هذه الحدود .

٥ - تراجع السيادة الثقافية وإضعاف الهوية القومية .

٦ - إثارة ما يعرف اصطلاحاً أزمة السلطة الذي يشير إلى زيادة درجة الشفافية في علاقة الحاكم بالمحكومين . إذ لم يعد باستطاعة الأول

حجب ما يشاء عن الثاني بفعل ثورة الاتصالات وتآكل الحدود القومية بين الدول القومية . حيث أصبح الحاكم والمحكومين يحصلون على المعلومات ذاتها وفي الوقت ذاته .

في ظل هذه المؤشرات يمكن التسليم بتحول في المفهوم التقليدي لسيادة الدولة واكتسابه ملامح أو خصائص جديدة تتناسب في مداها ومتطلبات العولمة . وتتلخص هذه الخصائص التي لا تزال تحظى بجدل بين المؤيدين والمعارضين لها في (أيمن الدسوقي (١٩٩٩ ، ٢٥ ، ٢٦) :

أ - دور الدولة في توفيق الشرعية وضمان المحاسبة والمسئولية لوحدة الاقتصاد الكونية .

ب - رغم تراجع سيطرة الدولة على إقليمها ، فإنها لا تزال تحتفظ بدور مركزي في السيطرة عليه وفي تنظيم سكانها واعطائهم الشرعية بالكيفية التي لا تستطيع أي مؤسسة خارجية القيام به أو التحدث عنه بأسم سكان الإقليم .

ج - النزعة نحو اعتراف الحكومات بتراجع دورها السياسي على عدد من القضايا الإنسانية ذات الإهتمام العالمي كمفهوم حقوق الإنسان إذ لم يعد للدولة الدور الأساسي والمحلي في التحكم في هذه القضية لا سيما بعد تأكيد إعلان فيينا عام ١٩٩٣ على أن حماية حقوق الإنسان حق مشروع للمجتمع الدولي ومن ثم تدعيم فكرة المحاسبة الدولية على الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

ويرتبط بقضية حقوق الإنسان قضايا عدة كتصاعد النزعات العرقية والدينية ومشاعر الهوية والانتماء . ولعل أشد هذه القضايا إثارة هي قضية الدين والعولمة التي تقودها القاطرة الغربية بزعامة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية . إذ تذهب رؤى فريق من الباحثين إلى أن العولمة في مفهومها الأمريكي تهتم بسيادة الثقافة الأمريكية على شتى جوانب الحياة والسلوك الانساني في جميع أنحاء العالم - إضافة إلى سيادة المسيحية السياسية الأمريكية بمفهومها الغربي كأداة للسيطرة من خلال ثلاث حملات سياسية متناسقة ومتداخلة موضوعها كل الحكومات وكل الأديان وكل الشعوب . إذ قرر المشرعون الأمريكيون إصدار قانون

يفرض على حكومات العالم احترام حرية الأديان وأنضم هذا القانون لمجموعة قوانين أمريكية أخرى تلزم الدول بتنفيذ إرادة المشرع الأمريكي من خلال حق التدخل في أمور سيادية من صميم الدور السيادي للدولة لا سيما في القضايا التي تتعلق بوقف انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات . والتعرض للعقوبات الدولية والحصار وفقاً لقانون التحرر من الاضطهاد الديني (هاني لبيب ، ١٩٩٩ : ١٢) .

٢ - العولمة والديموقراطية :

يعتبر انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق في كثير من دول افريقيا وآسيا وشرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أحد الدلالات القوية للعولمة السياسية والاقتصادية . فمن خلال نشاط آليات العولمة السياسية المتمثلة في المنظمات الاجتماعية والسياسية كالمنظمات غير الحكومية المتعددة القوميات تكشف مدى فشل الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية مع زيادة الضغط العالمي من أجل مزيد من الديمقراطية الجديدة أو الديمقراطية الليبرالية . وإذا كانت الديمقراطية من خلال الممارسات السابقة لها . تعد أفضل نظام سياسي يمكن أن يحقق ضمانات احترام حقوق الإنسان وإتاحة الفرصة لانتخابات حرة ونزيهة ، فإنها - أي الديمقراطية - لا تخلو من العيوب والمشكلات لا سيما في مجالات تحقيق التنمية وتقديم حلول ناجحة وسريعة لمشكلات العالم النامي على وجه الخصوص (حسين إبراهيم ، ٢٠٧ : ١٩٩٩ ، أحمد أمين ، ٨ : ١٩٩٩) .

من الضروري أن نشير إلى أن عملية انتشار الديمقراطية لا تزال في مراحلها الأولى ولا نتوقع أن تمضي هذه العملية قدماً دون مشكلات أو مقاومة أسماها هنتجتون الموجات المضادة والتي تشير إلى حالات التحول من نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية من جراء عدة عوامل اقتصادية وسياسية تحركها المصالح الخاصة للدول العظمى التي تمتلك قوة الدفع لعملية العولمة . إضافة إلى توقع حدوث ردة عن الديمقراطية إذا ما تجاوزت منظومة القيم المحلية بشكل سافر ومناهض لثقافات تقليدية ودينية متوارثة لدى بعض المجتمعات ذات الحضارات الضاربة في أعماق التاريخ الإنساني .

فيما يختص بمحددات الديمقراطية الجديدة واستشراف ملامحها المستقبلية في ظل عملية العولمة يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة مستويات تحليلية مرتبطة

ومتداخلة فيما بينها هي :

١ - أن يكون الحديث عن عولمة الديمقراطية باعتبارها منظومة قيم الحرية، العدالة، المشاركة، المساواة والتسامح السياسي والفكري مع القبول بالتعددية والاختلاف، التداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى الانتخابات النزيهة التي تعكس الإرادة الشعبية، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون. هذا بافتراض أن قيم الديمقراطية الجديدة تعتبر ذات طابع عالمي ووثيقة الارتباط بالتطور الإنساني مع التسليم بتعدد النظم الديمقراطية وتنوع أشكالها وصيغها التنظيمية والمؤسسية من دولة إلى أخرى. ويكون الحكم بنجاح تجربة الديمقراطية الجديدة بمدى اقترابها أو ابتعادها عن جوهر القيم الإنسانية التي أشرنا إليها.

ونعتقد أن نجاح التجربة الديمقراطية لدولة ما في ظل عملية العولمة يتطلب في المقام الأولي القراءة المتأنية للتاريخ الاجتماعي لها أولاً ثم لغيرها من الدول التي تماثلها إلى حد مقبول في الموروث الثقافي، بهدف توظيف الإيجابيات الكثيرة من الموروث التاريخي في مجال تجارب التحديث التي مرت بها. مثال ذلك مصر وتجربة التحديث الكبرى في عهد محمد علي، وتجربة اليابان الأولى للتحديث في القرن التاسع عشر ثم تجربتها الحالية بعد انتكاسها في الحرب العالمية الثانية. إن الاستفادة من تجارب الماضي سوف يجنب الدولة الوقوع في مأزق إقامة التوازن بين موروثها الثقافي وكل ما هو مستحدث في ظل عولمة الديمقراطيين من قيم وافدة (مسعود ضاهر، ١٩٩٩، ٣٥٥-٣٥٦).

٢ - دراسة الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع. ولهذا الأسلوب عناصر عديدة، تتمثل في العلاقات بين السلطات، طبيعة النظام الحزبي، النظام الانتخابي وبنية البرلمان.

٣ - دراسة الديمقراطية كأسلوب حياة للمجتمع يلهم على توفر قيم وممارسات ديمقراطية على صعيد الإنسان الاجتماعي للمجتمع كالأُسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة والنادي... الخ (حسنين إبراهيم، ١٩٩٩: ٢٠٦).

العولمة إعلاميا

من التعريف الشامل للعولمة ، تعدد تعريفات العولمة إعلاميا . فمن منظور ايدولوجي تعرف العولمة اعلاميا بالتعبير عن إرادة اختراق الآخر وسلبه خصوصيته ونفى تعدد هويته الثقافية وتمييعها . وأنها عملية تهدف لترويج ايدولوجية معينة بين عناصرها محاربة الذاكرة الوطنية ، والتاريخ ، والوعي بالتفاوت الطبقي والانتماء الوطني والقومي واحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الايدولوجي وتضمن آلية العولمة إعلاميا سيطرة الصورة السمعية والبصرية كوسيلة لتنميط الوعي والادراك وما ينجم عن ذلك من تراجع أهمية المصادر المعلوماتية المكتوبة كالكتب والمجلات والصحف (عبد السلام الطويل ١٩٩٩ : ١٥ ؛ أمجد جبريل ١٩٩٩ : ٨)

من التعريفات الأخرى ، تعريف جيدنز A. Giddens لعولمة وسائل الاعلام أنها ضغط للزمن والمكان وأن عولمة الاعلام امتداد وتوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه كمقدمة لنمط من التوسع الثقافي

ويعرف علماء الليبرالية الجديدة العولمة اعلامياً من منظور وظيفي أنها تعبر عن مزيد من التركيز في ملكية وسائل الاعلام والتكامل الرأسى والتقنية الحديثة وتخفيف القيود مما يخلق فرصاً جديدة أمام المستهلكين وتقليل الانفاق على التطور التقنى مع خلق فرص جديدة للمجتمع . وأن يصبح التنافس بين الرأسمالية العالمية والدولة القومية في مجال الثقافة والاعلام لصالح الجمهور المتلقى للرسالة الاعلامية .

من منظور قيمي ، تعرف العولمة إعلامياً بعملية تركيز وسائل الاعلام في قبضة عدد من التكتلات الرأسمالية متعددة القوميات تستخدم وسائل الاعلام كحافز وآلية لنشر ثقافة الاستهلاك عالميا عبر ادخال قيم أجنبية تسهم في محو الهويات القومية وتشكيل الجمهور (المتلقى) وفق نمط خاص يتبنى أسلوبا للحياة يقوم على تقبل حاجات مصنعة مع امكانية التفرقة بين افراد هذا المجتمع والفصل بينهم بغية اضعاف قدرته على ازعاج أو تهديد نظام القوى التي تسيطر على المجتمع . (محمد شومان ، ١٩٩٩ : ١٥٩ - ١٦٠) .

تلعب العولمة اعلاميا دوراً مؤثراً في تشكيل ثقافة عالمية ذات خصائص

مشتركة لا سيما في مجال القضايا ذات الاهتمام العالمي من خلال ضمان الهيمنة للشركات الأمريكية خاصة على قطاع الاعلام والاتصال والترفيه . ويتحقق هذا الهدف من خلال ضمان التفوق الأمريكي في مجال صناعة الاعلام والترفيه تتجاوز قيود الملكية والجغرافيا والقيود الثقافية . ورغم ما تواجهه عملية الهيمنة الاعلامية من عوائق على طريق تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على التعدد الثقافي فإنها قد حققت بعض النجاحات في نشر الثقافة الاستهلاكية ممثلة بالزى (الجينز) والمأكول والمشرب (كوكاكولا) وتدخين السجائر الأمريكية والاقبال على الأفلام الأمريكية وانتشار سلسلة المطاعم الأمريكية عالمياً . بينما الجانب غير المادى للثقافة فلا يزال بعيداً إلى حد ما من وجهة نظرنا عن تأثير عولمة الاعلام رغم سياساتها الرامية إلى تسطيح الوعي ومحاولة تأسيس رؤية ايديولوجية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ .

مؤشرات فعلية دالة علي العولمة اعلامياً :

(١) الهيمنة الامريكية الواضحة والمركزة لقطاع الاعلام والاتصال والترفيه، تضمن السيطرة القوية على محتوى وتوجهات المضامين والأشكال المنتجة وتمثلت حركة التركيز في ظهور خمس شركات عملاقة في مجال الاعلام والترفيه هي ديزنى ، برتلزمان ، تايم واريز، فاكس ، وشركات الاخبار . وتعمل هذه الشركات الخمس وفق آليات السوق والانتاج الضخم الممكن استهلاكه من جانب جمهور المستهلكين عالمياً وعلى نطاق واسع مما يؤدي بالتالى إلى خفض تكلفة انتاجه . ولا تعنى هذه الشركات فيما تقدمه من إنتاج اعلامى بالقيم الثقافية بالقدر الذى توليه أكبر اهتمام للشكل والجاذبية للرسالة الاعلامية المنتجة (محمد شومان ، ١٩٩٩ : ١٦٥) .

(٢) شيوع ثقافة الاستهلاك بفضل وسائل الدعاية والاعلان المرئية خاصة للسلع الامريكية كملابس الجينز وانتشار سلسلة المأكولات (ماكدونالدز ، KFC ، الخ) وسيطرة الافلام الامريكية وزيادة الاقبال عليها من جانب افراد المجتمعات غير الامريكية .

(٣) كثرة المؤتمرات واللقاءات العالمية التى تهتم بانتشار قيم انسانية مشتركة تتعلق بقضايا المرأة وحقوق الانسان ، والطفل ، والديموقراطية.

(٤) نشر ثقافة إعلامية جماهيرية تتضمن تكريس حملة أوهايم غير منطقية في مكونات الثقافة الأمريكية مثل وهم الفردية ، وهم الخيار الشخصي ، وهم الحياذ ، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير ، وهم غياب الصراع الاجتماعي (عبد السلام الطويل ، ١٧ ، ١٩٩٩) .

العولمة ثقافياً

يمكن القول إن العولمة الثقافية بدأت خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين أي بعد العولمة الاقتصادية والتجارية والمالية . من ثم لا تزال العولمة الثقافية تمر بمرحلة التأسيس ولا يزال تعريفها غير متصف بالوضوح . أيضاً نقول إنه إذا كانت العولمة تشمل عالمياً بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، فهذا العالم لم يتبلور بعد ولا يتوقع الكثير من المهتمين بقضية العولمة أن يظهر هذا العالم لحيز الوجود حتى في المستقبل القريب . إذ من الصعب تصور عالم واحد بثقافة عالمية واحدة وحكومة عالمية واحدة . ومن المؤشرات الراهنة الدالة على هذا التنبؤ أن العالم رغم ما يشهده من تناقض قوى للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية ، نجد أن الشعوب أقل اقبالاً وأكثر تمهلاً إزاء قبول فكرة إحداث تغيير في منظومة القيم والمفاهيم والأفكار المتأصلة لديها من جراء آليات العولمة الثقافية ، التي تبث قيماً عالمية جديدة عبر الفضائيات ومن خلال وسائل أحدث الاتصالات . وتتخذ بعض الشعوب موقفاً عدائياً حيال الأيديولوجية الجديدة التي تشكل جوهر ما يسمى حالياً بالعولمة الثقافية . هذا مع التسليم بحقيقة أن الأفكار والقيم والمفاهيم ذات نزعة عالمية في جوهرها إلا أنها تتطلب القدر الكافي من الحرية وليس المقاومة والإنعاز وفرض واقع قيمى جديد عليها . والدليل على صدق هذه المقولة أن القيم الاجتماعية تتشكل وفق معايير دينية ومذهبية تتوجه عادة إلى كل البشرية لا سيما تلك التي تدعو إليها الديانات السماوية والأيديولوجيات الرئيسية .

من تعريفات العولمة ثقافياً ، أنها تشير إلى انتقال تركيز واهتمام الإنسان من المحلية إلى العالمية بمعنى أن يزداد الوعي بعالمية العالم ووحدة البشرية و بروز مفهومات جديدة للهوية والمواطنة العالمية التي قد تحل محل المفهومات المحلية لها . إلا أن هذا التحول الثقافى لا يعنى تهميش الهوية الوطنية للفرد بل يرى بعض الباحثين أنها ستزداد رسوخاً وقوة في ظل العولمة الثقافية . وأن الوعي

بالبعد العالمي لا يعنى اغفال الوعي بالوطن . ومن الصعب بمكان أو من المستحيل قبول فكرة أن يكون تنامي الولاء العالمي للإنسانية لدى الفرد على حساب تقلص ولائه لأسرته أو للجماعة أو الأمة التي ينتسب إليها ويتعايش بداخلها (الحبيب الجحاني، ١٩٩٩ - ٧٤ - ٧٧) .

العولمة اجتماعيا

يمكن تعريف العولمة اجتماعياً بعملية توحيد المعمور من الأرض في بوتقة واحدة من التفاعل الاجتماعي المتزايد . وتنقل من داخل هذه البوتقة الأفكار والمبادئ إلى المجتمعات الإنسانية ومخططة لحدودها الجغرافية السياسية باستخدام وسائل تقنية متطورة في مجال الاعلام والاتصال والاختلاط الثقافي المتوقع بفعل آليات العولمة الاقتصادية . وأن يكون للتفاعل الاجتماعي مردودات ايجابية وسلبية، كما تنصف عملية نقل الأفكار والمبادئ العالمية للمجتمع بعدم المساواة بين من يملك آليات العولمة وكيفية استخدامها لصالحه كطرف غالب ومن يخضع لها ولا يملك آلياتها . وينجم عن عدم المساواة بين الطرفين فرض الطرف الغالب ثقافة وقيمة على الطرف المغلوب وتخضع هذه العلاقة غير المتكافئة لأسس ثلاثة تنهض عليها هي : العنصرية ، تحقيق الكسب ، شيوخ قيم الاستهلاك (عمر محيي الدين، ١٩٩٧ : ٣٥) .

وما يميز دراسة البعد الاجتماعي للعولمة اهتمامها الأساسي عن غيرها برصد تداعيات القضايا العالمية المعاصرة المتمثلة في : (أ) قضية الانفجار السكاني والبيئة (ب) الفقر (ج) التغير الملموس في حال وكيونة الطبقة المتوسطة (د) انتشار المخدرات (هـ) ازدهار المدن (و) الارهاب والعولمة (ز) تنامي دور المجتمع المدني على الصعيد العالمي (ح) هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والثقاعات المحلية (ط) البطالة (ل) تهميش دور النقابات . (الحبيب الجحاني، ١٩٩٩ : ٥٠)

مؤشرات فعلية دالة علي العولمة اجتماعياً :

١ - من أبرز سينات العولمة اجتماعياً الاتجاه نحو القضاء على الطبقة الوسطى واقتربها من حافة الفقر . وتعتبر هذه الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً . فضلاً عن كونها الأساس القوي لدولة القانون

والمؤسسات حاملة لتبعية التنمية الاقتصادية . وتثير هذه المشكلة جدلاً حول مصير الدولة ومصير النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية (الحبيب الجحاني، ١٩٩٩: ٣٢ - ٣٣).

٢ - تنامي دور المنظمات الأهلية غير الحكومية كقوة فاعلة عالمياً ومؤثرة في مجال المؤثرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، مؤتمر السكان في القاهرة، مؤتمر المرأة في بكين، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا. ومن الأمثلة للمنظمات الأهلية العالمية ذات الدور المؤثر في ظل العولمة منظمة العفو الدولية، المنظمات النسائية كمنظمة أخوات حول العالم التي تجلّي دورها قوياً خلال التسعينيات ويتمثل في عقد تحالفات متعددة الجنسيات لمواجهة قضايا نسائية مشتركة. ويزداد خلال عقد التسعينيات عدد المنظمات غير الحكومية وتهدف إلى خلق المجتمع المدني العالمي الذي يتولى مراقبة نشاطات وسياسات الدول في مجالات حقوق الإنسان، والبيئة (كمنظمة السلام الأخضر). وهذا الاتجاه سوف ينعكس تأثيره سلباً على دور الدولة التقليدي في هذه المجالات على المستوى المحلي. (عبدالخالق عبدالله، ١٩٩٩: ٨٤ - ٨٥).

٣ - سعى دعاة الليبرالية الجديدة نحو سلب مكاسب مادية واجتماعية ونقابية قديمة تحققت للقوى العاملة على المستوى العالمي. وما يصاحب هذا الاتجاه من تدهور للقوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية التي انتشرت بينها البطالة التكنولوجية، والفقر. ويبرز من آليات السياسة الليبرالية الاقتصادية في ظل العولمة آلية تسعى لتهميش دور النقابات والتخلص من حقوق نقابية مكتسبة. وانتهاج آلية ثانية مساعدة للأولى تكفل عدم دستورية الاضرابات بعد أن كانت سلاحاً قوياً تستخدمه النقابات في تحقيق مكاسب لأفرادها وكمثال على هذا الاتجاه، نجد أن ألمانيا الاتحادية ذات التقاليد النقابية العريقة قد خسر الاتحاد العام العمالي بها حوالي خمس أعضائه منذ عام ١٩٩١ (الحبيب الجحاني، ١٩٩٩: ٣٠).

٤ - زيادة حدة الصراعات العرقية ونشاط زائد للحركات الاجتماعية الداعية

للانفصال أو التحول نحو الديمقراطية أو للوقوف حائلاً دون هيمنة الثقافة الغربية على أسلوب الحياة اليومية لأفراد المجتمع . وما يواكب هذه الحركات من تفاقم مشكلات اجتماعية وأحداث هزة في الاستقرار الداخلي والأمنى للمجتمع النامي على وجه الخصوص .

فخلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، ثمة مؤشرات عدة تعكس حجم المقاومة المحلية للعولمة الثقافية وقيم التغريب . ويذكر هنتنجتون أن من أشكال هذه المقاومة الصحوة الإسلامية ، والتأسلم داخل المجتمعات الإسلامية ، وأشكال التعبئة الشعبية ضد فئة الصفوة المثقفة ذات التوجهات والميول الغربية في دول كثيرة كالهند ، اليابان ، الصين ، إيران ، وسريلانكا (هنتنجتون ، ١٩٩٨ : ١٧٤) .

٥ . تفاقم مشكلات اجتماعية كالفقر والمرض وأزدياد عدد الغدات الاجتماعية التي تقع تحت هامش الفقر رغم الوهم الكاذب بتحقيق الرفاهية الاجتماعية للشعوب في ظل العولمة . وإذا كان التقدم التقني المذهل أضمن مكاسب العولمة إذ يسمح بزيادة الانتاجية في الزراعة والصناعة على اختلاف مجالاتها ، فإن من مساوئ هذا التقدم ارتفاع نسبة البطالة وطرد العمال وانحسار فرص العمل أمام الشباب والقادرين عليه سواء في المجتمع المتقدم أو داخل المجتمعات النامية . وعلى سبيل المثال فقد قامت شركة جنرال موتورز GM الأمريكية بتسريح ٢٠ ألف عاملاً فضلاً عن ١٠ آلاف موظفاً آخرين فائضين عن حاجتها وفي بريطانيا نجد وضعاً مماثلاً إذ قامت شركة الاتصالات البريطانية بإلغاء مائة وثلاثة عشر فرصة عمل في عام ١٩٨٤ وتخطط لتسريح ستة وثلاثين ألف عامل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠م في ظل استمرار عملية الخصخصة للمشروعات الاقتصادية ، بالمثل نجد سياسات مماثلة لتسريح العمال في معظم البلدان الأوربية مما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة ونوعية الحياة لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع الغربي ، الأمر الذي سوف يسفر عن حدوث صراعات اجتماعية وعرقية تؤثر في زعزعة استقرار هذا المجتمع إلا أن المجتمعات النامية لن تكون بمنأى عن مشكلات المجتمع الغربي وتداعياتها . إذ أن الشركات الغربية التي

أغلقت أبوابها وسرحت عمالها داخليا . ونقلت نشاطاتها إلى المجتمعات النامية لتستفيد بميزة مزدوجة تتمثل في الاعفاء الضريبي على منتجاتها لفترة زمنية طويلة ثم التمتع بجميع الخدمات والتسهيلات التي تقدمها لهم قوانين الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف . وكمثال لتوضيح هذا الاتجاه نجده عندما نحاول المقارنة بين معدل الاجر اليومي لعمال دولة آسيا في منطقة المحيط الهادئ الذي يصل إلى ما بين دولارين ونصف وأربعة وأربعين دولاراً في اليوم مقابل مائة وثلاثين دولاراً في اليوم في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومائة وثمانية وتسعين دولاراً في ألمانيا الاتحادية (الحبيب الجحاني، ١٩٩٩ : ٣٠ - ٣١) .

٦ - ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري واختلاط الأنساب وانفصال الأولاد عن محيط الأسرة بفعل التباين الثقافي والصراع بين الحداثة والتقليدية وتصدير القيم المدمرة للترابط الأسري والقيم الدينية عبر الرسالة الاعلامية المرئية على وجه الخصوص . إضافة إلى التطور العلمي المذهل في مجال تطبيقات الهندسة الوراثية في مجال الأجنة والصفات الوراثية وإنتاج ولادات غير معروفة النسب أو متأصلة فيه (الفضل شلق، ١٩٩٨ : ٧) .

٧ - إن واقع الممارسة للطور الراهن من التحولات نحو العولمة يشير إلى حدوث اختراقات واسعة من منظور مذهب اقتصاد السوق وأنشأت له مؤسسات وهيئات دولية ، فهل يوجد نجاح مماثل على المستوى الثقافي؟ إن المؤشرات الراهنة تشير إلى دور المحلية في مزيد من التثبث بالهوية وتجنب الاندماج أو الأنصهار في الثقافة الكونية . بل إن من التيارات الدينية من يقف منشداً ضد كل من يمس الهوية والثقافة الدينية ويستخدم تقنيات الحداثة والعولمة من شبكات الانترنت والقرص الصناعي في خدمة ثقافته المحلية وتأكيد هويته القومية والدينية (سيار الجميل، ١٩٩٨ : ٤٦ - ٤٧) .

ويذهب رأي عدد من الباحثين إلى أن التحول المتسرع نحو العولمة سيؤدي إلى الارتداد نحو التثبث بالثقافة والهوية القومية . وأن هذا الارتداد إما أن يكون

سلبياً أو إنسحابياً أو يكون إيجابياً يحاول التسليح بأدوات ثقافة العولمة مع الحرص على عدم الاستهانة بثقافة الآخر . في حين يذهب فريق من المفكرين إلى معالجة العلاقة بين الثقافة والعولمة من خلال ثقافة الغالب وثقافة المغلوب بمعنى أن ما يسمى بالاختراق الثقافي يأتي من الغرب الرأسمالي - من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتطور التقني للمعلومات والاتصال - إلى المجتمعات التي لا تمتلك هذه الآليات وتضطر أمام الضغوط الاقتصادية فتح أسواقها وتكيف مجتمعاتها للتعامل مع متطلبات الاقتصاد المعولم . ومن هنا تبدو أهمية المحليات ودورها الذي لا غنى عنه في التحول الراهن نحو العولمة . وأن أنتشار وغلبة ثقافة الغالب (المجتمع الرأسمالي) لا يعني أنها الأفضل أو الأكثر إنسانية من غيرها بل ترجع إلى مقولة هامة سبق وأن أشار إليها المفكر العربي ابن خلدون مفادها «المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب في زيهِ ونحلته وسائر عوائده» (محمد منصور ، ١٩٩٨ : ٣٥٤) .

ويذهب علماء الاجتماع إلى التأكيد على حقيقة أن العولمة ليست مرحلة تالية بعد المحلية التي قد يلغى وجودها . بل إن العالمية والمحلية - كما أشرنا - خاصيتان متلازمتان متزامنتان في الحدوث . وأنهما حالتان ينطويان على عمليتين أساسيتين هما : (أ) غرس قيم معينة في المجتمع ، (ب) تراجع قوى لقيم معينة كانت سائدة في المجتمع وفق درجة حدائته أو تطوره (خلدون النقيب ، ١٩٩٨ : ٤٤٦) . فإنه ليس بالضرورة أن يحدث الاختراق الثقافي لمجتمع ما تغييراً في قيمه واتجاهات أفرادهِ . وأن هذا التغير في منظومة القيم التي تمثل الجانب المعنوي والأخلاقي يواجه تحديات يصعب تقدير حجمها في الوقت الراهن من الجانب المادي لثقافة العولمة . فالمرحلة الراهنة من العولمة التي تنهض على ركائز ثلاثة أساسية هي التقدم العلمي والمعرفة التقنية والتطبيق الصناعي المتقدم قد تدفع بالإنسان إلى محاولة الاستحواذ على كل المعارض المادي من الثقافة وأشباع غرائزه مما ينعكس بالضرورة سلباً على سلوكياته وأخلاقياته . ومن هنا يبرز دور الدولة قوياً في مجال النهوض بعملية التنشئة الاجتماعية وتطوير المؤسسات الدينية والتعليمية والسياسية للارتقاء بالفرد وتدعيم الجانب الروحي والخلقي لديه . ولعل هذا يفسر الإهتمام العالمي الراهن بالبعد الاجتماعي في التنمية في ظل التحول المتنامي في العولمة الاقتصادية .

وحاليا تمر العولمة بمرحلة العولمة المالية تصاحبها قيم مادية أبرزها قيم الاستهلاك والتسلية وروية للإنسان على أنه مستهلك مادي . التي قد تقوده إلى الأنطواء أو الانسحاب أو التطرف في أسلوب المقاومة وعلى مستوى المجتمع ، فإن ما يتعرض له من قيم ثقافية بفعل العولمة منها ما يتفق مع قيمه ومنها ما يتعارض معها وعندما تتدخل الهوية الحضارية بإبعادها الثلاثة وهي العقيدة واللسان والتراث الثقافي نتوقع غلبة للقيم المحلية على القيم المادية التي تفرصها العولمة الثقافية (المرزوقي ، ١٩٩٥ : ١١٨) ولا تزال هذه القضية موضع جدل ونقاش بين علماء العلوم الاجتماعية .

ثانياً : العولمة كعملية مستمرة .

لا تقتصر المناقشات العلمية في دراستها للعولمة كظاهرة ومحاولة التوصل إلى تعريف شامل لها بل تمتد هذه المناقشات لدراسة العولمة كعملية تاريخية مستمرة تنتقل من طور إلى آخر حتى بلغت طوليا طورها الكوني .

ورغم الجدل الدائر بين علماء العلوم الاجتماعية حول مراحل تطور عملية العولمة تاريخياً ، نجد محاولات جادة من جانب بعض هؤلاء العلماء تناقش المراحل التاريخية التي مرت بها عملية العولمة حتى بلغت ما بلغته الآن من قوة ودينامية غير مسبوقين . ومن بين هؤلاء العلماء رولاند روبرتسون - R. Robert son الذي صاغ نموذجاً بفكرة ظهور الدولة القومية الموحدة واعتبرها نقطة البداية . وأن نشأتها تمثل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة . وإن المجتمع القومي الذي شاع في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي كان يمثل مظهراً من مظاهر العولمة .

ثم أضاف روبرتسون إلى مفهوم المجتمعات القومية مفهومين آخرين هما الأفراد والإنسانية ليكون ثلاثتهم محددات العولمة كمفهوم رئيسي ينهض عليه النموذج . ويعتبر هذا النموذج محاولة عملية قيمة من جانب روبرتسون في رصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة عبر المكان والزمان ويشتمل النموذج على خمس مراحل هي : (السيد بسين ، ١٩٩٨ : ٣٠ - ٣٢) .

١ - المرحلة الجينية :

تغطي هذه المرحلة الفترة ما بين القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن

الثامن عشر الميلادي . وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وضعف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى . وخلال هذه المرحلة ظهرت الجغرافيا الحديثة وتعمقت الأفكار حول الفرد والإنسانية .

٢ - مرحلة النشوء :

كانت بداية هذه المرحلة في منتصف القرن الثامن عشر استمرت حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر الميلادي . وشهدت هذه الفترة تحولات حادة في فكر الدولة المتجانسة (ثقافياً) كما تبلورت مفاهيم تتعلق بالعلاقات الدولية والأفراد داخل الدولة بأعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة . وزاد خلال هذه المرحلة حجم الاتفاقيات الدولية بشكل ملحوظ ونشأت المؤسسات التي تختص بإدارة وتنظيم الاتصالات الدولية . وأثير موضوع القومية والعالمية . وأصبح مفهوم الإنسانية أكثر وضوحاً وتحديداً . وظهرت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي .

٣ - مرحلة الانطلاق :

بدأت هذه المرحلة من بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر واستمرت حتى عشرينيات القرن العشرين . خلال هذه المرحلة بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار المتعلقة بالإنسانية مع محاولة اختبارها وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للإنصال . كما ظهرت مفهومات كونية جديدة مثل «خط التطور الصحيح» والمجتمع القومي (المقبول) ومفهومات تتعلق بالهويات القومية والفردية . وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي . ونشأت خلال هذه المرحلة عصبة الأمم وأقيمت المنافسات الكونية في الألعاب الأولمبية ومنح جوائز نوبل .

٤ - مرحلة الصراع لتحقيق الهيمنة :

تغطي هذه المرحلة الفترة ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين . واتسمت هذه المرحلة ، بنشوب خلافات فكرية حول المصطلحات الناشئة المرتبطة بعملية العولمة . كما نشأت صراعات كونية حول صور الحياة المختلفة . وانصب الاهتمام على قضايا الإنسانية على أثر الحوادث والأحوال التي لحقت بالبشر من جراء القاء القنبلة الذرية على هيروشيما باليابان ، وبرز دور

٥ - مرحلة عدم اليقين :

بدأت هذه المرحلة منذ الستينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين وما تنصف به من أزمنة حيث تم خلال هذه المرحلة إدماج دول العالم الثالث في المجتمع العالمي ، وتصاعد الوعي الكوني منذ بداية المرحلة . وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة الذرية ، وزيادة المؤسسات الكونية ، والحركات العالمية . وتثار مشكلات التعددية الثقافية على مستوى المجتمع الواحد ، وظهرت حركة الحقوق المدنية . كما أصبح النظام الدولي أكثر سيولة وازداد الاهتمام بالمجتمع المدني وتدعيم نظام الإعلام الكوني .

ثالثاً : ملامح التحول نحو العولمة في القرن العشرين :

يكاد يتفق علماء العلوم الاجتماعية في الرأي على أن القرن العشرين أكثر القرون دينامية في عملية التحول إلى العولمة ، وفي الأحداث العالمية التي يشهدها وتترك أثراً واضحاً في البنية الاجتماعية للمجتمع الإنساني على اختلاف ثقافته وتباين مستوياته الاقتصادية وتوجهاته السياسية وقدراته التقنية والعسكرية وتمثل أبرز ملامح التحول نحو العولمة في القرن العشرين في عدم التكافؤ الواضح في مجالات القوى والعلاقات الدولية بين الدول داخل النظام العالمي .

تشير الأدلة التاريخية في بداية القرن العشرين إلى وجود تباين واضح في الأوضاع الدولية . إذ تسيدت أربعة مجتمعات نظام العالم الرأسمالي ، وكانت تمثل دول المركز داخل هذا النظام . وكانت توجد فروق اقتصادية وعسكرية وثقافية بين هذه الدول حين كانت القيادة للنظام الرأسمالي في يد المملكة المتحدة بفضل هيمنتها السابقة على هذا النظام أبان القرن التاسع عشر . ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية تليها ألمانيا ثم فرنسا في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي .

وكان التباين بين دول المركز الأربعة ينهض على أسس ثقافية واقتصادية وعسكرية تشكل في مجموعها نمط العلاقات بينها وبين دول العالم الأخرى ، إذ كانت المملكة المتحدة تقود النظام الرأسمالي من منطلق قوتها العسكرية والاستعمارية فضلاً عن قوتها الاقتصادية . أما ألمانيا فقد تبوأ مكانتها في النظام

الرأسمالي بحكم قدرتها العسكرية وإمكاناتها الاقتصادية الذاتية . وبالنسبة لفرنسا ، فإنه رغم عدم قدرتها على مجاراة بريطانيا من حيث القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية كان لديها مكانة ثقافية عالية ولها هبة فكرية فضلاً عن كونها سوقاً استثمارياً يجذب إليه نسبة عالية من المستثمرين الأجانب (Chiot, 1977 : 23) .

إلى جانب دول المركز الأربع في النظام الرأسمالي كانت هناك خمس دول أوربية شبه مركزية لا تبلغ من حيث القوة والتأثير العالمي ما بلغته دول المركز وكانت الدول الخمس هي هولندا ، بلجيكا ، سويسرا ، السويد ، ثم الدانمارك وإن كانت أقلهم نسبياً في القوة والتأثير .

فيما يتصل بباقي دول العالم فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما : مجموعة شبه محيطية Semi-Peripheral كانت تضم دولاً أوربية أقل مستوى من حيث التصنيع عن دول المركز وتراجع بداخلها معدلات التنمية الزراعية . وضمت هذه المجموعة في عام ١٩٠٠ أسبانيا والاتحاد النمساوي الهولندي ثم إيطاليا وروسيا واليابان وكان اقتصاد هذه الدول ضعيفاً في مجلة (Chiot, 1977 : 23) .

أما المجموعة الثانية فكانت تعرف . سياسياً - بالدول المحيطية وتألفت من مجموعتين ضمت الأولى ، البرتغال ، الصين ، الأمبراطورية العثمانية ودول أوربا الشرقية صغيرة الحجم . وتعرضت دول هذه المجموعة لضغوط كبيرة في مجال العلاقات داخل النظام الرأسمالي من جانب دول المركز وشملت الدول الثانية معظم دول القارة الأفريقية وآسيا وكانت فقيرة جداً واتصفت بالضعف الاقتصادي والسياسي وكانت هذه الدول مستعمرات تتم إدارتها من جانب دول المركز . وضمت الشريحة الثالثة كندا وأستراليا ونيوزلندا .

من هذا الوضع غير المتوازن بين دول المركز والدول المحيطية ، كانت العلاقات بينهما في مختلف المجالات لهما الأثر الذي يمارس ضغوطاً عديدة على الطرف الأضعف وإنعكس تأثير هذا جلياً في تباين مؤشرات التنمية وملاحق التغير الاجتماعي ، لأطراف العلاقة في ظل النظام الرأسمالي الذي كان سائداً في بداية القرن العشرين . فعلى مستوى دول المركز ، كانت التنمية ذات معدلات عالية ، وكانت وسائل النقل والاتصال متقدمة ، فضلاً عن تحسن العملية التعليمية وازداد معدل التحضر وواكب عملية التحضر انخفاض حجم العمالة في المجال الزراعي من جراء استخدام تقنية زراعية راقية .

ويكفي أن نشير إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتميز وإتجاه التغير الاجتماعي نحو الرفاهية المجتمعية بما كانت تنتجه أربع دول تمثل دول مركز النظام الرأسمالي حيث كانت دول المركز تنتج حوالي (٧٥٪) من مجمل السلع الصناعية على مستوى العالم . وتبدو مؤشرات الرفاه الاجتماعي قوية إذا قلنا أن عائد الإنتاج الصناعي الضخم كان لصالح (٢٠٨) مليون نسمة يمثلون حجم السكان في دول المركز والذي يمثل (١٥ ٪) من إجمالي سكان العالم البالغ (١٦) بلون نسمة عام ١٩٠٠ . على الجانب الآخر ، كان وضع الدول المحيطية متردياً وبالغ السوء حيث مشكلة التضخم السكاني ، وضعف معدلات التنمية وارتفاع نسبة الأمية والتقليدية في عمليات الإنصال والانتقالات باستثناء عدد قليل جداً من هذه الدول كان يتصف بالثراء مثل جنوب أفريقيا وإن كان اقتصادها نهباً لأطماع المستعمرين ومتأثراً بأحداث التفرقة العنصرية (25 - 23 : Chirot, 1977) .

إن الأوضاع غير المتكافئة بين دول المركز والدول المحيطية كانت قائمة منذ القرن الخامس عشر الميلادي واستمرت حتى أوائل القرن العشرين إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة . وكان ضرورياً أن يتصف الوضع غير المتكافئ بالمقاومة من جانب الطرف الأضعف وممارسة الضغط عليه بهدف فرض الهيمنة من جانب الطرف الأقوى .

خلال الفترة ما بين عامي ١٩١٠ ، ١٩٤٥ كانت أورباً منقسمة على نفسها نتيجة لمشاكل داخلية اقتصادية اجتماعية وسياسية . وقد ساعد هذا الوضع في اضمحلال الغرب الأوربي وتقلص نفوذه في النظام الرأسمالي العالمي وافساح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لقيادة هذا النظام ابتداء من عام ١٩٤٥ . وكان من تداعيات هذا التحول في أوضاع دول المركز ، إنحسار الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما ازداد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي أحلت نمطاً جديداً من الاستعمار المتعدى القوميات محل الاستعمار العسكري التقليدي (هنتجتون ، ١٩٩٨ : ١٣٦) .

كان ضرورياً أن ينشأ صراع بين دول المركز والدول المحيطية وتتركز مصادر هذا الصراع الذي يؤثر بدوره على عمليات التغير الاجتماعي في الرغبة في فرض الهيمنة والسيطرة ، والثقافة والمؤسسات الخاصة بالطرف الأقوى على الطرف الأضعف ، وكانت الشركات متعددة الجنسيات أهم آليات تحقيق هذه

الرغبة . وساعد على هذا وضع قواعد للنظام الاقتصادي العالمي قرب نهاية الحرب العالمية الثانية بآلياته الثلاث وهي صندوق النقد الدولي ليكون حارساً على النظام المالي الدولي ، ثم منظمة التجارة الدولية كي تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك في هذا المجال (سعيد النجار، بدون تاريخ : ١٦) .

تعددت أشكال المقاومة من جانب الدول المحيطية أمام الضغوط عليها من جانب دول المركز ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصاعد دورها في مجال العولمة ، فاستطاعت دولاً مثل اليابان وألمانيا ، وكندا وإيطاليا الانضمام إلى مجموعة الدول المتقدمة صناعياً كما استطاع الاتحاد السوفيتي أن يكون دولة عظمى في الأربعينيات وينسحب من النظام الرأسمالي ويعتمد على مصادره الذاتية ويبنى الأيديولوجيا الماركسية وانتهاج برنامج للتصنيع المكثف من عام ١٩٢٨ . وكان الإهتمام من جانب القيادة السوفيتية بتطوير برامج التفوق العسكري على الغرب بأعطاء الأولوية للصناعات العسكرية بينما لم يحدث تطور ملحوظ في مجال الزراعة (Chiot, 1977 : 110 - 113) .

ونعتقد أن الكساد الاقتصادي الذي حدث خلال الثلاثينيات قد أثر سلباً في الاقتصاد الرأسمالي مما أتاح الفرصة لظهور الاقتصاد الاشتراكي كمنافس ، كما عزز من الموقف الدولي للاتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين حاجتهم إليه للانضمام معهم لمواجهة هتلر . وكانت هذه الأحداث كفيلة لخلق قدر ملموس من التوازن في الميزان السياسي الدولي بين القوتين العظميتين أمريكا والاتحاد السوفيتي الذي ظل يقود ما كان يعرف إلى وقت قريب ، بالمعسكر الاشتراكي .

إن إنبهار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات قد أسهم في تنامي قوة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي بسياسة تتصف بالإنتهازية العالية مع القدرة على التدخل السريع ويعنف لحماية المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى مع إبحام واضح عن تدخلها فيما عداها من مصالح مهما بلغت درجة خطورتها بالنسبة للآخرين من دول العالم وكان للإزدواجية في أسلوب التعامل مع القضايا في ظل التحول للعولمة تداعيات خطيرة في العلاقات الدولية وحدثت الصراعات الإقليمية خاصة في ظل ظاهرة عدم التكافؤ كخاصية تصف القرن العشرين بأكمله

. ولأخذ فيما يلي مثالين على مواقف المجتمعات الأخرى في ظل ظاهرة عدم التكافؤ في القوى العالمية بموقف كل من المجتمع الياباني والمجتمع الغربي .

كما نعلم أن اليابان على أثر هزيمتها الكاملة في الحرب العالمية الثانية ، أصيبت بارتباك ثقافي شديد أفضى إلى التخلي عن كل شيء وجدته النظام الياباني عديم القيمة وتحول إلى كل ما له صلة بالغرب واعتبره أمراً مرغوباً فيه . وظل هذا التحول الثقافي مستمراً حتى عقدى الثمانينيات والتسعينيات اللذين شهدا إعادة التأكيد على الهوية الثقافية اليابانية في ظل إتهام أسوي عام . وكان هذا التحول منطقياً لدولة كاليابان باعتبارها قوة صناعية اقتصادية ضخمة تؤهلها لقيادة عملية التنمية الآسيوية . وتعكس النقطة التاريخية في سياسة اليابان من عدم التوجه نحو آسيا وموالة الغرب إلى طريق العودة إلى الآسيوية . ويتضح واقع المقاومة الفاعلة ومحاولة الرد بقوة على أمركة النظام العالمي .

ويرى هنتجتون أن توكيد الهوية الثقافية الآسيوية مركباً ينهض على أربع مكونات رئيسية (هنتجتون ، ١٩٩٨ : ١٧٦ - ١٧٩) هي :

١ - إعتقاد الآسيويين أن شرق آسيا سوف يحافظ على نموه الاقتصادي السريع مع تحقيق تفوق على الغرب في الإنتاج الاقتصادي مما يقوى من وضع دول شرق آسيا وعلاقتها في الشؤون الدولية .

٢ - إعتقاد الآسيويين أن ما يتحقق لهم من نجاح اقتصادي جاء نتيجة للثقافة الآسيوية التي تعتبر أرقى من ثقافة الغرب المتفسخ ثقافياً واجتماعياً . وأن الانتصار الآسيوي الكبير في المجال الاقتصادي جعل من القيادات الآسيوية السياسية والثقافية يؤكدون على صعود آسيا بالنسبة للغرب بفضل منظومة القيم الآسيوية الكونفوشية التي تضم قيم النظام ، الانضباط ، مسئولية الأسرة ، العمل الجاد ، الجماعية ، الاعتدال . وتتفوق هذه القيم على قيم الغرب المتمثلة في الانغماس الذاتي ، الكسل ، الفردية ، التعليم الهابط ، وعدم احترام السلطة ، والتحرر العقلي .

٣ - وجود عوامل كثيرة مشتركة بين الجماعات الآسيوية رغم الاختلافات الثقافية بينهم . وأن الدفاع عن القيم الآسيوية المتميزة يتطلب المواجهة

المشاركة من الدول الآسيوية مع الغرب ، وتوحيد الجهود بينهم لمتابعة مصالحهم الاقتصادية الخاصة سواء فى مجال التجارة الخارجية والاستثمار الداخلى والبنى بينهم .

٤ - إعتقاد الآسيويين أن تقدمهم ومنظومة قيمهم الخاصة يجب على الدول غير العربية أن تحاكيهم فيها سعياً للحاق بالغرب .

هذه الدعائم الأربع التى تنهض عليها عملية تكريس الهوية الآسيوية طالما تحدث بها القادة وصناع القرار للدول الآسيوية التى كانت تعرف لوقت قريب بالنمو الآسيوية إشارة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى بها إلى نسبة مئوية عالية كانت ماثراً حديث العالم . إلا أن الرغبة فى الهيمنة الاقتصادية والمحافظة على الفارق فى القوة النسبية فى النظام العالمى الجديد من جانب دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء انهيار هذا الصرح الاقتصادى الآسيوى الواعد والوليد . فمن المعلوم أن غالبية الاستثمارات التى أعتمد عليها نمو اقتصاديات النور الآسيوية كانت غربية ومعظمها أمريكية على وجه الخصوص . وكانت القروض والتسهيلات المالية قصيرة الأجل لإقامة مشروعات طويلة الأجل، من ثم كان توقف أو سحب هذه القروض ايذاناً بأنهايار اقتصادى كبير للنمو الآسيوية صاحبة تغيرات اجتماعية تمثلت فى ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الأسعار مع تدنى مستويات الدخل الاقتصادية وحدوث اضطرابات داخلية وصراعات وتوترات داخل هذه المجتمعات فى السنوات الحالية .

فيما يتصل بالمجتمعات العربية تؤكد الشواهد التاريخية أنها لم تشهد إتحاداً يربطها لتحسين وضعها الاقتصادى السياسى داخل النظام العالمى منذ بداية القرن العشرين حتى نهايته . هذا رغم أن الاتحاد بينها أصبح ضرورة ملحة وربما الحل الأفضل على طريق حل مشكلاتها الداخلية المتفاقمة لى تستطيع أن تحصل على وضع تفاوضى قوى فى مجال العلاقات الدولية اقتصادياً وسياسياً . إذ رغم ما تمتلكه المجتمعات العربية من ثروات بشرية وموارد طبيعية هائلة ، فإنها تواجه مشكلات كثيرة وخطيرة معا . فى هذا الصدد ، تشير البيانات التى أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية فى الوطن العربى أن العرب يعانون من مشكلات كبيرة أهمها البطالة واتساع مساحة الفقر والامية الثقافية والتخلف التقنى وفقدان الأمن الغذائى

والمائى. وأن (٦٠) مليون عربى يعانون الأمية ، وأن (٧٣) مليون عربى يعيشون تحت مستوى الفقر مع وجود (١٠) مليون عربى لا يحصلون على الغذاء الكافى . وأن نصف سكان المناطق الريفية العربية يعانون من حرمان المياه النقية وعدم توفر الخدمات الصحية الأساسية لثلثى سكان هذه المناطق (اسماعيل قيره ، ١٩٩٩ : ٤٠-٤١) .

تشهد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تكتلات اقتصادية عالمية بين أمريكا الشمالية وكندا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، والوحدة الأوربية ودول الآسيان ، بينما تظل الدول العربية على تفرقها فى موقف ضعيف رغم امتلاكها للقدرات والدوافع للاتحاد فيما بينها .

إن الخلل فى ميزان القوة بين العرب والغرب رغم اتساع هوته حالياً لصالح الأخير ، يعود جذوره إلى القرن الخامس عشر حين تعرضت البلدان العربية لسلسلة من التغييرات التقنية لم يستطع العرب أن يتجاوبوا معها مما أدى إلى تفكك وحدتهم وأساسهم الاقتصادى . وليخسر العرب حريتهم شيئاً فشيئاً نتيجة لفقدانهم سيطرتهم على اقتصادهم القومى بين عامى ١٦٣٥ ، ١٩٤٥ .

فقبل بداية القرن السابع عشر الميلادى كان العرب فى مقدمة المطورين لنظام التجارة العالمى اعتماداً على الذات والإمكانات العربية البحتة . وحقق نظام التجارة ازدهاراً وثراء ثقافياً للمجتمع العربى حتى عام ١٦٠٠ م . وكانت منطقة الخليج العربى وخاصة جزيرة هرمز المقر الرئيسى لنظام التجارة عبر البلدان العربية . إلا أن البرتغاليين استطاعوا من خلال ما أحدثوه من تطورات تقنية فى الأسطول العربى أن يخترعوا السفينة العابرة من المحيطات التى فاقت فى قدرتها ما كان يستخدمه العرب من دواب وناقلات بدائية فى تجارتهم . وكان فى مقدور هذه السفينة الجديدة أن تحمل أعداداً كبيرة من المدفعية تصل إلى مائة مدفع تطلق نيرانها مما مهد لبداية عصر الاكتشافات الجديد وتراجع هيمنة العرب على نظام التجارة عبر البلدان (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨٠)

وشجع هذا التطور التقنى البرتغاليين على تدمير قوة العرب العسكرية ثم ما نجم عن هذا من تدمير لقوتهم الاقتصادية . ومنذ عام ١٤٩٨ تتعرض البلدان العربية لتغيرات تقنية متلاحقة إلا أن العرب أخفقوا فى تحقيق التكيف الملائم معها . واعتقب هذا الموقف بداية تفكك أسس الاقتصاد العربى . ثم بدأ ميزان القوى يميل

ناحية الغرب بداية بالبرتغال ثم الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين الذين حلوا محل البرتغاليين في السيطرة على التجارة منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي . واستطاعت القوة الغربية الجديدة تفكيك نظام التجارة العربي بعد أن فشل البرتغاليون في تحقيق الهدف . وأن يتحقق لهذه القوة الغربية الموارد المالية والبحرية الهائلة إلى جانب اختراع جديد هو شركات شرق الهند . ويقدم عام ١٦٣٥ لم يعد للعرب حصة في التجارة الدولية (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨٠) .

بعد هذا التاريخ بدأ الفارق في القوة يزداد بقوة لصالح أوربا بداية بفضل ما حققته من إنجازات في مجال العلم والتقنية تمثلت (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨١) في :

- ١ - لإحلال قوة البخار محل القوة العضلية .
- ٢ - اختراع وتطوير وسائل آلية للنقل .
- ٣ - اكتشاف توليد الطاقة الكهربائية .
- ٤ - تقدمات في الكهرومغناطيسية وظهور الطبيعيات الجديدة .
- ٥ - تطور الممارسات الزراعية باكتشاف أسمدة واستخدام آلات زراعية .
- ٦ - اكتشاف منتجات كيميائية جديدة واستخدامها بدلا من الصباغات الطبيعية والغزل .
- ٧ - تقدم في العلوم الطبية .

مهدت هذه الإنجازات لظهور الثورة الصناعية ابتداء في إنجلترا ثم انتشارها بعد ذلك في بعض دول أوربا وأمريكا الشمالية . وازداد إنتاج السلع الصناعية وكان عليها الطلب متزايدا في مختلف أنحاء العالم . وكما توقع عالم الاقتصاد آدم سميث حدث فك الارتباط التدريجي بين الاقتصاد والمواد الخام ، تسارع هذا الاتجاه بقوة مع مطلع القرن العشرين . حيث تنخفض تدريجيا أهمية هذه المواد والعمالة غير الماهرة في الاقتصاد . فلم تعد المادة الخام تمثل إلا من (٥٪) إلى (١٠٪) من إجمالي الناتج القومي ، من جهة أخرى ، لا يزال الاقتصاد العربي مع عدم توحده غير قادر على تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات منذ عام ١٨١٥ حتى الآن (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨٢) ، بينما يزداد الغرب من سيطرته وتوسعته وكسب

العلم . حتى أنه بحلول عام ١٩١٠ كان القانون الدولي يعنى القانون الغربى ، والنظام الدولى يعنى النظام الغربى للدول القومية ذات السيادة والمناطق التى تسيطر عليها . ومن ثم كان للدول الغربية اليد العليا فى التأثير على العلاقات الدولية وتوجيهها لمصالحها الذاتية على حساب مصالح الدول الأضعف قوة وأن كان من بينها من يحاول مقاومة هذا التأثير فى ظل ما عرف بالنظام العالمى الجديد (هنتجتون ، ١٩٩٨ : ٨٧ ، ٨٨) .

التطور الهائل فى مجالى الاعلام والاتصال :

إن أهم ما يميز المرحلة الآتية من عملية العولمة حالة التسارع العالية غير المسبوقة فى عولمة المعرفة والتوجه نحو التكتل فى مختلف الميادين باستخدام الإعلام . وبإستلزام تاريخ الاتصالات وما يشهده من تطورات تقنية بدأت بالتفجر الكهريائى فى نهاية القرن التاسع عشر حتى استخدام الانترنت فى تغليف الكرة الأرضية بما يضمن الاتصالات ونقل المعلومات . إن هذه الطفرة التقنية الهائلة فى مجال الإتصال والإعلام تشكل ملامح القرن العشرين وتجسد فى الوقت ذاته لفكر العولمة وتعتبر الوقود الحيوى الدافع لعملية العولمة .

من خلال الاعتماد على الميكانيزمات الثلاث وتفعيل التكامل بينها من خلال التخطيط الكونى فمن المتوقع أن تحدث هيمنة أيديولوجية تمارسها وسائل الإعلام . ويقوم التخطيط الكونى على إدماج العالم فى مصنع كونى وسوق كونية ومركز تجارى كونى . حيث يتم تنظيم الإنتاج عالمياً فى المصانع والمزارع والمناجم وغيرها بواسطة التقنية المتطورة فى مجال الإتصال . إذ تمكن هذه التقنية على سبيل المثال - من إقامة شبكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بين مهندس فى مكتبة نيويورك مع مهندس فى بريطانيا فيصممان ويتبادلان التصميمات فى التو واللحظة . بمعنى آخر يكون التوقع والتفكير والتخطيط فى وقت واحد وبسرعة على المستوى العالمى (فؤاد مرسى ، ١٩٩٠ : ٢٠١) . فمن خلال سيطرة الشبكة الإعلامية من حيث المضامين وانتشار الأسواق تخطو العولمة المالية الراهنة خطوات واسعة . إذ بفضل مفهوم الشبكة الإعلامية قامت شبكة إتصال معرفية مالية عالمية . ففي عام ١٩٨٣ كانت هذه الشبكة تغطى (٥٥٠) مصرفاً فى (١٥) دولة تتبادل الرسائل فيما بينها فى فترة زمنية قصيرة جداً . حيث بلغ إجمالى هذه الرسائل المتبادلة بين المصارف (٣٠٠,٠٠٠) رسالة فى

اليوم . مما ضاعف من حجم العمليات المصرفية وجعلت منها سوقاً عالمياً واحداً .
(فؤاد مرسى، ١٩٩٠ : ٢٥٩) .

على أثر الطفرات التقنية الضخمة الحالية والمتوقعة في وسائل الإعلام والاتصال طرأت على عملية التحول للعولمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن تغيرات كثيرة وتوجهات فكرية يأتي في مقدمتها :

١ - اختراق تيار العولمة مجتمعات كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عن العولمة مثل مجتمعات أوربا الشرقية والصين .

٢ - الزيادة الضخمة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول وتنوع مجالات الاستثمار وتعددت فرص الربح أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

٣ - ارتفاع نسبة التفاعل مع العالم الخارجي مصحوباً بارتفاع نسبة من يفاعلون داخل كل مجتمع مع الأحداث العالمية وتأثرهم بها .

٤ - حدوث تحول واضح في عملية التبادل الدولي . فبعد أن كانت السلع ورؤوس الأموال العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب جداً ، أصبحت عملية تبادل المعلومات والأفكار تمثل العنصر الغالب في هذه العلاقات . ويمكن القول أن الثلاثين عاماً الأخيرة شهدت استيراد أفكار وقيم لا تصاحب حجم التجارة أو تدفق رؤوس الأموال فقط بل أصبح الاستيراد مباشراً لهذه القيم والأفكار عن طريق الاتصالات (جلال أمين ، ١٩٩٨ : ١٥٤ - ١٥٥) .

٥ - تعالت الأصوات التي تطالب بنظام دولي جديد للمعلومات والاتصالات ، يحقق العدالة والإنصاف في تبادل المعلومات والتخفيف من حدة التبعية في مصادر المعلومات وحماية الأصالة الثقافية لمصلحة الجنس البشري جميعاً (حازم الببلاوي ، ١٩٩٧ : ٢٦٢) .

٦ - التوجه الفكري المتزايد نحو تضمين النموذج الاتصالي السياق الاجتماعي والسياسي لا سيما بعد إجراء العديد من الأبحاث التقييمية للتجارب الاجتماعية على استخدام الحاسب الآلي في مجال الاتصالات اللاسلكية في فرنسا مع بداية الثمانينيات . ولعل هذا ما أشار

إليه ضمنياً وآثاره عالم المدرسة الألمانية النقدية هوركيمر بمصطلح «الصناعة الثقافية» (سيرج برو، فيليب برونون، ١٩٩٣ : ١٧٤ - ١٧٤).

إن الدعوة لإقامة هذا النظام الدولي الجديد للمعلومات تأتي من جانب الدول النامية كرد فعل منطقي لما تسعى إليه الدول المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من استثمار عائدات العلوم الثقافية في ميدان الإتصال والإعلان والسيطرة ثقافياً من خلال ما يمكن تسميته «بالعنف الثقافي». فالثقافة الأمريكية هي المسيطرة على الثقافة الغربية وتحاول أورباً من جانبيها مقاومة هذه السيطرة التي تعتبرها خطأً استراتيجياً يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها الثقافية. وربما كانت ثورة الطلبة في فرنسا عام ١٩٦٨ أمام قيم مجتمع الاستهلاك التي يشهدها المجتمع الفرنسي انذاراً مبكراً لما قد يحدث فيما بعد ولعل مقاومة فرنسا لهذا الخطر الاستراتيجي كانت واضحة في مفاوضاتها لاتفاقية الجات مؤخراً.

وإذا كان هذا حال المجتمع الأوربي الذي قد يماثل في ثقافته إلى حد ما - الثقافة الأمريكية فما موقف المجتمعات الشرقية إزاء العنف الثقافي الذي يبطوئ الإقصاء لثقافة الغير، وينهض على الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافية. وأن يقرن بهذا العنف الثقافي التلويح بالعدوان لضمان إذعان الغير إذا اقتضت المصلحة الأمريكية (عبد الإله بلقزيز، ١٩٩٨ : ٩٨).

ويتمثل الجانب المادي من الصنف الثقافي فيما تقوم به تقنية الإعلام والإعلان في الوقت الراهن من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس بكل ما تقدمه الصورة من الموسيقى الأمريكية الصاخبة وأفلام العنف، والنمط الأمريكي في الملابس، وانتشار مطاعم الوجبات السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية التي تستهوي الشباب إلى حد بعيد (بول سالم، ١٩٩٨ : ٢٢٠).

ثالثاً : محاولات سوسولوجية لصياغة نموذج مقترح لدراسة التغير الاجتماعي (الكوني)

لعل الدافع القوي وراء اهتمام علماء الاجتماع بتبني نموذج مقترح لدراسة التغير الاجتماعي الكوني يتمثل في أبعاد عديدة متداخلة هي :

١ - مدى قدرة النظرية السوسيولوجية على تفسير ودراسة التغير الكوني الحالي والمستقبلي .

٢ - الجانب المؤسسي والتنظيمي للتغير الكوني .

٣ - تفعيل دور علماء الاجتماع ليكون لهم الريادة في تقديم تفسيرات ورؤى فكرية لما يحدث من تغيرات كونية متباينة العمق والتأثير بفعل استمرار وتنامي جوانب عملية العولمة وفي الفترات التالية سوف نناقش بإيجاز هذه الأبعاد .

فما يختص بمدى قدرة النظرية السوسيولوجية الحالية على تفسير التغير الاجتماعي الكوني الحالي والمستقبلي ، تشير إسهامات العديد من علماء الاجتماع (والرشتاين "Wallerstien" ١٩٨٦ ، سامبسون Sampson ١٩٨٩ ، أدلر Adler ١٩٩٠ ، سبيرى Sperry ١٩٩٨ ، فارجان Vaughan ١٩٨٩) إلى قصور النظرية الاجتماعية في تفسير التغير الكوني وفهم أبعاده المختلفة ، وأن ملامح هذا التغير منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين تتطلب نظرية سوسيولوجية حيوية Avital Social theory تقدر على تفسير نمط جديد من التغير الاجتماعي يتولد من منظومة العلاقات تربط بين عالم البشر والكوكب الذي يعيش فيه . حيث تتعرض هذه المنظومة لتغيرات متسارعة في معدلاتها ومتباينة في عمق تأثيراتها ومتداخلة فيما بينها .

إن التغيرات العالمية في عقد التسعينيات دعت إلى تبني نموذج جديد يهض على مقولات تهتم بثلاثة جوانب أساسية من جوانب التغير الكوني هي :

١ - التحول الحالي متعدد القوميات للشؤون العالمية حيث تتكون منظومة العلاقات الدولية من علاقات غير مقيدة بالمحلية .

٢ - ظهور أشكال جديدة من التنظيم والإدارة تسهم في توسيع مجالات التعاون بين شعوب العالم لخدمة الجس البشرى كله دون تفرقة على أساس الدين أو العنصرية ويبرز في هذا المجال المنظمات الطوعية العالمية كاختراع إجتماعي لمجتمع ما بعد الحداثة في مقابل التنظيمات البيروقراطية التي كانت إختراعاً اجتماعياً لمجتمع ما بعد الثورة الصناعية الأولى والتي بدأت في إنجلترا إبان القرن الثامن عشر ، فهذا

الشكل من التنظيمات يلائم متطلبات المرحلة الحالية والمقبلة .

٣ - عولمة عدد من القضايا والمشكلات الاجتماعية والبيئية والحاجة إلى بحوث مكثفة بالأبعاد الإنسانية للتغير الكوني إذ أن نوعية التغير الحالي يختلف كثيراً عن النوعية السابقة له ويتمثل هذا الاختلاف في أن عملية التمرين قد بلغت مرحلة كونية إذ تتخذ التفاعلات مستويات أولهما تفاعلات بين البشر بعضهم البعض وثانيهما تفاعلات بين البشر والكوكب الذي يضمهم ويعيشون بداخله في معزوفة درامية كونية من التغير متسرع المعدل يقود بدوره إلى مشاركة كونية في المشاعر والوعي العالمي بالطموحات والتطلعات الإنسانية .

٤ - إن الاستجابة الإنسانية الزاهنة لطبيعة التغير الكوني إيكولوجيا واقتصاديا سوف يستمر صداها لأجيال عديدة قادمة . فإن هذا التغير سوف يصبح قوة اجتماعية ثقافية جديدة تتطلب رؤية نظرية جديدة قادرة على التعامل مع تنامي وانتشار الوعي الكوني بصورة غير مسبقة وإعادة التفكير في نوعية العلاقات الكونية الجديدة سواء بين البشر أو بينهم وبين الكون الذي يضمهم في تفاعل مستمر (Cooperrider and Pasmore , 1991:768) .

فيما يتعلق بالجانب المؤسسي والتنظيمي للتغير الكوني ، والذي نعلن به تلك المؤسسات والتنظيمات العالمية التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية واتخذت أسماء متباينة وتهدف إلى دراسة التغير الاجتماعي والمشكلات العالمية وتبشير عالمة الاجتماع بولدنج Boulding لقضية التفاعل المتناغم بين التعلم والإبداع لا تمثل مجال اهتمام النظام الذي أسماه بالدولة القومية الذي يضم بشكل رسمي ١٦٧ دولة ، بل يكون أكثر تأثيراً بين المؤسسات الطوعية (المجتمع المدني العالمي) التي يبلغ عددها ١٢٠ ألف تنظيماً ومؤسسة والذي يصل حتى مستوى الوحدة المعيشية ، والمجتمعات المحلية ويربطهما بالدولة المدنية في مصالح عامة تهم الأفراد وأنفسهم . ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني قديمة في نشأتها تاريخياً إلا أنها في ظل العولمة تتخذ أبعاداً جديدة وتسعى لتحقيق أهداف تهم بشكل مباشر المواطن العادي وخصوصيته الأمر الذي يعتبرها أهم ظاهرة في القرن العشرين للإعتبارات الآتية :

- ١ - أن مؤسسات المجتمع المدني العالمي تمد المجتمع برؤية أفقية عن حاضره ومستقبله فيما يختص بمشكلاته وعملياته التنموية المختلفة .
 - ٢ - تقديم حلقات نقاش تعليمية حول المواطنه .
 - ٣ - اعتبارها مصدراً مهماً للإمداد المستمر بالمعلومات والبيانات والابتكارات في المجالات التي تقرب وجهات النظر بين مجالات التخصص المختلفة المهمة بالتغير الكوني .
 - ٤ - الإبقاء على قنوات المعلومات المرتبطة بالقضايا والمشكلات الإنسانية الكونية . (Cooperrider and Pasmore, 1991 : 773-770)
- ويمكن القول بوجود اتفاق عام بين علماء الاجتماع التنظيمي على عدم ملاءمة النظريات والمناهج الحالية لدراسة مؤسسات المجتمع المدني العالمي للاعتبارات الآتية :

١ - أن هذه المؤسسات تتخذ أشكالاً متباينة لا تخضع في بعض جوانبها للنماذج البيروقراطية المعروفة لكونها تضم أعداداً هائلة من المشاركين فيها من ثقافات متباينة وتتفاوت من حيث الحجم والأهداف من جماعات ضاغطة في النسق الكوني إلى تنظيمات عملاقة لها فروع متعددة في دول العالم وتصدر هذه المؤسسات العديد من الدوريات والمجلات السنوية والشهرية والمتخصصة في مجالات علمية وثقافية متنوعة .

كما تتبنى هذه المؤسسات استراتيجيات عالمية تتعلق بالجوانب الإنسانية والتنموية والإبداعية والمشكلات الاجتماعية . ويزيد عدد هذه الاستراتيجيات حتى عام ١٩٨٦ - ٣٥٠٠ إستراتيجية ومناقشة تفصيلية لمشكلات عالمية تبلغ في مجموعها وفق بيانات موسوعة المشكلات العالمية والجهد الإنساني حوالي ١, ٢٣٣ مشكلة . خلال القرن الواحد والعشرين ، هذا إذا أخذنا بقدر كبير من الاهتمام إلى ما يتطلبه التغير الكوني المستقبلي من إنشاء تنظيم مركب متعدد القوميات يضم مشاركين وعاملين بداخله يقترب عددهم من ربع مليون فرد بين موظف ومتطوع وينتمون إلى ٦٩ دولة كما يشمل هذا التنظيم المركب على مجموعة تضم ٧٠٠ خبير من ثقافات متعددة . - (Cooperrider and Pasmore, 1991: 773

765)

فيما يختص بقضية سعى علماء الاجتماع لتقلد وضعا رياديا في مجال دراسة التغير الكونى الحالى والمستقبلى بافتراض أن البعد الإنسانى أهم تداعياته وأخطرها على الإطلاق لا سيما في ظل تعاظم قوة ودور منظمات المجتمع المدنى العالمى ، يمكن القول بأن الإهتمام العلمى بدأ بقوة من جانب علماء الاجتماع من خلال لقائهم الدورى تحت رعاية المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية فى طوكيو عام ١٩٨٨ . حيث كان السؤال المحورى لهذا اللقاء هو لماذا تأتى القيادة البحثية والرؤى النظرية من العلوم الطبيعية رغم أن مشكلات التغير الكونى تنشأ معظمها من الوظائف والأفعال البشرية ؟ وأن علماء الاجتماع هم الأولى بتولى الريادة والبحث . وانتهى اللقاء الهام إلى تبني خطة لتحقيق هذا الهدف تنهض على ثلاثة أولويات فى مجال البحث السلوكى الاجتماعى هى :

- ١ - التعرف على مصادر التغير الكونى لاسيما المصادر الإنسانية .
- ٢ - نتائج التغير الكونى سواء داخل مكونات طبقة الغلاف الجوى جيولوجيا أو بيولوجيا وعلاقتها المباشرة بنظم الاستخدام الإنسانى .
- ٣ - إدارة التغير الكونى فيما يتصل بمنع الضرر عن الإنسان والتكيف مع هذا التغير ويتطلب تحقيق هذه الأولويات ضرورة تحقيق التكاملية بين بحوث الإدارة والبعد الإنسانى بأبعاده الداخلية والعالمية مع البعد التنظيمى للتغير الكونى . وأن مطالب التوصل إلى مداخل تكاملية ملائمة لدراسات الأولويات الثلاث فى ارتباطها بالتغير الكونى تخطى بكثير ما تحظى به حالياً النظريات الاجتماعية ونظرية التنظيمات لأنها قامت على اعتبارات بيروقراطية لا تتلائم وطبيعة التغير الكونى الحالى المستقبلى .

ضمن الأطار السابق كان الاهتمام من جانب علماء الاجتماع ينهض على أربعة ركائز أساسية مرتبطة ومتداخلة تمثل فى ذاتها قضايا جوهرية هى :

- ١ - محاولة الربط بين النظرية التنظيمية والبعد الإنسانى للتغير الكونى .
- ٢ - إعطاء الأولوية البحثية للبعد التنظيمى للتغير الكونى (مؤسسات وتنظيمات التغير الكونى العالمية من حيث الفرص لمزيد من اكتساب القوة والتأثير ودرجة التعقيد التنظيمى وديناميات الإدارة وتعرف بقيم

نحن وليس قيم الأنا .

٣ - الاتجاه القيمي لحركة تحول الحضارة الراهنة إلى مرحلة العولمة وما يرتبط بهذا الاتجاه من تباين ثقافي وإبداع إنساني وتداعيات هذه الحركة على منظومة القيم والأفكار والثقافات التقليدية . وما الدور الذي تلعبه مؤسسات التغير الكوني العالمية في هذا المجال وفي تعبئة الوعي والمشاعر عالمياً بما يحقق المواجهة الإنسانية الناجحة للمشكلات الدولية والتعامل بسلام مع المتطلبات القيمية للحضارة الكونية الراهنة والمستقبلية .

٤ - تطوير النظرية السوسولوجية واستخدام مداخل تكاملية ثلاثية طبيعة وحجم البعد الإنساني التنظيمي للتغير الكوني بحيث يمكن تفسير وتحليل الظواهر الكونية المتوقعة وهي :

١ - خلق أنساق حركية كونية .

٢ - استراتيجيات للتكامل الكوني .

٣ - ثقافة كونية واحدة .

وترتبط بالقضايا الأربعة العديد من التساؤلات الآتية :

١ - كيف يمكن إدارة التغير الكوني ؟

٢ - كيف تشكل تنظيمات التغير الكوني ؟ وكيف تدير وتسيطر ؟ وما الوسائل التي تستخدمها لأحداث التغير ؟ وما مواردها المكتسبة ؟ وكيف تكيف من نفسها للتغير ؟ وكيف يمكنها إدارة الصراعات الداخلية حول القيم والبعثات التي تنبمها ؟ وكيف يمكن قياس درجة الفعالية لهذه التنظيمات ؟ وما نوع الاتصالات بينها وبين التنظيمات الحكومية ؟ وكيف تتنبأ هذه التنظيمات بالوقت الذي يجب أن تتدخل فيه في القضايا الدولية أو تنسحب خلاله ؟ وكيف يمكنها تنمية الوعي ؟ وكيف تستطيع أن تكسب الولاء لها دون التقيد بالفرقة على أساس النوع ؟ وكيف تكتسب التأييد السياسي لنشاطاتها وممارسة أدوار هامة ؟ وكيف تتم بداخلها عملية احلال القيادات ؟ وكيف يمكن دراسة مشكلة الجوع كمسألة عالمية ؟ وما الأساليب الملائمة للقضاء على هذه المشكلة ؟

- هل تستطيع النظرية الاجتماعية المستحدثة أن تهتم بجميع أبعاد التغير الكوني بالقدر ذاته دون تفرقة أو إغفال أحد الأبعاد لاسيما التي لا تتوفر لدينا بيانات كافية حولها ؟

إن محاولة التوصل إلى نموذج مقترح يجيب على هذه التساؤلات يصعب تحقيقه من خلال علماء الاجتماع وحدهم لأنهم وإن نجحوا في التوصل إليه فإن الأبعاد الاقتصادية والنفسية تتطلب بدورها التوصل إلى نماذج جديدة لدراسة التغير الكوني . وهذا ما أشار إليه أميتاي اتزيوني A. Etzioni (١٩٨٩) عندما أشار إلى نموذج توليفي يجمع بين نموذج "I" ونموذج نحن "We" لكي يمكن دراسة وفهم المدى الواسع من السلوكيات المصاحبة للتغير الكوني . يرى اتزيوني ضرورة التوصل إلى نموذج توليفي يمزج بداخله العناصر النفسية والسيكولوجية والاقتصادية هو نموذج (الأنا ونحن) (I and we) .

ويتبنى عدد من علماء الاجتماع مثل كوبريدر Cooprrider ، وباسمور Pasmore نموذج اتزيوني بالمناقشة والتحليل وأثاروا قضية مصطلح ما بعد الحداثة Post-modern وكيف أن النظرية الاجتماعية تتحدى كل فرض من فروض علماء الحداثة المتعلقة بعالم المعرفة وتحقيق الصدق من خلال المنهج ، والتحرر من القيمة ، وإمكانية تنامي وتقديم المعرفة عالمياً . وحديثاً نجد أن الحداثة تشغل اهتماماً واسعاً من جانب المتخصصين في كل مجالات المعرفة سعياً وراء فض وإختيار الأسس الوجودية ، والاستمولوجية والبديهية لهذا المسعى العالمي .

تعقيب

من خلال مناقشتنا لظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة في هذا الفصل يتضح أنها لا تزال ظاهرة يكتنفها بعض الغموض رغم المناقشات الجادة حولها من قبل الباحثين في شتى مجالات المعرفة . ويتضح مدى تعقيد المفهوم من إشماله على أبعاد عديدة مداخله تنتمي إلى تخصصات متباينة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية .

ومرت العولمة كعملية تاريخية بأطوار عديدة حتى بلغت الطور الحالي الذي يتصف بالكونية حيث تشير العولمة الى توحيد المعمور من الأرض في بوتقة واحدة من التفاعلات الاجتماعية المتزايدة وتنتقل من هذه البوتقة الأفكار والمبادئ إلى

المجتمعات الانسانية متخطية لحدودها الجغرافية والسياسية عبر وسائل الاتصالات المتطورة والاختلاط الثقافي المتوقع بفعل آليات العولمة الاقتصادية إذ يصبح العالم سوقاً بلاحدود من خلال الشركات متعددة القوميات ، وتراجع بعض وظائف الدولة وتصبح راعية لمصالح هذه الشركات وأن تصبح الاقتصاديات الوطنية جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمي التي تركز عدم المساواة في العلاقات من آليات العولمة وكيفية استخدامها كطرف غالب ومن لايمتلكها ويخضع لها . وينجم عن عدم التكافؤ فرض الطرف الغالب لثقافته على الطرف المغلوب ويصاحب العولمة قيم مادية أبرزها الاستهلاك والتسوية .

وأختتم هذا الفصل بعرض بعض المحاولات التي يبذلها علماء الاجتماع منذ التسعينيات من القرن العشرين لصياغة نموذج لدراسة هذه الظاهرة ومن أهم هذه المحاولات محاولة إتيوني لصياغة نموذج الأنا والنحن I and We ويعنى به الثقافة المحلية التي تنصهر وتندمج في الثقافة الكونية ولايزال هذا النموذج قيد المناقشات من قبل علماء العلوم الاجتماعية .

مراجع الفصل السابع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

- ١ - إبراهيم العيسوي ، مناقشة لمقال مفهوم العولمة للسيد يسين . العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ ص ٤٩ ، ٥٠ .
- ٢ - أحمد إبراهيم أمين ، مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة ، ورقة قدمت في ندوة رؤية الشباب للعولمة ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ م - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة .
- ٣ - إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التطوير والسياسة والصراع ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤١ ، مارس ١٩٩٩ م ص ٤٠ - ٥٤ .
- ٤ - أمجد أحمد جبريل ، «العولمة والهوية الثقافية دراسة حالة الوطن العربي» ، ورقة قدمت في ندوة رؤية الشباب للعولمة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .
- ٥ - أنطوان رحلان ، «العولمة والتطور الثقافي» ، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ص ٧٧ - ١٠٢ .
- ٦ - السيد يسين ، «في مفهوم العولمة» ، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ص ٢٣ - ٢٤ .
- ٧ - الفضل شلق ، «العائلة البطريركية إلى أين؟ الاجتهاد دار الاجتهاد ، بيروت ، العدد التاسع والثلاثون والأربعون ، صيف وخريف ١٩٩٨ ص ٥ - ١٠٠ .
- ٨ - أيمن الدسوقي ، «أثر العولمة على دور الدولة» ، ورقة مقدمة في ندوة رؤية الشباب للعولمة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .
- ٩ - برو ، سيرج وفيليب بروتون ، ثورة الاتصال ترجمة هالة عبدالرؤف مراد ، تقديم خليل صابات ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

- ١٠ - بيتر هارتين ، هانس وارالد شومان ، فخر العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي ، تقديم رمزي زكي ، عالم المعرفة العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ .
- ١١ - بول سالم ، «الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين» ، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٠٩ - ٢٦١ .
- ١٢ - جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ١٣ - جلال أمين ، «العولمة والدولة» ، العرب والعولمة تحرير أسامة أمين الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ص ص ١٥٣ - ١٧٠ .
- ١٤ - حازم البيلالي ، على أبواب عصر جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .
- ١٥ - حسنين توفيق إبراهيم ، «النظام الدولي الجديد في الفكر العربي» ، عالم الفكر المجلد ٢٣ ، العددان الثالث والرابع مارس - إبريل - يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٤٥ - ٩٦ .
- ١٦ - خلدون النقيب ، «تعقيب على مقال العرب والعولمة ، ما العمل ؟» لمحمد الأطرش ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ؟ بيروت ، ١٩٩٨ ص ص ٤٤١ - ٤٤٩ .
- ١٧ - سيار الجميل ، «تعقيب على مقال في مفهوم العولمة للسيد يسين» ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الذروة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ص ٣٨ - ٤٣ .
- ١٨ - سعيد النجار ، الجات والنظام التجاري العالمي ، رسائل النداء الجديد العدد ١٧ ، تاريخ النشر غير مدون .
- ١٩ - فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ١٤٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٠ .
- ٢٠ - محمد إبراهيم منصور ، «مناقشة لمقال العولمة والهوية الثقافية : عولمة

- الثقافة أم ثقافة العولمة ، لعبد الإله بلقزيز ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .
- ٢١ - محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات ، العولمة والعرب ، تحرير أسامة أمين الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٩٧ - ٣٠٨ .
- ٢٢ - موسى الحمود ، تعقيب على مقال العولمة والدولة ، لجلال أمين ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، تحرير أسامة الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٧ - ١٨١ .
- ٢٣ - نبيل على ، «ثورة المعلومات : الجوانب التقنية (التكنولوجية)» ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، تحرير أسامة الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٣ - ١١٨ .
- ٢٤ - نسيم الخوري ، مناقشة مقال في مفهوم العولمة للسيد يسين ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٦٤ - ٦٩ .
- ٢٥ - ناينى على عبير ، العولمة والعرب ، المستقبل العربى العدد ٢٢١ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٢٧ - ٣٤ .
- ٢٦ - ناصيف يوسف حتى ، «أى هيكل للنظام الدولى الجديد ؟» ، عالم الفكر المجلد ٢٣ ، العددان الثالث والرابع - يناير / مارس - ابريل / يونيو ١٩٩٥ ، ص ٩٦ - ١٢١ .
- ٢٧ - عمر محبى الدين ، تعقيب على مقال في مفهوم العولمة للسيد يسين ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥ - ٣٧ .
- ٢٨ - عبدالحق عبدالله ، مناقشة لمقال في مفهوم العولمة للسيد يسين ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

- ٢٩ - عبد الإله يلقرز، «العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟»، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٩ .
- ٣٠ - على الدين هلال ، «قضايا ومفاهيم جديدة : الشمال والجنوب حلقة نقاش» ، المستقبل العربي ٢٠١ ، ١٩٨٥ ، ص ٩٠ .
- ٣١ - على الدين هلال ، «الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، عالم الفكر ، العدد الثالث والرابع ، يناير ويونيو ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩ - ٢٤ .
- ٣٢ - هاني لبيب ، «العولمة وقضية الحماية الدينية في مصر» ، ورقة مقدمة في ندوة رؤية الشباب للعولمة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .
- ٣٣ - هنتنغتون ، صماويل ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب ، سطور ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1 - Chiot, Daniel, Social Change in the Twenties Century, Harcourt Brace Jovanovich, INC. 1977.
- 2 - Cooperrider, David L. and William A. Pasmore "The Organization Dimension of Global Change. Human Relations 44 No. 8, 1991, pp. 763 - 786 .

الفصل الثامن

**التغير الاجتماعي
والدراسات المستقبلية**



الفصل الثامن

التغير الاجتماعي

والدراسات المستقبلية

مقدمة

إن التغير الاجتماعي عملية مستمرة فإذا كانت المجتمعات قد تطورت عبر تاريخها الماضي والحاضر فإنها تستمر متغيرة في المستقبل . أن نظريات التغير الاجتماعي قد أكدت - بصورة مختلفة - على مفهوم الزمن المستمر الذي لا ينقطع وليست له نهاية محددة . ومن ثم فإن الحياة الاجتماعية تنبؤ دائماً عن متغيرات جديدة وتقلب فيها الأحداث على اختلاف أنواعها وتتفجر فيها ثورات تكنولوجية واقتصادية وسياسية وتتفجر فيها أيضاً صراعات مختلفة ولذلك فإن الحياة الاجتماعية تستمر دائمة التدفق والتغير .

ولقد كانت العلوم الاجتماعية حتى وقت قريب تكفى برصد التغيرات الماضية والحاضرة في تاريخ المجتمعات أو بتطوير نظريات تفسر طبيعة التغير من خلال ماهو متاح من مادة حول ماضى المجتمعات وحاضرها . ولكن القائمين على شئون العلوم الاجتماعية وعلى شئون الاقتصاد والسياسة في عالمنا المعاصر قد حالهم تراكم التغيرات السريعة التي تضرب هذا العالم وتسبب في تفاقم مشكلاته يوماً بعد يوم . ووجد هؤلاء أن هناك آفاقاً في العلم يمكن أن تفتح للمشاركة في وضع حلول لمشكلات خلقها الإنسان بنفسه من فرط إسرافه في أحكام العقل والسعى نحو التقدم . وأصبح المستقبل يحمل في طياته خطراً يهدد حياة الإنسان وإنجازاته . وجاءت علوم المستقبل لكي تطرح أمام الإنسان صيغاً بديلة لمستقبله بحيث تجعله أكثر أماناً وأقل خطراً . فإذا كان الإسراف في استخدام العقل والسعى نحو التقدم هما السبب خلف مشكلات العالم المعاصر ، فإن مشكلات هذا العالم لا يمكن أن تحل إلا باستخدام العقل ذاته والفرض ذاته نعلن السعى نحو التقدم . أن الدراسات المستقبلية هي محاولة - باستخدام معطيات العلم والعقل -

كتب هذا الفصل د. أحمد زايد .

نحو خلق مستقبل أفضل للبشرية ونحو ضبط التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى مآلنا فيه من مشكلات .

ويحاول هذا الفصل أن يقدم هذا النوع من الدراسات حديثة العهد ، وأن يكشف عن مدى أهميتها بالنسبة للمستقبل العربي الراهن . ومن ثم فإننا نبدأ بتقديم فكره عن ظهور الدراسات المستقبلية والظروف التي أدت إلى أفرازها ، ننتقل بعد ذلك إلى تقديم صورة عن تاريخ هذه الدراسات ، ثم نقدم بعد ذلك عرضاً مفصلاً للتعريف بالدراسات المستقبلية ونظرياتها ومناهجها ، ثم نختم بابرار الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل .

أولاً : الحاجة إلى الدراسات المستقبلية :

نثير هنا السؤال التالي : لماذا ظهرت الدراسات المستقبلية ؟ بمعنى ماهي الظروف التي أدت إلى الإهتمام بها وتخصيص جهد علمي مكثف من أجلها ؟ أن الإجابة على هذا تتطلب فهماً لنوعين من هذه الظروف : الظروف المجتمعية البنائية التي فرضت حاجة ملحة لهذا النوع من الدراسات ، والظروف العلمية المرتبطة بتطور العلوم ونظرياتها ومناهجها والتي مكنت العلم من أن يتوأكب مع هذه الحاجة المجتمعية ؟ أننا نفترض هنا أن الدراسات المستقبلية لم تظهر فحسب من جراء الإحساس بالآزمات المتضاعفة للتطور الحضاري المعاصر ؟ بل ظهرت أيضاً من خلال قدرة العلم على التجاوب مع هذه الآزمات إنها ظهرت من الالتقاء الحاجة المجتمعية مع التطورات العلمية . ونحاول فيما يلي أن نوضح كيف ظهر هذا الالتقاء .

لقد كان لدى الناس في العصور القديمة بعض التصورات عن المستقبل ، بل كانت لديهم خطأ لمواجهته . فلقد كان الإنسان في عصر ما قبل التاريخ يحسب حساب الشتاء القادم ويزرع في ضوء توقعاته عن كمية المحصول الذي سيجنيه ومن المقدمات الطبيعية التي يراها كان بإمكانه أن يتنبأ بسقوط المطر أو حدوث الرعد أو الصواعق . ولا شك أن توقعاته عن مواسم الجفاف أو مواسم تقلب الطقس هي التي دفعته إلى أن يحسب حساب الماضي في تخزينه لطعامه وفي تحصينه لمزروعاته . ولقد تطورت هذه التوقعات المستقبلية مع تطور الحضارة ولاشك أن

وجود هذه التوقعات المستقبلية أمر منطقي ، فكل فعل بشري لابد وأن ينجز في ضوء بعض التوقعات . ومن ثم فإن التنبؤ بسلوك الآخرين هو جزء أصيل من بناء الفعل الاجتماعي . فالخبرة السابقة والإلمام بالتوقعات المحيطة بالفعل يمكن الفرد من التنبؤ بمجرى الفعل أو مسلكه في المستقبل .

ومع ذلك فإن الدراسات المستقبلية ليست هي هذا النوع من التوقعات التي كان يقوم بها إنسان ما قبل التاريخ أو الإنسان المتحضر أو حتى الإنسان العادي في حياتنا المعاصرة ، أن الفرق الجوهرى بين هذه الدراسات وهذا النوع من التنبؤ هو أن التنبؤ العادي يرتبط بتوقع واحد أو بحل واحد للمشكلة ، أما الباحث في المستقبل فإنه يلم بعدد هائل من المتغيرات الفاعلة ، وكذلك العلاقات المعقدة التاريخية والمعاصرة - التي تحيط بموضوع دراسته . وفي ضوء كل ذلك يطرح بدائل مختلفة وليس بديلاً واحداً - لاتجاهات المستقبل . أن بحث دارسى المستقبل ليس نشاطاً بسيطاً لحل مشكلة بسيطة كما يحدث في حياتنا اليومية أو كما كان بفعل أسلافنا في الماضي ، وإنما هو نشاط معقد يهتم بالديناميات المعقدة للنسق الاجتماعي ويكشف عن الإمكانات المحتملة لهذه الديناميات .

ولم تكن المجتمعات بحاجة إلى الدراسات المستقبلية حتى قيام الثورة الصناعية فقد كان الإنسان جزءاً من دائرة الأحداث الطبيعية التي لا يتدخل فيها كثيراً . ومع ظهور التكنولوجيا بدأ الإنسان يتحول من جزء في الطبيعة إلى جزء فاعل فيها يحرك أحداثها ولا يترك لها العنان لتأخذها أينما شاءت . إنه الآن أكثر قدرة على أن يغير الطبيعة ويكسر هذه الدائرة التي تأخذ بخناقها . ولقد أدت هذه الحركة الفاعلة للإنسان إلى أن يخلق بيديه ما يتحول بين لحظة وأخرى إلى مشكلة . فقد تراكمت التغيرات واحداً تلو الآخر ، وتعددت مستوياتها وتشابكت بحيث أضحت الإنسان عاجزاً عن أن يضبطها أو يتحكم في مسارها . لقد تحولت منجزات الإنسان إلى خطر يهدد وجوده ، فهي تتراكم وتتلاحق بشكل لا يمكن معه التنبؤ بما ستودى إليه في المستقبل لقد واجه الإنسان موقفاً تتلاحق فيه الأحداث بسرعة وتتعدد فيه المشكلات بسرعة دون أن تكون لديه الوسائل الناجحة للتغلب عليها أو التحكم فيها (Thompson, 1979 : 16) .

لقد تبنت الشعوب والحكومات لزمن طويل أساليب علاجية آنية ، بمعنى أنها حاولت أن تدرس الأسباب وتشخص وتضع الحلول السريعة وذلك في محاولة للتحكم في الأحداث وضبطها . ولكن هذه الأساليب باءت بالفشل . فهي تقدم أشكالا للتحكم والضبط والتدخل قد يؤدي إلى نتائج قصيرة المدى ، ولكن الأحداث سوف تظل تعمل على المدى البعيد وسوف تظل التغيرات تتلاحق دون توقف ، وسوف يظل تدخل الإنسان في الطبيعة مستمرا ، خالفاً بذلك أنماطاً جديدة للحياة، وأنماطاً جديدة من المشكلات وفي ضوء هذه الظروف فإن الإنسان ما يلبث أن يحل مشكلة حتى تظهر مشكلة أخرى ، وما يلبث أن يتحكم في بعض الأحداث حتى تلاحقه أحداث أخرى .

وأدت هذه التغيرات إلى خلق أزمة اجتماعية يمكن أن تهدد بقاء المجتمعات المتحضرة . فالتاريخ قد أكد أن الازدهار الحضاري لا يعنى الاستمرار عبر الزمن ، فقد كانت هناك حضارات مزدهرة في مصر القديمة وبلاد اليونان والرومان ولكن أياً من هذه الحضارات لم يكتب لها البقاء . ولعهد ليس ببعيد كانت أسبانيا أقوى دولة في العالم ، ولكن الانجليز والفرنسيين أخذوا منها زمام القوة وفقدت أسبانيا وضعها المتميز على خريطة العالم (Ackoff, 1973 : 3) وبالرغم من أن قوة انجلترا وفرنسا لم تضمحل بعد ، فقد ظهرت قوى أعنى منها وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قوتين عالميتين وحضارتين متنافستين . ويشهد العالم المعاصر تغيرات فككت قوة الاتحاد السوفيتي وأبرزت القوة المطلقة للولايات المتحدة . وليس من المستبعد في المستقبل أن تنهار قوة الولايات المتحدة الأمريكية . وأن تظهر قوى أخرى جديدة ، على الرغم من دعاوى نهاية التاريخ التي ترددت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والتي تردد زعامة الولايات المتحدة لنظام عالمي جديد إلا أن الخبرة التاريخية الماضية تؤكد أن إمكانية السقوط والإنهيار ممكنة . حقيقة أنها ليست حتمية ، ولكنها ممكنة خاصة إذا تلاحقت الأزمات وتراكمت المشكلات ، دون نظر وتدبير ودون رؤية ثاقبة للمستقبل .

وفي ضوء هذه الظروف تزايد الاهتمام بدراسات المستقبل ، وجاء هذا الاهتمام كنتيجة لكثرة المشكلات الاجتماعية والاعتقاد بأن هذه المشكلات كانت

نتيجة لقرارات خاطئة أخذت في الماضي . بدءاً من الوعي بأن مستقبل الشعوب لا يجب أن يترك للصدف بل أن الشعوب يمكن أن تختار مستقبلها (Thompson, 1979 : 7) ولعل هذا هو الذي دفع البعض إلى النظر إلى المستقبل باعتباره مشكلة اجتماعية (محمد على محمد : ١٣) فالعالم الذي نعيش فيه يعج بالمشكلات مثل النمو السكاني الهائل أو الانفجار السكاني ، وسباق التسلح ، والتلوث الذي يهدد الجنس البشري ، والتعصب العنصري ، وإذا ما استمر الحال على هذا النحو فإن المستقبل يمكن أن يأتي بمشكلات متزايدة (محمد على محمد : ١٣) . فهذه المشكلات وغيرها يمكن أن تستمر وتتفاقم ويصبح التغلب عليها أو التحكم فيها أمراً بعيد المنال . في هذه الحالة يصبح المستقبل مشكلة أو يصبح - بمعنى آخر قضيه من القضايا التي يجب أن تشغل الناس بعامة والمتخصصين منهم في العلوم الاجتماعية بخاصة .

وأزاء هذا الموقف المتأزم ظهرت ردود فعل متباينة ، يمكن حصرها في موقفين رئيسيين . فهناك من ناحية المتشائمون من رجال الدين والفلسفة والذين يرون أن المستقبل مظلم ولا يمكن عمل أي شيء بصده . ولقد عبر عن هذا الموقف الصوفي الفرنسي Jacques Ellul عندما ذهب إلى أن النظام الاجتماعي المعاصر تحكمه التكنولوجيا وأن التكنولوجيا تتغير بشكل مستقل عن الإنسان ومن ثم فإن الإنسان لم يعد بمقدوره ضبط هذا النظام والتحكم فيه (Ackoff, 1974 : 4) كما ذهب نفس المذهب الفن ترفلر في كتابه الدائم الصيت صدمه المستقبل (Toffler, 1970) عندما أكد أنه في العصر الذي نتحكم فيه التكنولوجيا في كل شيء لا يصبح أحد مسئولاً عما يحدث . إن التكنولوجيا قد لا تحكمنا ، ولكننا بالتأكيد لا نتحكم فيها . وفي مقابل هذا الموقف هناك الموقف المتفائل الذي يؤمن بأن المستقبل قابل للتنبؤ وأن العلم قادر على طرح تصورات عنه تمكننا من أن نصنع المستقبل الذي نريده . وهنا ظهر الاعتقاد بأن علماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية يمكن أن يلقي الضوء على احتمالات المستقبل من خلال استبصارهم بالضغوط التي شهدتها الماضي ويتعرض لها الحاضر والتي يتوقع أن تستمر أو تتفاقم في المستقبل . لقد فرصت التغيرات المتلاحقة في عالمنا المعاصر على علماء ورجال السياسة والاقتصاد معضلة حقيقية تتمثل في السؤال

الآتي : هل يكفي بمعايشه الحاضر بكل أبعاده وترك المستقبل لعفوية الزمن ؟ أم علينا أن نضمن كل خبرة حاضرة رؤية لصورة المستقبل ؟ ويبدو أن طبيعة الحياة المعاصرة قد فرضت حلاً لهذه المعضلة فالمجتمعات لا تملك إلا أن تدبى الرؤية الواسعة النطاق التي تأخذ في اعتبارها الحاضر والمستقبل معاً وأن تباعد عن التشاؤم بصدد المستقبل ولاشك أن هذا الاختيار هو في صالح المجتمعات ورفاهيتها.

وإذا كانت هذه المعضلة قد فرضت على قادة المجتمعات وصناع القرار فيها، فإنها تفرض على العلم الاجتماعي بنفس القدر أن هذا العلم لا يملك خطه واضح ولا منهج واضح لدراسة المستقبل . فالمستقبل بالنسبة إليه غامض كما هو بالنسبة لقادة المجتمع ومخططيهِ . ومن هنا كانت دراسة المستقبل واستشراف آفاقه تحدياً حقيقياً للعلوم الاجتماعية . ومع وجود هذا التحدي وما يحيط به من ظروف فإن العلوم الاجتماعية لم تقف مكتوفة الأيدي بل ناضلت من أجل إرساء قاعدة لعلم المستقبل . ولقد ساعد على ذلك عدة اعتبارات منها :

١ - لقد قطعت العلوم الاجتماعية شوطاً كبيراً في تطورها وتجمعت لديها حصيلة نظرية تمكنها من أن تجرى دراسات مستقبلية . فنظريات العلوم الاجتماعية زاخرة - على تنوعها - بمفاهيم وقضايا مفيدة في دراسات المستقبل . فالقضايا المتصلة بالتباين البنائي ، التوازن والصراع ، التغير الاجتماعي وصناعة القرار ، والتبعية والتخلف يمكن أن تشكل أساساً نظرياً صلباً لدراسات التغير الاجتماعي ومن أهم إنجازات العلوم الاجتماعية في هذا الصدد تطوير فكره النسق System التي تنظر إلى كل واقع على أنه أجزاء مترابطة يمكن تفكيكها وتركيبها ، والتي تؤكد على أن الأجزاء لا تدرس إلا في ضوء الكليات التي تحتويها ، وأن الكليات لا تصنع إلا في ضوء أجزائها لقد طرح مفهوم النسق إمكانية الرؤية الشاملة للمشكلات وإمكانية التوليف بين عدد هائل من المتغيرات لرؤية المشكلة موضوع البحث ولاشك أن هذا النمط من التفكير يساعد على رؤية المستقبل بشكل أفضل (Ackoff, 1974 : 11 18).

٢ - كما تطورت مناهج هذه العلوم وأصبحت تستخدم الإحصاء ونظم

المعلومات والنماذج الرياضية ونظريات الاحتمالات والاقتصاد السياسي .
أن مناهج العلوم الاجتماعية في وضع يسمح لها بأن تستفيد من كل
التطورات التي تحققت في فروع العلم المختلفة وأن تطور مناهجها بما يخدم
أهدافها .

٣ - لقد تجمعت لدى العلوم الاجتماعية مادة هائلة عن كافة المجتمعات
المعروفة وعن خبرات تاريخية متنوعة بدءاً من المجتمعات البدائية الموعلة
في القدم وحتى أعقد المجتمعات المعاصرة . ويفيد هذا الثراء في المادة في
تكوين قاعدة معلومات ضخمة تفيد في طرح تصورات للمستقبل نابغة من
خبرات الماضي والحاضر . فالمستقبل هو إمتداد طبيعي لهذه الخبرات ومن
ثم فإن الوعي بها وبالظروف المحيطة بها هي الأساس في كل دراسته
مستقبلية .

٤ - تطور التخطيط كعلم اجتماعي يستفيد من كل العلوم الاجتماعية ويطور
نفسه باستمرار إزاء المشكلات المتفاقمة لعالمنا المعاصر . لقد تجاوز
التخطيط فكرة الخطط الخمسية والثلاثية أو غيرها من الخطط قصيرة
المدى، إلى محاولة رسم صور بديلة للمستقبل . أن التخطيط - كما يذهب
دانيل بل بحق - ليس عملية آليه بل عملية عقلية تقوم على الاختيار ومن
ثم فإن التخطيط لا يجب أن يقوم فحسب على فكرة الأهداف والموارد بل
يجب أن يقوم على رسم مخططات بديلة وأن يبحث في مختلف النتائج
المحتملة للاختيارات المتعددة (2 : 1972 Kohn and Weimer) .

٥ - وأخيراً حدوث التقارب بين العلوم الاجتماعية . أن ظهور التحليل النسقي
قد خلق تصوراً للعالم لا يمكن أن يقوم به علم واحد أو علم دون غيره ،
ومن ثم فقد ظهرت الحاجة إلى تكوين نظم معرفية تعتمد على علوم عديدة
لقد حلت فكرة الاعتماد المتبادل بين العلوم محل التحليلات الجزئية
واستبدلت النظرة الضيقة النطاق بنظرة واسعة النطاق يمكن في ضوئها أن
ننظر إلى الماضي والحاضر والمستقبل نظره واحدة من خلال علوم متشابهة
كالتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والسياسة والسيرنطيقا
وعلوم المعلومات .

ثانياً : تاريخ الدراسات المستقبلية :

بالرغم من أن الدراسات المستقبلية لم تتبلور بشكلها العلمي إلا في العقد الرابع من القرن العشرين ، إلا أننا نستطيع أن نرجع بفكره النظر في المستقبل والتنبؤ به إلى عصور تاريخية قديمة . ويختلف الباحثون في تأريخهم للدراسات المستقبلية فالبعض يرجعون إلى التفكير القديم البدائي وتنبؤه بظواهر الطبيعة ، والبعض الآخر يؤرخون لها بنهاية القرن الخامس عشر عندما ظهر كتاب اليوتوبيا لتوماس مور . ويصرف النظر عن هذا الخلاف فإننا يمكن أن نرصد تاريخ الدراسات المستقبلية في ثلاث مراحل انتقلت خلالها من مجال التأمل الفلسفي والأدبي ، إلى مجال الصياغات الضمنية الكامنة في نظريات الأبناء المؤسسين للعلوم الاجتماعية في القرن الرابع عشر إلى الصياغات العلمية الصارمة في القرن العشرين ولا تشمل هذه المراحل الثلاث على حدس الإنسان البدائي الأول الذي كان قادراً على التنبؤ بظواهر الكون من حوله . ويرجع السبب في هذا الاستبعاد إلى أن هذا الحدس لم يكن مقصوداً في حد ذاته بل كان استجابة لظروف البيئة والتغلب على مشكلاتها ، وهو حدس ما يزال قائماً في حياتنا اليومية المعاصرة حتى وقتنا هذا ، فحين نستخدم خبراتنا السابقة بظواهر الكون في انقاء شدة الحر أو البرد أو الوقاية من المطر . . . إلخ ، بل أننا نستخدم خبراتنا السابقة في التفاعل الاجتماعي في تفسير سلوك الآخرين والتنبؤ به . تلك حقيقة من حقائق الوجود الاجتماعي وربما تكون هي التي دفعت الإنسان المعاصر إلى البحث عن بدائل مستقبله بشكل علمي .

ويغض النظر عن هذه السمة الكامنة في طبيعة الوجود البشري فإننا يمكن أن نميز ثلاثه مراحل في تطور الدراسات المستقبلية المرحله الأولى هي مرحله التأمل الفلسفي والأدبي وهي مرحله موعلة في القدم تعود إلى الفكر اليوناني القديم ، ومرحلة الصياغات العلمية الضمنية التي ارتبطت بأعمال الأبناء المؤسسين للعلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر ، ثم مرحله النضج العلمي للدراسات المستقبلية قرب منتصف القرن العشرين .

١ - مرحلة التأمل الفلسفي والأدبي :

يميل الفلاسفة منذ أقدم العصور إلى طرح صياغات فلسفية مثالية حول ما ينبغي أن يكون . ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفلسفة تمتلك حساً أخلاقياً مرهفاً نحو الواقع الذي لم يصل إلى الكمال في أي مرحلة من مراحل تطوره . ومن ثم فإن القفز فوق هذا الواقع وتجاوزه كان أحد الهموم الأساسية للفكر الفلسفي منذ أقدم العصور وفي الوقت الذي مال فيه فريق من الفلاسفة نحو القفز على الواقع إلى عالم اليوتوبيا ، مال فريق آخر نحو الانطلاق من مسلمات العصر الذي عاشوا فيه والعصور السابقة عليه إلى طرح رؤية مستقبلية لما ستكون إليه الأحوال في المستقبل وتقدم فيما يلي نموذجاً أو أكثر على كل فريق من هذين الفريقين : كان أفلاطون هو المعلم الأول للفلسفة بعد سقراط ، وقد اتخذ موقفاً ناقداً لعصره خاصة نقده للديمقراطية وما أدت إليه من فساد الأخلاق وتفشي الظلم بين العباد ، فقد أدت هذه الديمقراطية بحياة استأذه ومعلمه سقراط . وفي منوره هذا النقد اشتملت الفلسفة الأفلاطونية على تصور يوتوبي لمجتمع فاضل أو لمدينة فاضلة في المستقبل يكون حجمها صغيراً وتؤسس على الفكر والتعقل بحيث يشرف عليها الفلاسفة لا السوقه ، وعلى القوه بحيث يكون لها جنود أقوياء يدافعون عنها ، وعلى العمل بحيث يكون فيها طبقه من العمال تنتج لهذه المدينة ما تحتاجه من قوت وأدوات ، وفي هذه المدينة تتحقق الفضيلة الكاملة والخير الكامل ويتم المحافظة عليها من خلال نظم صارمة للتربية الاخلاقية (زكى نجيب وأحمد أمين، ١٩٨١ : ١٤٥ - ١٤٧) ولقد ظلت فكرة المدينة الفاضلة التي طرحها أفلاطون أملاً راود فلاسفه كثيرين من بعده ، كان على رأسهم الفيلسوف الاسلامي الفارابي الذي ألف كتاباً بعنوان : آراء أهل المدينة الفاضلة ، حدد فيه صفات المدينة المثالية والتي أهمها التعاون ، والخضوع الكامل للرئيس ، وانقسامها إلى طبقات ومراتب لكل طبقة مهمة تناط بها وتحدد مرتبة كل منها بقربها أو بعدها عن قلب المدينة النابض أو رئيسها ، وأخيراً العلم الذي يدير أهل المدينة بنور المعرفة (حسن سفيان و١٩٨٦ : ٩١ - ٩٥) ولقد ظلت فكره اليوتوبيا حاضره في الفكر الفلسفي بعد أفلاطون والفارابي وبرزت بشكل خاص في عصر التنوير في اعمال هوبز ولوك وروسو الذين حاولوا أن يتصوروا نموذجاً لمجتمع يقوم على

التعاقد بين الأفراد . حقيقة أن فكرة العقد الاجتماعي تختلف عن فكرة اليوتوبيا ولكنها تأثرت بها لاجدال في ذلك .

أما الفريق الثاني من الفلاسفة فقد انطلق من الحاضر وامتداد هذا الحاضر في الماضي لي طرح تصوراً عن سير حركة التاريخ في المستقبل . والمحقق أن هذه النظرة نابعة من أرسطو الذي انطلق من الواقع ليجتهد في أصل الدولة وأصل المجتمعات ليؤكد على أن تطور المجتمعات يسير من البسيط إلى المركب وهي عبارته بسيطة ولكنها تحمل في طياتها رؤية للمستقبل . فالمستقبل أكثر تعقيداً من الحاضر ومشكلاته أكثر تعقيداً من الحاضر . ولقد ظهر هذا النمط من الفكر الفلسفي المنطلق من الواقع إلى المستقبل عند كثير من الفلاسفة . ومن هؤلاء فرنسيس بيكون الذي انشغل بالمنهج العلمي وتاريخه وكيفية انفصاله عن الأشكال الأخرى من التفكير . ولقد كان بيكون يتصور أن تطور البشرية يسير نحو مزيد من تطور التفكير العلمي ونحو مزيد من سيطرة العلم على حياة الإنسان . ولذلك فقد رسم في كتابه بعنوان « أطلنطس الجديدة » New Atlantis صورة لدولة العلم أو لمدينه العلم التي يرتبط فيها العلم بالحياة وتتخطى فيها كل القيود التي تكبل القدرة الإنسانية على التحكم في كل الأشياء والتي تتوفر فيها كل الوسائل التي يطول بها الإنسان عمره ، والتي تقوم على التخطيط الدقيق لكل الوظائف والخدمات ، والتي تحكمها قوانين وأعراف معينة (قيس أحمد ، ١٩٨٠ : ٢٢٠ - ٢٢١) .

ولم يقتصر تأمل المستقبل على الفلاسفة بل تعداه إلى عالم الأدب ، فقد كانت رواية توماس مور عن اليوتوبيا أحد العلاقات البارزة في هذا الصدد حيث صور مجتمعاً مثالياً يخلو من الاضطهاد والظلم والاثانية . كما جاءت روايات جول فيرن (١٨٣٨ - ١٩٠٣) الذي نفذ ببصيرة حاده إلى المستقبل طارحاً العديد من توقعات المستقبل في رواياته والتي من أشهرها « حول العالم في ثمانين يوماً » ، « وعشرون فرسخاً تحت سطح الماء » . كما جاءت روايات الكاتب البريطاني هـ جـ ويلز تحمل آراء وتصورات حول المستقبل . لقد حاول ويلز من خلال رؤيته للحاضر ومشكلاته أن يتصور طبيعة الهموم والمشكلات في المستقبل ، فكتب « التوقعات » عام ١٩٠١ ، « اليوتوبيا الجديدة » عام ١٩٠٥ ، « شكل الأشياء المستقبلية » عام ١٩٣٣ (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٩٦٥) . على عكس كل

التصورات المستقبلية الفلسفية فقد كانت رؤيه ويلز رؤيه تشاؤمية يرى المستقبل ملىء بالمشاكل وهموم الإنسان فالبشرية تسير فى طريق مظلم وهى تخسر السباق دائماً لصالح الكوارث لا لصالح العلم .

ومن خلال هذه الفقرة المختصرة على جهرد الفلاسفة والأدباء فى مجال رؤيه المستقبل نستطع أن نقدر مدى الإسهام الذى ساهمت به هذه الجهود فى تطوير فكره الدراسات المستقبلية . ويمكن أن نحصر هذا الإسهام فى عنصرين رئيسيين : الأول لغت الانتباه إلى أن الواقع ناقص ولا بد من أن تبذل جهوداً لتحسينه فى المستقبل والثانى لغت الانتباه إلى مدى ما يمكن أن يأتى به المستقبل من مشكلات الأمر الذى يجعلنا نهتم بضبط هذه المشكلات والتحكم فيها .

٢ - علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر :

لم يكن علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر علماء مستقبل ، ولكن نظرياتهم قد طرحت تصورات ضمنية حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التى انشغلوا بدراستها ، ونعنى بها المجتمعات الرأسمالية الحديثه فيما بعد الثورة الصناعية والثورة الفرنسية . أن فهم هؤلاء العلماء للحاضر والماضى - حتى وأن كتب من وجهة نظر خاصة يشوبها قدر من التحيز - قد أخرج أسقاطات على المستقبل بعضها بجانبه الصواب والبعض الآخر بقدر من الصواب ونفاذ البصيرة .

فقد ذهب هربرت سبنسر إلى أن نمو المجتمع هو عملية تطور مماثلة للتطور العضوى من حيث أنها تعنى تزايد التعقيد أو التركيب وتباين البناء والوظائف وفى ضوء هذه الرؤية نظر إلى المستقبل على أنه مجتمع صناعى تزداد فيه الأفراد وتختلف فيه الحروب ويقل الاعتماد على الحكومة وتختلف فيه الحدود القومية (محمد على محمد : ٧ - ٨) . أما أرجست كونت فقد نظر إلى المجتمع نظره تقدمية وفقاً لقانون المراحل الثلاثة . وفى ضوء هذا القانون فإن المستقبل يحمل مزيداً من انتصار الوضعيه والتفكير العلمى بحيث تختفى كل أشكال التفكير السابقة ، اللاهوتيه والميتافيزيقية ، . رأى ماركس على العكس من كونت أن المجتمع الرأسمالى - الذى هو نتاج لمجتمعات اقطاعية وعبردية سابقة عليه - يحمل بالضرورة تناقضات داخلية تجعله يتغير فى المستقبل لصالح الطبقات العاملة ،

فالمستقبل يحمل نمواً للوعي الاجتماعي للعمال ومن ثم نمواً لقدرتهم على تنظيم أنفسهم في حزب يقوم بثوره على النظام الرأسمالي . فمستقبل الرأسمالية هو النظام الاشتراكي الذي يقيمه العمال . أما ماكس فيبر فقد ذهب على العكس من ماركس إلى أن المستقبل يحمل مزيداً من نمو العقلانيه والبيروقراطية الذي قد يفرض قيوداً على حرية الإنسان في الحركة ويخلق مجتمعاً فردياً يعيش فيه الإنسان في ، قفص من حديد ، وأخيراً وليس آخراً فإن دور كايه قد نظر إلى التغير الاجتماعي في ضوء فكرة التباين البنائي الوظيفي الذي يؤدي إلى مزيد من التنوع والتعدد في قلب الوحدة والتكامل ، إلى تقسيم العمل في إطار التضامن الاجتماعي العضوي . وهذه رؤية تكشف - ضمناً - عن أن المستقبل سوف يكون متميزاً بالخصوص الدقيق في كل المجالات ، ذلك التخصص الذي يجعل كل إنسان يتفرغ لعمل واحد يؤديه ويجعل كل وحدة من وحدات البناء الاجتماعي مستقلة بذاتها في أداء وظائفها في إطار كل اجتماعي واحد . وهناك نظريات أخرى لباريتو في دوره الصفوة ، ولتورنيز في التحول من الرابطة الجمعية إلى الرابطة الفردية وغيرهما . ولقد استمرت نظريات القرن التاسع عشر مؤثرة في القرن العشرين وظهرت لها صياغات جديدة لاداعي للخوض فيها هنا .

أن نظريات علم الاجتماع في القرن التاسع عشر قد خدمت دراسات المستقبل بشكل مباشر . فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسات أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضي وأن المستقبل هو استمرار طبيعي للحاضر ، فالزمن ممتد ويمكن - باستخدام المنهج العلمي - أن نرى آفاق إمتداده . أن هذه الفكرة توجد بشكل ضمني في هذه النظريات الاجتماعية المبكرة . فقد انطلقت هذه النظريات من واقع له جذوره في الماضي وكونت أفكاراً حول النمط العام لتغير هذا الواقع عبر الزمن ، بحيث يستطيع القارئ لهذه الأفكار أن يرى ماذا سيكون عليه المستقبل . ويمكن الفرق بين الدراسات المستقبلية وهذه النظريات أن الأولى تحدد بدائل واضحة لهذا المستقبل ، أما الأخيرة فإنها تكشف عن المستقبل بشكل ضمني ، بل أن هذا الفرق قد يزول لو اعتبرنا أن كل نظرية من هذه النظريات قدمت تصوراً بديلاً عن المستقبل بحيث تنوعت البدائل على غرار ما يحدث في الدراسات المستقبلية . فالمستقبل قد يكون صناعياً عالمياً (سبنسر) أو

يكون وضعياً علمانياً (كونت) أو يكون اشتراكياً عمالياً (ماركس) أو عقلانياً بيروقراطياً (ماكس فيبر) أو متخصصاً في أدائه الوظيفي (دوركايم) .

وفي ضوء هذا فإن نظريات علم الاجتماع قد وضعت أساساً ابستمولوجياً رصيناً لفكره دراسات المستقبل التي ظهرت بشكل صريح قرب منتصف القرن العشرين .

٣ - ظهور الدراسات المستقبلية :

ظهر أول استخدام للدراسات المستقبلية عام ١٩٠٧ عندما أطلق جيلنان مصطلح « ميلونولوجي » على حقول الدراسات المستقبلية : وهي كلمة ذات أصل يوناني معناها أحداث المستقبل ، ولكن هذا المصطلح لم يحظ بانتشار واسع . وفي عام ١٩٣٥ قدم الألماني أوسيب ملنخيهام مصطلح علم المستقبل Futurology الذي أصبح مفهوماً شائعاً فيما بعد خاصة في أمريكا ودول غرب أوربا ، أما الدول الاشتراكية فهي أميل إلى استخدام مفهوم التشخيص المستقبلي Prognosis . ولقد شهدت الأربعينيات إقبالا ملحوظاً على الدراسات المستقبلية وإنشاء مراكز البحوث المتخصصة فيها وصدر العديد من الدراسات المتخصصة فيها فقد بلغ عدد المؤسسات التي تهتم بهذا النوع من الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٠٠ مؤسسة عام ١٩٦٧ ، كما أنشأت السويد وزارة للمستقبل وأدخلت الولايات المتحدة الأمريكية دراسات المستقبل في مناهج الدراسة في المدارس والجامعات (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٩٦٥) كما تعددت الدوريات التي تهتم بدراسات المستقبل وعلى رأسها دورية The Futurist التي تصدرها جمعية مستقبل العالم World Future Society وهكذا أصبح علم المستقبل ، ممّا يشغل بال المنظمات الدولية والمعاهد والشركات المتعددة الجنسية علاوة على الحكومات منفردة أو بصورة جماعية ، (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٩٦٦) فلننتقل الآن إلى إعطاء فكرة عن تعريف الدراسات المستقبلية ونظرياتها ومناهجها .

ثالثاً : الدراسات المستقبلية : التعريف ، النظرية ، المنهج

يعرف علم المستقبليات بأنه جهد علمي لاستطلاع التطورات المستقبلية في مجتمع من المجتمعات في ضوء رؤية حاضرة وماضى إتجاهات التغير في هذا المجتمع (Kuper and Kuper, 1985) والمبدأ الرئيسي الذي يحكم علم المستقبليات هو الاستشراف Extrapolation والذي يعرفه الن تومسون Thompson بأنه إمتداد ما يمكن ملاحظته من الحاضر من إتجاهات تغير في الزمن المستقبلي . فإذا لاحظنا أن سكان العالم يزايدون بمعدل معين في لحظة معينة من الزمن فإننا نستطيع أن نستشراف المستقبل بالقول بأن عدد السكان سوف يتضاعف في فترة محددة من الزمن (9 : Thompson, 1979) كما يعرفه إبراهيم سعد الدين بأنه اجتهاد علمي يرمى إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر فترة مقبلة وتتعلق من بعض الافتراضات حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع . والاستشراف العلمي بهذا المعنى لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة بل يفيد في الإشارة إلى بعض سمات بدائل المستقبل خصوصاً في ارتباطها بالأحداث والتصرفات والرغبات البشرية وبذلك فإنه يفيد في العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل (إبراهيم سعد الدين وآخرون ١٩٨٢ : ٢٣ - ٢٥) .

والاستشراف بهذا المعنى ليس تنبؤاً يعني أن المستقبل أمر محدد سلفاً ويجب التنبؤ به والكشف عنه فقط ، كما أنه ليس تخطيطاً للمستقبل يهدف إلى إعادته صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعه من السياسات ، وليس إسقاطاً يهدف إلى الكشف عن إمتداد الزمن لعلاقات وإتجاهات محسوبة (إبراهيم سعد الدين وآخرون ، ١٩٨٢ : ٢٢ - ٢٣) إنما هو جهد علمي لرسم صور مختلفة للمستقبل ، وليس صوره واحده بحيث تشكل كل واحدة منها بديلاً أو سيناريو ، تتدرج في إمكانية حدوثها لا وفقاً للمتغيرات القائمة الآن فقط ولكن وفقاً للمتغيرات التي قد تتدخل في المستقبل أيضاً . ولذلك فإن علماء المستقبل لا يتحدثون عن مستقبل واحد ، بل عن مستقبليات Futures . ومن هنا تستخدم صيغ الجمع عند الحديث عن دراسة المستقبلات Futures study واستخدام صيغة الجمع هنا هو

استخدام مقصود حيث تستهدف هذه الدراسة التوصل إلى سلسلة من الاختيارات والبدائل يعتبر أحدها أكثر احتمالاً في الحدوث ممن سواه . فالمستقبل هو واحد من هذه البدائل أو الاختيارات (Thompson, 1979 : 15) .

وبالرغم من أن الدراسات المستقبلية تستمد أطرها النظرية والمنهجية من علوم عديدة إلا أن البعض ينظر إليها على أنها فرع من فروع علم الاجتماع أشبه بعلم الاجتماع التاريخي (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ١٣) حيث تعتبر قضيه الزمن الماضي والحاضر والمستقبل قضية محورية في الدراسة المستقبلية . فهي تستخدم مفاهيم مثل النمو والتغير والتنمية والتنبؤ والتخطيط والاستشراف ونحن أميل إلى أن نعتبر الدراسات المستقبلية فرع مستقل ذو هوية خاصة وتستمد هذه الهوية الخاصة أصولها من حقيقتين : الأولى : أن الدراسات المستقبلية تستفيد نظرياً ومنهجياً من علوم اجتماعية (كالاقتصاد والتاريخ والجغرافيا والسياسة) وغير اجتماعية (كالاحصاء وتحليل النظم) ، والثانية : أن الدراسات المستقبلية قد اشتهرت لنفسها اسماً مستقلاً وأصبح لها دوريات علمية مستقلة .

وايا كان المصدر الذي تشق منه الدراسة المستقبلية نظرياتها فإنها تعتمد على مفهوم النسق (النظام) الذي يشير إلى مجموعة من الأجزاء أو الكيانات يتفاعل بعضها مع البعض الآخر ومع البيئة المحيطة بها بهدف الوصول إلى هدف مشترك ويمكن النظر إلى المجتمع أو إلى أى جزء منه بوصفه نسقاً يتكون من مجموعة من المتغيرات المتفاعلة (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ١٣) فالنظام الاقتصادي مثلاً يحتوى على مجموعة من المؤسسات الوطنية مثل الشركات الإنتاجية والمؤسسات المالية والحكومة والقطاع العائلي تتفاعل مع بعضها بهدف استخدام الموارد لاشباع الحاجات المتزايدة . ويتفاعل هذا النظام الاقتصادي مع البيئة المحيطة به وهو الاقتصاد العالمى . (معتز خورشيد ، ١٩٨٨ : ٧٥) وعلى نفس المنوال يمكن النظر إلى نظم المجتمع المختلفة . وترجع أهمية مفهوم النسق إلى أنه يصلح كأداة للتحليل على مستويات مختلفة ، على المستويات المحدودة النطاق المرتبطة بمجال معين كالصناعة أو إنتاج الطعام أو الزراعة أو أى جزء صغير من هذه المجالات ، وعلى المستويات الواسعة النطاق كالنسق أو النظام العالمى حيث ينظر إلى الكون كله على أنه نسق متفاعل الأجزاء يتكون في داخله

من أنساق فرعية . هذا فضلاً عن أن القدر التحليلي لمفهوم النسق الكوني يمكن من رؤية الاختلافات بين الأنساق رغم تشابه خصائصها العامة . أن الأنساق تتشابه في مكوناتها العامة (أنها عناصر مترابطة الأجزاء متفاعلة المكونات) ولكنها تختلف في درجة تعقيدها الداخلي (فهناك الأنساق البسيطة والأنساق المعقدة) وفي درجة انفتاح حدودها الخارجية (فهناك الأنساق المفتوحة والأنساق المغلقة) ، وفي نوعيه المداخلات القادمة إليها والمخرجات الناتجة عنها . (Thompson, 1979 : 20) وتعتمد الدراسات المستقبلية في ضوء التحليل النسقي على فكرة بناء النماذج Model Building وهي فكرة مستعارة من العلوم الهندسية والرياضية حيث أتجه المهندسون إلى بناء نماذج مصغرة لتصميماتهم الهندسية محملاً كانت أم الآت وتسمى هذه النماذج بالنماذج الطبيعية . كما أتجه علماء الرياضيات إلى تعميم مجموعة من النماذج تقوم بتمثيل آلية عمل النظم المختلفة بمجموعة من العلاقات والجداول الرياضية حيث تحدد العلاقة بين المتغيرات (المستقلة والتابعة) بشكل رياضي . ويطلق على هذا النوع النماذج الرياضية (معز خورشيد ، ١٩٨٨ : ٧٥ - ٧٦) . ولقد استعيرت فكرة بناء النماذج في الدراسات المستقبلية خاصة النماذج الرياضية . فالنموذج هو محاولة لصياغة أهم الملامح (أو الخصائص) المتصلة بمشكلة معينة على المستوى التصوري (أو الشكلي المجرب) بحيث يحصر كافة المتغيرات الخارجية والداخلية المرتبطة بالمشكلة ومن ثم يحدّد درجة عاليه من امكانيه فهم هذه المشكله ، لانه ينظر اليها في عناصرها الكائيه . والمحقق أن استخدام النماذج الرياضيه المجرده في دراسه وفهم مشكله واقميه يواجه بعض المشكلات . فالواقع على درجة من التعقيد تجعل امكانيه انضاعه للنموذج المجرد المصاغ في علاقات شكلية أو صورية أمراً صعباً . ورغم هذه الصعوبة فإن النموذج الشكلي المجرد يمكن أن يمكننا من أن نقدر من هذا الواقع المعقد وأن نفهمه فهماً أفضل فمن خلال مجموعة المتغيرات التي يحددها ، ومن خلال طبيعة العلاقات التي يقيمها بين هذه المتغيرات يمكن استكشاف الأنساق الواقعية والافتراضية منها .

ومن هذا المنطلق أستخدمت هذه النماذج في الدراسات المستقبلية وذلك للتعرف على الطريقة التي تعمل بها الأنساق الاجتماعية والاقتصادية المعقدة ،

والتنبؤ بإمكانيات المستقبل في ضوء الوجهة التي تسير فيها المتغيرات المكونة للنسق في الحاضر والماضي . أن الهدف النهائي لاستخدام النماذج هنا هو الكشف عن الميكانيزمات التي تحكم السلوك التاريخي Historical behavior للنسق . ومن ثم القدرة على استشراف إمكانيات عمل هذه الميكانيزمات في المستقبل أو إمكانيات السلوك المستقبلي للنسق . أن هذه الميكانيزمات تشكل ما يمكن أن يطلق عليه البناء العلمي (السببي) الكامن خلف أداء النسق وسلوكه . والتعرف على هذا البناء يمكن من أن نمثل نظرية Theory حول أداء النسق ، ومن ثم نملك بعض المعرفة عن وجهة سلوكه في المستقبل ويمكن التوصل إلى النموذج بطريقتين : الأول الحصول على بيانات مستفيضه عن النسق ، والثاني إقامة علاقات افتراضيه بين المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج ، والطريق الأول هو الذي يسلكه بناء النماذج المستقبلية من المتخصصين في الاقتصاد السياسي . أما الطريق الثاني فهو الذي يسلكه بناء النماذج المستقبلية من أنصار مدخل ديناميات الأنساق . (Mclean, 1977 : 144 - 145) ولقد تعددت النماذج الرياضية في الدراسات المستقبلية وشكلت أطراً تصورية لمجتمع الغد على اختلاف الرغم من الاختلاف فيما بينها في المنهج وفي آفاق التشارم والتفاؤل ونقدم فيما يلي بعض الأمثلة على هذه النماذج ، ونكتفي بثلاثة منها (نادر فرجاني ، ١٩٨٨ ؛ عواطف عبد الرحمن ١٩٨٨ : إبراهيم سعد الدين ، ١٩٨٢) .

١ - نموذج ميدوز وزملانه :

اعتمد هذا النموذج على مشروع بحثي تم بدعوه من نادي روما الذي تأسس عام ١٩٦٨ كهيئة غير رسمية تسعى لفهم النسق العالمي بأبعاده المختلفة والمتشابكة ومشكلاته المتزايدة . لقد توصلت الاجتماعات الأولى لنادي روما إلى أن العالم يعاني من مشكلات معقدة تتشابه مع بعضها لتشكل ما أطلق عليه «مشكل العالم» World problematique . وقد تطلب هذا إجراء دراسات حول مستقبل العالم كانت أولها الدراسة التي قام بها ميدوز D. Meadows وزملانه والتي نشرت عام ١٩٧٢ ، بعنوان حدود النمو ، وظهر في هذه الدراسة أول نموذج عالمي لمستقبل العالم .

نظر نموذج حدود النمو إلى العالم كنسق واحد له حدود طبيعية ثابتة . ولقد اعتمد النموذج على دراسة متغيرات خمسة هي السكان والموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي ، وتلوث البيئة عبر فترة طويلة نسبياً من الزمن . كما اعتمد النموذج على مفهوم ديناميات الأنساق Systems Dynamics لتحديد العلاقات بين هذه المتغيرات وحركتها المستقبلية . وبناء على دراسة حركية لهذه المتغيرات في الماضي والحاضر وضعت بعض التصورات المستقبلية حول حركتها في المستقبل . لقد نظر النموذج إلى المتغيرات الخمسة على أنها وحدة لا يمكن تجزئتها وركز على فكرة تحقيق التوازن بين هذه المكونات لتحقيق نمو مستقر للنسق العالمي . ومن ثم فإن النتيجة الأساسية التي توصل إليها هي ضرورة وضع قيوداً وحدود قصدية على النمو في العالم للوصول إلى حالة من التوازن . وإذا لم يحدث هذا التوازن سيكون توقف النمو نتيجة لعدم قدرة البيئة الطبيعية على تحمل النمو في البشر ورأس المال . فلابد من تحقيق استقرار في عدد السكان وحجم رأس المال بحيث يتوازنان مع إمكانيات البيئة وقدراته وإذا لم يحدث هذا فإن المستقبل قد يبدأ بخلل يتجسد في تزايد الكوارث المتعلقة بنفاذ الموارد الطبيعية وإنهيار البيئة وظهور المجاعة .

٢ - نموذج ميزادوفيك ويستيل :

تم تصميم هذا النموذج بدعوة من نادى روما بحيث يتجاوز أوجه القصور التي عانى منها نموذج ميدوز وزملانه والتي أهمها النظر إلى العالم كوحدة واحدة . ولذلك فقد تم تقسيم العالم في نموذج ميزادوفيك وزميله إلى مناطق بلغت عشر مناطق مع التركيز على مسألتى الطاقة والغذاء . ولقد تضمن النموذج تفاصيل أكثر عمقاً وتنوعاً من النموذج السابق . واستخدم أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل الأنساق في تقديم رؤية عن الأقسام الرئيسية في العالم في مكوناتها الاقتصادية والجغرافية والبشرية عبر الفترة الزمنية التي استغرقها التحليل ، وحركة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في هذه المناطق في المستقبل ، مقدماً تصورات بديلة حول هذه الحركة المستقبلية . ولقد نشر هذا النموذج عام ١٩٧٤ في كتاب بعنوان « البشرية في مفترق الطرق » .

ويقدم هذا النموذج صورته مظه مثل سابقه - صورته قائمة عن مستقبل العالم حيث حذر من إمكانية حدوث الانهيار في العالم نتيجة لنقص الغذاء في مقابل السكان وحدث أزمات في موارد الطبيعة . ويقترح النموذج حلولاً لمواجهة مشكلات العالم في المستقبل من أهمها ضبط النمو السكاني وخلق إطار للتعاون الدولي بين الدول الغنية والدول الفقيرة من خلال نظام عالمي جديد وتقادي أشكال المواجهه بين الدول الغنية المصنعة والدول الفقيرة .

٣ - نموذج باريلوتشي :

قامت باعداد هذا النموذج مؤسسه باريلوتشي - وهي هيئه بحثيه خاصه يقع مقرها في الأرجنتين . وأعد النموذج فريق بحث متعدد التخصصات يتكون من عشرين من الباحثين برئاسة اميلكار - هيريرا A. herrea ونشر المشروع عام ١٩٧٦ في كتاب بعنوان : كارثة أم مجتمع جديد . واستهدف النموذج رسم طريق يوصل إلى عالم متحرر خال من البؤس والتخلف ، ولذلك فإن هذا النموذج يكاد يكون قد رسم صورته مجتمع مثالي في إطار نموذج رياضي . ويختلف هذا النموذج عن سابقه في تصوره النظري ، فلم يفترض تعارضاً بين النمو السكاني والقدرات (أو الحدود) الطبيعية كأساس لمشاكل العالم المعاصر ، بل افترض أن هذه المشاكل ترجع إلى عوامل اجتماعية - سياسية ناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للقوة بين البلاد وداخلها ، ومن ثم فإن المجتمع المثالي لن يتحقق إلا إذا تحرر الإنسان من القهر والتخلف عن طريق أحداث تغييرات جذريه في التنظيم الاجتماعي السياسي للعالم تخلق مجتمعاً اشتراكياً يقوم على المساواه والمشاركه الكامله لكل اعضائه في القرارات التي تؤثر عليهم وينظم فيها الاستهلاك بطريقه تخلق توافقاً بين البيئه والمجتمع .

أن المجتمع الجديد الذي يتصوره نموذج باريلوتشي يحاول أن يتفادي أوجه القصور في النظم الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة بإقامة مجتمع تحكمه قيمتين أساسيتين : الأولى المساواة بين البشر ، والثانيه النظر إلى التاريخ باعتبارها عملية لانهايه يتوقف اتجاهها على رغبات وأفعال البشر . ويعني ذلك أن الشر قادر على تحويل التاريخ لخدمة اهدافهم وذلك بإقامة مجتمع مثالي تتوفر فيه عدة شروط من أهمها المساواة على الصعيدين القطري والدولي وتخفيف حدة الاستهلاك

وعدم استخدام الملكية كوسيلة للحصول على القوة أو الميزات الشخصية وخلق نظام عالمى متوافق قادر على نشر العدالة والرفاهية والديموقراطية واقتلاع جذور الحروب .

وتحقيق هذا النموذج المثالى ليس أمراً مستحيلاً . فقد أكد النموذج أن الدوارد الطبيعية التى أفترضت النماذج الأخرى امكانيه نفاذها تحت ضغط الزيادة السكانية أو إمكانيه عدم التدره على استقلالها تحت ظروف التلوث . يمكن تنميتها فى ضوء شروط سياسيه واجتماعيه وثقافية أفضل . ولقد قام فريق باريلوتش بتحليل معمق لأوضاع الموارد الطبيعية والتلوث فى العالم لإثبات ذلك . كما أوضح النموذج أن دول ومناطق العالم - وبخاصة الأفقر منها - يمكن أن تبلغ الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معقولة انطلاقاً من ظروفها الحالية . وقام أعضاء فريق العمل بتصميم نموذج رياضى لإثبات ذلك . ويحلل هذا النموذج الرياضى خمسة قطاعات هى الغذاء والسكن والتعليم والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية فى أربع مناطق تشكل النسق العالمى هى الدول المصنعه ودول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وانتهى التحليل إلى أن هذه المناطق يمكن أن تبلغ غايتها فى تحقيق التوازن المنشود بدءاً من عام ١٩٨٠ (أى بعد نشر نتائج النموذج بثلاث سنوات) وحتى عام ٢٠٦٠ شريطة أن تعتمد كل منطقة على مواردها الذاتية خلال عشرين عاماً منذ عام ١٩٨٠ .

ويتميز نموذج باريلوتش عن نموذجى نادى روما بأنه يقدم رؤيه من العالم الثالث ، وتختفى فيه بعض مظاهر التحيز التى ظهرت فى نموذجى نادى روما . لقد أكد هذا النموذج على أن مستقبل البشرية لا يتوقف على عقبات طبيعية وإنما على عوامل سياسيه واجتماعيه من صنع البشر ومن ثم فإن هؤلاء البشر يمكن أن يعدلوا من هذه العوامل ويتحكموا فيها من أجل الوصول إلى عالم أفضل . وبالرغم من أن الافتراضات التى طرحها فريق باريلوتش لن تتحقق ، لأن الظروف السياسية والاجتماعية التى تصوق تحقيقها مازال قائمة ، بالرغم من ذلك فإن هذا النموذج مايزال أهم النماذج فى الدراسات المستقبلية .

وهناك غير هذه النماذج نماذج أخرى مثل نموذج ساروم Sarum الذى تم تصميمه تحت اشراف هيئة البيلة البريطانية ، ونموذج لونتييف Leontif الذى

انطلق من استراتيجية الامم المتحدة للتنمية العالمية المعلنة عام ١٩٧٠ ، ونموذج المستقبلات الدولية الذى صمم تحت اشراف منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية وبالرغم من تعدد النماذج المستقبلية للعالم ، إلا أن الهوة التى تفصل بين الجهود العلمية والجوانب التطبيقية الواقعية تجعل امكانيه تحقيق الآمال المستقبلية البشرية امراً صعباً . وكما أكد نادر فرجاني فى مناقشته لنموذج باريلويش ، فإن العالم لا يقرب من أى صوره نموذجيه رسمها هذا النموذج ، بل يكاد يقترب من الكارثة ، فمنازلنا نعيش فى عالم يعانى فيه الكثير من سكان الجنوب من نقص وسوء التغذية - وتردى أوضاع التعليم والسكن وتكريس القهر وتهميش الناس وتزايد حدة الاستقطاب الطبقي داخل المجتمعات وبين المجتمعات وانتشار مثل الرأس ماليه الاستهلاكيه .

رابعاً : الدراسات المستقبلية فى الوطن العربى :

بدأ الاهتمام بالدراسات المستقبلية فى الوطن العربى مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات . ولقد جاء هذا الإهتمام كانعكاس للاهتمام العالمى بالدراسات المستقبلية وكثرة النماذج المطروحة فى المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، كما جاء كانعكاس للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربى .

ولقد بدأت الدراسات المستقبلية فى الوطن العربى من خلال جهود مقترحة بعضها مؤسسى وبعضها فردى ثم تحولت بالتدريج إلى جهود منظمة تعتمد على عمل الفريق البحثى والدراسات المتعددة التخصصات . ونقدم فيما يلى عرضاً مختصراً لأهم الاسهامات العربية فى مجال الدراسات المستقبلية .

١ - يرجع فضل الزيادة فى هذا النوع من الدراسات إلى معهد التخطيط القومى بالقاهرة الذى أنشأ مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية ، والتى ضمنت مجموعة من الباحثين المصريين وعملت بالتعاون العلمى مع الصندوق العربى للامناء الاقتصادى والاجتماعى ومنظمه اليونيدو . وقد أعدت هذه المجموعة التى عرفت بأسم « مجموعة القاهرة » بعض الدراسات الهامة التى تمثل فى مجموعها مشروع نموذج عربى للمستقبلات . ولم يخرج هذا المشروع إلى دائرة التخطيط (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٣٧) .

٢ - ظهرت في أرجاء الوطن العربي بعض الدراسات المتفرقة التي حاولت استشراف بعض الجزئيات المتعلقة بأفاق المستقبل العربي . وبعض هذه المحاولات تدخل في نطاق الخطاب الفكري والسياسي المرسل مثل دراسة حسن صعب بعنوان « المقاربة المستقبلية للانماء العربي » (بيروت ١٩٧٩) ؛ ودراستي قسطنطين زريق بعنوان « نحن والمستقبل » (بيروت ١٩٨٠) ، ومطالب المستقبل العربي (بيروت ١٩٨٣) ؛ ودراسة أحمد صدقي الدجاني بعنوان « رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات » (عمان ، ١٩٨٣) . ويدخل بعضها الآخر في نطاق الدراسات القطاعية الجزئية مثل دراسة عمر الخطيب بعنوان « الوطن العربي عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية » (القاهرة ، ١٩٨٥) ؛ ودراسة هيدسون وآخرين بعنوان « العقد العربي القادم » (بيروت ، ١٩٨٦) . ومن هذه الدراسات أيضاً ما أهتم بقطر عربي واحد مثل دراسة المهدي المنجزة بعنوان « المغرب الكبير عام ٢٠٠٠ » (المستقبل العربي ، يوليو ، ١٩٨٣) . وكما أكد محمود عبد الفضيل فإنه ، على الرغم من أن تلك المحاولات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة ، فإنها جميعاً عبرت عن شعور بالقلق إزاء المستقبل العربي وما يحمله في طياته من مخاطر ونذر ، (محمود عبد الفضيل ، ١٩٨٨ : ٥٣) .

٣ - أما أهم الإسهامات العربية جميعاً في استشراف المستقبل ، فتتمثل في مشروعين بحثيين كبيرين . ولقد أنجز كل منهما في إطار مؤسسي واستخدمت فيه خبرات علمية متنوعة . المشروع الأول هو مشروع «المستقبلات العربية البديلة» ، وهو أحد المشروعات البحثية لجامعة الأمم المتحدة ، وأشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث ونشر تقريره الرئيسي بعنوان « صور المستقبل العربي » (إبراهيم سعد الدين ، ١٩٨٢) . أما المشروع الثاني هو مشروع « استشراف مستقبل الوطن العربي » ، والذي أنجز في إطار مركز دراسات الوحدة العربية ونشر تقريره الرئيسي بعنوان «مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات» ، (خير الدين حسيب وآخرون، ١٩٨٨) .

مراجع الفصل الثامن

أولاً : مراجع باللغة العربية :

- ١ - إبراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٢ - حسن شحاته سفيان ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٣ - زكي نجيب محمود وأحمد أمين ، قصة الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثامنة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٤ - عواطف عبد الرحمن ، الدراسات المستقبلية : الإشكاليات والآفاق ، عالم الفكر ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .
- ٥ - قيس هادي أحمد ، نظرية العالم عند فرانسيس بيكون ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- ٦ - محمد علي محمد ، علم الاجتماع ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون تاريخ .
- ٧ - محمود عبد الفضيل ، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل ، نظرة تقييمية ، عالم الفكر ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .
- ٨ - معتز خورشيد ، النماذج الرياضية والمحاكاة في اتخاذ القرارات والدراسات المستقبلية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية :

- 1 - Ackoff, R., Redesigning the Future, John Wiley and Sons, New York, 1974 .
- 2 - Kohn, H. and Weiner, A. The Year Two Thousand, Macmillan, New York, 1972 .
- 3 - Kuper A. and Kuper J., The Social Science Encyclopedia, Routledge and Kegan Paul , London, 1985 .

- 4 - Mclean, M., "Getting the Problem Right : A Role For Structural Modeling" , in : H. Linstone and W. Simmon (Eds.) Future Research, Addison - Wesley Publishing Co. Inc. 1977.
- 5 - Thompson, A., Understanding Futurology, David and Charles, London, 1979 .
- 6 - Toffler, A., Future Shock, The bodley Head, London, 1970 .